إصدار خاص

مركز البحوث والدراسات التاريخية

انحرافات الموظفين في مصر إبان العصر الرومانى الباكر

(٣٠ق.م – ٢٨٤م)

دكتـــور

إبراهيم عبدالعزيز سليمان جندى

أستاذ التاريخ اليونانى الرومانى المساعد

كلية الآداب – جامعة عين شمس

إبريل ٢٠٠٨م

انحرافات الموظفين في مصر إبان العصر الروماني
الباكر (٣٠ق.م – ٢٨٤ م)

تمهيد :

الخير والشر متلازمان منذ بدء الخليقة إلى الآن ، والخير وإن كان خفياً هو الغالب والسائد بين الناس ، والشر هو الظاهر فى الأرض على الرغم من قلته . وتعلة ظهوره هو أن الناس يجأرون بالشكوى منه فتتردد أصداؤها في المسكونة وحينئذ يراه أهل الظاهر ، هو الغالب بيد أن أهل الحقيقة يرونه هو الأقل شيوعاً وذيوعاً ، فالناس إذ مسهم الشر كانوا جزوعين وإذا مسهم الخير كانوا منوعين . فكثير من الموظفين الطيبين يبدأون عملهم الوظيفي وينهونه دون أن يدري بهم أحد وإن ثمة قلة منهم قد تكرم بحفل تكريم وشهادة تقدير ، ولا يدرى الناس عن الفساد إلا إذا لحق البعض منهم الضر بأموالهم وصوالحهم على يد قلة من الموظفين الذين حادوا عن جادة الطريق واتسموا بعدم طهارة اليد وهو ما نسميه الإنحراف والفساد الإداري .

والفساد والإنحراف الإداري شر لأنه الأتيان بأفعال وأعمال تخالف القانون ، وفي ضوء ما لدينا من مصادر فإن الشر والفساد الإدارى انتشرا في الحضارات القدمة جميعها : في مصر وبلاد النهرين واليونان والرومان . وانتشر الشر في مصر إبتداء من عصورها القديمة إلى عصورها الحديثة والمعاصرة . كما انتشر في كافة بلدان العالم وإن اختلفت نسبته .

ولما كان الفساد وما يزال يمثل مرضاً خطيراً يفل في قوة كل من الدولة وأحوال رعيتها الاقتصادية في كل العصور ، ويكون له آثار وخيمة لا تتعافى منه الدولة بقرارات وردود أفعال من مسئوليها ، إذ يصعب العودة بالثقة في النظام القائم ومسئوليه ، وأمام هذا فقد رأيت أن أتناوله بالدرس والبحث في مصر في العصر الرومانى الباكر ، وكان عزمي أن يكون هذا الموضوع موضوعاً لإطروحة الدكتوراه في عام ١٩٨٢، ولكن عدلت عنه ووقع اختياري على موضوع تنادى العلماء إلى دراسته وبحثه في العالم ومع تسجلي له في مصر فقد كان موضوعاً لاطروحتى للدكتوراه بجامعة لندن أيضاً . ولكن بقى موضوع إنحرافات الموظفين نصب عيني فجمعت كل ما اتيح لى أثناء اقامتى في إنجلترا وألمانيا من مادة علمية حول الموضوع ،وقمت بدرسه وكان موضوعاً ألقيته في عام ١٩٩٠ في ندوة بمركز البردي بجامعة عين شمس . ولشعوري بأهميته فقد درسته بأناة وحللت ما وقعت يدي عليه من مادة ، وبدأت الكتابة أثناء إعارتى لجامعة قطر ووضعت هيكله الرئيسي ، وقمت بعد ذلك بعد عودتى من قطر بتنقيح ما كتبت عبر السنين . وأود أن أنوه هنا أننى عاقداً العزم بمشيئة الله على أكمال حلقة أخرى من حلقاته وهي تخص مصر في العصر الروماني المتأخر (٢٨٤-٦٤٢م) ولست أول من بدأ الكتابة في هذا الموضوع فقد أنجز الباحث د. شحاته إسماعيل أطروحة دكتوراه حول إنحرافات الموظفين في العصر البطلمي.

وكان من دوافعى للكتابة في هذا الموضوع ما تعانيه مكتباتنا من نقص وفقر فيه ، ومن ثم فقد تكون هذه الدراسة لبنة تفيد دارسي القانون الإدارى والجنائي ودارسي التاريخ القديم ، والحضارة ، كما أن ما أراه من حولى من الفساد الإدارى الذي طال بعض الهيئات والوزارات من قبل حفنة من الموظفين ومع القصف الإعلامي يتحول الاستثناء بالتهويل إلى قاعدة والعكس هو الصحيح .

وأخيراً أود أن أقدم عظيم شكري وخالص تقديري للأستاذ الدكتور/ فجان برنارد الأستاذ بجامعة روستك بألمانيا على ما زودني به من مقالات ودراسات ساعدتنى في إخراج الدراسة على هذا النحو . كما أقدم عرفانى بفضل أخى الأستاذ فريد بورى فقد كان لمساعدته في نقل ما كتب بالإيطالية أفضل الأثر في الدراسة وأخص أخى الأكبر وصديقي الأستاذ الدكتور/أحمد زكريا الذي كان يدفعنى دفعاً لأنهاء هذه الدراسة ونحن في جامعة قطر وبعد عودتنا ، كما أخص بالشكر الأستاذ الدكتور/ طه عوض غازي استاذ تاريخ القانون وفلسفته ورئيس قسم تاريخ القانون بكلية الحقوق جامعة عين شمس على تشجيعي لإخراج هذه الدراسة ، كما أقدم عظيم الشكر والعرفان للأستاذ الدكتور/ حمدنا الله مصطفى على قراءة هذه الدراسة فكان ملاحظته عظيم النفع لي . وأخيراً أقدم خالص شكرى للأنسة شيماء إسماعيل على صبرها وجلدها في إدراج التعديلات في المسودات المختلفة أثناء كتابة البحث .

مقدمة :

شهدت مصر إبان العصر الروماني الباكر إنحرافات وتجاوزات للموظفين اثناء توليهم لمهامهم الوظيفية ، وهذا ما تكشفه لنا المصادر الأدبية والقانونية والوثائقية . وإن كانت الأخيرة هي الأكثر جوداً ، وهي عبارة عن :

١- الفتاوي والقرارات والأحكام والمراسيم الصادرة من قبل الأباطرة والولاة وكبار رجالات الإدارة المصرية من أصحاب الاختصاص القضائي مثل اليوريدكوس والأيديولوجوس والابيستراتيجوس والديوكتيس(١) والاستراتيجوس وغيرهم بشأن تلك الإنحرافات ، وإحالات القضايا من المحاكم الأدنى درجة لقضاةٍ مفوضين إلي المحاكم الأعلى درجة ، والمفوضين من قبلها لأصدار الأحكام بعد الاستيثاق من صحة اجراءات التقاضي ، وصحة الدعوى او العكس بالعكس لاجراء البحث والتحري ...

٢- الرسائل المتبادلة بين كبار الموظفين وصغارهم عن بعض مظاهر الانحرافات والتجاوزات وكيفية التعامل معها لوقفها .

٣- الشكايات المقدمة من ضحايا الفساد إلي كبار الموظفين ومحاكمهم(٢) .

٤- محاضر جلسات المحاكم التي تكشف عن مظاهر الانحرافات المختلفة ، كما تكشف لنا تلك المحاضر في أغلب الأحوال عن مراعاة واحترام القضاة بمختلف درجاتهم للقرارات والاحكام والمراسيم الصادرة من قبل الأباطرة والولاة، وأيضاً الأحكام القضائية التي سبق الحكم فيها في القضايا أمام المحاكم المختلفة الدرجة ، وذلك فضلاً عن الفصل في القضايا المنظورة في فترات لاحقة ، وهذا يعني أن صلاحية هذه الأحكام والقرارات والمراسيم لا تنتهي بانتهاء ولاية الأباطرة والولاة والقضاة الذين أصدروها أو قضوا بها ، فقد كشفت لنا الوثائق أن المحامين كانوا يقدمون هذه الأحكام المقضي فيها ، والصادرة من قبل في مرافعاتهم ومذكراتهم كأسانيد وقرأنن بغرض كسب قضايا موكليهم ، وكان القضاة يأخذون بها ويستندون عليها في أحكامهم على الرغم من تقادم العهد بها ، وذلك توخياً من الأدارة للحد من فساد وتجاوزات بعض الموظفين المنحرفين ، وهذه الأحكام والسنن القضائية الصادرة في أوقات مختلفة تكشف عن استمرار ظواهر الفساد والتي لم يحد منها لا مراسيم ولاة أو مراسيم ودساتير أمبراطورية أو أحكام قضائية ، وإن تكرار الأحكام في قضايا مختلفة التاريخ يكشف عن استمرار تلك الجرائم وسنتناول هذه الأمور في ثنايا الدراسة .

وإذا كانت الوثائق التي سنعرض لها تعطي صورة قاتمة للإدارة والإداريين كبارهم وصغارهم ، فأن لدينا من الوثائق وإن كانت نادرة ما يكشف عن أن هناك موظفين شرفاء كانوا على قدر من الكفاية العالية والنزاهة في احكامهم والحكمة والأناة في إدارة شئون إدراتهم .

وسنذكر ذلك في مواضع مختلفة من الدراسة . وإن كان علينا ان ننوه في هذا المقام لا نموذجين من هؤلاء المسئولين . إذ يخبرنا نقش تكريمي من أهالي قرية بوزريس باقليم ليتوبوليس من نسختين لتكريم الاستراتيجوس جنايوس بوبميوس سابينوس مديرهم النشط إذ يقول النقش "ان أهالى قرية بوزيريس باقليم ليتوبوليس المجتمعين قد قررنا بالاجماع ما يلي: حيث ان جنايوس بوبميوس سابينوس استراتيجوس اقليمنا لا يدخر جهدا في اهتمامه النشيط والكريم لسكان هذه القرية أي أنه يقيم العدل دائما في ساحة قضائه بمساواة وأمانة ودون رشوة . وفقاً لرغبات والي مصر الأقدس جايوس جاليريوس ، ويحرص على صيانة سدود الري بكل اهتمام في الأوقات المناسبة ، ويعمل ليل نهار بدون مجاملة حتى اكتمالها . بالإضافة إلى ري الحقول كلها ، نجني محصولاً وفيرا ، وحماية العاملين في سدود القرية من النصب والاحتيال على عكس هجرهم للزراعة في السابق . وأداء ما يجب على القرية للموظفين الآخرين في ادارته ، وهذا على نحو مناسب يحمي الفلاحين من المعاملة غير العادلة والجزاءات .

ولهذه الاسباب وأملاً في أن نرد له الجميل قررنا تكريم المذكور بعاليه جنايوس بوميوس سابينوس استراتيجوس اقليمنا بلوحة حجرية تتضمن هذا القرار نقيمها في أبرز مكان في قريتنا . ونمنحه نسخة موقعة من أكبر عدد من السكان ، وهذه النسخة سوف تكون ايضا أصلية(٣) .

وهذا النقش يكشف لنا عن ان هناك محسوبية وفساداً بين نفر من الموظفين والمسئولين بالقرية . وأيضاً هناك نفر آخر منهم أتسم بالنزاهة والعدل . والأنموذج الثانى يقدمه نقشا تكريمياً من عام ٥ق.م. و قدمه أهالى قرية سينيمفايا Psenemphaia لتكريم عمدتهم . وهو في نفس الوقت كان كاهناً و προστάτης ، إذ أقاموا له نقشاً تذكاريا كرموه فيه لما قدمه لهم من مساعدة في موسم الفيضان ، إذ قدم الخبز للمزارعين وأعاد بناء منازلهم، واستخدم في ذلك أموالاً من خزانة القرية (Comarchia) وخزانة Prostasia . ولما لم تكن تلك الأموال كافية فقد أنفق من ماله الخاص وذلك من أجل الصالح العام.

وهذا النقش يكشف لنا عن سهر عمدة القرية على رعاية اهالى القرية بمناسبة الفيضان الذى أغرق بيوتهم واهلك زروعهم ، وقدم لهم العون والمساعدة من أموال خزانة القرية ، ولما لم تكن هذه الأموال كافية أجاد عليهم من ماله الخاص(٤). وهذان النقشان يكشفان عن أن الموظف المجد والأمين والحامي والراعي للأهالي والقائم بعمله بنزاهة وعدل كان يتم تكريمه من قبل الأهالى أحيانا . كما يمنح في أيامنا الحالية بعض الموظفين في نهاية مدة خدمتهم او عند نقلهم شهادات تقدير.

وقبل أن نتعرض لمظاهر الانحراف وتجاوزات الموظفين علينا أن نعرض لأسباب تلك التجاوزات والانحرافات.



الفصــل الأول

أسباب انحرافات وتجاوزات الموظفين الإدارية والمالية



لما كانت الوثائق والمصادر تكشف لنا عن وجود فئة منحرفة من الموظفين يعن لنا طرح عدة تساؤلات عن تعلات انحرافات الموظفين ومفاسدهم الوظيفية على النحو الآتي : هل كان المسئول عنها السياسة المالية والإدارية للحكومة الرومانية والموجهة لخدمة صوالح روما؟ أم هل المسئول عنها زمرة من الموظفين الجشعين خربي الذمة والذين لاوازع لهم ولا ضمير ؟ أم كان المسئول عنها استغلال هؤلاء الموظفين لسوء النظام القضائي وما اعتوره من عيوب ؟ أم كل هذه التساؤلات مجتمعة تضافرت في حض ضعاف النفوس في استغلال مثالب وعيوب النظام الإداري والمالي والقضائي لتحقيق الربح الحرام والكسب غير المشروع ؟ وإذا ما حاولنا الإجابة على هذه التساؤلات في ضوء ما لدينا من معلومات ، ففي رأينا أن الانحرافات والتجاوزات الإدارية للموظفين يكمن وراءها تعلات عديدة نعرضها بإيجاز على النحو الآتي :

أولاً : السياسة المالية والإدارية للحكومة الرومانية :

انتهجت الحكومة الرومانية في مصر سياسة استعمارية استغلالية ، فعلى الرغم من الظاهر أن كل من الأمبراطورين أغسطس وخليفته على العرش تيبريوس(٥) قد عملا من خلال التشريعات على إعادة النظام والقضاء على الفوضى والمفاسد والانحرافات الإدارية ، وذلك بإيقاف النهب والإبتزاز غير القانوني من قبل الموظفين بمختلف فئاتهم، إلا أن جهودهما لم تؤت أكلها ولم تؤد إلي نتيجة حاسمة في هذا المضمار ، وذلك لأنهما ، وإن زاد أخلافهما من الاباطرة عليهما في سياسة الأخذ لا العطاء ، عاملا مصر على أنها البقرة الحلوب التي ينبغي عليها أن تدر لهم أقصى الإيرادات وأكبر قدر من الدخل العيني والنقدي من الضرائب والإيجارات والغرامات(٦) بأقل النفقات والتبعات التي كان على السلطة الرومانية أن تتحملها . وآية ذلك أننا نجدها اتبعت الخطوات الآتية :

أ- أن المطالع لأحوال مصر الإدارية في هذه الحقبة يجد أن المهمة الأولى لمختلف الموظفين كبارهم وصغارهم بشكل مباشر وغير مباشر هي جباية مستحقات الدولة من الضرائب والإيجارات التي أقرها ووافق عليها الإمبراطور(٧) ، هذا فضلاً عن الغرامات للمخالفين للقوانين ، فكان الواجب الأول للوالي هو الإشراف على جباية تلك المستحقات ، كما كانت المهمة الأولى في الواجبات لمرؤسيه وأقرانه من طبقة الفرسان (والأيديولوجوس(٨) والأبيستراتيجوس(٩) و الديوكتيس)(١٠) ، هي عملية حساب وجباية وتسليم مستحقات الدولة . وقام الأبيستراتيجوي بتوزيع مستحقات الدولة على مناطقهم وعهدوا إلي الاستراتيجوي(١١) بمعاونة الكتبة الملكيين لعملية توزيع وجمع وجباية هذه المستحقات بين حاضرة و"طبورخيات" أقاليمهم، فكان على كتبة الأحياء حساب ماخص أحيائهم بالحاضرة وتوزيعه

بين سكان الحي ، وبالنسبة للمراكز كان على كل "طوبارخ" ويعاونه كاتب المركز أن يقوم بتوزيع وحساب المستحقات وجبايتها بين قرى مركزه(١٢) . وعلى مسئولي القرى من كتبتها وشيوخها وعمدها توزيع وحساب وجباية تلك المستحقات على سكان القرية(١٣) . وكان الملتزمون وجباة الضرائب يتولون جبايتها وتحصيلها في مواسمها ومواعيدها المقررة(١٤) ويسلمون ما يجبونه ويحصلونه إلي البنوك بالنسبة للمستحقات النقدية والمخازن والشون الحكومية بالنسبة للمدفوعات العينية(١٥) ، وبعد ذلك تنقل المدفوعات العينية إلي الإسكندرية تحت إشراف كبار الموظفين وصغارهم ، وفي ضوء ما لدينا من وثائق لم يكن هناك مفهوم العناية بمصالح الرعية في مصر، ويظهر ذلك المفهوم تماماً من بنود وجيز لانحة الأيديولوجوس والتي نرى من خلالها أن الدولة كانت تراقب تصرفات وتعاملات الناس حتى تضمن جباية وتحصيل مستحقاتها وحماية مصالحها(١٦) ، ولدينا وثيقة ثانية ترينا الفكر السائد عند المسئولين الرومان وواجبهم الأول وهو تحصيل مستحقات الدولة ، والوثيقة عبارة عن رسالة وجهها استراتيجوس إلي الوالي افيديوس هيليودوروس(١٧) وورد بها "ومن بين أهم اعمالنا كلها هو المطالبة بالأموال المستحقة للإدارة المالية ، ولذلك عملت ليلاً ونهاراً في مجال الجباية ، وهكذا فقد سعت الحكومة الرومانية للحصول على استحقاقاتها كاملة غير منقوصة سواء من الضرائب العينية والنقدية والإيجارات العينية والنقدية والغرامات ، فقد فرضت الضرائب على الأراضي والتركات والحرف والحيوانات والناس والبيوع والإيجارات على أراضيها وعقارتها باقسامها المختلفة .

ب- إذا كانت الحكومة الرومانية قد غيرت من سياسة الحكومة البطلمية بإقرارها مبدأ الملكية الخاصة للأراضي وانتهاج منهج الاقتصاد الحرفي مجال أغلب الصناعات وإلغاء الاحتكارات(١٨) ، فإن ذلك لا يعود إلي رغبتها في تخفيف العبء عن كواهل الناس ، بل كان الغرض من ذلك كله خلق طبقة قادرة على تحمل الأعباء وشغل الوظائف الحكومية وفقاً لما لديهم من ثروات حتى تلقي الدولة عن كاهلها دفع أعباء شغل الوظائف ، فلما كانت جباية وتحصيل مستحقات الدولة في بواكير العصر الروماني تحتاج لجيوش وأعداد كبيرة من الموظفين المأجورين ، مما كان يكلف الدولة كثيراً من المال باستهلاك جانب من إيرادتها ودخلها ، وكان هذا لا يتلاءم مع أغراض الحكومة الرومانية ، وهي تحصيل أكبر قدر من الإيرادات للدولة بأقل النفقات والأعباء . ومن هنا بدأ الأمبراطور تيبريوس في التوسع في سياسة تولي الوظائف وتحمل مهامها وواجباتها دون أن يتلقى شاغلها أجراً . فكان عليه أن ينفق لإنجاز مهامها من ثروته وجيبه الخاص(١٩) .

وهكذا فقد سعت الحكومة الرومانية في سياستها إلي تخفيض نفقات الإدارة الحكومية، وذلك بالتوسع في استخدام نظام العمل الإجباري المجاني على نطاق واسع في شغل الوظائف على مستوى الإدارة المحلية بالأقاليم ، وهذا يعني تقليص عدد الوظائف المدفوعة الأجر وقصرها على شاغلي الوظائف العليا بالأقاليم مثل الاستراتيجوى والكتبة الملكيين . والتي تحولت بعد حين هي الأخرى إلي وظائف إجبارية غير مدفوعة الأجر إبان القرن الثالث . وهكذا رتبت ونظمت الحكومة القادرين من رعيتها - عدا أصحاب الامتيازات - وفقاً لما يملكونه من ثروة لشغل الوظائف الإجبارية .

ولضمان حسن أدائهم للأعمال والوظائف المكلفين بادائها جعلتهم الحكومة مسئولين بأشخاصهم وأموالهم لضمان حسن أداء مهام وظائفهم الإدارية والمالية ، فإذا ما فشل الموظف في أداء مهام وظيفته خير قيام ، فقد كان يحل به وبأسرته الخراب ، فتحجز الدولة على أملاكه وإذا ما عجز عن سداد الإلتزامات ، كان يتم مصادرة أملاكه المحجوز عليها ويتم بيعها في المزاد العام(٢٠) ، ولم يكتف بعض رجال الإدارة بهذا إذ قيدوا حرية هؤلاء المكلفين من القيام بأعمال تجارية من الأقتراض بضمان أملاكهم أو بيع لجانب من أملاكهم ، مما ترتب عليه وقف أحوالهم ، وجعلهم يجأرون بالشكوى ، ولم تكتف الحكومة بهذا بل طبقت مبدأ المسئولية التتابعية للموظفين في تحصيل العجز في مستحقاتها منهم(٢١) .

ووفقاً لهذا المبدأ كان الموظفون يسعون للتخلص من مسئوليتهم وضمان عدم ضياع ثروتهم بأن المسئول المباشر هو المنوط بتحمل تبعات ونتائج تقصيره الإداري والمالي ، وإذا عجز المسئول كانت الدولة تعود إلى رؤوسائه ، ولم تكن المسئولية التتابعية فقط الخطر الوحيد بل كانت المسئولية التضامنية بينه وبين أقرانه تحمله خطأ أو تجاوز أقرانه ، وتعود عليه الإدارة لاستيفاء العجز منه ومنهم ، كما تحاسب أول من تجده من ضامنيه المباشرين لحسن القيام بإداء ما عليه من واجبات ، ثم تترك له بعد ذلك عملية الحصول على الأموال التي دفعها المتعثر(٢٢) .

وخير شاهد على هذه السياسة اعلان من استراتيجوس مركزي ثيمتيس وبوليمون بالفيوم بشأن الإشراف على أعمال المسح الجارية للمحاصيل وأسماء الزراع والملاك ، وأنه سوف يتم تسجيل كل الأرض المبذورة بالقمح والمحاصيل الأخرى حتى لا يكون هناك غش وألا يكون هناك أضرار للخزانة الأمبراطورية بواسطة الجباة أو الموظفين لأنهم سيكونون مسئولين معهم إذا ما حدث صراع أو أمور غير قانونية ، ويحذرهم بأنهم لن يمكنهم التنصل من مسئوليتهم أثناء الجباية لأنه يبلغهم مقدماً(٢٣) .

وإذا كان الاستراتيجوس يحذر ويهدد مرؤوسيه من قيامهم بالغش والأهمال ، فإنه هو الاخر كان مسئولاً مثلهم فإذا ما أخطأ مرؤسوه فإنه متضامن معهم في المسئولية ، ولمنع تتابع المسئولية وجدنا هذه الرسالة والإعلان. ويعضد مسئولية الاستراتيجوس عن العجز والتقصير في الجباية رسالة أخرى من أحد المسئولين في الإسكندرية إلي حاكم أقليم ديوسبوليس في أقليم طيبة تخبره (تحذره) أن الشحنة المرسلة من الأقليم تحت مسئوليتك بالتضامن مع لوزريس ورفاقه ومقدارها ٢٠٠٠ أردباً من الحبوب ، والتى ظهر أنها غير مطابقة للمواصفات والعجز الناتج عن هذا قدره ٧٥و٥٠ أردباً وأن الأستراتيجوس مسئول عن هذا(٢٤) .

وفي ضوء ما سبق من أعباء والتزامات ثقيلة العبء يمكن لنا ببساطة تفسير سبب من أسباب سوء سلوك وتصرف بعض الموظفين والذين عاملتهم السلطة بقسوة وحزم بغرض الحصول على استحقاقاتها ما وسعها إلي ذلك سبيلاً ، وأمام هذا كله فقد حاول هذا النفر من الموظفين أن يقوموا بأداء مهامهم الوظيفية دون رحمة وشفقة من أجل تحصيل مستحقات الدولة وفروضها الاستثنائية ، بل أكثر من ذلك لم يكتفوا بأخذ ما يستحق للدولة ، إذ حاولوا الحصول من دافعي الضرائب والإيجارات والفروض الاستثنائية ، إذ ما وسعهم ذلك ، على نفقات تأدية وظيفتهم ، ولم يكتف هذا النفر بهذا بل حاولوا أن يبتزوا ويختلسوا ويستغلوا سلطاتهم الوظيفية في الإثراء غير المشروع إذا ما سنحت لهم الظروف بذلك ، ونتيجة لهذا كله لم يستسلم نفر من الضحايا لابتزازهم والسكوت على اختلاساتهم فجأروا بالشكوى إلي السلطات الأعلى طلباً للعدل أو الحد من الاستغلال أو الرغبة في المكافأة والتي يحصلون عليها نظير إبلاغهم عن المخالفات وهو ما سنتحدث عنه تفصيلاً .

جـ - لجأت السلطة الرومانية ، أمام تفاقم الأحوال والأوضاع الاقتصادية ابتداء من القرن الأول ، وإن زاد تفاقهما بشكل كبير في القرن الثالث إلي إجبار الموظفين المرغمين على القسم بخط الأمبراطور (وهذا القسم كان يتشابه للغاية ، بقسم الموظفين إبان العصر البطلمي) بأنهم سوف يؤدون مهامهم وواجباتهم الوظيفية بهمة ونشاط وأمانة وعلى نحو ملائم ، وأنهم لن يهجروا وظائفهم الأرغامية قبل انتهاء أمدها القانوني ، وكان الحنث في القسم بخط الأمبراطور يمثل جريمة يعاقب عليها القانون ، ولذا كان إجبار الموظف على أداء القسم يمثل تشديداً وتأكيداً على ما سبق ذكره من ضمانات وتأكيداً لبعض القواعد القانونية الواردة في وجيز لائحة الأيديولوجوس ، والتي تشير إلي ما ينبغي ومالا ينبغي فعله من قبل الموظفين ، وذلك وفقاً للأوامر ومراسيم الأباطرة والولاة ، فمن كان يخالف ذلك منهم يصبح عرضة للمسألة القانونية والعقوبة المادية خاصة وأن مسلكهم الإداري والمالي المشين واستغلالهم

لسلطتهم الوظيفية في الإثراء غير المشروع كان يسبب الخسارة لكل من الخزانة الأمبراطورية والرعية على حد سواء.

د- كان لتبني الحكومة نظام الوشاية لضمان حقوقها والحصول على املاكها ومستحقاتها أثره السلبي على مسلك بعض الموظفين ، فقد أتخذت الحكومة من نظام الوشاية وسيلة للكشف عن ارتكاب المخالفات من قبل الأفراد والمسئولين تجاه مواردها ، ومن هنا فقد شجعت الوشاه والمبلغين على أداء مهامهم بهمة ونشاط بأن رصدت مكافأت لهم قدرتها بربع قيمة المخالفة المالية المبلغ عنها واحياناً أربعة أضعاف قيمة ما أبلغوا عنه ووشوا به ، ولكن إذا كان هذا النظام قد أفاد الدولة إلا أنه قد سبب أضطراباً وفوضى شديدين بين الناس ، وجعل ساحات القضاء ودوائر الإدارة تعج بالقضايا الكيدية ، كما أنه قد شجع بعض الموظفين والأشخاص خربي الذمة على الزج بأسماء الضحايا الأبرياء إلي ساحات المحاكم ليس طمعاً في ابتزازهم فحسب بل من أجل خراب بيوتهم أيضاً ، وذلك من خلال الكيد لهم المرة تلو المرة(٢٥)، وقد حاولت الدولة الحد من سوء استغلال هذا الحق وهو ما سنتكلم عنه لاحقاً .

وفي ضوء ما سبق عرضه ، يمكننا القول إن الإدارة الرومانية لم ترع صوالح سكان مصر بمختلف فئاتهم بل سعت ماوسعها إلي ذلك سبيلاً إلي استغلالهم واستنزاف مواردهم ، ولكن في نفس الوقت عملت على ألا يلحق بهم الخراب وألا يفقدوا حياتهم ليس حباً فيهم وإنما حفاظاً على صوالحها . وهذا ما نستخلصه من قرارات وأوامر ومراسيم الإباطرة والولاة والتي قد يكون ظاهرها الأهتمام بتحسين أحوال سكان مصر وعلاج متاعبهم ولكن ، في الواقع ، كان باطنها تفادي خطر نقص الموارد المالية للخزانة إذا ما تعدت تلك الأمور حدودها(٢٦) . وهنا يصدق قول العلامة مارتن إلي حد كبير بأن السلطة الرومانية كانت تحارب نفسها من خلال تلك الأوامر والقرارات . وذلك لسبب بسيط وهو أن سوء تصرف الموظفين كان مرده في الغالب الأوامر التي تلقوها من السلطة الأعلى والتي كانت تعاملهم بقسوة وحزم ، فقد كانت تفرض عليهم عقوبات صارمة تؤدي إلي خراب بيوتهم إما لسوء تصرفهم وأما لسوء تصرف غيرهم إذ كان يمسسهم الضر نتيجة المسئولية التتابعية والتضامنية . وكان لهذه السياسة آثار وخيمة ومفجعة ، فقد ساد الخوف وعدم الإطمئنان والقسوة ليس بين الموظفين وبعضهم البعض فحسب بل أيضاً بينهم وبين دافعي مستحقات الدولة والذين عانوا من الأعباء المتزايدة من الضرائب والإيجارات والفروض الاستثنائية . وامام هذاكله فقد حاول الموظف بأن يقوم بأداء مهامه الوظيفية دون رحمة ، وأنه لم يكتف بأخذ ما يستحق للدولة فحسب بل حاول أن يحصل من دافعي مستحقات الدولة ، إذ ما وسعه ذلك على نفقات تأديته لوظيفته ، هذا فضلاً عن محاولة البعض منهم أختلاس أموال الدولة وتلقى الرشاوي من الأهالي .

ثانياً : جشع ونهم الموظفين :

إذا كان كل من نظم الضرائب وجباية مستحقات الدولة والخدمات الإلزامية يمثل عبئاً ثقيلاً على شاغلي الوظائف فقد أدت بدورها إلي اتباع هؤلاء الموظفين القسوة والشدة التي تصل إلي حد الابتزاز وسوء السلوك والأهمال ، فإن الوثائق تكشف لنا عن انحرافات ومفاسد كان يرتكبها بعض كبار الموظفين النهمين للكسب الحرام بشتى السبل على الرغم من أنهم كانوا يتلقون أجوراً من الدولة(٢٧) ، ولم يكن كسبهم الحرام على حساب الأفراد فحسب بل أن البعض منهم كان يستغل سلطته الوظيفية هو وأقاربه واتباعه في الشراء من أملاك الدولة وأملاك الأفراد المعروضة للبيع(٢٨) ، وشراء قروض المعسرين وغير القادرين على الوفاء بها في مواعيدها وتحويلها قروضاً عامة(٢٩) . وسنعرض لهذه الأمور والظواهر لاحقاً .

ثالثاً : استغلال مثالب وعيوب النظام القضائي :

تكشف لنا الوثائق أن بعض كبار الموظفين المنحرفين وبعض الموظفين المرغمين والمرهقين بالأعباء قد استغلوا ببراعة العيوب الظاهرة في النظام القضائي في أرتكاب المخالفات والتجاوزات أما بغرض تحقيق الأرباح أو تجنب المغارم ، ويمكن أن نجمل عيوب النظام القضائي على النحو الآتي :

أ- لم يكن من اليسر الاستئناف أمام محكمة الأمبراطور :

إذا كان القانون قد أعطى الأمبراطور الحق في نظر القضايا المستأنفة في روما ألا أن الأمر لم يكن يسيراً ، إذ أن أمر الخروج من مصر لعرض القضايا كان يخضع لإجراءات منها تقديم عريضة الاستئناف ضد الأحكام الصادرة في الأجل المضروب لها ، وهذا قد يكون يسيراً ، ولكن الأمر غير اليسير هو ضرورة الحصول من الوالي على أذن بالخروج من مصر والسفر بحراً إلي روما لعرض قضيته على الأمبراطور ، والذي قد يطول انتظاره تبعاً لظروف الأمبراطور ، وإذا كان الأمبراطور قد حاول التسهيل على المتقاضين المتضررين من مغبة السفر ، وذلك بأن اقام نظاماً يتم بمقتضاه تلقي عرائض الدعاوي والاستئناف من خلال مكتب الوالي ، والذي كان يجمعها ويرسلها إلي مكتب الشكاوي ببلاط الأمبراطور ، وما قد يصاحب ذلك الإجراء من طول فترة الإنتظار هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن الوالي كان يحجب بعض هذه العرائض الماسة لنشاطه المخالف للقانون والمجرم منه ، ومن هنا على ما يبدو لم يعرض أصحاب تلك المظالم عليه مطالبهم خوفاً من بطشه وحلول نقمته عليهم ، ومن هنا حجبت مظالم الولاة وتجاوزاتهم عن مسامع الأباطرة ، وهذا ما كشفت لنا عنه محاكمتا الواليين فيلاكوس ومكسيموس حيث أتهما بأنهما اشتغلا بأعمال المراباة والتي يجرمها القانون وفقاً

لنص المادة السبعين من وجيز لائحة الأيديولوجوس أيضاً . وكان المتضررون محظوظين ففي تجاوزات فلاكوس كان هناك من يوشي بها للإمبراطور في روما وهو الملك اليهودي أجريبا حاكم يهوذا و صديق الأمبراطور وضمن دفاع الإسكندريين ، بينما كشفت تجاوزات مكسيموس في محاكمته أمام الأمبراطور من قبل هيئة دفاع الأسكندريين .

وعموماً فإن الاستئناف للأحكام القضائية الصادرة من الوالي وأعوانه كان متاحاً نظرياً، ولكن عملياً لم يكن بالأمر اليسير ألا أمام محكمة الأمبراطور في روما ، ولكن كان الاستئناف يسيراً إذا ما حضر الأمبراطور إلي مصر وعقد مجلسه القضائي بها(٣٠) .

ب- طول فترة الانتظار لتقديم القضايا وإجراءات التقاضي :

ترينا المصادر أنه كان على المدعي أو ممثله أن ينتظر بعض الوقت لتقديم عريضة الدعوى ، ففي نقش من نهاية القرن الأول الميلادي يسجل لنا أحد المتقاضين كيف أنه استطاع أن يصل إلي الوالي ماركوس متيوس روفوس حيث إلتقاه أثناء مروره وعرض عليه مظلمته ، والتي قبلها وتم تسليمها باليد إلي كلوديوس جيمنيوس المدير بالمكتب الخاص بالتحقيق . وتخبرنا وثيقة بردية(٣١) من القرن الثالث أن أحد مواطني أوكسيرنيخوس أوفد نيابة عنه وكيلاً يدعى نيمسيانوس إلي الإسكندرية لتقديم مظلمته أمام محكمة الوالي وأن هذا الوكيل قد حاول المرة تلو المرة مقابلة الوالي ، حين طلب منه أن يحضر في يوم سماع الدعاوي المقدمة من الأهالى المتظلمين ، وعندما ذهب في اليوم المحدد ، وجده يوم عطلة وأن المحكمة لم تعقد، ولذا فقد عاود الحضور في اليوم التالي إلي قاعة المحكمة ، ولكن تبين له أن الوالي قد خصص ذلك اليوم للسفارات والأمور المشابهة، وأخيراً فقد نجح في لقاء الوالي إذ رتب أن يبادئ الوالي بالحديث في حديقة القصر ، وهنا قيل له في هذا اللقاء أنه يجب عليه أن يرفع شكايه مكتوبة ، وقد فعل ذلك وتم ترقيم الشكاية بالمجلد بالصفحة المرقمة بالحادية والسبعين ، وأنه قد بدأ بعد ذلك في إجراءات الدعوى . وتخبرنا وثيقة بردية ثالثة(٣٢) من عام ١٦٢م كيف كان على الشاكي أن يتجشم عناء السفر من ثيادلفيا بإقليم الفيوم إلي الإسكندرية كي يقدم شكايته إلي الأبيستراتيجوس، ولما لم يكن هذا المسئول غير متواجد هناك فقد قدم شكايته إلي اليوريديكوس ، ولكن هذا المسئول الأخير قد أحالها مرة أخرى إلي الأبيستراتيجوس ، وبالفعل قدم الشاكي شكايته إلي الأبيستراتيجوس والذي بدوره أحالها إلي الأستراتيجوس للنظر والبت فيها .

جـ - طول فترة البت في القضايا :

فقد كان الفصل في القضايا وإصدار الأحكام بها يستغرق وقتاً طويلاً وذلك لكثرة المعروض منها في ساحات ودوائر المحاكم متعددة الدرجات وعلى الأخص مجلس الوالي

القضائي (Conventus)(٣٣) ، إذ نجد في وثيقة بردية(٣٤) من عام ١١١م أن الوالي يشير إلي أن هناك الكثير من القضايا التي لم يتم الفصل فيها ويقرر أنه إذا كان القضاة الذين كان قد عينهم هم المسئولين عن التأخير فإنه سيبقى لحين انتهائهم من الفصل في هذه القضايا ، وفي وثيقة ثانية(٣٥) عام ٢٠٩م نجد أن القضية المقدمة تحمل مسلسل رقم ١٠٠٩ في سجل القضايا ، وهذا الرقم يشير إلي الكم الكبير من الدعاوي القضائية، وهذا ما تؤكده وثيقة بردية ثالثة(٣٦) إذ نعرف منها أنه عندما كان مجلس الوالي القضائي منعقداً في أقليم أرسينوي تلقي ١٨٠٤ التماساً في خلال يومين(٣٧) ، وأمام هذا العدد الكبير من القضايا والتي لم يكن في وسع الوالي البت والفصل فيها مباشرة ، فقد تم نقلها إلي مكتبه في الإسكندرية حيث استغرق رده عليها شهرين .

وتخبرنا الوثائق أيضاً أن الوالي كان ينظر بعض القضايا الهامة منها مباشرة ويحيل بعضها الآخر إلي محاكم مرؤوسيه أو قضاة مؤقتين كان يتم تعيينهم لهذا الغرض ، إذ نجد في تأشيراته على المظالم وعرائض الدعاوي واحالاته إلي مرؤوسيه ما يلي : "بدون تحيز سوف ينظر الإبيستراتيجوس في مظلمتكم" أو "إذا كان لديك أية أدلة وقرائن إحضرها إلي الأستراتيجوس سوف يقوم بعمل اللازم" ، كما نعرف من بعض المصادر أنه في بعض الأحيان كان الوالي أو الابتستراتيجوس وكبار الموظفين يقومون بإعطاء تعليمات للأستراتيجوس لإجراء تحرى وتحقيق في القضية المنظورة أمامه والذي كان عليه بعد إجرائه للتحريات المطلوبة أن يقوم بإرسال نتائج تحرياته وتحقيقاته إلي المحكمة التي طلبت منه إجراء هذا التحري والتحقيق ، وكان الأستراتيجوس بدوره يحيل القيام بهذه المهمة إلي الكاتب الملكي ، وكل هذا لا يعني بالنسبة للدعاوي سوى تأخير على تأخير وطول الفترة قبل الفصل في القضية(٣٨) .

وترينا مصادرنا أيضاً أن توجيه الإلتماسات الخاصة بتولي الأعمال الأرغامية للوالي ودراستها وتحويلها إلي مرؤوسيه كان يستغرق وقتاً ليس بالقصير ، إذ نجد في أحد الأمثلة الوالي يحيل شكاية تلقاها في أواخر مارس وأوائل إبريل عام ٢٠٧م ثم يحيلها في شهر يوليو/أغسطس (مسري) عام ٢٠٧م إلي الاستراتيجوس . والفترة ما بين تقديم الشكاية وبين تحويلها مدتها أربعة شهور . وفي مثال آخر(٣٩) نجد أن الوالي أحال ملتمس الشكاة إلي الديوكتيس والذي أحاله بدوره إلي الأبسيتراتيجوس ونجد أن إحالة الإلتماس من الوالي إلي الديوكتيس في ٤ أبيب ، وأن الأخير أحالها إلي الأبيستراتيجوس في برمودة أي أن الإلتماس قد أحيل إلي الأبيستيراتيجوس بعد تسعة أشهر من أحالته للديوكتيس(٤٠).

هذا فيما يتعلق بالقضايا التي تتلقاها محكمة الوالي(٤١) ، أما عن الدعاوي التي كانت تعرض على محاكم مرؤوسيه فإجراءاتها هي الأخرى كانت تطول وتطول ، فالبعض منها كان يحال إلي محكمة الوالي لعدم الاختصاص أو أن المسئول غير مفوض في الفصل فيها . وهذا يعني الانتظار عشرة أشهر قبل أن يتلقى الملتمس الفقير وغير القادر على السفر إلي الإسكندرية رداً من قبل الوالي في مجلسه القضائي الذي يعقد في المنطقة التابع لها الشاكي ، والتي قد تكون بعيدة عن أقليمه ، ومن ثم فإنه يتحمل ويتجشم السفر والإقامة حتي يعرض قضيته ، ولكن إذا كان الشاكي قادراً فإنه كان يشد الرحال إلي الإسكندرية لعرض قضيته على محكمة الوالي الدائمة والإنتظار للفصل فيها إن كان محظوظاً فإن لم يكن فقد يحيل الوالي القضية إلي مرؤوسيه مرة أخرى للبت فيها أو لإجراء التحريات والتحقيقات اللازمة إن تطلب الأمر وإعادتها ثانية إلي محكمة الوالي لإصدار الحكم فيها .

وتكشف لنا الوثائق البردية أن بعض القضايا قد استغرق قرابة العام قبل الفصل فيها ، كما أن بعض القضايا على ما يبدو قد طال أمر النظر فيها ، وذلك لأن البعض لجأ إلي التعويق والتسويف المتعمد والمقبول قانوناً وذلك من خلال عدم المثول أمام المحاكم ، والذي كان يؤدي إلي تأجيل النظر في القضايا ومن ثم الفصل فيها . وقد عملت الإدارة على علاج هذا إذ نجد الوالي ماركوس متيوس روفوس يصدر قراره التالي : "على الأشخاص المسجلين في قضايا ولا يحضرون جلسات نظرها سيتم اشعارهم باستدعائهم مرة أخرى ، وإذا تغيبوا (مرة أخرى) فسيتم محاكمتهم غيابياً"، وعلى الرغم من هذا القرار فإن هذه المشكلة قد استمرت ، وهذا ما يؤكده حكم أصدره الأبيستراتيجوس في قضية عرضت عليه بعد أن تم الاستدعاء للمدعي عليهم للحضور ثلاث مرات ولم يمثلوا أمام المحكمة(٤٢) .

د- الزج بالقضايا الخاصة بموارد الدخل العامة نفسها عدة مرات :

على الرغم من الفصل في قضايا الدخل العامة المزعومة من قبل الولاة ، الأيديولوجوي ضد بعض الضحايا الأبرياء مع طول فترة التقاضي وما يتكبده الضحية من نفقات وأعباء لإثبات حقه القانوني في أملاكه وامتيازاته إلا أن الوشاة والمدعين العموميين كانوا يعاودون الإدعاء والزعم أن نفس الضحية أستولى على أملاك وموارد تخص الخزانة أمام ولاة وأيديولوجوي جدد ، إما للكيد أو رغبة منهم في الحصول على مكافأة نظير إبلاغهم عن أملاك أو دخول تخص الدولة .وهذا ما كشف لنا عنه مرسوم الوالي تيبريوس يوليوس الإسكندر ، إذ ثبت أن هناك نفراً من الوشاة والمدعين العموميين الذين استغلوا هذا الأمر اسوأ استغلال ضد أقرانهم وجيرانهم وخصومهم بغرض الكيد لهم حيناً ، وبغرض الحصول على المكافأة نظير ابلاغهم عن أملاك وموارد الدولة المستولى عليها من قبل الأفراد والموظفين

حيناً آخر ، ولذا فقد قرر الوالي عدم النظر في القضايا التي تم الفصل فيها من قبله ومن قبل الولاة وجعل نفس القرار ساري المفعول بالنسبة للأحكام الصادرة عن محكمة الأيديولوجوس . وهذا ما سنفصله فيما بعد . وبهذا يكون الوالي قد سد ثغرة أما هؤلاء الوشاء والمدعين العموميين من إعادة الكرة مرة أخرى من خلال عرضها على محكمته(٤٣) .

هـ - استغلال بعض الموظفين أن مبدأ الترشيح للوظيفة الإجبارية واجب النفاذ:

نتيجة لسوء الأحوال الاقتصادية اضطر أو أنتهز بعض المسئولين هذا المبدأ وقاموا بترشيح شخص واحد لشغل الوظيفة الشاغرة ، فكان على المرشح أن ينفذ هذا الترشيح ويشغل الوظيفة عند حلول موعد توليه لها وإن أراد الأعتراض فيكون هذا بعد تنفيذه لشغل الوظيفة فالاعتراض لا يوقف التعيين الذي يصبح نافذاً وسارى المفعول حتى يحصل الملتمس على الحكم بالإعفاء . إذ ترينا وثيقة بردية أن طالب الإعفاء قد شغل وظيفة الأبيترتيس قرابة العام قبل أن يمنح الإعفاء وينعتق من عبء الوظيفة(٤٤) . وفي وثيقة ثانية نجد أن الملتمس قد حصل على الإعفاء من الاستراتيجوس وإحلال آخر محله(٤٥) .

وترينا الوثائق البردية أنه حتى على الرغم من الحكم بمنح الإعفاءات من الوظائف التي رشح لها الملتمسون من قبل كبار الموظفين إلا أن موظفي الإدارات المحلية قد تجاهلوا تلك الأحكام أو تغلبوا عليها(٤٦) .

وهكذا كان هؤلاء الموظفون محترفين في إيجاد أسباب عدم التنفيذ للأحكام القضائية التي قد تورطهم في البحث عن إيجاد بديل للشخص الذي سبق تزكيته بمعرفتهم لشغل وظيفة إجبارية لإغتصاب حقوقه ، ففي مثال واضح نجد أن الضحية التعس قد كتب التماسه الثاني بعد حصوله على الإعفاء بخمسة عشر شهراً من قبل الديوكتيس ، وقدمه محاميه والذي يشير فيه إلي عمل كتاب القرى على تعويق تنفيذ الأعفاء ولذا فإنه يلتمس تنفيذه(٤٧) .

و- تحمل أصحاب الألتماسات وعرائض الدعاوى بنفقات كبيرة :

أدرك الموظفون أن اللجوء إلي القضاء يتطلب الوقت والجهد والمال من الضحايا ، مما قد يجعل البعض منهم يتردد في تقديم الشكاوي وعرائض الدعاوى ، فقد كان على أصحاب المصالح من الملتمسين عندما يلجأون إلي محكمة الوالي الدائمة أو محاكم مرووسيه أن يشدوا الرحال إلي الإسكندرية أو إلي أماكن عقد مجلس الوالي القضائي، وإلي المحاكم المختلفة الدرجة الأخرى ، وكان هذا يعني ترك أعمالهم الخاصة وتعطيلها(٤٨).

كما أن سفرهم كان يحتاج إلي نفقات ومؤنة وإقامة في الإسكندرية والتي قد تطول(٤٩) أو في أماكن عقد المجلس القضائي وقد لا تنظر ولا يرد عليها إلا في الإسكندرية نظراً لكثرة القضايا كما سبق أن أسلفنا . أو إلي السفر إلي مقر محاكم مرووسيه والإقامة هناك إلي حين الفصل في الدعاوي .

ولم تكن تكلفة السفر وعنته ومصاريف الإقامة هما العبء الوحيد الذي كان يتكبده صاحب المظلمة بل كان عليه الإستعانة في بعض الأحيان بالمحامين(٥٠) لعرض عرائض دعاواهم والتماساتهم ، بل إضطر البعض منهم إلي الأستعانة بأكثر من محامي للترافع وتقديم الأدلة والقرائن التي تعضد موقفه(٥١) وكان هؤلاء المحامون يتلقون أجوراً عالية وإن كانت أدلتنا من الفترة اللاحقة ، ففي مرسوم الإمبراطور دقليديان الصادر في عام ٣٠١م نجد تحديداً لأجرتهم وهي ٢٥٠ ديناراً نظير تقديمهم الشكاوي وإذا ما تولى المحامي الدفاع في كل مراحل القضية من أولها فقد حدد المرسوم أجره بمبلغ قدره ١٠٠٠ دينار أو إلي هذا الحد(٥٢) .

كما تكشف لنا رسالة موجهة من الأمبراطور قنسطناطيوس إلي فيكاريوس أفريقيا في يوم ٢٩ يونيو عام ٣٤٤م عن أمرين أولهما جشع الموظفين الماليين الذين يطالبون بالكثير من الأهالي أثناء سفرهم وتجولهم في ولاية أفريقيا . ثانيهما : عن غضب الأمبراطور من مبالغة المحامين (Scholesticii) في أجورهم(٥٣) .

وتكشف لنا المصادر أيضاً عن أن الذهاب إلي المحاكم ليس مضموناً لكسب القضية في الغالب ، وذلك لإنحراف نفر ممن يعملون في القضاء إذ كانوا يتلقون الرشاوي ، وهذا ما يشير إليه الكاتب اليهودي فيلون فقد أتهم الهيبو مينمتوجرا فوس بتلقيه الرشاوي ، وأنه كان يتلاعب بشكل خطير في سير العدالة(٥٤) . وتحتوي وثيقة بردية(٥٥) من عام ١١١م . على قرار الوالي نفسه بقوله وأنني أحذر بصفة مطلقة قبول الرشاوي ، وليست هذه المرة الأولى التي أحرم فيها هذا العمل الشرير "وبالتالي فليس بغريب أن يصدر مثل هؤلاء الموظفين ، بعد أن حادوا عن جادة الصواب ، أحكاماً ظاملة ضد خصوم كان الحق معهم . والنتيجة هي الاستئناف لمثل هذه الأحكام الجائرة أمام الوالي أو الأمبراطور(٥٦) .

جملة القول أن سياسة الحكومة الرومانية الإستعمارية والاستغلالية والسياسة الإدارية التي اتبعتها الحكومة وجشع نفر من الموظفين واستغلال هذه الزمرة ثغرات وعيوب النظام القضائي كانت وراء انحرافات ومفاسد نفر من الموظفين الذين حاولوا تحقيق المكاسب الشخصية على حساب الضحايا الأبرياء أو تجنب أعباء الوظائف .

وبعد أن عرضنا للأسباب المؤدية إلي انحرافات الموظفين ، نعرض الآن للانحرافات ذاتها وإذا ما عددناها نجدها كالآتي :

الأبتزاز والفروض الاستثنائية والإرهاب والترويع والربا والرشاوي والجرائم المنافية للأخلاق والاختلاس واستغلال السلطة والنفوذ وخرق القوانين والقرارات والمراسيم الصادرة عن الأباطرة والولاة والقضاة وهذه الجرائم والجنح ليست قاصرة على فئة بعينها من الموظفين بل نجد أن هناك كبار وصغار موظفين حادوا عن جادة السبيل ابتداء من الولاة وانتهاء بجباة الضرائب ورجال الشرطة في القرى الذين تورطوا في إرتكاب تلك الجرائم والجنح والتى سنعرض لها في الفصل التالي .

الفصل الثاني

مظاهر انحرافات وتجاوزات الموظفين



أولاً : الرشوة والمراباة والجرائم المنافية للأخلاق :

تخبرنا المصادر الأدبية والوثائقية عن انتشار الرشوة بين كبار الموظفين وصغارهم ، إذ يحدثنا الكاتب اليهودي فيلون عن شخص شغل منصب الهيبومينماتوجرا فوس كان يتلاعب في سير العدالة ونزاهتها في مقابل ما كان يتقاضاه من رشاوي(٥٧) .

وتكشف لنا الوثائق البردية ، وهي من أعمال شهداء الإسكندرية ، عن أن هناك محاكمات عقدت أمام مجلس الأمبراطور القضائي في روما للنظر في قضايا وإتهامات منها قضايا الرشاوي التي أتهم فيها بعض الولاة بتورطهم في جريمة تلقى الرشاوي واستغلالهم لسلطتهم في إبتزاز وأقراض الأموال بالربا مستفيدين في ذلك بخبرتهم السابقة بوصفهم من طبقة الفرسان(٥٨) .

ولقد ورد في وثيقة بردية ذكر لمبلغ خمس تالنتات ذهبية دفعت في وسط معبد سيرابيس مع الإشارة إلي الفائدة، وقد أثار هذا المبلغ الضخم في الوثيقة نقاشاً طويلاً بين العلماء ، والذين يمكن تقسيمهم إلي فريقين: إذ يرى الفريق الأول أن هذا المبلغ يمثل رشوة ، وإن كان هناك اختلاف بين علماء هذا الفريق حول الغرض من الرشوة ، فالبعض منهم رأي أنها رشوة تلقاها الوالي كي يمنح ديونيسيوس إذناً بمغادرة الإسكندرية إلي روما ، والبعض الأخر يرى أن هذا المبلغ هو بمثابة رشوة حصل عليها الوالي خفية ، إما لكي يعيد فتح جمعيات ونوادي الإسكندرية التي أغلقها في بدء ولايته أو لكي يتغاضى عن إضطهاد الإسكندريين لليهود . والفريق الثاني يرى أن هذا المبلغ المدفوع والمشفوع بفائدة ينم عن أعمال ربوية كان يمارسها الوالي بنفسه(٥٩) .

وهنا نتساءل أي الرأيين هو الأقرب إلي الصواب ؟ في ضوء قراءة الوثيقة بدقة نجد أن الرأي الأول له وجاهته حيث أن الوثيقة تشير إلي حدوث تقارب أو صفقة بين زعماء الإسكندرية والوالي في معبد سيرابيس أكبر الظن في أثناء عام ٣٩/٣٨م(٦٠) . ولعل هذه الصفقة كانت على حساب اليهود ، إذ وقف الوالي موقفاً عدائياً منهم مما عجل بحدوث فتنة عام ٣٨م ، كما يعضد هذا الأفتراض ما ورد عند فيلون من أن تواطؤا قد حدث بين الوالي فلاكوس وزعماء الإسكندرية ، وأن الوالي (وأن بدأ فترة ولايته بداية طيبة تدل على حزمه ونزاهته) قد انحرف في أواخر ولايته عن جادة الصواب وتدهورت أخلاقه وفسدت ذمته(٦١) . وقد ظهر هذا في أنحيازه للإسكندريين ضد اليهود ، فقد أدانهم دون محاكمة ولم يتح لهم فرصة الدفاع عن أنفسهم ، وأقام من نفسه مدعياً وخصماً وشاهداً وقاضياً وجلاداً(٦٢). وألقى القبض على بعض أعضاء مجلس الشيوخ اليهود ، وأقتادهم عبر السوق مقيدين بالأغلال إلي المسرح حيث جلدوا بالسياط مما أدى إلي وفاة بعضهم . وأمام هذا الاضطهاد فقد رفع شيوخ اليهود

شكايتهم الي الأمبراطور جايوس عن طريق صديقه أجريبا اليهودي(٦٣) . وحينما علم الإمبراطور بما حدث أرسل قوة عسكرية بقيادة باسوس ألقت القبض على الوالي وحملته على الفور تحت الحراسة المشددة إلي روما في أكتوبر عام ٣٨م(٦٤) . وتمت محاكمته أمام الأمبراطور جايوس وإدانته وحكم الأمبراطور بمصادرة أملاكه ونفيه إلي جزيرة أندروس(٦٥).

ويمكننا أن نعضد أصحاب هذا الرأي إذا ما أخذنا الأخبار الواردة في البردية حول حدوث لقاء في بيت الوالي وزعماء الإسكندرية وعقد صفقة ، وفي ضوء عبارة فيلون أن الوالي قد انحرف في أواخر ولايته عن جادة الصواب وتدهورت أخلاقه وفسدت ذمته ، يمكننا القول أنه قد تمت رشوته من زعماء الأسكندريين ليقف معهم ضد اليهود .

أما عن أصحاب الرأي الثاني والقائل بأن المبلغ يمثل قرضاً وذكره مشفوعاً بالفائدة يؤكد هذا ، وهذا يظهر أن الوالي كان يقوم بأعمال ربوية وتجارية منافية للقانون الذي حرم على كبار الموظفين الرومان ممارسة أعمال تجارية وربوية في دوائر اختصاصهم ، وفي ضوء ما سبق عرضه بالنسبة للرأيين السابقيين يمكننا أن نضيف رأياً ثالثاً بالقول أن الوالي في ضوء ما سبق حاد عن جادة الصواب وأنخرط في الأعمال الربوية بفوائد عالية بالمخالفة للقانون، هذا فضلاً عن أنه من الممكن أنه قد تلقى الرشاوي حتى يعاضد الإسكندريين ضد اليهود من جهة وحتى يعيد فتح نوادي وجمعيات الإسكندرية . وعموماً فإن الحكم الصادر ضده يشير إلي مخالفة الوالي للقوانين سواء بممارسته لأعمال ربوية بفوائد مخالفة للقانون . وأنه على ما يبدو تلقى الرشاوي وهما جريمتان كان القانون الروماني يعاقب عليها .

والبردية التالية تؤكد أن الولاة قد انخرطوا في أعمال منافية للقانون ومنها الإقراض . والبردية(٦٦) تروى لنا محاكمة الوالي جايوس فيبيوس مكسيموس أمام الأمبراطور تراجان في الفترة الواقعة ما بين عام ١٠٧-١٠٩م . وكال فيها محامي الأسكندريين ثلاث تهم للوالي هي :

١- الإبتزاز والربا . ٢- استغلال السلطة ومخالفة القانون في تعيين الأعمال الشرفية .

٣- الفساد الأخلاقى "اللواط" .

وقدم المحامي الأدلة والبراهين لتعضيد موقفه وأسهب في مرافعته عن تهمة الإنحراف الأخلاقي للوالي هذا فضلاً عن (في الأسطر ٢-١٥) التهم الأخرى من إبتزاز ومراباة واستغلال السلطة إذ يترافع بقوله "أنني سأضيف حقيقة اعتقد أنك سوف تندهش منها وترتاب فيها حتى تقرأ الأدلة الموثقة ، فقد كان الوالي يحكم على بعض الأشخاص بدفع فائدة عدة مرات لم يتسلموا أثناءها القرض . فما رده على ذلك ، السبب غيابكم فلم تحاطوا علماً بالشكوى التي كتبت لجلالتكم بشأن هذه الموضوعات ، ولكن هذه الشكاوي سوف نثبت بصورة قاطعة مدى صرامة مكسيموس ونشاطه في هذا المجال ... وينتقل المحامي في مرافعته إلي

تهمة أخرى أذ يقول "وبينما نحن نقاسي الأهوال كلما ترك الولاية (؟) ...فقد أصدر الأمر بأن يتولى بريتيكايوس منصب رئيس معهد التربية حتى السنة التاسعة عشرة من حكم الأمبراطور، وانيكيتوس حتى السنة التاسعة والعشرين . لماذا سكت على هذا ؟ أستقول أنه ضلل بك أو تقبلت هدايا ؟ أنما من الأنفع إذن أن تقر بأهون الجريمتين ! إنما نحن نقول إنك لم تأخذ هدايا بل أنك أعطيتها " ومن قراءة هذه الفقرة من المرافعة يمكننا استخلاص ما يأتي :

١- أن الوالي كان يرهق كاهل الأسكندريين والأهالي بالأعباء المادية .

٢- للأسف أن الفقرة الخاصة بمدير الجمنازيوم لاتوضح إذا ما كان الوالي يبيع هذا المنصب لأصدقائه أو أنه كان يرغم من لا يدفعون له رشوة على النهوض بأعبائه خاصة إنه لم يعد اختياراً منذ وقت مبكر .

٣- لم يراع الوالي المدد الزمنية لشغل الوظيفة ، والتي كان الإمبراطور كلوديوس قد حددها بثلاث سنوات فقط ، إذ نجده قد ترك مدير معهد التربية في منصبه لمدة عشرة أعوام(٦٧). وهذا قد يخل بمبدأ تكافؤ الفرص وتحمل الأعباء وقد يكون الأمر أيضاً هنا أنه كان يحابي بعض أصدقائه من الإسكندريين بتمديد مدة شغلهم للوظيفة ، وهذا يعني قصر الوظيفة عليهم مما يعني المحاباة وهذا يخل بأسس شغل الوظائف البلدية . ويمكننا القول هنا أن الوالي خالف السنن والمراسيم الأمبراطورية في هذا المجال . والتهمة السابقة على هذه التهمة هي تهمة الإبتزاز واستغلال السلطة في تحصيله وتلقيه الفائدة عن مدد سابقة لعقد القرض ، وهذا يعني أنه كان يتحايل بشأن سعر الفائدة ، وأنه كان يقرض المعوزين بأسعار فائدة عالية للغاية ، وأن هؤلاء قد شكوا من مظالمه واختلفوا معه وقدموا مظالمهم إليه بغرض رفعها للأمبراطور ولكنه حجبها عن الأمبراطور ، وهذا مؤكد حيث أن المحامي يؤكد أن الأمبراطور لم يحصل منه على هدايا والتي قد تجعله قد غض الطرف عن تجاوزات الوالي.

وهذا منطقي لأنه لو رفعها للأمبراطور فسوف يتم محاسبته لمخالفة قواعد وسنن القانون الروماني والبند الخامس بعد المائة من وجيز لائحة الأيديولوجوس الذي يمنع الإقراض بفائدة أعلى مما هو مقرر إذ حددته اللائحة بنسبة ١٢% سنوياً ، ومن ثم نجد هنا أنه بتصرفه يتحصيل الفائدة عن فترات لم يكن بها قرض هو التغطية على ألأقراض بأسعار فائدة عالية بالمخالفة للقانون .

ويستطرد المحامي في سرد نقائص الوالي وذلك بعرضه لتهمة الفساد الأخلاقي للوالي والتي وقف أمامها وقفة طويلة تشطب ضمنها تهماً أخرى تهمنا فنجده يقول مخاطباً ومستجوباً الوالي ، "ماذا أقول ؟ لقد اعتاد شاب يبلغ من العمر سبعة عشر عاماً أن يتناول معك العشاء

في كل ليلة . وقلما كان فرد من هؤلاء الحاضرين يحظى بشرف المشاركة في مأدبتك ، فأنت لم تغدق مثل هذا الشرف على أحد بسهولة بعد أن ارتقيت منصباً ملكياً ، كل واحد منهم رأى الغلام في حفل الشراب تارة برفقة والده وتارة وحده ، ورأى كذلك النظرات الوقحة وما كان يتبادله هذا العاشقان الخشنان الوالي والغلام . بصورة شائنة . وفضلاً عن ذلك فقد كان الغلام يقدم التحية (للوالي) يومياً . ويشهد هؤلاء الرجال يا مولاي بروحك الحارسة أنهم بينما كانوا يقفون عند باب (قصره) أنتظاراً لتحية الصباح ، قد رأوا الغلام خارجاً من غرفة نومه وقد ظهرت عليه علامات السلوك المشين حتى إزداد رقاعة ووقاحة ، فكان يمزح مع يوتيخوس الحاجب ، ويتعلق بيديه أمام الجميع ويضحك ضحكاً عالياً في غير كلفة وسط جموع القادمين للتحية ، ولم يكن ساذجاً لأنه كان يقوم بعرض ما كان يفعله أمام المدنيين (للوالي) . وهنا يعود المحامي مخاطباً الوالي لماذا لم تحاول وقفه عند حده بما عهد فيك من نظرة صارمة وقسوة بالغة ، لكن أن يتقدم بالشكوى رجل معدم في ثياب رثة ، تأمر بمصادرة أملاكه وأملاك زوجته وأصدقائه ، لقد قضيت بالموت على الرجل الذي جلس في المسرح دون أن يرتدي ملابس بيضاء ، وأما هذا الغلام الوسيم الأمرد الوجه ، فكنت تستبقيه كل يوم في مقرك الرسمي ، ولم تكن ترسله إلي المدارس و(ممارسة) التدريبات اللائقة بالشباب ، وكم كنت ستحاسب والده بحق حساباً عسيراً لو أنه لم يعمل على إرساله للمدرسة ؟ وها أنت تجوب جميع أنحاء مصر في صحبة (هذا) الغلام . أو لم يتبعك نعم ! وقد كان برفقتك ، يا مكسيموس في كل من ممفيس وبيلوزيون وحيثما كنت ، وأما نحن الآخرين فكنا جميعاً نعرف عن (أماكن) جولاتك (التفتيشية) وعن مجالسك القضائية" .

وهذه الفقرة على الرغم من أن الاتهام الرئيسي فيها هي تهمة الفساد الأخلاقي إلا أنها اشتملت على ممارسات وإنتهاكات مخالفة للقانون من قبل الوالى ، إذ أنه كان يصادر أملاك البعض بدون وجه حق لمجرد الشكوى فقط ، والحكم بالموت على البعض لمجرد أنهم لم يرتدوا الملابس البيضاء في المسرح ، ومحاسبة من لا يرسلون أبناءهم للمدارس والتدريبات والمقصود هنا الأسكندريون . ولكن في رأينا أن هذه الفقرة تجنح نحو المبالغة في تصوير عيوب الوالي الأخلاقية وتجاوزه حدود الأحتشام .

وأخيراً إن الوثيقة تكشف لنا أن الوالي تورط في أعمال مخالفة للقانون ومنافية للأخلاق ، وأنه لم يرفع الإلتماسات وعرائض الدعاوي ضده إلي مجلس الأمبراطور القضائي ، ولذا فقد ترتب عليها صدور الحكم من قبل الأمبراطور بإدانته وعزله من منصبه ومصادرة أملاكه ، ويرجح أن اسمه تم محوه من النقوش ، وهذا الإجراء يمثل عقوبة من العقوبات في القانون الروماني(٦٨) .

ولدينا وثيقة بردية أخرى(٦٩) مهمشة ويبدو أن لها صلة بمحاكمة الوالي السابق مكسيموس ، وتشير إلي مظالم أرتكبت في مصر ، وأكبر الظن في الإسكندرية بالذات ، ولا ندري إن كان ضحايا الظلم يونانا أم يهوداً ، وإن كان يرجح أنهم أسكندريون ، وقد نستخلص من ذكر مديرى الرسوم الجمركية أن المتحدث يعرض باليهود ، وبعد ذلك تشير إلي بعض الصبية الذين أسيئت معاملتهم ، ثم إلي هجوم من جانب الجنود ، وإلي نصب كمين وهلاك بعض الأفراد وأهم من ذلك مشهد إمرأة أرمل من الإسكندرية تتوسل فيه ربما إلي الوالي لكي يعفو عن إبنها الشاب (أو عنها) .

ونستخلص من هذه البردية أن عهد هذا الوالي كان ملئياً بالظلم والقهر والتجاوزات من قبله ، كما تشير إلي تجاوزات الجنود ، وتعضد ما ورد في الوثيقة السابقة من تهم خاصة بالإبتزاز والقسوة .

وتكشف لنا وثيقة بردية(٧٠) ، من عام ١١١م عن قرار صادر من قبل الوالي سولبيكوس سيميليس والذي نص "وأنني أحذر بصفة مطلقة قبولَ الرشاوي وليست هذه المرة الأولى التي أحرم فيها هذا العمل الشرير ، وبالتالي فليس بغريب أن يصدر مثل هؤلاء المسئولون أحكاماً ظالمة ضد خصوم معينين ، والنتيجة هي استئناف مثل هذه الأحكام الجائرة أمام الوالي أو الأمبراطور في روما خاصة وأنه كان مسموحاً بالاستئناف كحق طبيعي يوجد بقوة القانون لمصلحة المحكومٌ عليه(٧١) .

وعلى الرغم من ذلك فإن المصادر الأدبية والوثائقية تؤكد هذا الأمر إذ يقول فيلون(٧٢) "وعندما قدم اليهود للوالي فلاكوس قراراً بتهنئة الأمبراطور جايوس (كالجولا) بمناسبة توليه السلطة ، حال الوالي دون وصوله إلي الأمبراطور . كما نجد في وثيقة بردية(٧٣) ما يفيد أن الوالي كان يحول دون إبلاغ شكاوي مواطنى الأسكندرية اليونان. فقد ذكر دفاع الأسكندريين في إتهاماته للوالي مكسيموس أن الأمبراطور لم يحط علماً بالإلتماسات التي كتبها الأسكندريون إليه ، ولم يكن سبب ذلك كما يزعم الوالي أن الأمبراطور تراجان كان متغيباً في حربه في داكيا في عامي ١٠٥/١٠٦م ، بل أكبر الظن أن الوالي احتجزها في مكتبه حتى لا تبلغ مسامع سيده ، وكما نعلم فإن الرشوة كانت الثمن في بعض الحالات السابقة من قبل الخصوم أو لمنع الشكاوي ضده من الوصول إلي مسامع الأمبراطور .

وتخبرنا وثيقة بردية(٧٤) من عام ١٠٨م برسالة من جيمللوس إلي سابينوس ولده ، مخبراً فيها أياه وضمن أشياء أخرى بأن عليه أن يعرف أن الوارس (Eluros) الكاتب الملكي قد صار نائباً للأستراتيجوس أراسوس (Erasos) وفقاً لرسالة سمو الوالي ، إذا وافقت إرسل له أردباً من الزيتون وبعضاً من السمك لأننا نود أن نستعمله .

وتحتوي وثيقة أخرى(٧٥) من عام ١١٠م من نفس ملف أسرة جيمللبوس نجد فيها أن جيمللبوس يرسل إلي أباجاتوس يطلب منه ضمن أشياء أخرى أن يشترى الهدايا بمناسبة عيد الربة أثينا لتقديمها للأشخاص الذين اعتدنا أن نهديهم وخاصة الأستراتيجوس ، وأن يشتري الطيور قبل العيد بيومين وأرسلها .

وهكذا تكشف لنا الوثيقتان عن أن وجهاء الريف كانوا يقدمون الرشاوي لكبار موظفي الأقليم في شكل هدايا، ولعل قول جيمللوس ، حتى يمكن أن نستعمله خير تعبير ووصف للحالة ، وفي الوثيقة الأولى نجد أن الهدية ستقدم بمناسبة تعيين الكاتب الملكي كنائب للأستراتيجوس ، بينما في الوثيقة الثانية كانت تقدم بمناسبة الاحتفال بأعياد الربة أثينا ، ولعل الاحتفال بأعياد الألهة الأخرى كان يصاحبه هو الآخر تقديم الهدايا ، وهكذا شعر الناس أن الهدايا أصبحت ضرورية لضمان تسهيل أمورهم وقضاياهم ومصالحهم الإدارية ، كما يحدث في أيامنا الحالية فالهدايا ما هي إلا رشوة مقنعة .

ولدينا وثيقة طريفة(٧٦) من عام ١٠٨م من كرانيس وهي عبارة عن إلتماس تقدم به المشرفون الحكوميون على أراضي الزيتون التي كانت تحت الحجز الحكومي ضد مساعدي لجنة فحص إنتاج تلك الأرض ، ويقول نص الإلتماس "إلي ثيودوروس أستراتيجوس قسم هيراقليدس بإقليم أرسينوى من بطلميوس بن سوكراتيس وهاربالوس بن اسكلاس ، وبقية المشرفين على الممتلكات المحجوز عليها لصالح الإدارة المالية في قرية كراتيس ، حيث أن نزاعاً قد نشب بيننا وبين كل من هيراقليس وهيردوس مساعدي فاحصي محصول الزيتون في العام العشرين بشأن الثمار الواقعة تحت إشرافنا ، والتي أعلنا عنها بشكل خاطئ ، ومنافي لحالتها الفعلية ، وخرقهما لتعليمات الوالي سيمبروبيوس ليبراليس ، فإن الأشجار المثمرة كانت لاغلب الوقت زاوية أو ذابلة ، ولا تدفع ضرائب بسبب نقص المياه في الغالب ، فقد أعلنا عن أنها خاضعة للضرائب ، لأنهما قد تم رشوتهما من قبل أناس ذوي سطوة ونفوذ ، والذين كانت محاصيلهم تحت إشرافنا ، وكانوا مسئولين عن الضرائب بشكل اكبر فقد قررا أن أرض هؤلاء معفاة من الضرائب والفروض التي قررها الوالي ، ولهذا السبب فإننا نطلب أن تسلم نسخة من هذا الإتهام لهما من خلال أحد معاونيك لعلهم يمثلون في المحكمة المقدسة للوالي عندما تعقد في الأقليم" .

ونستخلص من هذه الوثيقة عدة حقائق هي على النحو الآتي :

١- أن المشرفين على الآراضي المحجوز عليها كانوا مسئولين عن سداد التزاماتها للدولة.

٢- أن هناك لجنة لفحص إنتاج الأراضي المحجوز عليها ومعرفة مدى وصول مياه الفيضان إليها أو غمرها بمياه الفيضان .

٣- أن مساعدي هذه اللجنة قد تلقيا الرشاوي من أناس أصحاب سطوة ونفوذ في مقابل الإعلان عن أن آرضهم المحجوز عليها معفاة من الضرائب وهذا ما حدث بالفعل .

٤- أن الملتمسين يطلبان هنا من الأستراتيجوس أن يخطر المتهمين حتى يمثلا أمام مجلس الوالي القضائي .

٥- هل السبب في هذا الطلب هو أن هؤلاء المشرفين كانوا مسئولين عن أي عجز مالي في الدخل السنوي؟ هذا مؤكد ، ولكن من المحتمل أيضاً رغبتهما في الحصول على هبة ومنحة الإبلاغ عن المخالفات المالية والتي تسبب ضياع حقوق الدولة وفقاً لقانون الوشاية .

ولدينا وثيقتان برديتان تتعلقان بالعمل الإجباري في الجسور والسدود ، وأولاهما(٧٧) من عام ٧٨م وتحتوي على إتهام تقدم به إثنان من موظفي القرية ضد مراقب جسور كان قد تقاضى أربعة دراخمات من كل واحد من تسعة وخمسين رجلاً مقابل عدم عملهم في السدود العامة ، كما أتهماه أيضاً بحماية تسعة آخرين بنفس الكيفية .

وهذه الوثيقة تشير بجلاء إلي أن هذا الموظف قد تلقى رشاوي من الأهالى وبلغ عددهم ٦٨ رجلاً ، وحصل من كل رجل منهم على أربع دراخمات وإجمالي المبلغ المحصل كرشوة ٢٧٢ دراخمة لمحاباتهم برفع أسمائهم من قوائم المكلفين بالعمل في السدود .

وثانيهما(٧٨) من عام ٢٨٧م وهي عبارة عن رسالة موجهة من الوالي إلي الأستراتيجوس وجامعي ضرائب الحبوب في الأقاليم بشأن إصلاح السدود وتطهير القنوات جاء فيها "حل موسم إصلاح السدود وتطهير القنوات وقد وجدت من الحكمة أن أذكركم من خلال هذه الرسالة بأنه يجب على جميع الفلاحين في مناطقكم أن يبدأوا العمل بحماس كامل من أجل إنجاز المهام الملقاة على عاتق كل منهم لفائدة الناس ككل ، ولفائدة كل فرد منهم على حدة ، وأني واثق أن كلا منكم يدرك ما تسفر عنه هذه الأعمال من نفع ، لذلك يجب عليكم ، كما تنص اللوائح مراعاة اختيار المراقبين المعتادين من بين الموظفين السابقين والمواطنين لكي يقوموا بدون حقد أو محاباة بإلزام كل واحد بإنجاز ما يطلب منه من أعمال شخصية حتى ترتفع السدود إلي الحد المنصوص عليه طولاً وعرضاً ، وحتى يتم سد الشقوق من أجل ضمان قدرته على الصمود أمام الفيضان القادم السعيد لأقدس نيل . كما يجب تطهير القنوات حتى مستوى التطهير المعتاد كما يقال وذلك حتى يسهل عليها احتواء المياه المتدفقة الواردة ، وتوجيهها لري الحقول ، من أجل المصلحة العامة ، ولا يسمح مطلقاً لأي شخص أن يدفع مالاً عوضاً عن

العمل والمجهود المبذول ، وإذا تجاسر أي فرد محاولاً شيئاً من هذا النوع أو أهمل هذه الأوامر فسوف تتم محاكمته وتعريض كل من ممتلكاته وحياته للخطر بسبب ما يقوم به من تخريب الإجراءات التي تستهدف الأخلاص" .

وهذه الرسالة السيارة تكشف عن أن بعض الموظفين كانوا يتلقون الرشاوي في مقابل محاباة دافعيها على حساب أقرانهم وذلك برفع أسمائهم من قوائم المكلفين . ولعل ما ورد في النقش التكريمي السابق ذكره(٧٩) والذي قدمه أهالي بوزيريس بإقليم ليتوبوليس . يؤكد انتشار ظاهرة الرشوة في هذا المجال وفي مجالات أخرى هي :

١- أن الاستراتيجوس كان يعمل جاهداً لإقامة العدل بشكل دائم في ساحة قضائه بمساواة وأمانة ودون رشوة وفقاً لرغبات والي مصر الأقدس جادويس جاليريوس .

٢- أن الأستراتيجوس كان يحرص على صيانة الجسور وسدود الري بكل اهتمام في الأوقات المناسبة ويعمل ليل نهار بدون مجاملة .

٣- أن الأستراتيجوس كان حريصاً على حماية العاملين في سدود القرية من النصب والاحتيال .

٤- أنه يؤدي ما يفرض على القرية للموظفين الآخرين في إدارته وهذا يحمي الفلاحين من المعاملة غير العادلة والجزاءات ..

وكل هذه الظواهر الواردة في النقش تشير إلي نزاهة هذا الأستراتيجوس ، بينما كان من سبقوه قد اتهموا أو شاع عنهم تلقيهم الرشاوي سواء في ساحات قضائهم أو في توزيعهم لعبء العمل في السدود والجسور .

وتحتوي وثيقة بردية(٨٠) من القرن الثالث على التماس بليغ وشامل ، ولكن لسوء الحظ به فجوات كثيرة ، وهو بشأن عقار آلت ملكيته عن طريق الشراء ، وبعد وفاة البائع نازع مشتريه وخاصمه طرف آخر في ملكيته للعقار ، وقام هذا الطرف بالتنسيق مع الموظفين المحليين بالاستيلاء على العقار . ويقول الملتمس هنا أن هذا يتعارض مع القوانين العامة وأوامر الأباطرة . ويضيف أن الموظفين المحليين متورطون تماماً ولارجاء منهم ، ولا سبيل هنا إلا إلي التوجه إلي الوالي بصفته حامياً لكل المواطنين الصالحين ليعرض عليه القضية خاصة وأنه لا يميل إلي المنازعات ويبتعد عنها ولا يتدخل قط في منازعات الآخرين ، ويعتذر للوالي لأنه يأخذ وقته الثمين لأن قضيته لا يمكن السكوت عليها بالنسبة لأكثر البشر ثقافة وسلاماً ولأنه يجب أن يحصل على حقه .

ومجمل هذه الوثيقة يشير إلي رشوة تلقاها الموظفون المحليون كي يعاضدوا خصم الشاكي ، وهذا يكشف عن فساد الإدارة المحلية . وربما فساد العاملين في مكتب التسجيل على

وجه الخصوص وموظفي الإدارة المحلية على وجه العموم والمتورطين في الفساد ، ويقول الشاكي أنه لا رجاء من طلب العدالة منهم . ولا سبيل أمامه إلا إلى اللجوء للوالي .

جملة القول أن تلقى الرشاوي في مصر لم يقتصر على فئة بعينها من الجهاز الإداري بل تورط فيها بعض الولاة وبعض كبار الموظفين وصغارهم ، كما أن بعض الولاة بما لهم من سطوة وسلطان قد اشتغلوا بأعمال المراباة والأبتزاز ، وهذا مخالف لروح القانون الروماني ونصوص وجيز لانحة الأيديولوجوس ، والذي سنعرض له لاحقاً . كما أن وثائقنا سالفة الذكر كشفت عن انتشار الرشوة في الجهاز الإداري والقضائي كما كشفت لنا شكايات المتضررين عن أعمال الفساد ، إضافة إلى أن الرسائل الشخصية أشارت إلى أن بعض كبار الملاك كانوا يقدمون الرشاوي في شكل هدايا ، وقد نص الراسل في الرسالة بأن تقديم الهدايا كان بغرض استعمال المسئول لصالح الراشي .

ثانياً : الأهمال والعجز والكسل :

تكشف لنا بعض الوثائق عن مدي إهمال وعجز وفشل بعض الموظفين الإداريين والماليين على مستوى الإدارات المحلية . إدارة الأقليم وتوابعه في أداء مهام وظائفهم مما كان يتسبب عنه إلحاق الضرر والخسارة ليس للأفراد وممتلكاتهم فحسب بل أيضاً بموارد ودخل الدولة وإلي ملء ساحات المحاكم بالقضايا . ولعل السبب في ذلك هو أن هؤلاء الموظفين كانوا مرغمين – وفقاً لقدراتهم المالية – على شغل الوظائف الإدارية والمالية ، ولذا فقد كان ينقصهم الكفاءة والخبرة ، كما أن البعض منهم كان لا يقرأ ولايكتب ، وسنحاول أن نعرض لألوان مختلفة من الإهمال والعجز والكسل من قبل بعض الموظفين في أداء وظائفهم .

وفي وثيقة بردية(٨١) نجد خطاباً من مسئول كبير ربما الديوكتيس (حسب الناشر) أو الأبسيتراتيجوس (حسب ديفيد توماس) إلي الأستراتيجوي يحتوى على تعليمات هذا المسئول إليهم وهي : أنه بعد الانتهاء من موسم الحصاد ينبغي أن يتم العمل بشكل شامل في شبكة الري حتى يتسنى الحصول على محاصيل وفيرة ، وأن عليهم أن يبذلوا قصاري جهدهم حتى يكونوا على دراية بالطريقة المثلى التي ينبغي أن يتم العمل بها ، وأنه على كل واحد منهم أن يباشر العمل بنفسه في الجسور والترع بشكل منتظم .

وعلى الرغم من أن الوثيقة لا تشير إلي الأهمال المباشر أنما نجد هنا تعليمات للأستراتيجوس بالأشراف المباشر على العمل في الجسور والترع حتى لا تحدث أخطاء لا يحمد عقباها من قبل العاملين في هذا المجال إذا لم يشرف كل استراتيجوس على إقليمه إشرافاً مباشراً ومتابعة التعليمات .

تقدم لنا وثيقة بردية(٨٢) من القرن الأول الميلادي ، وهي دعوى قضائية رفعها أحد الأشخاص أمام اليوريدكوس (الديكايودوتيس) ضد أونيسموس الموظف المسئول في قرية أرخياس ، وذلك لتسجيله لأسمه في سجلات هذه القرية على الرغم من أنه مسجل في الحاضرة أرسينوي منذ فترة طويلة . ومن المؤكد أن هذا التسجيل المزدوج من قبل موظفين مختلفين قد جعل الشاكي يدرك أنه قد يتعرض أو أنه قد تعرض بالفعل لدفع ضريبة الرأس بالقرية هذا فضلاً عن المطالبة بها في المدينة ، أو أنه سيدفع الضريبة الكاملة هنا المفروضة على القرويين ، هذا فضلاً عن أداء العمل الإجباري مرتين سواء في القرية أو في المدينة ، ولذا فقد رفع شكايته طالباً تصويب وتصحيح الوضع ، وذلك برفع إسمه من سجلات القرية ، ولا ندري إن كان هذا الموظف المسئول على دراية بأن الشخص مسجل في المدينة أم لا . ويبدو أنه كان قد عمد إلي تسجيله في القرية وذلك لحيازته لأملاك وعقارات بها ، وذلك تمهيداً لشغل الوظائف الإجبارية ورغبة منه في زيادة الدخل من ضريبة الرأس .

ونجد في وثيقة بردية ثانية(٨٣) من عام ٨٩م . أن الوالي ميتيوس روفوس قد أصدر مرسوماً بشأن إضطراب شئون تسجيل الممتلكات إذ نجده يقول "لقد أخبرني كلوديوس أريوس إستراتيجوس إقليم أوكسيريخيوس أن الشئون الخاصة والعامة في حالة غير منظمة ، لأن الملخصات الرسمية في مكتب التسجيل لم تحفظ بالشكل الملائم لمدة طويلة على الرغم من أن من سبقوني قد أمروا في مناسبات عديدة بعمل التصويبات اللازمة لهذه الملخصات ، وهذا لا يتم إنجازه بصورة معقولة ما لم يتم عمل نسخ منها منذ البداية ، ولذا فهو يوجه أوامره إلي الكتبة ومسجلي العقود بألا ينفذوا العقود بدون أمر من مكتب التسجيل ، و أن يتم تحذيرهم بأن الاهمال في مراعاة هذا الأمر لن يبطل شرعية إجراءاتهم فقط وإنما سيعرضهم كذلك للعقوبة المناسبة على إهمالهم . وإذا كان مكتب التسجيل يضم أية سجلات للملكية من تاريخ سابق فيجب الحفاظ عليها بأقصى قدر من الرعاية ، وكذلك الاحتفاظ بملخصات رسمية منها لأن الأمبراطور قد أصدر أوامره للقائمين على التسجيل بمراجعة الملخصات كل خمس سنوات ، وأن ينقلوا إلي الملخصات الجديدة أخر إقرار ملكية للشخص ومرتبة حسب القرى وفئات الأراضي".

وهذه الوثيقة تكشف لنا عن أن بعض محررى العقود كانوا يهملون في إتباع القواعد الواجب مراعاتها في عمليات التسجيل ، كما أن هناك إهمالاً للسجلات ، ولذا فإن الوالي طلب الحفاظ عليها ورعايتها وتنظيمها وتحديثها . وبذلك تضمن الدولة مستحقاتها ، وأيضاً إذا ما فرضت خدمات أرغامية على ملاكها تكون من واقع السجلات المطابقة للواقع .

وتروي لنا أربع وثائق بردية(٨٤) عن مراحل نزاع وقع بين الأمناء المتتابعين على مكتب التسجيل العقاري في إقليم أرسينوى . وقد استمر هذا النزاع فترة تزيد على نصف قرن ، ودار هذا النزاع حول من تقع عليه مسئولية إصلاح التلف والأضرار التي حدثت في السجلات البردية المحفوظة بمكتب التسجيل . وقد كان بداية النزاع عام ٩٠م حينما طلب الوالي ميتيوس روفوس (Mettius Rufus) الحريص على حسن سير العمل في مكاتب التسجيل وثيقة محفوظة في مكتب التسجيل العام في أرسينوي ، وبعد تسليمها له وجد أن بدايتها مبتورة ، فسأل كل من بروتوجنيس (Protogenes) وإزيدوروس الثاني (في الفترة ٧٠ -٧٢م) أميني مكتب التسجيل عن أسباب ذلك ، فأجاباه بأن رقة الورق والأضرار التي تسببها الحشرات القارضة هما السبب وراء التلفيات ، وفي نفس الوقت فقد أكدا أنهما استلما السجلات هكذا من الأمينين السابقين أبيون (Apion) وإزيدوروس الأول . وكان إزيدوروس قد مات فطلب الوالي من أبيون، الأمين السابق ، الحضور لكي يشرح له الموضوع بطريقة أفضل ، وكانت فترة شغل المنصب لكل من بروتوجنيس وأزيدوروس قد انتهت(٨٥) . وخلفهما في العمل أمينان جديدان هما هيليودوروس (Heliodros) وزوبيروس (Zopyros) عام ٩٥م . واللذان أدركا اهتمام الوالي بوضع وحالة السجلات ، ولذا فقد رفضا استلام السجلات البردية السيئة الحالة من الأمينين السابقين . وأبلاغا الوالي بموقفهما ، ولذا نجد أن الوالي يكتب إلي إستراتيجوس قسم هيراقليدس ، ويطالبه بالعناية بالوثائق التالفة ، وتحرير نسخ منها تكون مطابقة للنسخ الأصلية المحفوظة في الأسكندرية ، وأن يتم ذلك على نفقة الأمينين السابقين بروتوجنيس وأزيدوروس الثاني(٨٦) ولكن تكشف لنا الوثائق أن القصة لم تنته عند هذا الحد ، فقد تقدم الأخيران بالتماس يعترضان فيه على حكم الوالي مستندين في اعتراضهما على حكم صادر من الوالي السابق ليبراليس مكسيموس لحل مشكلة إدارية مشابهة(٨٧) وقد نظر هذا الاعتراض الوالي يونيوس روفوس (Junius Rufus) والذي وافق على اعتراضهما مستنداً على حكم الوالى ليبراليس مكسيموس ، وأصدر أمراً كتابياً عام ٩٨م إلي الاستراتيجوس لإجبار كل من هيليودورس وزوبيروس على قبول نقل اللفائف البردية التالفة وإصلاحها بالقدر المعقول(٨٨) ولكن دون أن يحدد من الذي سيتحمل تكاليف الإصلاح والترميم للبردي التالف ، ومن ثم لم ينفذ هذا الحكم هو الاخر ، ولذا فقد لجأ كل من بروتوجنيس وإزيدوروس عام ١٠٣م إلي المجلس القضائي للوالي مونيكيوس إتالوس (Monicius Italus) والذي أصدر بدوره حكماً لتنفيذ قرار سلفه (سطور ٢-٥٥) وحدد مهلة شهرين لنقل الوثائق بالطريقة التي حددها سلفه، وأيضاً عمل أرشيف جديد في مبني خاص على نفقة كل من بروتوجنيس وأزيدوروس الثاني لإنهما هما المسئولان عن الوثائق التالفة . وفي تلك الأثناء كان إزيدوروس الثاني قد توفي ،

ومن ثم فقد أصبح بروتوجنيس مسئولاً عن تنفيذ الحكم(٨٩) ، ولكن المنية قد وافته هو الاخر ، ولذا فقد انتقلت تلك المسئولية إلي ورثتهما والذين لم يقبلوا تنفيذ الحكم . ولذا نجدهم قد التمسوا من الوالي سيرفيوس سولبيكيوس (Servius Sulpicius) أن يعفيهم من إصلاح السجلات البردية التالفة حتى لا يصيبهم الفقر والفاقة .

وقد عمل هذا الوالي على إنهاء الموضوع ، إذ نجده قد كتب إلي الاستراتيجوس بأن يجبر الأمناء العاملين على قبول السجلات كما هي دون إصلاح التالف منها(٩٠) ، ولكن الأمينين الجديدين هيراقليديس وباترون قد خافا من المشاكل المستقبلية ، ورفضا أمر الوالي وظلت السجلات التالفة في مكانها ولم يتحرك الاستيراتيجوس لتنفيذ الأمر ، ولذا فقد رفع الورثة التماساً آخر ضد الاستيراتيجوس ونظره الاستيراتيجوس نفسه ، ووجه مندوب السلطة المركزية (الاستراتيجوس) اللوم إلي رئيس مكتب التسجيل وطلب نقل السجلات البردية التالفة بحضور الأمناء الحاليين ، ولضمان تنفيذ أمره فقد أجبر ورثة بروتوجنيس وإزيدوروس مقدمى الإلتماس على التنفيذ، ولكن ظل الوضع معلقاً حتى عام ١١٠ عام حينما نجد أن الوالي س سيميلوس (S. Similus)(٩١) قد أمر هيراقليس وأيو (.....) بن باترون وكان قد حل محل والده، وكانت المهمة الرئيسية هي نقل السجلات إلي خليفتيهما .

وظهرت مرة أخرى المسئولية في الأفق ، ففي عام ١١٤م نجد أن ليونيديس الناسخ يرفع قضية ضد الأمناء السابقين وهما هيرقليديس وأيو (....) أبن باترون بصفته وريث أبيه ، يطلب سداد راتبه لأنه يعمل في المشكلة الأزلية ألا وهي نسخ السجلات وهما المسئولان عنه ، ورفض الاستيراتيجوس أبيون، الذي نظر القضية ، طلبه لأنه كان يتسلم راتباً من أمناء السجلات الجدد الذين تولوا الوظيفة . أما مسئولية السجلات التالفة فهي على حساب أمناء السجلات ومسئوليتهم، ولكنه أحال القضية إلي المجلس القضائي للوالي روتيليوس لوبوس (Rutulius Lupus) عام ١١٤م والذي أمر بنقل كل اللفائف الصالحة فوراً وأمر بالتحقيق في أمر اللفائف التالفة. وأمر أيضاً بسحب كل اللفائف الممكن إصلاحها وتحديد الأفراد الذين سيتحملون النفقات ، ثم أمر بعد ذلك بأن تفرض غرامة على من يعيقون العمل(٩٢) ، وقد إضطر الأمينان السابقان هيراقليديس وأيو (....) ابن باترون إلي سداد غرامة(٩٣) ، وحدث أن توفي هيراقليديس عام ١١٤ . في تلك الأثناء ، ولذلك فقد أجبر ورثته على سداد الغرامة من التركة ، ونجد أن أحد الأبناء قد تخلى عن نصيبه في الميراث عام ١١٧م لكي لا يسدد غرامات فرضت على والده(٩٤) وتوجه ليونيديس رئيس مكتب التسجيل وورثة كل من هيراقليديس وباترون أمام أبوللونيوس إستراتيجوس قسم ثيمستيس للفصل في موضوع اللفائف غير المنسوخة ، وقرر الاستراتيجوس أن التكاليف يجب أن يقدرها ديمتريوس الجمنازياخ السابق ،

وأن يقوم بسدادها ورثة الأمناء السابقين (رئيس مكتب التسجيل الحالي الذي يجب عليه أن يقوم بنسخ اللفائف بعد ذلك ، ولكن إذا وجدت وثائق تالفة نقلها ليونيديس دون موافقة ورثة كل من هيراقليديس وأبن باترون فإنهم لن يكونوا مسئولين عنها(٩٥) ولكن شغل ديمتيريوس وظيفة كبيرة آنذاك ، ولذلك أسندت المهمة إلي إزيدوروس الجمنازياخ السابق والذي حدد المبلغ الواجب الدفع من قبل الورثة إلي ليونيديس . وكانت حالة بعض اللفائف البردية رديئة لدرجة أن إصلاحها كان مستحيلاً . وهذا ما كشف عنه تقرير إزيدوروس المرسل عام ١١٤/١١٥م إلي الأستراتيجوس سرابيون بقسم هيراقليديس(٩٦) .

وتكشف لنا الوثائق أن ليونيديس بعد وفاته قد ترك وراءه مجموعة من اللفائف التي لم يهتم بنسخها ، ومجموعة من اللفائف غير قابلة للإصلاح ، وهنا أثيرت القضية من جديد . فمن يتحمل نفقات إصلاحها ؟ هل هم ورثة كل من هيراقليديس ووريث باترون أم ورثة ليونيديس أم الأمناء الحاليين القائمون بالعمل فعلاً ؟ ولذا فقد أرسل أحدهما التماساً إلي مجلس الوالي القضائي ، ربما هاتريوس نبوس (Haterius Nepos) عام ١٢٤م ، والذي قد أحال الشكاية إلي أبوللونيوس الأستراتيجوس للنظر والفصل فيها ، وفي نفس الوقت قد أمر مثل الوالي متيوس روفوس (عام ٩٠) بإعادة إصلاح اللفائف التالفة طبقاً لنسخها الأصلية المحفوظة في الإسكندرية في غضون ستة أشهر وعلى المهمل أن يدفع غرامة قدرها تالنتا واحداً(٩٧) وقد قام أبوللونيوس عام ١٢٤م بنظر القضية(٩٨) وقد وجد ثلاثة أطراف فيها : ورثة هيراقليديس، وباترون ، وليونيديس، وعرض محامو الأطراف في القضية بالتفصيل القرارات التي سبق اتخاذها من قبل السلطات المختلفة بناء على طلب الاستراتيجوس ، والتي أخذها في اعتباره عند إصدار حكمه حيث قرر تماماً مثل الأستراتيجوس ليونيديس عام ١٠٩م أن ورثة ليونيديس، رئيس مكتب التسجيل ، مسئولون عن اللفائف التي قبلها والدهما رغم معرفة أن أمناء في هذه الفترة هيراقليديس وباترون سوف يسددون نفقات الإصلاح ، ولهم الحق في نفس الوقت في الرجوع على ورثة الأمناء المذكورين للحصول على التعويض والمبلغ الذي دفعوه وذكر أنه إذا ما أراد أحد الأطراف إعادة عرض القضية عليهم الاستئناف لسلطة أعلى(٩٩)، ولكي يضمن تنفيذ حكمه ، في نفس الوقت ، فقد حجز على أملاك ورثة ليونيديس وهيراقليديس وباترون(١٠٠) ولكن نظراً لأن الأطراف المتخاصمة لم تنفذ حكم الوالي هاتريوس نيوس السالف الذكر في فترة الستة أشهر المهلة ، نجد أن الإدارة المالية قد حصلت مبلغاً قدره تالنتا واحداً بعد مصادرتها بعض الممتلكات وبيعها ، وهي ممتلكات ورثة هيراقليديس(١٠١)، وهكذا فقد انتهى أخر فصل من فصول هذه القضية المحزنة . ونستخلص منها ما يلي :

أ- أن هناك تلفاً قد حدث في السجلات البردية بمكتب التسجيل وهذا التلف أرجع إلي رقة الورق وإلي القوارض من قبل أميني مكتب التسجيل ، كما أنهما قد أشارا إلي أنهما قد تسلما هذه الوثائق والسجلات بحالتها من الأمناء السابقين عليهما .

ب- أن الحلول التي عرضتها السلطات الإدارية كانت تهتم كلها فقط بمصلحة الإدارة المركزية ، وقد عانى من ذلك أفراد أجبروا من قبل الدولة على تقلد وظائف عامة ولم يكن لهم ذنب في القضية .

ت- رفض بعض الأمناء مسئولية تسلم الوثائق والسجلات التالفة ، ولذا فقد أصدرت السلطات سواء الولاة أو الاستراتيجوى أن الأمناء وورثتهم هم المسئولون مسئولية تضامنية عن نسخ وإصلاح تلك السجلات والوثائق من السجلات المركزية في الإسكندرية في فترة شهرين في حكم قضائي ، وفي حكم آخر في غضون ستة أشهر ، وفي أحكام أخرى دون تحديد مدة ، كما زاد أحد الولاة على ذلك بفرض غرامة ثقيلة لمن يعيق تنفيذ الأحكام ومقدارها تالنتا واحداً.

ث- إن المسئولية التضامنية للأمناء قد مثلت ضمانة للإدارة المالية .

ج- أن هذه القضية تكشف عن مدى ما يسببه الإهمال من مشاكل ليس للمتسبب فحسب بل لإقرانه في الوظيفة ولورثته هو الاخر من بعده ولأخلافه من المسئولين ، ولذا نجد أن بعض الأمناء قد رفضوا تسلم السجلات التالفة خوفاً من تحملهم للمسئولية وهذا كان حقهم ، ويعني هذا أنه كان على أمناء مكاتب التسجيل تسليم سجلاتهم في أفضل صورة ممكنة لمن يخلفهم في تقلد الوظيفة فحسب بل لأقرانه في الوظيفة ولورثته هو الآخر من بعده ولأخلافه من المسئولين ، ولذا نجد أن بعض الأمناء قد رفضوا تسلم السجلات التالفة خوفاً من تحملهم للمسئولية وهذا كان حقهم ، ويعني هذا أنه كان على أمناء مكاتب التسجيل تسليم سجلاتهم في أفضل صورة ممكنة لمن يخلفهم في تقلد الوظيفة .

وتؤكد وثيقة بردية أخرى(١٠٢) من عام ١٢٧م رغبة المسئولين في الحد من الإهمال، وعدم مراعاة سير العمل والإجراءات في مكاتب التسجيل ، وإعداد السجلات بشكل منتظم . ولذا نجد بها الحث على إتباع سلسلة من الإجراءات الواجبة التنفيذ حتى يتم تصويب الأخطاء سواء في مكاتب التسجيل الرئيسية في الإسكندرية ، أو بقية أنحاء مصر . إذ تنص على ما يأتي : ...."وأصدر أمراً بأن يتم تخصيص مكان أيضاً في مكتب التسجيل الآخر لضمان سلامة السجلات" وعلى الوكلاء أن يقوموا بعمل ملفات لحفظ حسابات الدخل في المكتب النظامي كل خمسة أيام ، ليس فقط من أجل معرفة الدخل بدقة ، وإنما لكي نعطى هذا الأمان للآخرين .

وسيقوم المراجعون في مكتب الملفات الذين يطلق عليهم الكتبة بالقيام بفحص الوثائق بالأسلوب القديم ، ويضمنوا العقود أسماء الموثقين العموميين وأطراف التعاقد وعدد الصفقات وصيغ العقود ويحفظونها في ملفات في مكتبي التسجيل ، وعندما يقوم المسجلون بفحص لفافة من الأعمدة (المجمعة) ومن أجل وضعها في ملفات ، فعليهم أن يقوموا بتنقيحها إذا ما كان أي شئ قد كشط أو أضيف أو أبدل ، ويقوموا بإضافة نسخة تكميلية للملف. وبالنسبة لبقية أنحاء مصر فإنني أصدر أمري بأن تعامل الوثائق المحفوظة في إقليم أرسينوي و... بنفس الطريقة . وسوف يضيفون عدد الأوراق البردية في اللفافة ، وكذلك أسماء الأطراف المتعاقدة وعلى الموظفين المختصين بانتقال الوثائق في مكاتب العدالة الرئيسية أن يفعلوا ذات الشئ من حين لآخر وأن يحفظوا السجلات في ملفات كل خمسة أيام ، وعلى المشرف على Nanaeum ألا يصدر شهادات تسليم أو لا يسمح بفحص أو عمل أخر قبل أن يتلقى الإذن بذلك من المشرف على مكتب تسجيل هادريان ، وإن خالف ذلك يكون عرضة لإتهامه بأنه يريد تزييف بعض الوثائق الهامة ، وعلى الموظفين في المدينة "الإسكندرية" أن يحفظوا العقود في ملفات في مكتبي التسجيل من أول برمودة ، أما الموظفون في بقية أرجاء مصر فعليهم القيام بذلك في شهر بشنس.

وقد أحتوت الوثيقة على مرسوم الوالي تيتوس فلافيوس تيتيانوس والذي يقول فيه : لم يفتني أن الموثقين في مصر يظنون أنهم بمنأى عن العقاب على ما يرتكبونه من أفعال غير قانونية ، ويرسلون تقاريرهم إلي أي مكان بدلاً من إرسالها إلي مكتب تسجيل هادريان ، والذي أقيم خصيصاً لهذا الغرض ، وهو منع أي أخطاء أو لأية أمور شاذة وغير نظامية ، ولذلك فأنني أصدر أوامري إليهم ولكافة الموظفين الذين يهمهم الأمر أن ينفذوا بنود المرسوم وإحاطتهم علماً بأن أي شخص يحاول إنتهاكه سواء أكان ذلك عن عصيان له أو لخدمة أغراضهم الشريرة سوف يلقى عقاباً ملائماً وينشر هذا المرسوم على الملأ .

ونستخلص من الوثيقة أن الإدارة قد قررت أتباع عدد من الإجراءات التي كان الغرض منها الحد من الأهمال وتحديد الاختصاصات والخطوات الواجب إتباعها لحفظ العقود والتصرفات القانونية في سجلات يتم تحديثها وفقاً لآخر التصرفات القانونية ، كما كان على العاملين في مكاتب التسجيل عمل نسختين واحدة منهما يحتفظون بها في مكاتبهم ويرسلون الأخرى إلي مكتب تسجيل هادريان بالإسكندرية . كما ينبغي على الموظفين ألا يخرجوا عن هذه القواعد وإلا أعتبروا يرغبون في التزوير المتعمد لخدمة أغراضهم الشريرة ، كما تكشف لنا أيضاً عن أن بعض الموظفين من الموثقين كانوا يقومون بأعمال تزييف مقصودة لخدمة

أغراضهم الخاصة، بمعنى تحقيق دخول غير قانونية بالغش والتدليس لحساب أطراف وجند مصالح أطراف أخرى .

ولدينا وثائق تؤكد ما ورد إذ تشير إلي الأهمال والأغفال والسهو والخطأ من قبل الموظفين في عمليات التسجيل في السجلات ، وما كان ينتج عنها من أعمال منافية للقانون تضر بمصالح الأطراف المتعاقدة وهي كما يأتي :

تشير وثيقة بردية(١٠٣) إلي خطأ أرتكبه البيليو فلاكس في عدم تسجيل عقد بيع، والوثيقة تحتوي على ثلاث مستندات هي : أ- عقد بيع تم تحريره عام ١٣٥م ، وبمقتضاه قد اشترت سيدة من تبتونيس من سيدة أخرى ومعها وصيها وهو زوجها ورشة والتي كانت قد ورثتها (abintestate) من أخيها عام ١٠٢م ، وكان أخوها قد اشتراها عام ٩٧م بعقد والذي تم تسجيله في مكتب التسجيل المحلي . ب- اخطار من المشترية إلي أمين مكتب التسجيل (البيليوفلاكس) بشرائها لمحل العقد في نفس التاريخ. جـ - اخطار من بائعة الورشة والتي كانت قد آلت إليها بالميراث من أخيها والذي كان قد أخطر أمين مكتب التسجيل والذي عن طريق الخطأ والسهو (ἄγνοι) أغفل تسجيل البيع عند التسجيل (سطور ١٥-١٧) .

وفي رأينا أن هذا الخطأ قد يسبب مشاكل لكل من البائعة و المشترية الجديدة على حد سواء فقد تفرض الدولة على البائعة القديمة أعباء وسداد ضرائب لأنها لا تزال بأسمها أو قد تتعرض الممتلكات المشتراه للحجز عليها أو مصادرتها وبيعها وفاء سواء لاستحقاقات الأفراد أو الدولة على بائعتها الأصلية . مما يعرض مصالح مشتريتها وإملاكها للخطر كما أن هذا يعد مخالفاً للمرسوم سالف الذكر في البردية السابقة .

وتكشف لنا وثيقة بردية(١٠٤) والتي يرجع تاريخها إلي بواكير القرن الثاني . عن محضر جلسة في المجلس القضائي للوالي فيبويس مكسيموس المنعقدة في مدينة منف ، وقد أصدر الوالي حكمه في هذه الجلسة بعزل أحد الموظفين من منصبه بسبب أهماله لواجباته .

ونستخلص من العزل من هذه الوثيقة أن عزل هذا الموظف إما أنه كان من الموظفين الذين يحصلون على أجر ، ومن هنا فأن العزل يعد عقوبة له ، ويمكن أن يكون هذا الموظف موظفاً مرغماً وإن الإدارة عادت على جانب أو كل املاكه لتعويض عجزه واهماله ولاستكمال مدة شغله للوظيفة .

وفي وثيقة بردية(١٠٥) من القرن الثاني نجد أن جانباً من منزل صغير لم يسجل بأسم السيدة المشترية ثيبنيفيروس أبنة بسينتاسيوس (Psentaseus) في سجلات مكتب التسجيل ، وذلك لأن الكتبة المسئولين عن السجلات قد اغفلوا إدخال هذا الجزء تحت إسمها ، ولذا فقد حاولت المشترية أن تثبت حقها في امتلاكه ، وأنه لم يعد مسجلاً بأسم البائع في السجلات ، وقد

أشارت إلي عقد شراء العقار ، والذي أرفقته مع اخطارها الذي أرسلته إلي مكتب التسجيل لوضع العقار تحت إسمها ، وأن التأشيرة التي كتبها أمين السجل السابق على الأخطار تفيد هذا الأمر .

إن إصرار المشترية على ضرورة تسجيل ما اشترته يكشف عن أن خطورة هذا الأغفال قد يؤدي إلي مصادرة هذا العقار ، إذ ما كان البائع مديناً لأحد الأفراد أو للدولة ، فكان يمكن الرجوع على تلك الممتلكات ، كما أن مالكها الأصلي يظل مطالباً بأداء الأعباء العامة عليها ، ولعل ما ورد في الوثيقة التالية يؤكد ما ذكرناه هنا .

وتحتوي وثيقة بردية(١٠٦) من عام ١٣٦م على خطاب أرسله الأستراتيجوس إلي أحد رجال الشرطة المحليين، ونجد به إشارة إلي إقامة شخصين في غير موطنهما ، ومساءلة الأستراتيجوس لرجل الشرطة عن السبب الذي يدعوهما إلي البقاء خارج موطنهما ، وتنويها بأن مثل هذا الوضع يُعد مخالف للقانون .

ونفهم من هذه الوثيقة أن الأستراتيجوس قد قام بمساءلة أحد رجال الشرطة الذي قصر أواهمل في الإبلاغ عن اشخاص يقيمون خارج مواطنهم بشكل غير شرعي .

وتتضمن وثيقتنا برديتان(١٠٧) من عام ١٤٤م على شكاية موجهة إلي مساعد ناظر الضياع بشأن مشاكل تتعلق بالري وهي ناتجة عن عدم كفاءة الإيجوللفولاكيس وخطاب من الأخير .

وترينا وثيقة بردية(١٠٨) من عام ١٤٥/١٤٦م شكاية من بطليموس إلي استراتيجوس كل من مركزي ثيمستيس وبوليمون بإقليم أرسينوي ، يشكو فيها كلاً من أبوللو نيوس حارس الشواطي والناضورجي وتيرانوس الذي يعمل لأهمالهما في ضمان توصيل حصة المياه المقررة لقطعة الأرض السبخة التي استأجرها من الأرض العامة ، وأنه نتيجة لهذا الأهمال فإن قطعة الأرض معرضة لأن تصبح أرضاً بوراً . ويذكر الشاكي في شكواه أنه تقابل كثيراً مع هذين المسئولين دون جدوى ، ويطلب من الاستراتيجوس أن يرسلهما للمحاكمة أمام الأبيستراتيجوس" .

وهكذا تكشف لنا هذه الوثيقة عن أمرين أولهما : أهمال المسئولين عن توصيل المياه إلي الأرض المستأجرة، وثانيهما : هو أن الأرض مهددة بالبوار وأن تصبح أرضاً قحلاً ، مما يفقد الخزانة مستحقاتها منها . ولعل الشاكي قد ذكر ذلك بغرض تحريك الإداة الحكومية نظراً لتهديد صوالح الخزانة بفقدها دخلها كله المستحق على تلك الأرض أو لجانب منه إذا ما لجأ المستأجر لريها رياً صناعياً .

وتحتوي وثيقة بردية(١٠٩) من عام ١٤٨م على رسالة من ثيون استراتيجوس قسمي تيمستيس وبولمون بإقليم ارسينوي إلي هيرا قليديس بن هيرودس والتي تكشف عن الاهمال في التقرير الذي اعده مراجع الحسابات بالإقليم الخاص بالتشكيك وباتهام هؤلاء المعينين من قبله لجباية الضرائب ، وأنه قد رفعت التماسات للوالي الذي حولها إلي مراقب الضياع لكتابة تقرير ، والذي أكد أنك كنت مشرفاً على الإيجار الذي عقد بواسطة أنطنيوس ثيون والذي كان لبعض الوقت مهملاً ، وأرسل إليك هذا الأخطار لاستدعائك وأن تقدم نفسك إلي مراقب الضياع.

وتتضمن وثيقة برديه(١١٠) من عام ١٥٨م خطاباً أرسله رجل شرطة يدعى ديسيمس ديمودوروس إلى الاستراتيجوس لقسمي بوليمون وثيمستيس بإقليم أرسينوي . يقسم فيه بعظمة الأمبراطور بأنه قد قام بإعلان نسخة من مرسوم الوالى سمبرونيوس ليبراليس الذى أمر فيه أولئك الذين يقيمون خارج مواطنهم العودة ثانية إليها ويقسم بأن قوله صادق . وأنه يتحمل ما يترتب عليه الحنث بالقسم" .

ولا ندري خلفية الرسالة ولكن يبدو أنها كانت على النحو الآتي :

١- أن هناك عناصر تقيم بالقرية بشكل غير قانونى وبالمخالفة لمرسوم الوالى ليبراليس .
٢- أنه تم القبض على هذه العناصر أو نفر منها ، وأنكرت علمها بالمرسوم مما يلقى بالتبعة على المسئول عن الإعلان عنه .
٣- كان لابد من إجراء التحريات واستقصاء الحقيقة من الاستراتيجوس من المسئول والذى رد بأنه لم يقصر ولم يتهاون بل يقسم بعظمة الأمبراطور ويصدق أنه قام بالاعلان ومما يترتب على القسم من عقوبات لوكان المقسم من الكاذبين .
٤- لا ندري هنا هل أكتفى الاستراتيجوس بهذا القسم أم لا .
٥- نخلص مما سبق أن التقصير في إعلان المراسيم الأمبراطورية والولاة كان يعرض المسئول عنها للمساءلة عن الأهمال ، وما يترتب عليه خاصة أن كان يتعلق ويمس الخزانة الأمبراطورية والنظام الإداري ، ومرسوم ليبراليس يطلب عودة الهاربين من الأعمال الألزامية ومن المتهربين من الضرائب(١١١) .

وترينا وثيقة بردية(١١٢) من عام ١٧٦/١٧٧م عن تظلم لملتمس فرضت عليه خدمة إلزامية نتيجة خطأ وقع فيه كاتب القرية ، والذي يكون سببه الأهمال وعدم الأكتراث من قبله، حيث أنه لم يرجع إلي السجلات . ويلتمس بأنه لا يجب إلزامه بهذه الخدمة خاصة وأن إمكاناته المادية قاصرة وغير كافية لأداء الخدمة ، ومن ثم فهو يطلب إعفاءه منها وقد أحال الوالي هذه المظلمة إلي الأبيستراتيجوس .

وتتضمن الوثيقة البردية(١١٣) من القرن الثاني / الثالث التماساً تقدمت به سيدة ووصيها "ابنها" وهما من قرية أبيون نيميا بالطوبارخية السفلي من إقليم أبوللو نوبوليس إلي الأبيستراتيجوس تشكو فيه كاتب قرية كريكيس (Krikis) بإقليم أنطينوبوليس وتذكر في إلتماسها أنها اشترت قطعة أرض مساحتها خمس أرورات ونصف أرورة من أرض الحبوب ، ولكن كاتب القرية قد سجلها بأنها تملك مساحة ست أرورات ونصف أرورة أي بزيادة قدرها أرورة واحدة . وهذا التسجيل الخاطئ قد سبب لها الخسارة ، وتستطرد قائلة "أن هذا الكاتب يضغط عليها ، ولذا فانها تقدمت بشكايتها ملتمسة من الأبيستراتيجوس أن يأمر استراتيجوس الأقليم أن يصحح الأمر طبقاً للسجل الصحيح ووفقاً للمستندات التي لديها وألا يتركها تسجل بشكل زائف من قبل كاتب القرية ، وتزيد في إتهام كاتب القرية وسكرتيره بأنهما قد أدخلا معلومات زائفة في السجل بجانب ما سبق ذكره ، وتطلب ، في النهاية ، تصويب الأخطاء والزيف .

وهذه الوثيقة قد تشير إلي أمرين أولهما : أن كاتب القرية قد سجل المساحة غير الصحيحة سهواً ولكن محتويات الوثيقة تشير إلي أنه قد أدخل المساحة الزائدة متعمداً أذ تقول الشاكية أن التسجيل الزائف قد سبب لها الخسارة وأن الكاتب وسكرتيره يضغطان عليها وأنهما قد أدخلا معلومات أخرى غير صحيحة بالسجل ، وهذا يشير إلي التزييف المتعمد وليس الأهمال. وعلى المتضرر أن يثبت عكس ما تم تزييفه وتسجيله ، وذلك باللجوء للقضاء والسلطات الأدارية الأعلى .

وترينا وثيقة بردية(١١٤) من عام ٢٠٩م أن المجلس القضائي للوالي سوباتيانويس أكويلا المعقود في مدينة أوكسيريخوس قد نظر شكاية إدارية قدمها الحكام المحليون بمدينة أوكسيريخوس يتهمون فيها استراتيجوس الإقليم بأنه مسئول عن التأخير الذي حدث في تسليم الضرائب العينية من القمح ، ونقلها من قرى أقليم أوكسيرايخوس ، وأنه أخفق في الأشراف والحفاظ على النظام التقليدي الخاص بإعداد مخازن الغلال وتنظيفها قبل وصول مياه الفيضان العالي ، مما يهدد المحصول أثناء الفيضان والذي لا يمكن مواجهته إلا بنظام فنى متكامل ، ولما كان الوالي لا يعرف الأساليب الفنية المحلية التي تستخدمها السلطات لمواجهة الفيضان فقد طلب معلومات تفصيلية للإجراءات التي تتخذها الإدارة المحلية بالنسبة للفيضان ، فشرح له عضو مجلس الشورى ذلك ثم استجوب الأستراتيجوس وسأله لماذا لم يقم باتباع الخطوات المطلوبة ؟ ولا نعرف رده وذلك لتهشم البردية ويذكر الوالي مخاطباً عضو مجلس الشورى ، وبعد ذلك أنه إذا ثبت حدوث خطأ ما فسوف أعاقبه .

ولدينا وثيقة بردية(١١٥) من عام ٢١٠-٢١٣م تتضمن مرسوماً أصدره الوالى بايبيوس يونكيوس بشأن القضاء على أعمال اللصوصية المنتشرة في البلاد ووجهه إلى الاستراتيجوي وفي الوقت الذي يبشر المتعاونين من الأهالى مع الجهاز الإداري بالمكافآت ، فأنه ينذر ويحذر الاستراتيجوي بعقوبات رادعة إذا لم يقوموا بنشر مرسومه وفقاً لأوامره . ونفهم من تحذيره أن البعض من الاستراتيجوي قد يهمل في نشر الإعلان والداعي لمقاومة اللصوصية ومن يؤونهم ويحفز الذين لديهم معلومات عن عصابات اللصوص ومن يحمونهم بالمكافأة أى أنه هنا يُفعل نظام الوشاية . وفي عين الوقت فأنه يؤكد على رجالات الإدارة بضرورة نشر المرسوم للناس في الأقاليم المختلفة ويهدد ويتوعد من لا يقوم بتنفيذ أمره ومرسومه والتهديد هنا يعنى العقوبة الرادعة والتى تنتهى بالعزل من الوظيفة أو مصادرة الأموال أو بالأثنين معاً .

وتشير وثيقة بردية(١١٦) من عام ٢٣٢/٢٤٤م إلي خطأ أخطر عنه المشتري لقطعة أرض من أنها ما تزال مسجلة في قائمة الضرائب والتي صدرت تواً تحت أسم البائع ، ويذكر المشترى انه أراد أن يتجنب أن يوجه إليه استغلال جهل الجابي وحتى يتم إخباره بالخطوات الواجبة الإتباع حتى يصحح الخطأ . ويعني الأمر هنا أن الضرائب كانت مستحقة على المالك السابق وفقاً للسجلات التي لم تصحح وفقاً لعقد بيع الأرض الذي كان على ما يبدو قد أبلغت به البائعة مكتب التسجيل ، وأيضاً عقد الشراء الذي أبلغ به المشترى مكتب التسجيل لشرائه للعقارات . ولعل السبب الذي حرك المشترى لتصحيح الوضع هو شروط العقد التي نصت في الغالب على أنه سيتحمل الضرائب المستحقة على الممتلكات من تاريخ شرائها .

وفي وثيقة بردية أخرى(١١٧) من القرن الثالث نجد أن شخصاً يدعي البيون Alypion يخطر العمد الكومارخوي أنهم قد تسلموا معدل أعلى للضريبة غير المستحقة من الزراع ، وقد رد العمد عليه أنهم قد قاموا بهذا العمل بطريق الخطأ وقد وعدوا بتصويب الخطأ.

وتكشف لنا وثيقة بردية(١١٨) من عام ٢٥٥م عن أخطاء وقعت من الموظفين ، إذ نجد أن شخصاً يدعى ديوس يملك قطع أراضي ، وكان مسئولاً تجاه الدولة كمشرف على الضياع المستأجرة ، ونظراً لأنه لم يخل مسئوليته ، فإن ممتلكاته قد حجز عليها وعلى دخلها ، وكان هذا الشخص قد باع تلك الممتلكات قبل أن يعين كمشرف إلي شخص يدعى إزيدورس وإبنته واللذين بدورهما قد باعاها إلي نيكانور ، وهذا قد تأثر بالحجز على الأرض ومصادرة دخلها ، ولذا فقد احتج وقد حلت القضية .

وتكشف لنا وثيقة أخرى(١١٩) من عام ٢٦١م عن خطأ إرتكبه الإيرنارخ في حالة طلب استثنائي فقد تم فرض استثنائي على حمار للعمل لصالح الدولة في قرية فيلادلفيا في

إقليم أرسينوس وقد سيق مع الدواب الأخرى المطلوبة إلي نيكونوبوليس ، وبعد إنتهاء العمل بقى الحمار هناك بطريق الخطأ ، ولذا نجد أن الأرينارخوي لأرسينوي قد طلبوا من الأرينارخوي في نيكونوبوليس أن يعرفوا من يحوز هذا الحمار حالياً كي يتم تسليمه إلي رجل الشرطة حتى يعاد إلي مالكه الحقيقي في فيلادلفيا .

ومما لا شك فيه فإن هذا الخطأ قد عاد على صاحب الحمار بالخسارة ، لأن فقده إياه أضاع وقته وعطله وأيضاً أفقده استخدام واستعمال الحمار أما لقضاء مصالحه الخاصة أو بتأجيره للغير والاستفادة من ذلك .

وفي وثيقة بردية(١٢٠) نجد إلتماساً وجهه ملاك الأراضي ومزارعو الأرض العامة بالقرب من كرانيس إلي الأبيستراتيجوس انطونيوس كولونايونس (Antonuis Coloncanians) المشرف على ابيستراتيجية الأقاليم السبعة والفيوم يلتمسون فيه أن يصدر أوامره وتعليماته إلي المشرفين على عملية صيانة السدود والقنوات بأن يقوموا بتقديم الأخشاب وجذوع الأشجار والنخيل التي تقدم كل عام حتى يستطيع أولئك الملاك والزراع القيام بأعمال الصيانة وذلك قبل حلول موسم الفيضان والبذر ومن ثم لا تتعرض الأرض للجفاف والخزانة للخسارة .

وهذه الوثيقة قد تشير إلي إهمال وتراخي المشرفين ، فقد تقاعث المشرفون على صيانة السدود والقنوات في تقديم الأخشاب اللازمة مما دفع الملاك والزراع العموميين خوفاً على صوالحهم قبل صوالح الخزانة إلي الالتماس من الابيستريتيجوس بأن يستحثهم على المسارعة لتقديم الأخشاب اللازمة لعملية الصيانة .

ثالثاً : التعيينات غير القانونية للفئات المعفاة :

استغل بعض الموظفين بعض الإجراءات الإدارية في تعيينات غير قانونية لأفراد معفيين أو لفئات معفاة من العمل الأجباري . فقد كان سكان مصر بمختلف فئاتهم ينقسمون إلي قسمين أولهما وهو الأكبر عدداً ، يؤدي الأعمال والوظائف الإرغامية وثانيهما ، وهو الأصغر عدداً ، قد اعفى من أدائها . وفي ضوء هذا فقد كانت الوظائف في مصر تنقسم إلي وظائف مدفوعة الأجر وهي الوظائف العليا ، ووظائف غير مدفوعة الأجر وهي الوظائف الإرغامية وهي وظائف الإدارة المحلية الصغرى ، وقد فرضتها الدولة فرضاً على الأهالي الذين تكلفوا بنفقاتها . وقد كانت هذه النفقات عبئاً ثقيلاً وجسيماً ، مما حدى بالإدارة الرومانية أن تحدد الأنصبة المالية التي يملكها المرشح (من غير الفئات المعفاة) للوظيفة ، هذا فضلاً عن ضمانات أخرى حتى تضمن الرجوع عليها في حالة عجز أو تقصير أو أهمال الموظف المرغم في إداء عمله . وفي نفس الوقت تكشف لنا النصوص والوثائق عن جهود تلك الإدارة لإلزام الجهات الإدارية التي كان عليها أن ترشح أفراداً مؤهلين لشغل الوظائف الإرغامية ، ومراعاة الفئات المعفاة منها ، وفي بداية العصر الروماني كانت إجراءات الترشيح للوظائف تتم قبل عدة شهور من انتهاء الخدمة(١٢١) . وكان هذا الإجراء يمكن الإدارة من إتخاذ الخطوات المطلوبة والتحديد الرسمي ودخل المرشحين . ولكن بعد أن تغيرت الأحوال الاقتصادية في منتصف القرن الثالث ، فقد أصبحت الترشيحات تتم قبل التعيين بيوم واحد للمرغم(١٢٢) وكان لهذه التطورات تبعاتها من تجاوزات وخرق للقوانين والقواعد من قبل بعض الموظفين ، إذ أننا نجد بعض الموظفين المرغمين قد أجبروا على الأستمرار في شغل الوظيفة التي يشغلونها على الرغم من أنتهاء مدتهم ، (ولعل هذا التأخير والاستمرار يكون سببه الاحتياجات والضرورات المحلية) وأن كان من الثابت أن هذا التأخير كان سببه الأهمال والتواطؤ أو الأعمال المحظورة من قبل الموظفين(١٢٣).

وتكشف لنا المصادر عن أن الإدارة في بداية الأمر كانت قد وضعت قاعدة وهي أن يتم ترشيح ثلاثة أفراد للوظيفة التي ستخلو من شاغلها للترشيح ، فقد أمر الوالي مينتيوس روفوس (٨٩؟٩١/٩٢م) الأستراتيجوى أن يقوموا بترشيح ثلاثة أفراد لكل وظيفة خالية ، بيد أنه ابتداء من القرن الثاني ، وربما قبل ذلك ، فإننا نجد أن المسئولين لم يأخذوا أو لم يراعوا تلك القاعدة ، إذ تكشف أغلب الأمثلة التي بين أيدينا عن أن عدد المرشحين كان مساوياً لعدد الوظائف الشاغرة(١٢٤) .

وتكشف لنا المصادر أنه بجانب التعيينات المنتظمة كان هناك تعيينات وتكليفات تتم عندما تخلو وظيفة ما ، وأيضاً التعيينات المؤقتة مثل تلك التي كانت تواكب زيارات الأباطرة والولاة(١٢٥) .

وتكشف لنا النصوص أن المرشح أذا لم يتقدم باحتجاجه فإن الموافقة تكون ملزمة(١٢٦) .

ولما كانت أعباء هذه الوظائف شديدة الوطأة على الأهالي فقد حاول البعض منهم تجنبها قدر إمكانهم ، وذلك من خلال تقديم الهدايا إلي الموظفين القائمين على التعيين حتى يغضوا الطرف عن ترشيح إسمائهم لتلك الوظائف ، كما كان يمكن أغفال أسم معين بدافع الصداقة والمعرفة . وقد حاولت الحكومة الحد من هذا بأن جعلت أختيار كتاب القري المرغمين يخدمون في قرى غير قراهم . كما كان بعض أصحاب السطوة والسلطان قد حصلوا على الأعفاء بالتهديد والترويع للموظفين المحليين(١٢٧) .

وأمام التجاوزات في التعيينات فقد لجاء المتضررون إلي رفع شكاياتهم لرد الظلم والضر الذي قد يحيق أو حاق بهم ، وتكشف لنا تلك الشكايات أنها قد تركزت حول مخالفة شروط التعيين مثل التعيين في غير محل الإقامة ، ومخالفة شروط السن والجنس ، والوضع المالي ، ومخالفة القرارات الخاصة بامتيازات الأعفاء الممنوحة لفئات مهنية وحرفية معينة وأيضاً لعناصر سكانية .

وتكشف لنا الوثائق أن على المرشح الذي لا تنطبق عليه شروط التعيين أن يقدم اعتراضه في نفس اليوم الذي تم فيه ترشيحه أو تعيينه بيوم أو بيومين(١٢٨) ، وإذا ما كان المرشح أو المعين بعيداً عن موطنه أو متغيباً عنه فكان عليه أن يقدم اعتراضه عندما يعلم بأمر تعيينه(١٢٩) .

ولكن حتى الاعتراض من قبل المتظلم المتضرر في الفترة القانونية كان لا يوقف أو يبطل التعيين الفوري والأعفاء من شغل الوظيفة ، فقد كان على المحتج أن ينفذ التعيين ، ثم يقدم احتجاجه(١٣٠) وحتى يتم الفصل فيه فإنه كان يستمر في شغل الوظيفة ، وتكشف لنا المصادر أنه حتى بعد صدور بعض أحكام الأعفاء من كبار الموظفين ، إلا أن بعض صغار الموظفين كانوا يتجاهلون تلك الأحكام .

وتكشف لنا الوثائق أنه في بعض الأحيان كان بعض كتاب القري والمدن يرشحون الرجال من أصحاب الثروة لتولى الوظائف الأرغامية المحلية على الرغم من تمتعهم بالإعفاء الدائم أو المؤقت خارقين بذلك القوانين التي تمنحهم تلك الإعفاءات . وتكشف لنا الوثائق أيضاً أن الإدارة الرومانية العليا من جهتها حتى عهد الأمبراطور سبتميوس سيفيروس كانت تحترم

هذه القوانين وتحافظ على نفاذها ، فكانت تصحح الأخطاء وتلغي التعيينات غير القانونية من قبل صغار الموظفين بالنسبة لأمتيازات الفئات المعفاة ، بيد أن هذه الأمتيازات قد بدأت في التقلص أبان القرن الثالث ، وذلك نظراً للأضطرابات السياسية والاقتصادية في الأمبراطورية عموماً ومصر خصوصاً مما يترتب عليه قلة عدد الأفراد القادرين على أداء الوظائف الأرغامية في الريف والحضر على حد سواء .

وسنحاول أن نعرض لتجاوزات الموظفين في التعيينات غير القانونية لفئات متعددة من السكان وضربهم عرض الحائط لأعفاءاتهم وهي :

١- خرق الأعفاء الذى يمنع شغل أكثر من فرد من الأسرة لأعمال إرغامية في نفس الوقت :

فقد كشفت لنا الوثائق عن محاولة بعض الموظفين المتكررة لخرق قاعدة ألا يتولي أكثر من فرد من الأسرة الواحدة وظائف إرغامية في نفس الوقت ، وخير أنموذج لذلك نجده في الشكاية في وثيقة بردية(١٣١) وتكملتها في وثيقة بردية ثانية(١٣٢) والوثيقتان تحتويان على محاضر جلسات قضايا عرضت على أربعة ولاة ، وكلها تتعلق بالإعفاء من تعيين أحد أفراد الأسرة في وظيفة هو معفي منها أصلاً ، لأن فرداً أو فردين من أسرته يشغلان تلك الوظيفة ، والملتمس في طلبه الأعفاء يستند على مبدأ قانوني أقره الوالي ميتيوس روفوس في تعليماته (Єντολοi) التي أصدرها إلي الاستراتيجوس والتي حدد فيها الشروط الواجب توافرها في الأشخاص لأعفائهم من أداء أو شغل الوظيفة الإرغامية . ومنها منعه البات لاختيار ثلاثة أفراد من نفس الأسرة(١٣٣) وقد أرفق الملتمس في شكاياته محاضر جلسات قضائية عرضت في مجالس قضائية لأربعة ولاة ، ففي العمود الأول من الوثيقة(١٣٤) نجد محضر الجلسة الأولى المعروضة في المجلس القضائي للوالي ك بومبيوس بلاتنتا (C.Qompeius Platnta) والمنعقد في الثاني عشر من شهر فبراير عام ١٠٠م . ويتعلق الأمر هنا بالنظر في إلتماس تقدم به هيرمايوس (Hermaius) وذلك لتعيين أخويه في وظيفة أمين مخزن (Sitologos). وقد وجه الوالي اللوم في الجلسة إلي كاتب المركز ديديموس لترشيحه للأخوة الثلاثة في وظيفة أمين المخزن على الرغم من تعليمات الوالي أوروس (Urus) الصادرة عام ٨٤م والتي منعت تعيين عدة أخوة من نفس الأسرة في وظيفة إرغامية في نفس الوقت ، ولذا فقد أمر الوالي الاستراتيجوس بإعفاء أخوين من شغل وتحمل أعباء هذه الوظيفة وتعيين واحد فقط .

وفي كل من العمودين الثاني والثالث من البردية(١٣٥) نجد محضراً لجلستين قضائيتين عرضتا على المجلس القضائي للوالي سيرفوس سولبيكيوس سيميلنيس (Servius

(Siolpicius والمنعقد في الثاني عشر من شهر مارس عام ١١٢م ، وكان موضوع الجلستين هو النظر في شكاية قدمها أخوان يتظلمان من تعيينهما معاً كأميني مخزن (Sitologos) ، وقد طالبا بإعفاء أحدهما لكي يهتم بزراعة أراضيهما ، وقد حقق الوالي في أمر حياة والدهما وحينما علم أنه قد توفى أمر بإعفاء أحدهما ، ولكنه قال إن هذا الإعفاء لن يتم إلا إذا وجد شخص آخر يقوم بهذه الوظيفة الإرغامية(١٣٦) .

ويقول أ. كرانزلين A. kranzlein أن هذا الحكم يبين أهتمام الحكومة الرومانية أساساً بعدم تدهور الإنتاج الزراعي لعائلة تستغل أراضيها بطريقة مشتركة أكثر من اهتمامها بتقليل أعبائها في الوظائف الإجبارية ، كما لم يكن من الاقتصاد أن تفرض الإدارة عدة أعباء إجبارية على الملكية المشتركة(١٣٧) .

ويشتمل كل من العمودين الثالث والرابع(١٣٨) على محضر جلسة قضائية للمجلس القضائي للوالي فيبيوس مكسيموس (Vibius Maxumus) والذي أورد لنا الإجراء التأديبي المتخذ ضد مراجع الحسابات (eklogistes) فقد صدر فيه الحكم بطرده من وظيفته ، وقد وجدت سابقة قانونية لتبرير هذا الحكم الذي اتخذه الوالي ، إذ نجد ذكر لرسالة من الوالي إلي الأستراتيجوس لتوبيخه لتعيينه لشخصين من نفس العائلة في وظيفة إجبارية ، والإجراء التأديبى ضد مراجع الحسابات بعزله من وظيفته يعد عقوبة قاسية لما كان يحصل عليه من دخل ومكافآت .

وأخيراً فإن العمود السادس من الوثيقة(١٣٩) يتضمن محضر جلسة قضائية معقودة أمام الوالي في مجلسه القضائي للنظر في شكاية مقدمة من أخوين أرغما على شغل وظيفة إرغامية ، ويطلبان إعفاء أحدهما كي يتولى رعاية شئونهما الأسرية ، ويبدو أن الوالي قد حكم لصالحهما.

وهكذا فإن هذه المحاضر تكشف لنا المحاولات المتكررة من قبل الموظفين لخرق قاعدة مستقرة قانوناً وهى ألا يشغل أكثر من فرد من أفراد الأسرة وظيفة إجبارية في نفس الوقت . كما أنها تكشف لنا عن محاولة الولاة للحد من هذه التجاوزات ، إذ نجد أحدهما قد حكم بطرد مراجع حسابات وآخر قد وبخ الأستراتيجوس . كما تكشف لنا هذه المحاضر أن الملتمس قد أرفقها كمستندات وسوابق قضائية صدرت بها أحكام لصالح الملتمسين من أمثاله ، وكان غرضه من هذا أن يضمن صدور الحكم لصالحه ، ومازال هذا العرف يجري حتى اليوم إذ يستخدم المحامون فى هذه الأيام السوابق القضائية لتعضيد دعاواهم وضمان صدور أحكام لصالح موكليهم .

ولكن الوثائق تشير بعد ذلك بأن هذا الأعفاء قد بدأ في الإنحسار والتقلص فيما بعد(١٤٠).

٢- خرق إعفاءات مواطنى المدن :

لقد حاول بعض الموظفين في الإدارات المحلية في مناطق مصر المختلفة فرض الأعمال والوظائف الإرغامية على مواطني المدن اليونانية . إذ تكشف لنا المصادر عن انتشار الأسكندريين في مدن وقرى مصر المختلفة . وعلى ما يبدو أن بعض الموظفين قد حاولوا إرغام بعض الاسكندريين المقيمين في المناطق الريفية على شغل وظائف محلية . ومن المرجح أنهم قد تقدموا بشكايات لأعفائهم من تلك الأعباء وفقاً للمنح الأمبراطورية لهم ، وهذا ما يؤكده قرار الوالي تيبريوس يوليوس الإسكندر الصادر عام ٦٨م . والذي ينص على ألا يُفرض على الأسكندريين المقيمن في المناطق الريفية الأعباء المحلية في تلك المناطق . إذ يقول النص "حسب إعفاءات الأباطرة فأن أهل الأسكندرية في داخل المدينة وكذلك الأسكندريين المقيمين في المناطق الريفية لظروف عملهم لا يجب فرض أية أعباء عليهم ولسوف أقدم على حماية هذا الأمتياز الذي طالما طالبتم به حتى لا يُطلب من أي أسكندري القيام بأعباء في الريف" (χwρικαιλεττουργια) .

وتكشف لنا النصوص أن هذا الحق قد تم مراعاته في الإلتماسات التي قدمها الأسكندريون للمسئولين بشأن إعفائهم حتى عهد الإمبراطور سبتميوس سيفيروس ، ولكن نظراً لمنح حواضر الأقاليم – مجالس بلدية وأيضاً نظراً للأزمة الاقتصادية التي حلت بمصر أبان القرن الثالث ، فإن هذا الأمتياز قد تقلص ووجدنا إسكندريين يشغلون الوظائف الإرغامية في المناطق الريفية(١٤١) .

ونجد أن نفس الإعفاء قد منحه الأمبراطور هادريان لمواطني مدينة أنطلينيوبوليس(١٤٢) والتي أقرها وحافظ عليها الأباطرة أخلافه وولاة مصر والابتستراتيجوى .

وتكشف لنا الوثائق أن بعض الفئات الدنيا من الإدارة المحلية في بعض المناطق قد حاولت مراراً وتكراراً أن تضرب بهذا الأعفاء عرض الحائط بأن تفرض على الأنطونيين أصحاب الأملاك في الأقاليم المختلفة أعباء إرغامية سواء أكان ذلك بتوليهم وظائف أو إجبارهم على زراعة أراضي الدولة في المناطق التي توجد بها أملاكهم . وكان من نتيجة محاولة بعض الموظفين عدم التقيد بهذا الأعفاء والالتفاف حوله أن تقدم الأنطونينيون أو أزواج الأنطونينيات بالتماسات يشكون فيها من فرض الأعباء الإرغامية عليهم خارج مدينتهم ويستندون في شكاياتهم على أوامر وقرارات هادريان وخلفائه من بعد .

ولدينا وثيقة بردية على الرغم من أنها(١٤٣) مبتورة وبها فجوات كثيرة إلا أنها تحتوي على أربع نسخ لمحاضر جلسات قضائية ، وبها احكام صادرة من قبل الوالي ل. مونـاتيوس فيليكـيس (L. Munatius Felix) وم. سـمبرونيوس ليبـراليس (M. Semperonuis Liberalis) وقد عقدت الجلسات القضائية للواليين في مجلسيهما القضائي في الفترة ما بين عام ١٤٨و عام ١٥٥م . وعلى الرغم من التشويه الشديد في نسخة محضر جلسة القضائية الأولى إلا أنها على ما يبدو تتعلق باحتجاج على التعيين في وظيفة إرغامية بطريقة غير قانونية، أما نسخة محضر الجلسة الثانية فقد ضاع أكثرها ، ولم يتبق منها إلا كلمات قليلة . ونسخة محضر الجلسة الرابعة فبدايتها هي الصالحة وتتعلق بشكوى من أحد محصلي الضرائب المرغم ، أما نسخة محضر الجلسة القضائية الثالثة فأن حالتها أفضل وتحتوي على قرار للوالي ليبراليس الذي عاد إلي قرارات الأمبراطور هادريان والتي كان قد أكدها من بعده الأمبراطور تراجان وشدد على احترام الأوامر الأمبراطورية ، وأنها غير قابلة للنقض وأن مخالفتها تعد جريمة (υπρις). ويرى الناشر وهو على حق أن هذه القضية تخص أحد مواطنى انطنيوبوليس ، وذلك لأن القرارات التي أصدرها الأمبراطور هادريان والمتعلقة بمصر كانت تخص مدينة أنطينوبوليس وامتيازات مواطنيها ، وأيضاً لأن الوثيقة قد وجدت مع مجموعة من البردي من ملف أرشيف عائلة من أنطينوبوليس . ولعل هذه القضية تشير أيضاً إلي الأعفاء التام لمواطني انطينوبوليس من شغل الوظائف خارج مدينتهم .

وتحتوي وثيقة بردية أخرى من مدينة انطينوبوليس(١٤٤) ويعود تاريخها إلى نوفمبر وديسمبر من عام ١٥٨؟م " على رسالة إلي بطليموس ومرفق بها إلتماس يعود تاريخه إلي نشأة المدينة ١٣٦-١٣٧م وهذا الإلتماس تقدم به X بن بترونيوس بن سرابيون حفيد ديونيسيوس، وهو متزوج بشكل قانوني من أحدى المواطنات الأنطونينيات ، ومقيم في انطينوبوليس ووجه الشاكى إلتماسه إلي الأبستيراتيجوس يشكو فيه من سكرتير مزارعي تبتونيس في قسم بوليمون من إقليم أرسينوي، ويذكر أنه أثناء رحلته هناك قد أجبر قسراً على زراعة قطعة أرض مساحتها أرورة واحدة من أرض الدولة . ولا يدري أن كان هذا الكاتب قد قام بهذا العمل لعدم درايته بامتيازاته أو أنه كان يقصد مضايقته على الرغم من أنه مريض ، وأنه كان قد قام بسداد ضريبة الرأس إلي خزانة الدولة في أنطينوبوليس طبقاً للقواعد . لذلك فإنه يلجأ إلي الأبستيراتيجوس بأن يصدر أمراً كتابياً إلي استراتيجوس قسم بوليمون لكي يحل مشكلته حتى يمكنه السفر دون مضايقات ! . وأن يبقى دون مشاكل في محل إقامته بانطينوبوليس ، وقد ضمت شكايته رسالة أومبرونيوس كابتيولينوس ابستيراتيجوس أقليم طيبة إلي الكاتب الملكي في طيبة وفي نفس الوقت مثل الأستراتيجوس بشأن التماس مقدم من

قبل ليون بن تيوس حفيد ليكوس والذي أرفقه إليه مع تعليقاته أنه إبن أحد الأنطونيين ويقوم بأعماله الإجبارية في أنطنيوبوليس فقط ؟ ( ) إبنه (؟) وينتمي إلي المستوطنين ، وتطبق عليه القواعد القانونية التي ينص عليها القانون ، والتي بالنسبة لها قد قرر لها سيدنا حقوقاً معينة وينبغي أن نضمنها له ولذلك كي يكون المفوض عليه حراً من أعمال القاسية ؟ وأن تكون إقامته بين المستوطنين عادية ... في العام الثالث عشر من حكم المؤله أيليوس أنطونينوس (في العام .....) شهر هادريانيوس" .

ونستخلص من هذه الوثيقة ١- أن الملتمس كان زوجاً بشكل قانوني لأحدى مواطنات مدينة انطينوبوليس ، وهذا يشابه الحالة في وثيقة بردية أخرى(١٤٥) من عام ١٨٠م . ٢- أنه قد سدد ضريبة الرأس لخزانة الدولة في أنطينوبوليس وهذا يعني أن المدينة هي موطنه الشرعي. ٣- يذكر أيضاً في إلتماسه أنه مريض . ٤- نفهم من النص أن أزواج الأنطونينيات كان عليهم أداء الخدمات الإرغامية في المدينة ذاتها وهى موطنهم القانوني . وفي ضوء ما سبق فقد طلب الإعفاء من زراعة قطعة الأرض في تبتونيس ، كما نجد أن الوثيقة تحتوى على رسالة للابيستراتيجوس بشأن إعفاء أبناء المواطنات الأنطونينيات من العمل خارج مدينتهم حيث أنهم يؤدونها في أنطينوبوليس .

وتحتوي وثيقة برديـة(١٤٦) من عام ١٥٩م على شكاية تقدم بها أبولوفـانيس (Appollephanes) والتي حولها بدوره إلي استراتيجوس أقليم ليكوبوليس ويذكر في تأشيرته أن الملتمس يؤكد في شكايته أنه والد لأبناء أنطونينيين ، وأنه ليس خاضعاً لضريبة الرأس ، وأنه بسبب عدم إدراك هذا من قبل مسئولي ليكوبوليس فقد تم اختياره بالقرعة لجباية الغرامات ، وأنه عند حضوره إلي ليكوبوليس للقيام بأعمال تجارية ، فقد تم حجزه لأداء الخدمة القسرية ، فإذا ما كان هذا صحيحاً إنظرها في ضوء القرارات المتخذة في السوابق المماثلة والسوابق التي قدمها الملتمس فعلاً (أسطر ١٦-١٩) وأن ترسل أسماء أخرى بدلاً منه لهذه الخدمة .

أما في الوثيقة البردية والتي أعاد دراستها ننتالى لويس(١٤٧) ، من عام ١٦١م ، فهي تحتوي على شكاية تقدم بها ساتورنيليوس (Saterinelius) إلي استراتيجوس قسم بوليمون بإقليم أرسينوي ضد كاتب قسم بوليمون والذي أجبره على زراعة أراضي دولة في أقليم أرسينوي إما عن جهل أو لسوء نية منه . ويؤكد الشاكي أنه من مواطني مدينة أنطينوبوليس ومتزوج من مواطنة من نفس المدينة ، ويفيد أنه قد دفع المستحقات الضريبية عليه إلي بنك أنطينوبوليس ، ويرفق المتظلم سنداً لتعضيد تظلمه ، وهذا السند هو عبارة عن حكم قضائي أصدره الابستيراتيجوس أومبريكوس كابتولينيوس (Umbrcuis Capatolinius) السابق

لأقليم طيبة في قضية مماثلة عام ١٣٣م . وأكد فيه على امتياز أبناء المواطنين الأنطونينيين في عدم تقلد وظائف إجبارية خارج مدينة انطينوبوليس طبقاً لقرارات سابقة لاشك فيها ، ومن الواضح أنه يرى أنها يجب أن تستمر . وهذه الوثيقة تحتوي على حكم أصدره الابسيتراتيجوس لعام ١٣٣م لأقليم طيبة بشأن إعفاء الأنطونينيين . وهنا نجد أن الشاكي يتقدم بشكايته عام ١٦٦م أى بعد ثلاثة وثلاثين عاماً من الحكم السابق ، وهذا يشير إلي محاولات الموظفين فرض الأعباء قسراً على أناس معفيين منها وفقاً لامتيازات منحها الأباطرة لمدنهم .

وتقدم لنا وثيقة بردية(١٤٨) من عام ١٦٢م شكاية (أسطر ١-٢٧) تقدم بها سمبرونيوس (Semprionius) المواطن بمدينة أنطينوبوليس والجندي الروماني المسرح إلي ابسيتراتيجوس الأقاليم السبع يشكو فيها من تعيينه بشكل غير قانوني في عمل إجباري وفرض عبء تقديم جمال (أسطر ١٥-١٧) ؛ وربما كان ذلك لحملة كان يقوم بها الأمبراطور فيروس ضد البارثيين ، ويستند الملتمس في شكايته على أنه يتمتع ؟ بصفته مواطن من أنطينوبوليس ، بامتياز منحه الأمبراطور هادريان لمواطني المدينة يتمثل في عدم القيام بأية أعمال إجبارية خارج مدينتهم (سطر ١٤) ثم أشار بعد ذلك إلي أن الأمبراطور أنطنينوس بيوس قد دعم هذا الأمتياز تماماً (سطرا ٥-٦) ، وأعقب ذلك برسالة من كل من الأمبراطورين ماركوس وفيروس تؤكد نفس الأمتياز ؛ ويضيف أن كل الولاة والأبسيتراتيجوى قد عملوا على حماية مواطني انطينوبوليس (أسطر ٩-١٠) . وقد عضد أسانيده بمستندات أرفقها بشكايته ، ثم نجده يطالب الأبسيتراتيجوس بأن يكتب إلي استراتيجوس قسم هيراقليدس كي يعفيه من العمل الأرغامي وذلك طبقاً للأمتيازات والمنح الأمبراطورية ، وأما عن أسانيده التي أرفعها فهي رسالة تحتوي على قرار للأمبراطور هادريان إلي مدينة أنطينوبوليس (سطرى ٢٨-٣٢) . ربما أن هذه الرسالة قد صدرت في الفترة الواقعة بين عام ١٣٠م و١٣٤/١٣٥م وإن كان أولريش فيلكن يفترض أن تاريخها يعود إلي نشأة المدينة(١٤٩) ولكن لم يحدث ذلك قبل ولاية بترونيوس مامرتينوس أي ليس قبل ١٣٢/١٣٣م .

٢- رسالة أنطنينوس بيوس (أسطر ٣٤-٤١) عام ١٥٢م وقد أقر فيها الأمبراطور سريان الأمتيازات التي منحها والده لتلك المدينة تماماً بل أنه يدعمها ويؤكدها .

٣- رسالة كل من ماركوس وفيروس (أسطر ٤٢-٥٢) من عام ١٦٢م والتي يؤكد فيها أنهما يحميان أو يصونان تماماً كل الحقوق التي منحها اسلافهما للمدينة .

٤- رسالة بترونيوس مامرتينوس إلي استراتيجوس إقليم تانيس عام ١٣٥م (أسطر ٥٣-٥٩) وحاضرته ويخبره بأن يهتم بألا تفرض أعباء على أقارب المهاجرين إلي أنطينوبوليس كمستوطنين وألا يتعرضوا للمضايقات وأن يقيموا في الأقليم وفقاً لذلك ، ويرى

أولريش فيلكن أن كلمة مضايقات تعني هنا عدم فرض أعباء غير قانونية(١٥٠) ويفسرها بأنها تعني الأعفاء لهم خارج مدينتهم ، ويعتقد أن الشاكي استشهد بتلك الرسالة على الرغم من أنها لا تعد دليلاً على إعفاء الأنطونيين من العمل الأرغامي ، كما يبين فقط أن الحكومة في أمور العمل الأرغامي بالنسبة لأقارب مواطني أنطينوبوليس ، والذين ظلوا في الأقليم قد أرادت أن تبين إهتمامها بهم .

٥- والرسالة الثانية للوالي بترونيوس مامرتينوس عام ١٣٧م (أسطر ٦٠-٦٥) وهي موجهة إلي إبسيتراتيجوس الأقاليم السبع ونعرف منها أن بعض مستوطني أنطينوبوليس قد عوملوا بطريقة سيئة نظراً لغيابهم عنها ، ولكن ماذا كانت تعني إساءة معاملتهم؟ يقول أولريش فيلكن إنني أفهم من أوامر الوالي أنه يجب الأهتمام تماماً بأنه الواجب تلافي كل تلك الأمور وأن يحصلوا على حقوقهم كاملة ، وذلك بأن يستردوا كل ديونهم ، ويعني ذلك الأمر أن مديني الأنطونيين في الأقاليم التي هاجروا منها ، ونظراً لبعدهم عنهم ، قد حاولوا التخلص من دفع الديون . وعلى الرغم من أن الرسالة لا يوجد بها ذكر لإلتزامات إرغامية سواء بالنسبة لأهل أنطينوبوليس أو أقاربهم . فلماذا أضافها الشاكي كمستند ؟ والإجابة تكون ببساطة شديدة أنه كان يريد أن يبين حرص الحكومة أهتمامها بمصالح الأنطونيين .

٦- رسالة الأبسيتراتيجوس استيملوس ماكسيموس إلي هوريون استراتيجوس إقليم تانيس في عام ١٥٦م (أسطر ٦٦-٧١) ، وتحتوي على إلتماس من كاستور وقد ألحق به رسالة من مامرتينوس والتي يعبر فيها أنه ليس من مواطني أنطينوبوليس فحسب بل يؤكد أيضاً أن اقارب الأنطونيين يجب أن يبقوا بدون تدخلات ....

ونستخلص من هذه الوثيقة ما يأتي :

١- أن الموظفين – وهذا ما سبق أن ذكرناه – منذ بداية نشأة المدينة كانوا يحاولون الالتفاف على أمتيازاتها ، وتعيين المواطنين في مواطنهم الأصلية إذا ما حدث أن زاروها ، والسبب في ذلك واضح وهو أن هؤلاء المواطنين كانوا يملكون أراضي وعقارات في الأقاليم المختلفة والتي كانت مواطنهم قبل هجرتهم منها ، والاستقرار في أنطينوبوليس وحصولهم على حق مواطنيها أو الإقامة القانونية بها أى أنها صارت موطنهم القانوني .

٢- تشير هذه الوثيقة إلي أمر جديد ألا وهو التأكيد على حق أقارب هؤلاء المهاجرين في ألا يتعرضوا لمضايقات وهذه المضايقات قد فسرها أولريش فيلكن بألا يعينوا في وظائف خارج مساقط رأسهم . ولكن على ما يبدو القصد من المضايقات قد يعني عدم الضغط عليهم وإلزامهم بشغل الوظائف التي كان على اقاربهم شغلها أن لم يهاجروا .

٣- إن الشاكي قد قدم ثلاثة أوامر وقرارات إمبراطورية متتالية : لهادريان وأنطنينوس بيوس وماركوس وفيروس وتتعلق جميعها بحقوق مواطني أنطينوبوليس .. ويعقب ذلك بثلاث وثائق تخص امتيازات أقارب المستوطنين في أنطينوبوليس ، وهي عدم أداء العمل الأرغامي خارج مساقط رأسهم . ويفسر الباحث برونرت(١٥١) هذا الحق على عكس فيلكن أذ يرى أن الأعباء الأرغامية قد زادت على أهالي المهاجرين إلي أنطنيوبوليس في مساقط رأسهم ، وذلك لأن رحيل المستوطنين قد قلل عدد الذين يمكنهم فرض تلك الأعباء عليهم وعادت السلطات على الأقارب بدلاً منهم .

وتكشف لنا وثيقة بردية(١٥٢) من عام ١٦١م عن شكاية تقدم بها أحد مواطني انطينوبوليس إلي مجلس الشيوخ في انطينوبوليس طالباً منه أن يكتب إلي الأبسيتراتيجوس لأعفائه من الفرض الإجباري الظالم لزراعة أرض ملكية في بانوبوليس ، وحتى يقوم الأبسيتراتيجوس بدوره وذلك بالكتابة إلي الاستراتيجوس في بانوبوليس لينهي الأمر .

ولدينا وثائق أخرى مماثلة تحتوي على طلبات إلي مجلس الشيوخ(١٥٣) يطلب فيها أصحابها من مواطني انطينوبوليس من مجلس شيوخ مدينتهم أن يقدم التماساً بأسمائهم إلي الابسيتراتيجوس كي يصدر تعليماته إلي الاستراتيجوس ليحل مشاكلهم لأنهم قد عينوا قسراً في أعمال إرغامية غير قانونية خارج مدينتهم .

ونجد هنا في هذه الوثائق أن الشكاه قد أرادوا أن يوفروا على أنفسهم الجهد وضياع الوقت فكتبوا إلي مجلس شيوخ مدينتهم كي يكتب إلي الأبسيتراتيجوس بأن موطنهم القانونى هو أنطينوبوليس ، ومن ثم فإن الابسيتراتيجوس ليس بحاجة لإجراء تحريات وتحقيقات من خلال الأستراتيجوس أو غيره . وأن ما سيفعله الأبسيتراتيجوس هنا سيصدر الأمر إلي الأستراتيجوس لأعفائهم .

وفي وثيقة بردية(١٥٤) من عام ١٧٢/١٧٣م نجد إلتماساً تقدم به جايوس نيجر من مواطني انطينوبوليس إلي يوليوس لوكوللوس الأبسيتراتيجوس بشأن الإعفاء من الوصاية لكونه من مواطني انطينوبوليس . ويقول جايوس نيجر "كتب جيمللبوس في وصيته أن توضع أبنته القاصر وممتلكاتها تحت وصايتي بالأشتراك مع فاليريوس (Valerius) ، ذلك بالإضافة إلي جدتها فاليريا (Valeria) ، وحيث أنه يا سيدي ، قد قدم كل من الأبسيتراتيجوس هيرنيوس فيلوتاس (Herennius Philotas) والابيستراتيجوس انطونيوس ماكرو (Antonius Macro) حكمين في قضيتين مماثلتين بأنه لا يجوز أن يعين مواطنو أنطينوبوليس أوصياء إلا في زمام المدينة فقط ، وأرفق نسخة من هذه الأحكام إليك آملاً أن تصدر أوامرك كي يتم اعفائي من هذه الوصاية ، لأنني لست قادراً على تحمل هذه الوصاية .

وقد أصدر الأبسيتراتيجوس حكمه على النحو الآتي :"يجب عليك أي الملتمس أن تبلغ أقارب اليتيمة ، والذين تقدموا إلي بشكوى أيضاً بأن إلتماسك مقبول وموافق عليه لدينا . وخلاصة الأمر إذا قبلت الوصاية في المستقبل فإنك يجب أن تدرك أنك تخليت عنها في الماضي على مسئوليتك" .

ونجد أن الملتمس قد أرفق ما قام به الأبسيتراتيجوس أنطونيوس ماكرو من تحريات حيث أنه قد أرسل لأكسيجتيس مدينة أنطينوبوليس مستفسراً عن الملتمس بقوله "هل هذا الشخص من مدينة انطينوبوليس ؟ . وعندما كانت الإجابة بالإثبات فخلص إلي القول "إنني أسالك أن تمارس اختصاصك (في فعل الخير) أو إصلاح ذات البين . وأرفق أيضاً ما قام به الأبسيتراتيجوس هيرميوس فيلوتاس عام ١٤٨م ، تجاه الإلتماس المقدم له بشأن الإعفاء من الوصاية من قبل يوديمون " فقد سأل الأبسيتراتيجوس ما أصل الشخص الذي عين يواديمون وصياً؟ ورد المحامي أبوللونيوس الأصغر أنه روماني يقيم في أبيون باتوكتيريس (Ibioin Panukteris) فرد الابسيتراتيجوس أن من حقه أن يرفض هذا الأمر إذا كان الشخص الذي رشحه لهذه الوصاية ليس من سكان انطينوبوليس لأنه ليس مجبراً على أن يقبل هذا العمل خارج زمام انطينوبوليس. ورد محامي الخصم "أبوللونيوس" سوف نثبت بالدليل أنهم تعهدوا بالوصاية من قبل" وكان رد الابسيتراتيجوس أن يوديمون لا يمكن اجباره على القيام بالوصاية إلا داخل انطينوبوليس فقط ، وسأل الابسيتراتيجوس هل هو من سكان انطينوبوليس؟ وكان الرد يؤكد أنه من مواطني انطينوبوليس . وامام هذا أصدر الابسيتراتيجوس حكمه بأنه يجب اعفاءه من الوصاية ويعهد بها إلي من يجب أن يقوم بها" .

وإذا ما حللنا هذه الوثيقة فإنها تحتوي على النقاط الآتية :

١- الإصرار على التعدي وخرق الإعفاء من الوصاية الممنوح لمواطني انطينوبوليس خارج مدينتهم المرة تلو المرة فقد كانت المحاولة الأولى عام ١٣٨م والثانية عام ١٤٨م والثالثة ١٧٢/١٧٣م .

٢- نجد أن الابسيتراتيجوس كان يصدر حكمه لصالح مواطني أنطينوبوليس ، ولكن بعد إجراء التحريات الضرورية للتأكد من أن الشخص من مواطني انطينوبوليس .

٣- تكشف الوثيقة أن بعض مواطني أنطينوبوليس كانوا يقبلون الوصاية ، وإن كان هذا ليس بشكل ملزم ، ولعل رد المحامي أبوللونيوس الأصغر يشير إلي ذلك ، كما أن الحكم الذي أصدره الأبسيتراتيجوس يوليوس لوكوللوس يوكد هذا أيضاً .

وتقدم لنا وثيقة بردية(١٥٥) من عام ١٩٩/٢٠٠م دعوى مرفوعة من قبل جيمللوس أحد مواطني انطينوبوليس والذي يعلن أنه كان يمتلك أرضاً في كرانيس إلي الابسيتراتيجوس

ضد كاتب القرية وشيوخ القرية الذين قاموا بالضغط عليه وتعيينه في وظيفة شيخ القرية على الرغم من أنه يتمتع بالإعفاء من أدائها كمواطن أنطونيني ، ويذكر أنهم قد زيفوا وزوروا في السجلات الرسمية في وضعه القانوني ،إذ سجلوه تحت أسم وهمي أو شخصية غير حقيقية وهو حوروس (Hurus) للقيام بالخدمة الأرغامية في قرية كرانيس بناء على إبلاغ كاذب ، كما يقول أنه يشكو من الإعاقة والعجز حيث أن له عيناً واحدة ولا يرى بشكل جيد حيث أخذت في العتمة وأصبح نظره قاصراً تماماً .

وقد أحال الأبسيتراتيجوس الشكوى إلي إستراتيجوس قسم هيراكليديس الفينوس أبوليناريوس (Alfenus Apalinarius) .

وهذه الوثيقة تقدم لنا ثلاثة أسباب أو أسانيد يستند عليهما الشاكي وهى :

١- أنه من مواطني أنطينوبوليس ويتمتع بالأعفاء من العمل الإرغامي خارج مدينته وبناء عليه أحال الأبسيتراتيجوس الشكوى إلي الأستراتيجوس لإجراء التحريات حول كونه من مواطني انطينوبوليس .

٢- العجز والإعاقة وأنه لا يكاد يرى .

٣- التسجيل الخاطئ تحت أسم مزيف والإصرار عليه .

ولدينا وثيقة بردية(١٥٦) من عام٢٠٤م من كرانيس قد ضاع أغلبها ولم يبق منها إلا جزءاً بسيطاً . وهو عبارة عن الإحالة من موظف كبير إلي موظف أدنى منه مرتبة ، وبها تعليماته ، وهي على النحو الآتي "قم بالتحريات: لماذا يكون له أي لبطلميوس .... ومنذ متى كان له حق الزواج مع مواطنة من أنطينوبوليس ، ومنذ متى قد خفضت ضرائبه ، وكيف أنه أجبر على أن يخدم في عمل إرغامي ، وإعمل طبقاً للقرارات" .

ويرى ناشر البردية زيبستين(١٥٧) أن موظفاً عالي المرتبة يأمر موظفاً أدنى منه بأن يقوم بعمل تحريات حول الوضع القانوني لبطلميوس الذي قدم إلتماسه بشأن تعيينه لأداء عمل ما . ويفترض أنه من سكان أنطينوبوليس وأنه ليس مواطناً بها ، ولكنه متزوج من مواطنة من أنطينوبوليس ، ويستطرد في تعليقه قائلاً "والنص هنا يقترح أن هؤلاء كانوا يتلقون من خلال زواجهم من إحدى مواطنات انطينوبوليس ، نفس الحقوق مثل الأنطونينيين بالميلاد ، وعلى أي الأحوال ، فإن الأطفال ثمرة هذا الزواج كانوا يحصلون على المواطنة الأنطونينية الكاملة ، وأظن أن بطلميوس قد احتج على أساس صلته بانطينوبوليس ضد تعيينه في وظيفة إرغامية خارج أنطينوبوليس ، أو ربما ضد دفع ضرائب كان مواطنو انطينوبوليس معفيين منها . إذ أنه كان يدفع معدلاً ضريبياً أقل ، وذلك لأنه كان على مواطني انطينوبوليس أداء الوظائف الإرغامية فقط في انطينوبوليس نفسها ، وأنه لا يجب عليه دفع ضرائب معينة . وفي

النهاية يختم حديثه بقوله ولهذا يبدو أن النص الحالي يكون مثالاً لحقيقة أن الموظفين لم يلتفتوا دائماً إلي أمتيازات مواطني انطينوبوليس .

وتتضمن وثيقة بردية(١٥٨) من عام ٢٥٤م؟ التماساً تقدم به إثنان من مواطني أنطينوبوليس ، وهما ثيون وأرسنوسيس ، وهما من ملاك الأراضي في أوكسيرانيخوس ؛ يشكوان فيه أوريليوس سارابيون كاتب الحي بالمدينة ، وذلك لتعيينه لهما كجابيي للضريبة النقدية في الحاضرة ، ونفهم أنهما بمجرد تلقيهما معلومات بشأن هذا التعيين لم يذعنا له ، وقاما بالكتابة إلي مجلس الشورى في مدينتهم الذي أرسل بدوره خطاب احتجاج إلي الأبسيتراتيجوس أنطونيوس أسكندر ، وقد أكد هذا الخطاب أن الإعفاء من العمل الإرغامي أمر معروف منذ أن أصدره الأمبراطور هادريان ، وأن الأباطرة أخلافه قد احترموا ذلك الأمر تماماً وتكرر أيضاً في قرارات الولاة . وقد طلب في نهاية الخطاب أن يأمر الأبسيتراتيجوس استراتيجوس أوكسيرينخوس بأن يكتب إلي الخصم ، وهو كاتب الحي لمحاسبته وفي الواقع كان هذا الكاتب مدركاً للخطر الواقع عليه نتيجة فعلته غير القانونية ، وقد وعد أن يصحح الخطأ الواقع والتمس العذر لجهله لتحمل العبء في المستقبل .

وهذه الوثيقة تشير إلي عدة أمور هي :

١- أن مواطني انطينوبوليس كانوا يعفون اعفاءاً تاماً من أداء الأعمال الإرغامية خارج مدينتهم حتى وإن كانت لهم أملاك في الأقاليم الأخرى .

٢- تكشف الوثيقة عن محاولات الموظفين لإلزام الأنطونينيين بشغل الأعمال الإرغامية خارج موطنهم القانوني المرة تلو المرة ، وهذا ما نلمسه من القول بأن الأباطرة والولاة قد أقروا الأعفاء وحافظوا عليه .

٣- أن الأنطونينيين كانوا يلجأون إلي تقديم التماسهم إلي مجلس الشورى بمدينتهم توفيراً للوقت والجهد ، وحتى يكتب نيابة عنهم للمسئولين بأنهم انطونينيين ، ولذا فإن هذا الإجراء كان يقطع الطريق بطلب مستندات من قبل المتضررين والقيام بإجراء تحريات من قبل المسئولين ، وهذا يوفر لهم الوقت والجهد والمال بتقديم شهادة من جهة اختصاص معترف بها من قبل الإدارة .

٤- يطلب الشاكي هنا توقيع غرامة للخطأ وترشيح آخر بدلاً منه .

٥- إقرار الكاتب بخطائه غير المقصود وأنه سيتحمل القيام بما كلفهما به .

٦- محاولة الضابط (Philarch) عرقلة تنفيذ الأمر أي قيام كاتب الحي بتحمل العبء بدلاً منهما ونتيجة لهذا فقد اضطر الشاكيان إلي جمع نسخ من الخطابات المرسلة بين سائر الموظفين وأرسالها إلي الاستراتيجوس ليتابع التنفيذ لهذه القرارات بنفسه . ويبدو أن

كاتب الحي كان قد أتفق مع الضابط على تعطيل تنفيذ الأمر مما دفع الشكاه إلي إعادة الشكوى .

ونجد في وثيقة بردية أخرى(١٥٩) من عام ٢٥٧م شكاية تقدم بها أحد مواطني أنطينوبوليس إلي الوالي اس أكويلا (S. Aqula) يشكو إليه أنه قد فرض عليه عمل إرغامي الحق به الضرر نتيجة حدوث لبس في تشابه الأسماء، وقد تم هذا اللبس نتيجة للغش والتدليس المتعمد من قبل كاتب الحي (Amphadogrammateus) ، ويطلب من الوالي أن يحقق العدالة له ، وأن يسمع شكايته ضد هذا الموظف ، ولكي يرد الأخير على الشكاية الموجهة ضده ، وقد أحال الوالي القضية للأبسيتراتيجوس للتأكد من صحتها .

ونستخلص من الوثائق سالفة الذكر الحقائق التالية :

١- محاولة السلطات الإدارية والمالية المحلية الالتفاف والتعدي على الإعفاءات والامتيازات التي كان قد منحها الأباطرة أو أقرها الأباطرة للفئات المعفاة ، ولذلك نجد أن المتضررين من محاولة خرق القواعد الخاصة بالاعفاءات يقدمون شكاياتهم لتصحيح الأوضاع .

٢- لم يكتف هؤلاء المتظلمون بالشكوى من الاعتداء على حقوقهم والتي أقرها أولو الأمر، بل نجدهم قد عضدوا ودعموا شكاواهم بأحكام قضائية صادرة لصالح أقرانهم في قضايا عرضوها ، وكانت مشابهة لقضاياهم في سنوات سابقة ، ففي أحدى القضايا نجد أن الدفاع قد قدم لنا قرائن وسوابق قانونية قد حكم فيها من قبل ، وتواريخ هذه الأحكام المستند عليها يعود أحياناً إلي ٣٠أو ٥٢ أو ٥٨ أو ٩٩ عاماً(١٦٠) .

٣- يكشف لنا ذكر الأحكام والسوابق القانونية محاولة السلطات المحلية خرق تلك السنن والأحكام ما استطاعوا إلي ذلك سبيلاً تحت ستار الجهل حيناً أو الغش والتدليس حيناً آخر .

٤- تكشف لنا الوثائق عن احترام القضاة في المحاكم المختلفة للسوابق والاحكام القضائية الخاصة بمنح الأعفاء والاقتداء بها أو الاستناد عليها في أحكامهم التي أصدروها .

٣- التعدى على امتيازات الحرفيين والمهنيين :

تكشف لنا الوثائق أن الحكومة قد منحت بعض الحرفيين والمهنيين الإعفاء التام أو الجزئي من القيام بأعمال إرغامية ، وذلك لما يقدمونه من خدمات تحتاجها الدولة ، مثل تقديم المؤن اللازمة للجيش ، أو للضرائب العالية المستحقة عليهم للدولة أو لخدمات أخرى .

فتحتوى وثيقة بردية(١٦١) على قرار الوالي فيبيوس مكسيموس (١٠٣-١٠٧م) لإعفاء الفئات التي تقل ثرواتها عن مبلغ وقدره تالنتا واحداً من زراعة أراضي الدولة التي لم يقبل على استئجارها وزراعتها أحد ، وهذه الفئات المعفاة هي : الأطباء ، الحراس ، الخزافون، عمال الزيت ،النساجون ، الصباغون ، النجارون ، صانعو الذهب، وكل هؤلاء الذين يدفعون ضريبة أداء الحرفة (χειρωναξιον) وأيضاً الحمالين وقباطنة السفن . وعلى الرغم من أن هذه الاعفاءات التي تمتع بها الحرفيون والمهنيون إلا أننا نجد أن بعض الموظفين قد حاول أن يتعدي أو يتجاهل هذه الأعفاءات من شغل الوظائف الإرغامية . ولذا نجد أن المتضررين من الحرفيين والمهنيين قد تقدموا بالتماسات واحتجاجات على تعيينهم بطريقة غير قانونية ، ونعرض الآن للاعتداءات على حقوق الحرفيين والمهنين على النحو الآتى :

أ- النساجون :

تكشف لنا الوثائق عن الاعتداء على حقوق النساجين وإعفاءاتهم ومن هذه الوثائق وثيقة بردية(١٦٢) وهي عبارة عن شكاية تقدم بها النساجون في فيلادلفيا إلي الهيبومينمتوجرا فوس السابق يوليوس ثيوس (Julius Theos) يشكون فيها كاتب القرية لإجباره لهم على زراعة قطعة أرض مساحتها ثمان أرورات التي لم يقبل على زراعتها أحد ، هذا فضلاً عن تعيين أحدهم في وظيفة شيخ قرية (πρεσβυτερος) . ولتعضيد موقفهم القانوني فقد قدموا الأحكام والسوابق الصادرة عن الاستراتيجوي وأحد الهيبو منيمتوجرا فوس السابقين والتي تؤكد على حقهم في الأعفاء من الأعمال الإجبارية (سطرى ٣٩-٤٠) هذا فضلاً عن أسانيد أخرى أولها : رسالة من أحد كبار الموظفين أما أنه هو الوالي أو أنه هو الابستراتيجوس إلي أحد الاستراتيجوى ليحكم به عام ١٠٨م (بعد إلتماس قدمه أحد النساجين وأرفقت نسخة منه في الرسالة) للتأكيد على ظروف أستثناء النساجين من الزراعة الإجبارية لأراضي الدولة تبعاً لقرار الوالي فيبيويس مكسيموس ، وثانيها : عبارة عن نسخة من قرار هذا الوالي عام ١٠٣/١٠٧م حيث يعلن أن الذين ينتمون إلي فئة من السكان المعفاة من العمل الإرغامي سوف يعفون من الزراعة الإجبارية إذا كانوا من ملاك الأرض الخاصة، والتي تصل قيمتها أكثر من تالنت واحد . ويوجد ملحق لهذا القرار ويقدم فيه قائمة بهذه الفئات : كبار الكهنة، أصحاب ومربو قطعان ماشية ، شيوخ ومرضى معترف بمرضهم طبياً وأطباء وحرفيون" .

وفي المقابل فقد دافع كاتب القرية المتهم عن تكليفه لهم مشيراً إلي حالة استثنائية والتى أجبر فيها النساجون على القيام بأعمال إجبارية ، إذ يقول أن أحد الأعيان قد أجبر نساجين ميسوري الحال على زراعة أراضي ملكية حينما أنهكت قوى بعض القائمين بأعمال إرغامية ، أما تعيينه لأحد هؤلاء النساجين في وظيفة شيخ قرية ، فقد أقر الكاتب أن ما فعله

يعد بدعة إبتدعها ، ولكن يوليوس ثيوس الهيبومنيمتوجرافوس لم يأخذ بأسانيده وأدانه وألغى قراراته وأصدر الحكم التالي إن ما ذكره قد تم في ظروف استثنائية ، ولكنك بصفتك كاتب القرية فقد عينت نساجين لزراعة أراضي عامة ، وهذا مخالف للأوامر الصادرة في هذا الشأن. ولذلك فإنك سوف تتولاها أنت شخصياً من العام القادم أو سوف تعيد توزيعها على أفراد أخرين تحت مسئوليتك الشخصية . أما بالنسبة لوظيفة شيخ القرية الذي أخترته من بينهم فسوف ترشح شخصاً آخر لاعترافك إن ما قمت به كان بدعة جديدة(١٦٣) ! .

وتكشف لنا وثيقة بردية(١٦٤) عن قيام كاتب القرية بترشيح أحد سكان قرية سوكنوبينيسوس وهو نساج ، وأنه قد مارس ضغطاً عليه كي يقبل ترشيحه لوظيفة شيخ قرية ويشكو أنه لا يوجد لديه إيرادات أخرى عدا تلك التي يكتسبها من حرفته (سطر ١٩وما بعده) وليس لديه إمكانات مادية كافية .

وتحتوي وثيقة بردية(١٦٥) من عام ١٤٤م على محضر جلسة قضائية نظر بها شكاية تقدم بها أحد النساجين لتعيينه ظلماً في عمل إجباري ، وربما زراعة أراضي دولة ، ويطلب أعفاءه منه ، وقد أحيل الأمر إلي الأستراتيجوس الذي أمر بتعيين شخص آخر بدلاً من الملتمس "سطر ٢٢" .

وتتضمن الوثيقة البردية(١٦٦) من عام ١٩٢م على محضر جلسة قضائية أمام يوليايونس عرض فيها شكاية تقدم بها أحد كبار رجال الأعمال ، والذي يملك ورشة يعمل بها عدد كبير من الحرفيين يعترض فيها على تعيينه من قبل نائب الأستراتيجوس الحالى كي يحل محله في وظيفته . وأشار محاميه في عريضته إلي إعفاء النساجين من أداء الأعمال والوظائف الإجبارية ، وبناء على ذلك فقد طلب إعفاء موكله ، وذلك لأهمية وضعه للإدارة المالية ، وقد قدم المحامي سوابق قانونية لصالح موكله صادرة عن الوالي فيتوربوس ماكرينوس (Vaturius Macrinus) عام ١٢٠م بيد أن محامي نائب الاستراتيجوس قد شكك في كونه نساجاً وذكر أنه صانع عطور فقط ، وأمام هذا فقد أصدر يوليايونس حكمه الآتي "إذا ماكان نساجاً فعلاً يعفي من الوظيفة الإجبارية وأن يعين شخص آخر بدلاً منه مثلما تنص عليه السوابق الخاصة بذلك (أسطر ١٨-٢٤)(١٦٧) .

ويمكننا أن نستخلص من الوثائق السابقة ما يأتي :

١- المحاولات المتكررة من قبل رجالات الإدارات المحلية لفرض أعباء إجبارية على النساجين على الرغم من اعفائهم منها . وهذه الأعباء تتمثل فى زراعة أراضي الدولة التي لم يقبل على استئجارها أحد ، وشغل أحدى الوظائف الإدارية المحلية .

٢- أن الملتمسين ومحاميهم قد اعترضوا على هذه التجاوزات ، وقدموا أسانيد وأحكاماً قضائية سابقة صادرة في قضايا مماثلة في ظروفها لقضاياهم ، وسبق الفصل فيها لصالح الأعفاء من الأعمال والفروض الإجبارية .

٣- أن القضاة قد احترموا الاعفاءات واحترموا الأحكام القضائيةوأصدروا الأحكام التي تمنع الخروج على هذه الأعفاءات وخرقها ، إذ نص أحد هذه الأحكام أنه ينبغي أحترام ما نصت عليه الأحكام والسوابق القانونية ...

وأخيراً تقدم لنا وثيقة بردية(١٦٨) من عام ٢١٦/٢١٧م معلومات قيمة على الرغم من حالتها السيئة حول شكوى تقدم بها عدد من الهجانة إلي الابسيتراتيجوس لأعفائهم من القيام بعبء العمل الإرغامي وشغل وظيفة (Katasporeis) ويفهم من الوثيقة أن هذا الإعفاء قد أكد عليه في الماضي المرة تلو المرة من قبل ابسيتراتيجوس سابق (سطر ٢ وربما سطر ٢٠) ومن قبل أربعة ولاة سابقين (أسطر ٢١-٢٥) . ومن ثم فإن هذا التأكيد قد تم المرة تلو المرة في خلال فترة ٥٠ عاماً أو مايزيد عليها ، وهذه الوثيقة هي الأولى التي تشير إلي مثل هذا الإعفاء . كما نجد أن الملتمسين لتعضيد مطلبهم في هذا الإلتماس قد ذكروا أن العبء الإرغامي يقع في قسم هيراكليديس خارج قرية ديونيسياس بقسم ثيمستيس موطنهم .

ونستخلص من الوثيقة ما يأتي :

١- أنها المرة الأولى التي يرد فيها ذكر أعفاء الهجانة .

٢- أن تأكيد الإعفاء من قبل مسئولين يشير إلي محاولة الموظفين المرة تلو المرة للتعدي على هذا الأمتياز في فترة تزيد على ٥٠ عاماً .

٣- يبدو أنه على الرغم من تأكدهم من الأعفاء وفقاً لهذا الأمتياز ألا أنهم استخدموا حق آخر كانت الدولة قد ضمنته وهو الإعفاء من العمل الإجباري خارج الموطن .

ب- التعدى على امتيازات الكهنة :

إذا كان الحرفيون من نساجين وهجانة – (جمالة) لم يسلموا من جور وعسف بعض الموظفين فإننا نجد بعض رجال الدين الذين كانوا يتمتعون بامتيازات واعفاءات (λογιμα) قد تعرضوا للضغط عليهم بل تقليص تلك الإعفاءات من قبل رجالات الإدارة حيناً وخرقها حيناً آخر وذلك بإجبارهم على القيام بالأعمال الإرغامية وزراعة أراضي الدولة قسراً .

فيحتوى نقش(١٦٩) وتاريخه ٢٩ مارس من عام ٥٤م على قرار أصدره الوالي جيتا بعد أن تظلم إليه كهنة معبد قرية سوكتوباينسوس بإقليم أرسينوي من إرغامهم على تأجير أراضي دولة بمجلسه القضائي . وقد أصدر الوالي حكماً إعفاهم فيه من هذا العبء ، وهدد بأقصى العقوبات المالية والبدنية لكل من يخالف أوامره أو يفسرها تفسيراً خاطئاً ، ويرى

رنيموث أن الوالي لن يفرض غرامة طالما يهدد فقط ويفسر رينموث أن السبب في فرض الأراضي هو نقص السكان ويأمر الوالي الأستراتيجوس بنشر المرسوم في الأماكن المعتادة في الاقليم(١٧٠) .

ولكن نجد فى وثيقة بردية(١٧١) أن الوالي فيبيوس مكسيموس (V.Maximus) (١٠٣-١٠٧م) قد وضع الكهنة بين الفئات المسئولة عن زراعة أراضي الدولة التي لا يقدم عليها استئجارها أحد إذا ما كانت ثروتهم تبلغ ثالثنا واحداً .

وتكشف لنا وثيقة بردية(١٧٢) من عام ١٦١ عن إلتماس تقدم به كهنة كل من الربة أيزيس والرب سوخوس الألهين المشتركين في المعبد في هرموبوليس إلي الكاتب الملكي ويحتجون فيه على أنهم قد رشحوا للعمل الإرغامي "من الممكن أن يكون العمل في السدود أو زراعة أراضي دولة والتي يكون الكهنة من فئتهم معفيين منه..".

وترينا وثيقة بردية أخرى(١٧٣) من عام ١٧٧م قائمة بأسماء الأشخاص المرشحين لأداء الأعمال الإرغامية قدمها كاتب قرية نيلوبوليس بالفيوم إلي الأستراتيجوس ليختار منها العدد المناسب ، وكان من بين المرشحين كاهن يدعى أوبيس . وقد تقدم الكاهن بإلتماس لابسيتراتيجوس بغرض الإعفاء من تولي هذه الوظيفة ، وقد أحال الأبسيتراتيجوس هذه الشكاية على رده عليها إلي الأستراتيجوس ، وأرفق بها خطابين ضمنهما التفاصيل التي يتخذ من خلالها الإجراء الصحيح ، وأمره بالتصرف وفقاً لهذين الخطابين ، ووفقاً لجلسة الأستماع التي تمت أمام الأستراتيجوس السابق ، وأن يتحرى كاتب القرية كل الحقائق ، وأن يتخذ الإجراء المناسب ، وبعد التحريات التى قام بها كاتب القرية ، أدرك أنه وقع في خطأ عندما اختاره لإداء خدمة إرغامية وأنه يتعهد بالقيام بإنجاز العمل .

كما تكشف لنا وثيقة بردية(١٧٤) من عام ١٩٨م من عهد الأمبراطور ماركوس أوريليوس ، عن أن الكهنة الأصحاء غير المرضى كان قد تم تكليفهم بأداء أعمال السخرة (Corevee) الذي كان يكلف به الزراع المصريون . وأن هؤلاء الكهنة قد تقدموا بشكايتهم إلي الوالي ذاكرين ومؤكدين على ولائهم للإدارة المالية حيث أنهم قد دفعوا ضريبة الرأس (epikephilion) . ويتهمون من كلفوهم بأعمال السخرة في القنوات بأنهم قد قاموا بإجبارهم قهراً وظلماً على سداد ضريبة قدرها ١٢٠ دراخمة لعدم ذهابهم لأداء السخرة ، وقدأهابوا بالوالي أن يرسل أمراً إلي الأستراتيجوس لإجبار المسئولين على إعادة هذا المبلغ لهم ، وطالبوا بإعفائهم من أي عمل إجباري ، وقد أرسل الوالي توجيهاته إلي الأبسيتراتيجوس (أسطر ٣٨-٤٠) .

جـ- التعدي على إعفاءات الأطباء :

لقد أعفى الوالي فيبيوس مكسيموس (١٠٣-٣١٧م) الأطباء مع فئات أخرى والتي كانت ثرواتها تقل عن ثالث واحد من أداء الأعمال الإجبارية وزراعة أراضي الدولة التي لم يقبل استنجارها أحد(١٧٥) وهذا القرار يشير إلي التأكيد على هذا الإعفاء ، ولعل هناك من كان يحاول خرقه ، ولكن على ما يبدو فإن هذا الحق قد تم تقليصه فبعد أربعين عاماً من القرار السابق نجد قراراً قد أصدره أحد الولاة يقصر هذا الإعفاء على الأطباء العموميين فقط(١٧٦). وتكشف لنا الوثائق البردية من شكايات والتماسات تقدم بها أطباء يطلبون الإعفاء من أداء الخدمات الإجبارية المفروضة عليهم بشكل غير قانوني فتحتوى وثيقة بردية(١٧٧) من عام ١٤٠م على محضر جلسة قضائية عقدت امام الوالي أفيديوس هيليودوروس (C. Avidius Helwdros) ، وأعفى فيها الوالي أحد المرغمين من الوظيفة الإجبارية (سطري ٤-٥) . ويبدو أن هذه السابقة قد استخدمها الطبيب ماركوس فاليروس جميللوس (Marcus Valerius Gemellus) على ما يبدو في إلتماسه كي يعفى من الوظيفة الإرغامية التي أجبر على شغلها لمدة أربع سنوات ، وقد ذكر في طلب الإعفاء سببين أولهما : أعتلال صحته ، وثانيهما : لأنه طبيب والأطباء معفون من أداء الخدمات الأجبارية ، وخاصة من نجحوا في الأختبارات العامة والتي أثبتت علمهم وتفوقهم مثله تماماً ، ولعل هذا الطبيب قد استند في إلتماسه على قرار الوالي فيبيوس مكسيموس (١٠٣-١١٧م) وعلى قرار لوال آخر من عام ١١١م(١٧٨) .

وتحتوي وثيقة بردية أخرى(١٧٩) على شكاية طبيب تقدم بها إلي الوالي فاليريوس يوديايمون ملتمساً فيها الأعفاء من عمل إجباري وذلك لأنه طبيب. وقد عرضت الشكاية على مجلس الوالي القضائي ، وقد أكد فيها الطبيب الشاكي أنه قد عالج عيني من عينه في العمل الإجباري ، ويظهر أن الوالي يوديايمون قد ظن أنه قد اساء علاجهما ولذلك نجده قد طلب منه أن يقدم أسانيده وحججه التي تثبت مزوالته لتلك المهنة ودراسته لها إلي الأستراتيجوس الذي أحال له الوالي نظر القضية ، وقد قدم الطبيب أسانيده وهي عبارة عن أحكام قضائية صادرة لصالح أعفاء الأطباء من الأعمال الإرغامية والتي وصل حكم واحد منها إلينا .

ونستخلص من هذه الوثائق أن هناك فروضاً إجبارية غير قانونية على الأطباء ، ولذا نجد أن الأطباء قد أحتجوا عليها وتظلموا منها ، كما أن ذكر القرائن وهي الأسانيد والأحكام القضائية الصادرة لصالح الأعفاء والتي تضمنتها الإلتماسات والدعاوي المرفوعة للمسئولين هي خير دليل على محاولات الموظفين للالتفاف على هذه الأمتيازات وخرقها .

د- التعدي على امتيازات الجنود المسرحين :

تكشف لنا الوثائق عن عدم احترام السلطات المحلية للأعفاءات والأمتيازات الدائمة والمؤقتة لبعض الجنود المسرحين فيما يتعلق بالتعيين في الوظائف الإرغامية . على الرغم من منح الامبراطور أغسطس(١٨٠) عام ٣١ق.م الجنود المسرحين حق Pmuneribus Publicus Fungendi vocatio ، وأيضاً من منح أمبراطور آخر قبل عام ١٧٢م لبعض الجنود المسرحين إعفاءً مدته خمس سنوات من العمل الإرغامي(١٨١) ، ففي وثيقة بردية(١٨٢) من عام ٦٤م نجد نسخة من محضر جلسة عرضت أمام الوالي توسكوس في مجلسه القضائي ، والذي حضره كبار موظفيه مثل اليوريدكوس ، الأيديولوجوس والديوكيتس للنظر في إلتماس تقدم به الجنود بشأن مضايقة الموظفين لهم مذكرين أياه بأن لديهم حق المواطنة الروماني (سطر ٣٠) والامتيازات التي تصاحبها مثل الإعفاء من الوظائف الإجبارية وتفضيلات في التشريفات ، وقد وجد في الوثيقة (χάρις) الأمبراطورية ، وربما قانوناً من نيرون ، ولا نعرف مضمونها ، وقد منح امتيازات للجنود وفقاً للسلاح الذي خدموا فيه ، ويأمر الوالي توسكوس الأستراتيجوس باحترام الـ (χάρις) الأمبراطورية طبقاً للحقوق الخاصة بكل واحد منهم (أسطر ١٠-٣٦) .

وتتضمن وثيقة بردية(١٨٣) من عام ٦٤م محاضر جلسات أخرى أمام الوالي توسكوس والتي تخص قضايا مماثلة وتتعلق بالجنود المسرحين ، وتتشابه برديتنا هذه مع البردية السابقة تماماً في عرض مشاكل الجنود والأعتداء على حقوقهم ، فقد عرض الجنود المسرحون شكايتهم حول حقوقهم في المنح الأمبراطورية ، والتي ربما كانت متعلقة بالإعفاءات الضريبية أو الإعفاء من العمل الإجباري وزراعة أراضي الدولة قسراً ، والتي لم يحترمها الأستراتيجوس وقد ألتقي الجنود وفقاً لهذه البردية مع الوالي أربع مرات: أولاها: التقى الجنود فيها الوالي على الطريق الموصل للمعسكر القريب من معبد الألهة أيزيس ، ويبدو أن هذا اللقاء لم يكن رسمياً وقد وبخ الوالي الجنود لعدم فهمهم للأمور، وطلب منهم أن يقدموا له ألواحهم ، وذاكرين أماكن أقامتهم وأخبرهم بأنه سوف يخطر الأستراتيجوس بالأ يثيروا لهم المتاعب .

وثانيتها : حدثت في الثاني من شهر سبتمبر في مركز قيادة المعسكر ، وقد سأل الوالي الجنود المسرحين إذا ما كانوا قد قدموا الألواح كل بمفرده والتي كتبوا بها محل إقامتهم . وثالثتها : إذ ألتقى بهم الوالي في بالويروس (Paluerus) والمكان غير معروف ، وقد قدم الجنود المسرحون للوالي توسكوس التحية ورد عليهم التحية ، والمرة الرابعة : فقد تمت في الخامس من سبتمبر في الساحة الكبرى في الإسكنرية ، وقد رد عليهم الوالي بإجابة مرضية

ومرنة للغاية وحل المشكلات ولكنها ظلت معلقة ، وقد قال إن القضية التي عرضت عليه ليست واضحة بالنسبة للجميع، إذ أن حقوق الجنود القدامى تختلف طبقاً للفرقة التي خدموا بها ، ولكنه قال أنه سوف يهتم بالقضية، وكتب إلي الأستراتيجوس بالفعل وطالبهم بتنفيذ دستور أمبراطوري لا نعرفه حتى الآن ، والذي قدم الجنود المسرحين إلتماساتهم على أساسه وطالبوا فيها بتطبيقه وفقاً لحقوق كل فرد على حدة .

وتكشف لنا وثيقة بردية(١٨٤) عن أن بعض الجنود وليس كل الجنود المسرحين قد أعفوا لمدة محددة قدرها خمس سنوات ، وذلك وفقاً لقرار صدر قبيل عام ١٧٢م ، ويؤكد هذا ما تتضمنه وثيقة بردية أخرى(١٨٥) ، من عام ١٧٠/١٧٥م ، س معلو ـات ، إذ نجد بها جندياً مسرحاً يدعى ج. أبوليناريوس قد قدم شكاية من المرجح ، إلي الوالي ك. كالوسيوس استاتينونيس (C. Calaisius Statunies) وذلك لتعيينه في وظيفة إرغامية غير قانونية . لأنه لم يمض سوى عامين على تسريحه فقط وليس بعد مرور خمس سنوات من تسريحه من الخدمة ، ويذكر أنه يخدم في الوظيفة الإرغامية منذ ذلك الوقت دون إنقطاع ، ويستنكر ذلك قائلاً حتى المصريين لا يعاملون مثل ذلك ، ويلتمس الاستفادة من الإعفاء طوال الفترة القانونية أي الأعوام الخمسة القادمة حتى يباشر ويرعى شئونه وأعماله ، خاصة وأنه قد بدأ في التقدم في السن . وتكشف لنا الوثيقة أن الوالي قد أصدر حكمه القضائي بالموافقة على إعفائه ، وأحال التماسه إلي الأستراتيجوس لإتخاذ الإجراءات الضرورية لتنفيذ حكمه (سطرى٢٨-٢٩)، وتكشف لنا المصادر أن الأمبراطور سبتميوس سيفروس قد أعاد الأعفاء الدائم للجنود المسرحين من الخدمات الإرغامية .

وهنا نجد الشاكي يركز على تعيينه بالمخالفة للقانون ، وأن هذا في نظره يعد مخالفة لأوامر وقرارات السلطة والأمتيازات الممنوحة للرومان ويعد هذا إساءة لاستخدام السلطة فى معاملة الرومان والتعدى على امتيازهم ، ولعل ذكره أنه مسن فيه شئ من إثارة الشفقة من قبل المسئولين ، فهو لم يصل إلى سن الستين بعد فهوفي الخمسينات من عمره .كما أن ذكره بأنه وحيد أي لا سند له وأنه يريد أن يتفرغ لزراعة أرضه .

ولعل كلمات الجندى المسرح بأنه عين بشكل عشوائي وظالم وبالمخالفة للحظر على إساءة استخدم السلطة مع الرومان خير دليل على أن المسئولين المحليين كانوا يسعون إلى إلغاء الأمتيازات والمنح التى خصهم بها الأباطرة.

وترينا مصادرنا أن خرق القوانين لم يكن قاصراً على الأعفاء من الأعمال الإجبارية بل أمتد إلى امتيازات أخرى تمتع بها الرومان والأسكندريون .

وتكشف مصادرنا محاولات الأستراتيجوى ومعاونيهم من رجالات الإدارة المحلية مد سطوة سلطانهم على الرومان والأسكندريين بأقاليمهم ، وذلك بمحاسبتهم بل إن البعض من الاستراتيجوى ومعاونيهم أساء استخدام سلطته وإن شئنا القول اغتصبوا سلطة ليست لهم في محاسبة المواطنين الرومان وإلحاق الإهانة بهم ، إذ ترينا وثيقة بردية(١٨٦) يعود تاريخها إلى عام ١٣٩م شكاية قدمها استراتيجوس أقليم قفط إلى الوالى ذكر فيها أن المواطنين الرومان والأسكندريين والجنود المسرحين يضربون المثل السئ لمواطنى الإقليم وذلك بعصيانهم لأوامره ولعدم خضوعهم لسلطان موظفى الإقليم مثل جباة الضرائب المحليين ، غير أن الوالى لم يجبه إلى طلبه وطلب منه الرجوع إلى رئيسه الأعلى الأبيستراتيجوس لإتخاذ اللازم . وهنا نجد أن الوالى لم يحقق له ما كان يرنوا إليه من منحه السلطة لمحاسبتهم ، وربما كان هذا الأستراتيجوس على حق في شكايته من أن هؤلاء المميزين عن بقية السكان استغلوا امتيازاتهم ومكانهم بشكل كبير مما دفع الاستراتيجوس إلى محاولته الحد من نفوذهم وسلطانهم .

وإذا كان هذا الاستراتيجوس قد لجأ إلى الوالى شاكياً من سوء مسلكهم ، فأن استراتيجوس آخر قد اغتصب سلطة ليست سلطته إذ تروى لنا وثيقة بردية(١٨٧) يعود تاريخها إلى عام ١٥٣م قيام حرس الاستراتيجوس بالاعتداء على مواطن رومانى يدعى جايوس ماينيوس إبلاس ، فقد شكا هذا المواطن أن أثنين من حرس الأستراتيجوس ضرباه بالهروات وجلداه بالسياط وفقاً لأوامر الاستراتيجوس أثناء وجوده في معبد قيصر ، وكان شهود الواقعة سبعة من الرومان .

وتشير وثيقة بردية(١٨٨) يعود تاريخها إلى عام ١٩٨م إلى أن أمر مخالفة القوانين الممنوحة للرومان لم تقتصر على رجالات الإدارة العليا بالأقاليم التى أتخذوها مستقراً ومقاماً لهم بل أمتد إلى جباة الضرائب فقد قام جباة الضرائب النقدية بالاعتداء على مواطن رومانى يدعى جيميللوس والمدعو هوريون بن جايوس يوليوس نيجر وشهروا به بسبب العاهة التى أصيب بها في إحدى عينيه . وكان هذا الاعتداء مخالفاً لمرسوم الأمبراطور دومتيان الصادر في عام ٨٩/٨٨ والناص على عدم انتهاك حرمة آراضي ومنازل الجنود المسرحين وإعفائها من الضرائب(١٨٩) .

وتكشف لنا النصوص أيضاً أن أبناء الجنود المسرحين كانوا من بين من يؤدون أعمال السخرة .

هـ- التعدى على الاعفاء بسبب المرض والسن .

تكشف لنا الوثائق عن أن الإدارة الرومانية في عصورها الباكرة في مصر قد كانت تمنح الإعفاءات لذوي العاهات من شغل الوظائف الإجبارية ، ومع ذلك سنجد أن السلطات المحلية كانت تخرق تلك القاعدة ، وتطالعنا وثيقة بردية(١٩٠) من عام ١٤٠م بالتماس تقدم به المواطن الروماني ماركوس فاليريوس جيميللوس إلى الوالى جايوس افيديوس هنيودوروس يلتمس فيه إعفاءه من المسئولية الملقاة على عاتقه ، وهي الأشراف على الضياع المصادرة بالقرب من قريتي باكخياس وهيفايستياس لمدة أربع سنوات .وضمن إلتماسه حكماً سابقاً أصدره الوالى في شكاية وقضية مماثلة ، ويستند في طلب الإعفاء ليس على جنسه وإنما لمهنته كطبيب ولاعتلال صحته . وهذه الوثيقة تكشف عن أن الشاكي يستند على حق الإعفاء بسبب المرض وكطبيب .

ونجد وثيقة بردية(١٩١) من عام ١٦٩/١٦٦م تحتوي على إلتماس تقدم به الكاهن بسنامونيس (Psenamounis) كاهن بمعبد سوكنوراسيس (Soknapraisis) في باكخياس إلى الابسيتراتيجوس لوكيوس أوفيلليانوس(Luccius Ofellianus) يشكو فيه من ترشيحه من قبل كل من المشرفين على الترشيح للعمل في الجسور (εκβολευς χωματων) وكاتب القرية للعمل الأرغامي في صيانة الجسور على الرغم من أنه ونفر آخر قد أعفاه الوالي سمبرونيوس ليبراليس في العام الثامن عشر من حكم ايليوس انطنينوس (أي منذ أحد عشر عاماً) ويعطي السبب للإعفاء الممنوح له من قبل الوالي السالف الذكر وهو ضعف بصره وكبر سنه .

وتكشف لنا هذه الوثيقة إلي أن الكاهن يرجع سبب الإعفاء ليس لكونه كاهناً ولكن لمرضه وكبر سنه .

ولكن نجد أن تلك الإدارة أبتداء من عهد سبتميوس سيفروس لا تعفي إلا من ثبت عجزه الدائم . ففي وثيقة بردية بها حكم امبراطوري(١٩٢) نجد فيه الأمبراطور يقول "إلي كرونيوس بن هيراكليوس أن الأمراض المؤقتة لا تعفي من تحمل الأعباء الإرغامية ، اما ذوو العاهات الجسمانية فعليهم أن يضطلعوا بالإعباء إذا ما كان في وسعهم الكفاية والمقدرة على رعاية شئونهم الخاصة " ويبدو من هذا القرار أن كرونيوس كان قد تقدم بشكاية للأمبراطور يتظلم فيها من أنه قد فرض عليه عمل إرغامي على الرغم من معاناته من مرض أو علة ، ولذلك فهو يلتمس من الأمبراطور إعفاءه فيه ، بيد أن الأمبراطور رفض إلتماسه ، وذلك إما لأن مرضه من الأمراض الطارئة أو على الأقل من الأمراض التي لا تعيقه عن تدبير وتصريف شئونه الخاصة .

ويؤكد هذا لنا وثيقة بردية(١٩٣) والتي نجد بها أن أحد الحراس الليليين القصير النظر قد أنضم له زميل كي يقوم بإدارة واجباته .

وتكشف لنا الوثائق أيضاً أن الإدارة قد منحت للشيوخ الطاعنين في السن الحق في الإعفاء من أداء الأعمال الإرغامية ، ولذا عندما عين بعضهم بطريقة غير قانونية من قبل السلطات الإدارية ، نجدهم قد قدموا التماسات للإعفاء من هذه الأعمال . ففي وثيقة بردية(١٩٤) من عام ١٦١م نجد شكاية مقدمة إلي الوالي ل. فولوسيوس مايكنيايوس (L. Volusius Maecanius) من قبل شيخ طاعن في السن والبالغ من العمر أثنين وسبعين عاماً لإعفائه من تولي وظيفة إرغامية . ويستند في التماسه على تقدمه في السن . وقد أحال الوالي الشكاية إلي الاستراتيجوس أو الابسيتراتيجوس ، ويبدو أنه قد اعفى وذلك لوجود قاعدة تشير إلي اعفاء الرجال الذين يبلغون سن السبعين من أداء الوظائف الإرغامية(١٩٥) .

وتحتوي وثيقة بردية(١٩٦) من عام ١٩٤م على التماس إلي الابسيتراتيجوس يطلب فيه الملتمس اعفاءه من العمل الإرغامي في وظيفة Dierasis لأنه بلغ من العمر ٧٠ عاماً وانه اصبح ضعيف البنية كفيف البصر وفقيراً ، ويؤكد أن الذين تخطوا السن قد اعفوا بقرارات من الولاة والأباطرة .

وتقدم بردية أخرى(١٩٧) من عام ٢٠٠/٢١٦م شكاية من فرض عمل إرغامي على رجل اسكندري تعدي عمره السبعين إلي الوالي ايديوس يوليانوس(Aeduius Iuolianus) ، وقد أرفق الملتمس ستة أسانيد وسوابق قضائية في ملتمسه وذلك لتعضيده . ومنها أحكام الأمبراطورين سبتميوس سيفروس وكاركلا وأربعة منها تتعلق بالإعفاء من الأعمال الأرغامية لمن تخطوا سن السبعين ، والأثنان الباقيان يرفضان تماماً احوال تعيين أفراد في أعمال ارغامية بدلاً من آخرين ، والملتمس اسكندري يملك ارضاً باقليم هرموبوليس ، وقد عضد إلتماسه أيضاً بشهادة فحص (epkrisis) الخاصة به لإثبات تخطيه سن السبعين ، وعلاوة على ذلك يفيد أنه مريض في عينيه أيضاً .

وموضوع شكايته أنه قد تم تعيينه من قبل موظف مهمل غير مهتم بدلاً من شخص آخر، ولذا نجده قد قدم احتجاجه ، ويذكر أنه وأبنه قد شغلا عدة وظائف إجبارية في الماضي . وقد أحال الوالي الإلتماس إلي الأستراتيجوس ، وأمره أن يتصرف وفقاً للقوانين الأمبراطورية (سطري ٩٢-٩٣) .

والجدير بالقول أن هذا الشاكي يستشهد بقرار الوالي تيبريوس يوليوس الإسكندر ، والذي أعفي الأسكندريين من الخدمات الإرغامية في الريف المصري ، وذلك لأنهم يؤدون الخدمات الوظيفية المكلفين بها لمدينتهم ، ولأن الأسكندريين قد اتخذوا من محل إقامتهم في

الريف المصري مقراً ومقاماً دائماً بعد قرار الأمبراطور سبتميوس سيفروس الذي منح حواضر الأقاليم مجالس شيوخ أو النظام البلدي . ولذا أصبحنا نجدهم يقومون بأداء الخدمات في أغلب مناطق التي يعيشون فيها بصورة دائمة . ولعل وثيقتنا خير شاهد فلم يحتج الشاكي على تعيينه لكونه أسكندرياً ، أنما اعتمد في احتجاجه على الأهمال في عملية التعيين ولكبر سنه وأيضاً لمرضه ، كما أنه أقر أنه قد شغلا وظائف أرغامية من قبل ، والواقع أن الأسكندريين الذين كان موطنهم القانوني الأسكندرية ، من المرجح أنهم احتفظوا بامتيازاتهم حتى بعد انتقالهم للإقامة في الريف إقامة مؤقتة ، وهذا يكون أسوة بما تمتع به مواطنو أنطنيوبوليس .

و- التعدي على إعفاءات النساء(١٩٨):

تكشف لنا الوثائق عن محاولات بعض الموظفين المتكررة مخالفة الإعفاءات الخاصة بالمرأة أيضاً ، فقد كانت النساء وفقاً للمراسيم والقرارات معفيات من زراعة أراضي الدولة قسراً والتي لم يقبل على زراعتها أحد . وقد استمرت النساء في التمتع بهذا الإعفاء حسب الوثائق من منتصف القرن الأول إلي عهد جستنيان . ولكن نجد أن بعض المسئولين قد حاول مخالفة هذا الحق بإجبار بعض النساء بزراعة أراضي الدولة .

ففي وثيقة بردية(١٩٩) من أواخر القرن الثاني نجد إلتماساً تقدمت به سيدة تدعى كرونوس بنت زويلوس من قرية تيتونيس بقسم بوليمون أقليم أرسينوي إلي الأبسيتراتيجوس فينوس تو... Vetius Tu... بأن والدها كان قد تم تعيينه في وظيفة المشرف على الممتلكات المحجوز عليها ، ولكنه توفي ولم يترك مالاً على الأطلاق ، وأنه من العام الثالث عشر من حكم أوريليوس أنطنينوس قد تم مطالبتها بمستحقات الدولة الواجبة الدفع على الممتلكات . وحيث أنه – كما ذكرت – قد تقرر أن النساء قد أعفين من مثل هذا العبء ، كما أنها أمرأة ضعيفة مسنة ومهددة بترك موطني . لذا التمست أن تنقل تلك الممتلكات التي ما تزال تحت إشراف والدها إلي شخص أخر .

وهذه الوثيقة تكشف عن مطالبة الدولة لمستحقاتها على تلك الممتلكات من السيدة أبنة المكلف بالأشراف بعد وفاته ، كما أنها تقرر أنه لم يترك مالاً تعود عليه الدولة وتطلب الإعفاء من تولي هذا العبء لكونها إمرأة وأيضاً لكبر سنها ولضعفها . والسيدة هنا تؤكد أن والدها لم يترك لها ميراثاً .

وتقدم لنا وثيقة بردية(٢٠٠) محاولة الموظفين لإجبار النساء على القيام بأعمال غير مجبرات على ادائها . إذ نجد بها سيدة تدعى أبوللوناريون ومعها وصيها قد تقدمت بالتماسها للديوكتيس عام ١٩٩ بشأن إعفائها من القيام بزراعة مساحات كبيرة من أراضي الدولة ، وقد

أرفق محاميها بإلتماسها ثلاثة أسانيد وسوابق قانونية لتعضيد طلبها ومن أجل الحصول على الأعفاء . والأسانيد الثلاثة هي :

١- قراراً للوالي تيبريوس يوليوس الأسكندر الذي يمنع ارغام النساء على زراعة أراضي الدولة قسراً من عام ٦٩م .

٢- حكم صادر عن الوالي فاليروس يودايمون(V. Eudaimon) عام ١٤٢م والذي يحمل نفس المعنى "سطر٢٨".

٣- حكم صادر عن الأبسيتراتيجوس بارمينيون (Parmenun) عام ١٤٦/١٤٧م .

وفي ضوء هذه الأحكام والسوابق القضائية فقد أصدر الديوكتيس حكماً لصالح السيدة سالفة الذكر ، وإعفاها من الزراعة الإجبارية طبقاً للقرارات والسن القانونية والأحكام التي عرضت عليه ، والتي تم قراءتها في الجلسة "أسطر ٣٠-٣٢" . وقد حملت السيدة الحكم الصادر لصالحها وسلمته إلي الأستراتيجوس بغرض تنفيذه . وطالبته بأن يكتب إلي كتاب القرى لتطبيقه ، وقد كتب الأستراتيجوس إلي كتاب القرى يأمرهم بالتصرف بناء على أمر الوالي ووفقاً للأحكام "سطر ٣٩" ، ولكن على ما يبدو أن كتاب القرى قد ماطلوا في تنفيذ أمر الأستراتيجوس الذي كان قد تغير وحل محله استراتيجوس جديد ، ولذا اضطرت الملتمسة أن تلتمس مرة أخرى إلي الديوكتيس كي يكتب للأستراتيجوس الجديد يأمره بتنفيذ الأمر القضائي الصادر عنه كما فعل سلفه من قبل ، وقد كتب الديوكتيس رسالة جديدة بالفعل ، وسلمتها الملتمسة إلي الأستراتيجوس الجديد مع طلبها الذي روت فيه إجراءاتها السابقة .

وهذه الوثيقة تقدم لنا الدليل المؤكد على محاولات الموظفين خرق قاعدة اعفاء النساء ربما من فترة قبل ولاية تبيروس يوليوس الأسكندر واستمرار محاولتهم لألغاء هذا الحق عن عمد وقصد ، وهذا ما كشفته لنا الأسانيد التي قدمتها الملتمسة .

ز- التعدي على الأعفاء بسبب عدم القدرة المالية :

على الرغم من أن الإدارة الرومانية كانت تؤكد دائماً على القدرة المالية للمرشح للتعيين في وظيفة ، وعلى أداء مهامها بكفاءة وإنجاز ما يناط إليه القيام بأدائه من أعمال . وكان شغل الوظائف الإرغامية يعتمد على القدرةالمالية لكل مرشح ، ولذا نجد أن تباين المسئوليات الوظيفية قد أدى إلي تباين القدرة المالية لشاغلها ، فكان الحد الأدني لثروة حارس في قرية هو مبلغ ٢٠٠ دراخمة ، والحد الأعلى لثروة مدير بنك الأقليم هي ثمانية تالنتات و٢٦٠٠ = خمسون ألفاً وستمائة دراخمة . وكان الرجال الذين يحوزون ثروة أقل من الحد الأدنى يوصفون على أنهم معدمون أو غير مؤهلين أو غير صالحين ومن ثم فهم غير مؤهلين لتولي الوظائف التي رشحوا لها . وكان يثبت في الترشيحات أن المرشحين لديهم الثروة

والقـدرة الماليـة (πορος) . ووفقـاً لهـذه الـصيغة كـان مـن يقومـون بالترشـيح يـشهدون أن المترشحين لديهم كل المؤهلات الملائمة المرضية لتولى الوظيفة(٢٠١) .

وتقدم لنا الوثائق العديد من الشكايات للأعتراض على التعيينات التي تمت نظراً لأنها مخالفة للقاعدة القانونية والتي تنص على ضرورة توافر شرط القدرة المالية . وأن كان البعض منها غير صحيح والبعض الأخر يعبر عن الحقيقة .

أذ تكـشف لنــا وثيقــة برديــة(٢٠٢) مــن القــرن الأول : عــن إلتمــاس مقــدم إلــي الأبسيتراتيجوس كونينوس سانكونيوس (Quintus Sanquinius) من يودايمون بن أ. اسبندون (A.Spendin) الذي يعمل في وظيفة جابي مستحقات الدولة ، ويقول في إلتماسه أنه من بين الأشخاص الذين رُشحوا لوظيفة أمين مخزن في إقليم أوكسيرنيخوس ، وأن أسمه وضع خطأ بدلاً من بيلليس (Bells) أبن ديونيسيوس المستوفي للشروط المادية لشغل الوظيفة حيث أستبدل آخر بنفس الأسم هو بيلليس بن باترموتيس (Patermuthis) وهو رجل معدم . وحيث أنهما من نفس القرية (Tacena) من أقليم أوكسيريخوس ، أما الخطأ فقد حدث في أسم العائلة كما هو موضح بعاليه...

ويبدو أنه قد تم تصويب الخطأ وذلك بتعيين الشخص المناسب وتم رفع أسم الشخص المعدم(٢٠٣) .

ولدينا وثيقة بردية(٢٠٤) من عام ١٤٣م والتي تحتوي على محضر جلسة قضائية يدور حول محاكمة كاتب قرية سابق أمام الوالي فاليريوس أيودايمون . وكان كاتب القرية السابق ويدعى كالينكوس قد لجأ إلي أسلوب الغش وفرض ظلماً خدمة إجبارية على أحد الأشخاص الفقراء (απορον) مما أدى إلي هروبه وبيع ممتلكاته في المزاد العلني ، ولم يعرف الوالي بالقضية إلا بعد أن أنهى كاتب القرية مدة خدمته . ولذا نجده قد قدمه للمحاكمة وأصدر الوالي حكمه بإدانته ، ووقع عليه عقوبة تشمل دفع الغرامة المقررة للخزانة ، وتعويض المدعى ما قيمته أربعة أضعاف القيمة التي تم بها بيع ممتلكاته(٢٠٥) .

وهنا نجد أن الوالي قد وقف مع الضعفاء الذين اثقلت كاهلهم الأعباء الإرغامية ، وأن الغرامة التي فرضها سواء للدولة أو التعويض للمتضرر كانت تطابق روح قرار الوالي تيريوس يوليوس الأسكندر عام ٦٨م حيث يقول فيه أن على باقي الموظفين إذا ما اقتنعوا بعملية فرض إجباري صحيحة أو غير صحيحة فأنهم سوف يعيدون للمتضررين أربعة أضعاف ما سدده هؤلاء ويدفعون نفس القيمة للإدارة المالية ، ويلاحظ هانز فولف أن التعويض أربعة أمثال القيمة لا مثيل له في البردي .

وتحتوي وثيقة بردية(٢٠٦) من عام ١٨٠م على إلتماس تقدم به أورسنيفيس من قرية تبتـونيس بقسم بوليمـون بـأقليم أرسـينوي إلـي الأبـستراتيجوس كلوديـوس أكـسنوفون (Claudius Xenophon) بشأن تعيينه على نحو ظالم في وظيفة جابي الضريبة النقدية وأنه قد تم اختياره من خلاله اثناء غيابه ، ويذكر أنه قد يضطر إلي ترك موطنه ، وذلك لفقره الشديد ولعدم قدرته على شغل الوظيفة ، والتي يكون اعباؤها ثقيلة بالنسبة لموارده المالية ، هذا فضلاً عن مرضه. ويستطرد في قوله بأنه قد سبق تعيينه في وظيفة شيخ قرية ، والتي كانت هي الأخرى تفوق قدراته المالية ، وأنه التمس إلي الديوكتيس أوريليوس بطلميوس عام ١٦٨م ، وأوضح له فقره وعوزه ، وأن الديوكتيس قد كتب إلي الأستراتيجوس كي يقوم بالتحريات للتأكد من صحة كلامه ، وقد ثبت صدقه وأعفاه الأستراتيجوس بناء على إلتماسه وطلبه من شغل وظيفة شيخ القرية الأدني في اعبائها من وظيفة جابي الضرائب النقدية ، وتم تعيين آخر بدلاً منه.

وأعلن ذلك علىٰ النحو الأتي : "فوكيون استراتيجوس أرسينوي (ثيمستيس وبوليمون) ، يعلن أن أورسنفيس بن أورسنفيس قد ألتمس إلي الديوكتيس أوريليوس بطليموس بأنه قد عين في وظيفة شيخ قرية على الرغم من فقره، وأن الديوكتيس قد أصدر أمره له لتحري الأمر إذا ما كان كذلك فيعين شخص آخر بدلاً منه ، وقد أكد كاستور كاتب القرية أنه حقاً معدم ، ومن ثم فقد عين رجلاً آخر محله" .

ويستطرد أورسينفينس بأنه ما زال فقيراً ، ومع ذلك فقد تم اختياره لوظيفة الجابي من قبل شيوخ القرية ، ويلتمس من الأبستيراتيجوس أن يعفيه من هذه الوظيفة حتى يستطيع العيش ودفع مستحقات الدولة على الأرض المخصصة له ، وحتى لا يتجنب الخدمات الأخرى التي لا يستطيع القيام بها .

وتكشف لنا هذه الوثيقة عن أن الشاكي قد رشح مرتين لشغل وظيفتين غير مؤهل لشغلهما ، وذلك لأن موارده المالية لا تبلغ النصاب المالي لشغلهما . وأنه أعفى في المرة الأولى من شغل وظيفة شيخ القرية ١٦٨م ، ولكن بعد اثنى عشر عاماً عين في وظيفة جابي الضريبة النقدية والتي كانت تحتاج إلي نصاب مالي اكبر من وظيفة شيخ القرية. مما يكشف عن أن التعيينات كانت غير دقيقة وجزافية . ومن المؤكد أنه إذا كان قد اعفى من التعيين الأول فأنه قد أعفي من التعيين الثاني مرة أخرى ولكن بعد ضياع وقته وماله وجهده .

وترينا وثيقة بردية(٢٠٧) من عام ١٩٧م من ارسينوي وهي شكاية مقدمة للوالي للأعتراض على التعيين في وظيفة كاتب قرية ، وقد أحال الوالي هذه الشكاية إلي الأستراتيجوس للبت والفصل فيها والتأكد من صحة ما ورد فيها من أدعاءات من قبل الملتمس

ومنها ، أنه فقير معدم وأن التعيين قد تم أثناء غيابه وقد أثبتت تحريات الأستراتيجوس صحة أقواله فأعفاه من الوظيفة ..

حـ- التعدى على حق مواطني القرى والبلدات في شغل الوظائف في مواطنهم فقط:

تكشف لنا الوثائق عن محاولة بعض الموظفين لترشيح وتعيين بعض الأفراد لأداء خدمات ووظائف إرغامية خارج مواطنهم مما دفع بالمترشحين للأحتجاج والأعتراض على هذا التعيين .

وتكشف لنا وثيقة بردية من نسختين ويعود تاريخها إلى عام ٣م عن شكاية قدمها أزيدوروس إلى أحد كبار الموظفين لم يرد أسمه في الوثيقة يشكو فيها استراتيجوس أقليم أرسينوي بأنه قد أجبره بطريقة عنيفة على تقديم إقرار مصحوباً بقسم بأنه يقوم بزراعة آراضي الدولة في قرية فيلادلفيا . ويذكر الشاكي أنه أجبر على عمل هذا على الرغم من أنه ليس من أهل فيلادلفيا .

وهنا نتساءل هل هذا الإقرار من تاريخ مبكر يشير إلى الإنحراف المبكر في العصر الروماني في زمن الأمبراطور أغسطس . وهنا هل كان الشاكي ليس من ملاك الأرض في فيلادلفيا وإن كان ليس من مواطنيها(٢٠٨) .

ففي وثيقة بردية(٢٠٩) من عام ١٠١/١٠٢م نجد احتجاجاً تقدم به سكان من الحضر على ترشيحهم عن طريق القهر لتولي وظيفة أمناء مخازن في القرى . وتشير وثيقة بردية أخرى(٢١٠) من عام ١٦١م إلي شكاية تقدم بها شخص أو أشخاص إلي الوالي ، الذي من المرجح أنه قد قرر أن ينظرها ويبت فيها الأبسيتراتيجوس ، وذلك بغرض الأعفاء من العمل الإرغامي خارج الموطن .

وتحتوى وثيقة البردية(٢١١) ، من عام ١٩٤م ، على التماس تقدم به أحد سكان نيلوبوليس (Niloupolis) إلي الابسيتراتيجوس يوليوس كونيتياتوس (Julius Quintianus) وذلك لتعيينه بشكل غير قانوني كجابي ضرائب في قرية أخرى من قبل شيوخ وكاتب القرية ، على الرغم من أنه يعمل كجابي ضرائب في قريته بالفعل ، وقد قدم المحامي الموكل عن الشاكي أسانيده من الأحكام والسوابق القانونية ، والتي هي عبارة عن العديد من قرارات الولاة الناصة منع تعيين سكان قرية في وظائف إجبارية في قرية أخرى ، وحضر الشاكي ومعه محاميه جلسة النظر في القضية بينما لم يحضرها كاتب القرية ، وقد أحال الأبسيتراتيجوس القضية إلي الأستراتيجوس لدراستها والتأكد من صحة ما ورد بها من

معلومات وإتخاذ الحكم المناسب ، إلا إذا وجد شيئاً يستدعي الرجوع إليه ، ومن ثم فعليه أن يعيد رفع القضية إليه (سطري ١٦-١٧) .

ولدينا وثيقة بردية(٢١٢) من عام ٢٠٧م تحتوي في مضمونها العام على إلتماس مقدم من كوبربس Kopres من قرية هرموبوليس إلي الأستراتيجوس في شهر مسرى عام ٢٠٧م (أسطر ١-٦) والتماس آخر سابق إلي والي مصر (أسطر ٧-٣٣) والذي كان قد أحاله إلي الأستراتيجوس في برمودة عام ٢٠٧م ويذكر الشاكي أنه قد عين في العام الثاني عشر من قبل كاتب قرية هرموبوليس للأشراف على الأملاك المحجوز عليها(٢١٣) ، وأنه قد أنهى مدة الثلاث سنوات المحددة للوظيفة ولم يتم تعيين من يحل محله ، ومع ذلك فقد تم تعيينه في وظيفة أمين مخزن بنفس قريته ، ويضيف قائلاً بينما أنه يتولى عبء القيام بالعملين الأرغاميين بما يتنافى مع القواعد المعمول بها في العامين الثالث عشر والرابع عشر ، فقد تم تعيينه في وظيفة المشرف في قرية بوليديوكيا (Polydeukia) ، ويطلب في نهاية إلتماسه للوالي أن يكتب إلي الأستراتيجوس لأعفائه من تولي وظيفتي الأشراف في بلدته وفي البلدة الأخرى ، وأنه يود الأستمرار في العمل في وظيفة أمين مخزن ونستخلص من الوثيقة الحقائق الآتية :

١- أن الملتمس لم يقدم إلتماسه للأستراتيجوس إلا بعد أربعة أو خمسة أشهر من رد الوالي فما سبب ذلك ؟ لعل الإجابة الممكنة على حد قول لويس تقدمها وثيقتان أولاها(٢١٤) حيث نجد أنه كان على الملتمس أن يسافر شمالاً إلي دليمون بوليس مسافة ١٥٠ ميل من كرانيس كي يحصل على الرد ، وثانيتها(٢١٥) حيث كان على الملتمس أن يسافر ٥٠ ميلاً من أوكسيرنيخوس إلي أنطنينوبوليس . ولعله نتيجة لظروف مماثلة تكون فترة التأخير في وثيقتنا محل الدراسة والمناقشة(٢١٦) بين إجابة الوالي وبين الإلتماس وقد يكون هذا جائز ، ولكن لعل السبب في التأخير هنا يكون راجع إلي أن الوالي كان قد أصدر أمره ولم يكن الشاكي يعلم أنه أصدره اعتماداً منه على تأخير الوالي في الرد على مثل هذه الشكاوي وذلك لكثرتها .

٢- يذكر الملتمس هنا أنه قد تحمل عبء القيام بواجبات كل من وظيفة المشرف على الممتلكات المحجوز عليها ووظيفة أمين مخزن لمدة عامين متصلين ، وأن هذا منافي للقواعد التي تنص على شغل وظيفة واحدة ، ومع ذلك فقد فرض عليه عبء وظيفة مشرف ثالثة خارج قريته في قرية بوليديوكيا ، ويرى ديفيد توماس أن كاتب القرية الأخيرة هو الذي رشحه لشغل الوظيفة الثالثة(٢١٧) . ومن ثم فقد قدم إلتماسه للوالي والذي حصل على رد الوالي في مجلسه القضائي .

٣- طلب الملتمس من الوالي أن يصدر تعليماته إلي الأستراتيجوس كي يعفيه من وظيفتي الأشراف على الأملاك المحجوز عليها سواء في قريته أو في القرية الأخرى وأنه سيبقى في وظيفة أمين مخزن . وبالنسبة لطلبه الأول فهو منطقي لأن وظيفة المشرف الأولى كانت مدتها قد انتهت بينما الثانية ليست قانونية لأنها في قرية أخرى ليست قريته . أما عن إظهار استعداده للأستمرار في شغل وظيفة أمين المخزن فيعد هذا غريباً لأننا نعلم أن وظيفة أمين المخزن كانت لمدة عام(٢١٨) . ولعل السبب هنا في قبوله الأستمرار في وظيفة أمين مخزن هو إدراكه لمدى الأزمة التي كانت تعاني منها المنطقة وأن الأمور قد تطورت لتمديد أمد شغل الوظائف الإرغامية .

٤- على الرغم من معرفة الملتمس بعدم قانونية ومشروعية شغله لوظيفته إلا أنه قد قبل هذا الأمر ، ولعل قبوله يرجع إلى إنه كان يدرك أن هناك مبدأ عليه أن يقبل التنفيذ ثم التظلم من شغل الوظيفة . ولعل الموظفين قد استغلوا هذا المبدأ في القيام بتعيينات غير قانونية وعلى المتظلم اللجوء إلي السلطات الأعلى . وهذا يكشف لنا مدى استخفاف الموظفين المحليين بالقرارات الصادرة من السلطات الأعلى بل واستغلالهم للثغرات في القوانين هذا فضلاً عن انشغالهم الشديد .

٥- قد يكون سبب تعيينه في قرية أخرى أنه كان له أملاك خاصة بها وإلا لما تم تعيينه بها . ولعله هنا استند فى طلب إعفائه منها إلى مبدأ ألا يعين الشخص في عملين في نفس الوقت.

وتحتوي وثيقة بردية أخرى(٢١٩) من عام ٢٠٨م على إلتماس تقدم به مزارع أرض ضياع وأرض عامة إلي الأستراتيجوس يحتج فيه على فرض خدمتين أرغاميتين في نفس الوقت أولاها في قريته ديونيسيس (Dionysis) كشيخ قرية ، وثانيتها في قرية فيلوتريس (Philoteris) كمشرف على الممتلكات المحجوز عليها . ويقدم تبريره لطلب الإعفاء من وظيفة المشرف على أنه رجل فقير ، وأن قرارات الأباطرة تنص على أن لا يطلب من الشخص أن يتولى عملين أرغاميين في آن واحد . حيث نجده يقول أن كاتب قرية فيلوتريس قد عينه للإشراف على الممتلكات المحجوز عليها ولكونه غير قادر على القيام بالوظيفة وفقاً لقرارات الأباطرة والتي تنص على أن الشخص لا يطلب منه أن يتولى عملين أرغاميين في آن واحد . وأنه يلتمس كرجل فقير ، ولأنه يشغل أيضاً وظيفة شيخ القرية في ديونيسياس ، وفي نفس الوقت هو مزارع أرض عامة وضياع ، وهذا عبء ثقيل للغاية ومن ثم فأنه يطلب أن يتم إعفاءه من الأشراف على الأملاك المحجوز عليها وأن يأمر كاتب القرية أن يعين آخر بدلاً منه.

وهذه الوثيقة تحتوى على نقاط لافتة للنظر وهي أن التعيين في وظيفتين مخالف لأوامر الأباطرة ، كما أن التعيين في قريتين مختلفتين مخالف للقانون ، والملتمس هنا لا يستخدم فترة الإعفاء للتحرر من وظيفة مشرف على الممتلكات المحجوز عليها لأنها في قرية أخرى كما يذكر أنه فقير .

وترينا وثيقة بردية(٢٢٠) من عام ٢١٦/٢١٧م أن الهجانة قد قدموا إلتماساً لأعفائهم من العمل الإرغامي لأنه خارج موطنهم . وتحتوي وثيقة بردية(٢٢١) من عام ٢١٧م على إلتماس تقدم به توتويس (Totoes) إلي الوالي يذكر أنه مسجل في المعسكر ، وأنه قد شغل وظيفة إرغامية في هذا الحي وهى وظيفة الحارس ، وأنه يدفع مستحقاته الحكومية السنوية ، ويعيش حياة هادئة لمزارع ويشكو من كاتب الحي هيراكلامون (Heraclammoin) للقبيلة الأولي الذي سجله خطأ ورشحه في وظيفة حمار تحت أسم آخر هو سخيس بن هارميوس وأن ممتلكاته تقدر بمبلغ ١٢٠٠ دراخمة ، وهو لا يملكها وأنه فقير ومعدم ولا يخضع لكاتب الحي هذا ، كما أنه رشح بالفعل في حيه لوظيفة ويطلب من الوالي أن يعطيه حقه ويعاقب هذا الكاتب، وقد أحال الوالي الشكوى إلي الأستراتيجوس .

ونستخلص من هذه الشكوى ما يأتي :

١- أن الشاكي هنا يسكن في حي غير الحي المرشح للعمل به .

٢- أن كاتب الحي قد سجله تحت أسم آخر كما قرر أنه يمتلك ثروة ثم ينكر أنه يمتلكها بل ويقول أنه فقير أي أنه لا يمتلك النصاب المالي لشغل الوظيفة .

٣- يؤكد الشاكي أنه مرشح في وظيفة أرغامية في حيه وينتظر أن يتولاها . وهنا يعترض على شغله لوظيفة ليست في حيه .

وتشير وثيقة أخرى(٢٢٢) من عام ٢٥٠م إلي محاولات متكررة من قبل بعض الموظفين لخرق القاعدة السالفة الذكر والتي كان يحرص على احترامها الولاة وكبار الموظفين . فقد احتوت الوثيقة على شكاية تقدم بها القرويون الذين قام اعضاء مجلس الشورى (βουλη) في إقليم أرسينوي بتعيينهم في وظائف إرغامية ليست في قراهم وأنما في حاضرة الأقليم . وأمام هذا الأمر فقد أصبح القرويون الآن من حقهم التمسك بأداء الخدمة فقط في مواطنهم الأصلية وهي القرى . وقد أنابوا عنهم محامين للدفاع عن حقوقهم ، ورفعوا قضيتهم أمام المجلس القضائي للوالي أبيوس سابيونس (Apius Sabinius) وعندما عقدت الجلسة القضائية للمناقشة والنظر في القضية حضر طرفا الخصومة ومعهما محاموهم ودارت مرافعات ساخنة قدم فيها محامو كل طرف الحجج والأسانيد لتعضيد وجهة نظره وأن الحق بجانبه . فنجد أن محامي القرويين قد قدموا سوابق قانونية من أحكام وقرارات ولاة وأباطرة ومنها

قرار للأمبراطور سبتميوس سيفيروس والذي قضى بعدم جواز تقلد القرويين لوظائف إرغامية في الحاضرة . كما نجدهم قد أضافوا أن كل الولاة قد قبلوا هذا القرار تماماً منذ صدوره ، (أسطر ٨٦-١٠٠) وبناء على تلك الأسانيد والقرائن فقد التمسوا من الوالي الحالي أن يتبع ويطبق نفس القرار أسوة بأسلافه الذين إهتموا أيضاً باحتياجات المدن . وأمام هذه الحجج والأسانيد فقد قدم محام المدينة دفاعه قائلاً أن هذا القرار قد صدر منذ نصف قرن مضى ، وأن الأحوال والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية قد تغيرت كثيراً في مصر، وأن وقت صدوره كان هناك رخاء ، كما ركز المحامي هنا على مشكلة تدهور المدينة وفقرها وعدم إمكانية وجود من يشغل وظائف إجبارية ، واستطرد قائلاً أن الحكم القضائي الذي يصدر في هذه القضية سوف تنتفع به كل المدن الأخرى نظراً لتشابه أحوالها ، وطلب أخذ احتياجات المدينة في الاعتبار وأنها هي التي تحدد فاعلية القانون أو تطبيق القاعدة القانونية للأمبراطور سبتميوس سيفيروس . وبعد أن عرض دفاع كلا الطرفين حججه وأسانيده في مرافعاته نجد أن الوالي قد أصدر حكمه لصالح القرويين ، وهذا يعني إيمانه بعدالة مطلبهم وفي نفس الوقت لم تقنعه حجج وأسانيد محامي المدينة وحرصه على عدم فرق السن والأحكام الأمبراطورية ومراسيم وأحكام الولاة السابقين ، وهذا ما كشف عنه حكمه بقوله "إن المصاعب الاقتصادية قد عمت المدن والقرى على حد سواء ! ولذا يقول فماذا عن قرار سبتميوس سيفيروس وأحكامه ؟ وأعلن أن قيمة القوانين تزداد قوة بمرور الوقت (سطرى ١٠٤-١٠٥) .

وهذه الوثيقة تكشف لنا ما يأتي :

١- محاولات الموظفين لخرق القاعدة المانعة لعدم شغل الشخص لأعمال إرغامية إلا في موطنه القانوني . وهذا ما نستخلصه من أسانيد دفاع القرويين والذي يقول أن الأمبراطور قد أصدر حكماً بهذا المعنى . وقد عمل الولاة من بعده على تطبيقه . وأعتقد أن مراعاة هذا الحكم في القضايا المختلفة كان لإيمان القضاة بعدالة ألا يقوم المرء بأعمال إجبارية خارج موطنه القانوني ، وأنه من العدل أداؤها في موطنه فقط .

٢- تكشف هذه الوثيقة أيضاً عن أن الوظائف البلدية الشرقية أصبحت غير مرغوب فيها بعد أن كان المرشحون في الماضي يتدافعون للفوز بها . ونظراً لعزوف الناس عن شغلها نظراً لتقلص ثرواتهم أصبح يتم شغلها أرغاماً وقسراً ... ولذا فقد وجدنا أن هؤلاء المرغمين قد حاولوا أن يوسعوا دائرة المشاركين فيها من خارج طبقتهم بل من خارج الحواضر أيضاً .

وتحتوي وثيقة بردية(٢٢٣) من القرن الثالث . على شكوى تقدم بها قرويون إلى الأبستراتيجوس على ما يبدو شاكين أحد الأفراد الذين سجلهم في حاضرة الإقليم بدلاً من

قريتهم . وأسطر ٩-١٣ تخص أفراد فربما أن ديونيسيوس من بين هؤلاء الذين سجلوا على نحو خاطئ وأن العمدة كان هو الموظف المسئول وأن عليه أن يتكلم أمام الأبسيتراتيجوس بشأن العمل الإجباري .

وهذه الوثيقة على الرغم من أنها مهشمة ألا أنها تؤكد أصرار الموظفين في الحواضر من تعيين القرويين في وظائف بالحاضرة ولتحقيق ذلك فقد سجلوهم في الحاضرة بينما موطنهم الحقيقي هو القرى . ولعل طلب ديونيسيوس من العمدة المثول أمام الأبسيتراتيجوس كي يقرر بأنه من سكان القرية وليس من سكان الحاضرة .

ط- عدم الاعتداد بالمدد القانونية التي حددتها الإدارة بين شغل وظيفة ووظيفة أخرى :

تكشف بعض الوثائق عن قرارات ومراسيم أصدرها الأباطرة والولاة بشأن تنظيم مسألة تولى الوظائف الإرغامية ، وتحديد المدد الزمنية الفاصلة بين الوظيفة التي شغلها الموظف وبين الوظيفة التالية الواجب عليه شغلها، فقد كان الموظف المرغم بحاجة إلي فترة راحة (Vocario=αναπαυσις) قبل أن يتم تكليفه بأداء مهام وظيفة أخرى ، وذلك بغرض تخفيف العبء المالي وعدم أثقال كاهله . وكانت المدد الفاصلة بين شغل وظيفة ووظيفة أخرى تتفاوت من وظيفة إلي وظيفة ، فنجدها خمس سنوات لجباة الضرائب ، وثلاث سنوات للديكبرتس (Diakrites)(٢٢٤).

وهذا ما يكشفه لنا مرسوم أصدره الوالي ١٣٧/١٤١م والذى يدين فيه لفساد وإنحراف وظيفي في السماح لبعض الناس بعدم شغل الوظائف الإجبارية ، وإجبار البعض الآخر على شغل الوظيفة الإجبارية تلو الوظيفة الإجبارية دون وجود فترات راحة بينهما(٢٢٥).

وهذا المرسوم يكشف عن أن الممارسة غير القانونية حتى قبل عام ١٣٧م وفي زمن هذا الوالي على حد سواء ، ومع ذلك فإن هذا المرسوم لم يمنع من استمرار خرق وعدم احترام الدساتير الأمبراطورية ومراسيم الولاة وأحكام المحاكم .

وتقدم لنا وثيقة بردية أخرى(٢٢٦) ١٣٨/١٤٧م معلومات بشأن ترشيح كاتب القرية لسكرتير شيوخ القرية ، وأن هذا السكرتير قد أضطر لشغل الوظيفة بشكل متواصل أو بدون أنقطاع عشر سنوات كسكرتير لشيوخ قرى متتابعين ويطلب الأعفاء .

ولدينا وثيقة بردية مهشمة(٢٢٧) من عام ١٧٣م ، تحتوى على إلتماس إلي الأبيستراتيجوس أكويليوس كابتولينوس (Aquilius Capitolenus) قدمه ازيدورس المواطن بقرية ثيادلفيا بقطاع ثيمستيس بأرسينوي يحتج فيه على تعيينه في وظيفة مشرف على الضياع الأمبراطورية ، وأنه قد خدم حتى شهر طوبة من العام الماضي ، وأنه كان قد خدم

المدة القانونية فى الوظيفة وهي ثلاث سنوات وأنه حتى بعدها ما يزال يشغلها . وأنه من الواجب أن يحل محله شخص آخر فى تلك الوظيفة . ولكن ذلك لم يحدث وأن ممتلكاته ما تزال تحت الحجز ولا يستطيع التصرف فيها حتى يتم إعفاءه من تلك الوظيفة . وبدلاً من إعفائه منها فقد تم تعيينه فى وظيفة جابي ضريبة بنفس قريته وهو عبء كبير، ونظراً لأنه لم يحصل على الانصاف من الاستراتيجوس ، فقد أنتظر زيارة الابيستراتيجوس للمنطقة وأهاب به أن يأمر الأستراتيجوس أن يحل محله شخصاً آخر فى وظيفة المشرف على الضياع الأمبراطورية حتى يتمكن من أن يكرس جهده واهتمامه فى وظيفة الجابي .

ولدينا عدة ملاحظات على هذه الوثيقة هي :

١- يلاحظ هيرفيج ميالر (H. Maeller) ناشرها ومعه ننتالي لويس (٢٢٨) وديفيد توماس(٢٢٩) أن هذه الوثيقة تتشابه فى لهجتها ولغتها مع كل من (PSI XII 1243, 1243) . وعلى وجه الخصوص (PSI 1. 245) ففي كلتا الوثيقتين نجد الملتمسين قد عينا فى وظيفة ثانية ، وإن كان الملتمس فى الوثيقة الأخيرة قد عين لخدمة ثالثة. وأن كلاً من الملتمسين قد أظهر الرغبة فى أن يشغل الوظيفة الثانية ، ولكن بعد انتهاء التزاماته فى الوظيفة الأولى حيث أنهما قد أكملا المدة القانونية للعمل الإرغامي الأول ، وأنه يجب أن يحل محلهما من يخلفهما . وأن يتم إتخاذ الإجراء الصحيح وإن كان توماس(٢٣٠) يخالف لويس(٢٣١) الرأي فى أنه لا يوجد أرتباط أو إشارة إلى مسألة الأداء المتصل للوظيفتين في نفس الوقت ، وأن الملتمسين يطلبان إنهاء التزاماتهما تجاه الوظيفة الأولى حتى يمكنهم تولى الوظيفة الثانية، وأنهما يؤكدان هنا أنهما ليسا راغبين في تولى الوظيفة في الحال سواء أكان هذا قانونياً أو غير قانوني . ولكن من مطالعة الوثيقتين نجد أن هناك تزامناً في قيام الملتمسين بشغل الوظيفتين الأرغاميتين . ففي الأولى نجد أن الملتمس قد خدم منذ شهر طوبة من العام الماضي على حد وصفه ، ولم يحل محله أحد ، وأنه عين فى نفس الوقت في وظيفة جابي ضرائب . بينما نجد أن الملتمس قد شغل الوظيفة الأولى ، في العام الثاني عشر فقط. بينما شغل بجوارها وظيفة أمين مخزن في العامين الثالث والرابع عشر. ويلتمس هنا الإعفاء لإنهاء مدة خدمة الأولى ومن ثم فأن لويس على حق بقوله أن هناك تزامناً وتداخلاً بين الخدمتين وأن هذا مخالف لما قرره سبتميوس سيفيروس .

٢- أن كل من الوثيقتين به معلومات هامة حول مسألة فترة الراحة (Αναπυσις) والتى تعنى أنه يكون للرجل الحق في فترة راحة من العمل الإجباري بين شغله وظيفة إجبارية ووظيفة إجبارية أخرى . ونجد هنا أن الملتمسين لم يقدما اعتراضهما وفقاً لحقهم في فترة

الراحة بل على العكس من ذلك فكل منهما كان راغباً في شغل الوظيفة الثانية بدون وجود فترة راحة بينها وبين الوظيفة الأولى بل نَجِدهما يشغلانها معاً في نفس الوقت . لعل السبب في ذلك هو أنه كان عليهم التنفيذ ثم التظلم ، ولعل الظروف الاستثنائية هي التى دفعتهما لقبول الخدمة الثانية بجانب الخدمة الأولى . أو لأنه على ما يبدو كان نصابهما المالي يؤهلهما إلى شغل الوظيفتين في آن واحد .

٣- يثير توماس التساؤل حول هل وجد حق الراحة (Αναπυσις) في مصر الرومانية ؟ يجيب على هذا التساؤل بقوله في الواقع أن برهاناً على مثل هذا الحق يصعب وجوده .

وترينا وثيقة بردية(٢٣٢) من عام ١٧٦م شكاية تقدم بها مزارع أرض عامة شاكياً بأنه أثناء توليه وظيفة أمين مخزن في ثيادلفيا قد تم تعيينه في وظيفة كاتب قرية في قرية بوهميريا.

وهذه الوثيقة تشير إلى أن تعيينه قد تم بشكل غير قانونى ، حيث أنه يعمل فى وظيفة أمين مخزن ، وفي عين الوقت هو من مزارعي الأرض العامة .

وترينا وثيقة بردية(٢٣٣) يعود تاريخها إلى عام ٢١٩/٢١٨م أو ٢٢٣/٢٢٢م والوثيقة مبتورة في مقدمتها ، ولكن ما بقى منها يشير إلى الاعتداء على حق الإعفاء لفترة بين شغل الوظائف الإجبارية . ومن الجزء الباقي يلتمس الشاكي من الوالي أن يرفع عنه الغبن، ويقول أنه شغل وظيفته الإجبارية "وظيفة بلدية" . ويفهم من النص أنها وظيفة الأثنارخ . وأدها بكفاءة وبدون عجز أو تقصير في العام الماضي ، وأنه وفقاً للسنن والقواعد الإمبراطورية فهو يتمتع بالإعفاء من تكاليف وأعباء الوظائف الإجبارية في السنة الحالية . ومع ذلك فقد أجبر على أن يقدم مبلغاً من المال وقدره ١٠٠٠ دراخمة كقرض أودفع مقدم لحسابه عند شغله الوظيفة لدى القصابين ، كما أنه يذكر أنه فرض عليه دفع مبلغ خمسمائة دراخمة لحساب الأجورانوموى ، ومن هنا يلتمس التخفيف .

والوثيقة تكشف لنا عن أن السنن والقوانين الأمبراطورية وما كانت تصدره محاكم الولاية من أحكام بشأن منح فترات راحة بين تلو الوظيفة الإجبارية ووظيفة أخرى(٢٣٤) .

وترنا وثيقة بردية(٢٣٥) ويعود تاريخها إلى عام ٢٣٦/٢٣٢م إلتماساً قدمه أوريليدس... بن خايرمون من قرية كرانيس إلى الوالي مافيوس هونورا تيانوس (Maevius Honoratianus) إذ يشكو فيه إلى الموظفين المسنولين لتعيينهم له فى وظيفة ثانية بعد انتهائه من أخرى ، ويقول أن الدساتير الأمبراطورية تمنع شغل الموظفين الوظائف الإجبارية الوظيفة تلو الوظيفة مباشرة ، وأنه ينبغي أن تكون هناك فترات راحة فاصلة بينهما . وفي ضوء هذا فأن المسنولين خرقوا ولم يحترموا السنن المستقرة فى المحاكم بالولاية وحقوق

المزارعين ، وقاموا بتعيينه في وظيفة حارس مخزن على الرغم من أنه كان يشغل وظيفة أمين مخزن فى العام السابق. هذا فضلا عن تعيينه أو استمراره في شغل وظيفة أمين المخزن للعام الثاني ، ويطلب مساعدة الوالي وأن يتم تعيين رجل آخر في هذه الوظيفة التى أسندت له بشكل غير قانوني .

وهذه الوثيقة تشير إلى عدم احترام المسئولين للقواعد والسنن الامبراطورية . وما سنته المحاكم بالولاية من منح الإعفاء وفترات الراحة بين الوظيفة والوظيفة ، كما أنها تشير أيضاً إلى أن شغل الشخص لوظيفتين كان مخالفاً للقانون .

واستمرت محاولات الموظفين والمسئولين في عدم احترام القاعدة إذ تشير وثيقة بردية مبتورة في مقدمتها ويعود تاريخها إلى عام ٢٥٠م إلي قيام مسئولي الإدارة البلدية في الإسكندرية بتعيين قاصر تقيم أسرته في الريف في وظيفة الأكسجيتس ، ويلتمس أخوه أن يتم إعفاءه من فرض وظيفة بلدية أخرى علي أخ آخر في نفس الوقت بالمخالفة للقانون ، ويطلب الملتمس إعفاء الأخ القاصر من شغل الوظيفة الثانية حيث أنه قاصر ، وفي نفس الوقت لشغل وظيفة تم اختياره لها(٢٣٦) .

وهذه الوثيقة تشير ليس إلى خرق عدم وجود فترة فاصلة بين الوظيفتين بل فرضت الوظيفتان في نفس الوقت بالمخالفة للقانون .

ي- إجبار أفراد على شغل وظائف غير مسجلين في قوائم الترشيح لها .

تكشف لنا النصوص أنه نظراً للأعباء الكثيرة لبعض الوظائف الأرغامية كان بعض شاغليها يضطرون أو يقومون بأعمال غير قانونية لتعيين أفراد هم معفون أصلاً أو التزوير في الوثائق ، وقد سبق أن ذكرنا بعض الحالات مثل مواطنى المدن اليونانية . ونذكر الآن حالة طريفة . إذ نجد في وثيقة بردية(٢٣٧) رسالة خاصة نعرف منها أن شيوخ قرية قد قاموا بإجبار شخص يدعى بيتوس (Petus) ، مدعين أن أسمه مبلغ لهم من قبل كاتب القرية ، وذلك لأنهم يريدون ضمه إلي هيئتهم ، بينما لم يكن أسمه مدرجاً في القائمة الرسمية ولا حتى من بين المرشحين للتعيين الذين أرسل أسماءهم كاتب القرية .

ك- التعيين الإجباري في وظائف التزام جباية الضرائب وتأجير الضياع الأمبراطورية قسراً :

إذا كان هناك بعض الموظفين ممن يحاول عدم الاعتداد بالإعفاءات التي تمتعت بها الفئات صاحبة الأمتيازات فإن رجالات الإدارة الأعلى والأدني قد حاولوا أن يفرضوا قسراً كلاً من عقود إلتزام جباية الضرائب واستئجار الضياع الأمبراطورية على الأهالى مخالفين بذلك

القاعدة التي تنص على أن يكون كل من التزام الضرائب وتأجير أراضي الدولة بمحض أختيار وإرادة الملتزمين والزراع . وهذا ما كشفته لنا فقرة من قرار الوالي تبيريوس يوليوس الأسكندر(٢٣٨) (أسطر ١٠-١٨) والتي حاول فيها معالجة هذه المخالفات إذ نجده يقول "لقد قررت أن التماسكم معقول جداً في الاحتجاج على اكراهكم على غير رغبتكم بالأضطلاع بالتزام جباية الضرائب أو استنجار آراضي خلافاً للعادة التي حرص عليها الولاة ، وأن قدراً غير قليل من الأذى قد لحق بكم من خلال إكراه الكثيرين منكم ممن يفتقرون إلي الخبرة في مثل هذه الأمور عندما يفرض عليهم التزام جباية وتحصيل الضرائب ، ومن هنا فأني لم ولن أكره أحداً على القيام بجباية الضرائب أو استنجار ضياع الأباطرة ، لأنني أعلم أنه من مصلحة الخزانة الأمبراطورية أن يشارك أناس من الأثرياء في خدمتها بحماس وطواعية وبغير إرغام ، وأنني على يقين من أن أحداً لن يفرض في المستقبل على الملتزمين رغماً عنهم جباية الضرائب أو على الأهالي استنجار الآراضي ، وإنما سوف يسندون العقود لمن يقدمون أنفسهم بمحض اختيارهم ، وبذلك نحافظ على ما جرى عليه العرف باستمرار على عهود الولاة السابقين بدلاً من أن نحاكي بعض أوجه الظلم المتفرقة لأي فرد .

وإذا ما حاولنا تحليل هذه الفقرة نخلص إلي ما يأتي :

١- أن الوالي قد تلقى تظلمات حول ممارسة الفرض الإجباري لكل من عقود التزام جباية الضرائب وزراعة أراضي الضياع الأمبراطورية ، وبعد دراستها لم يقرها الوالي بل عد هذه الممارسة تضر وتسئ للخزانة الأمبراطورية ، إذ يجب أن يمارس هذه الأعمال أناس أكفاء مالياً وذوو خبرة بمحض اختيارهم وليس قسراً . وأنه والولاة من بعده سيتبعون الإجراءات القانونية السائدة ألا وهي تأجير حق التزام جباية الضرائب وتأجير آراضي الضياع الأمبراطورية الإرادة الحرة .

٢- فصل الوالي بين الإرغام في التزام جباية الضرائب وبين الإرغام في تأجير آراضي الضياع الأمبراطورية ، ويرى روستفتزف أن هذه الفروض الإرغامية فرضت على الأسكندريين وليس على زراع الريف لأن هذه الأعمال تحتاج لروؤس أموال كبيرة(٢٣٩) ولكن في رأينا أن هذا الفرض كان على سكان مصر الذين لا يتمتعون بامتيازات استثنائية ، وليس على سكان الأسكندرية لأنه ليس من المعقول إرغام أسكندرين على التزام جباية الضرائب في بقاع ومناطق مصر المختلفة وزراعة آراضي الضياع التي لا يقبل على زراعتها أحد .

٣- يرى فيلكن وقد تبعه نفر من الباحثين أن الوالي السابق ك. كايكلنا توسكوس (C.Caecina Tuscus) هو الذي أدخل هذه التجاوزات . ولكن من المرجح أن ولاة آخرين قبله وليس هو وحده الذي أضطر للقيام بالتجاوزات أو تغاضيهما عن تصرفات

مرؤوسيهم في إرغام أشخاص غير مؤهلين على تولي وظائف الألتزام وإيجار أراضي الضياع(٢٤٠) وأن هذه التجاوزات ما هي إلا تجاوزات وقتية(٢٤١) خاصة في فترات الأزمات الاقتصادية ، وأن السلطة المركزية لم تلجأ إلي هذه التجاوزات ألا مضطرة ، وحاولت تفاديها بقدر الإمكان. كما نعرف أنه في فترة صدور قرار الوالي تيبريوس يوليوس الأسكندر كانت مصر تعاني من أزمة اقتصادية حادة ، وكان من نتائجها قلة سكان القرى بدرجة مزعجة ، إذ نجد أن الجباة قد هددوا بالتخلي عن وظائفهم أمام استحالة جباية الضرائب . وعانى ملتزمو الضرائب ومستأجرو الضياع الأمبراطورية من نفس المشاكل ، فقد استنفدت كل موارد الممولين وأضطروا إلي الهروب ، ولم يستطيعوا أبداً سداد ضرائبهم ، وبالتالي خسر ملتزمو الضرائب ، وقل عدد السكان ولم يجد مستأجرو آراضي الضياع مستأجرين من الباطن لزراعتها .

٤- تكشف لنا المصادر أن أقوال تيبريوس يوليوس الأسكندر كان يتم اتباعها ، ففي عهد الأمبراطور دومتيان نجد أنّ ملتزمي الضرائب عندما عزفوا عن تأجير التزام حق جباية الضرائب لجأت الدولة إلى تخفيف شروط الجاية وهذا ما كشفت عنه وثيقة بردية والتى ترينا(٢٤٢) أن الوالي قد نصح الأستراتيجوس الذي كتب له بفحص العقود ، وتخفيض شروطها كلما أمكن حتى يمكن تجنب هروب الملتزمين عند استخدام الأرغام معهم لشغل الوظائف والقيام باعفائها ، ونفهم من هذه العبارة أن السلطة كانت تحاول أن تضمن دخلها بكل الوسائل فأذا ما فشلت في اتباع الطرق الاختيارية لجأت إلي الطرق الإجبارية.

ويرى الباحث موريس(٢٤٣) أن سبب احجام هؤلاء الملتزمين عن الاشتراك في المزاد بأن الإدارة الرومانية قد فرضت المزيد من الالتزامات على دافعي الضرائب ، مما كان يدفع العديد منهم إلي الهرب وجعل مهمة جباية الضريبة بالخسارة على من يتعهدها . ولكن ليس هناك ما يشير إلي رفع الدولة لمعدل ضريبة الرأس ، ولذا علينا أن نبحث عن تفسير آخر وهو أن هؤلاء الملتزمين كانوا لا يضمنون جباية ما يتعاقدون عليه من ضريبة الرأس ، وذلك لتناقص عدد السكان في مناطقهم وهروبهم أو هجرتهم إلي مناطق أو قرى أخرى ، مما يقلل نسب دافعي الضرائب ، وهذا يعرضهم للخسارة وذلك بتعويض النقص في مقدار الضريبة ، كما أن هجرة بعض سكان المناطق التي تدخل في دائرة اختصاصهم كان يكلفهم البحث عنهم في المناطق المجاورة وتتبعهم لتحصيل الضريبة ، وهذا يضيف أعباء إضافية عليهم وتكليفهم المزيد من المال(٢٤٤) .

وإذا كانت الإدارة حريصة على عدم اتباع القسر والإجبار في التزام جباية الضرائب إلا تحت الضرورة ، فأن النصوص تشير إلي محاولات الإدارة المحلية جعل زراعة آراضي الدولة

كواجب عام على الناس عدا الفئات المعفاة من زراعتها(٢٤٥) خاصة الأراضي التي لم يقبل على زراعتها أحد.

رابعاً :المغالاة في تحصيل الفروض الأستثنائية والضرائب ومستحقات الدولة:

أ- المغالاة فى تحصيل الفروض الاستثنائية وعدم دفع أثمان جانب منه(٢٤٦) :

كانت الإدارة الرومانية تقوم بتحصيل المؤن المدنية والعسكرية من الأهالى هذا فضلاً عن المأوى المفروضة عليهم ، وذلك لتغطية نفقات زيارات الأباطرة غير المنتظمة والجولات التفتيشية للولاة وكبار الموظفين المعتادة وغير المعتادة ولسد احتياجات الجيش ، فقد كانت الإدارة تحصل على إمدادات ومؤن في شكل فروض بأسعار تقل كثيراً عن أسعار السوق الحقيقية ، وأحياناً كانت الحكومة لا تدفع لها ثمناً بل كانت تحصل عليها قسراً ، ولذا فقد صارت هذه الفروض عبئاً ثيقلاً أبهظ كاهل الأهالى ، كما أن ما كانت تخصصه الدولة للإنفاق على الجيش في مصر لا يوفر إلا الاحتياجات الأساسية من الطعام والوقود والأعلاف ، ومن ثم فقد منحت العسكريين السلطة لطلب امدادات وخدمات إضافية عند الحاجة . وفي الواقع فان هذه السلطة القادرة على الاستيلاء والمصادرة كانت مدعوة للتزيد في الابتزاز والتغاضي عن الأسراف فيه، ولذا فقد انزلق الجنود المفترض فيهم أنهم حماة الشعب والمدافعين عنه إلي التصرف كقاندهم في ممارسة أعمال الابتزاز وترويع الأهالى . كما أن الموظفين قد استغلوا زيارات وأسفار كبار المسئولين الرومان وقاموا بأعمال جباية وفروض غير استثنائية تزيد عن حاجة كبار رجال الدولة المسافرين ، بل أن بعض هؤلاء المسافرين من رجال الإدارة كبارهم وصغارهم قد حصلوا فروضاً ليست من حقهم .

كان العرف أن تقوم الإدارة المركزية ، بمناسبة زيارة كبار الشخصيات من أباطرة أو ولاة وغيرهم من كبار الموظفين ، بإصدار تعليماتها إلي حكام الأقاليم تحدد فيها مقادير الفروض الاستثنائية المطلوبة ، وترسل تلك التعليمات إلي صغار الموظفين في الإدارات المحلية الذين كان عليهم أن يقوموا بتوزيع أو تقسيم تلك الفروض على الأهالى وتسلمها منهم، وكانت الإدارات المحلية بعد تحصيلها ، ترسل سجلات وتقارير تحدد فيها نوع ومقدار السلع المتاحة ، وطبقاً لتلك التقارير كان المسئول المسافر يضمن أنه سيجد إعاشته ووسائل نقله وقوته وراحته أينما ذهب .

ولكن كما قلنا لم يكتف البعض من موظفي الإدارات المحلية ولا من المسئولين والجنود بما خصص لهم ، بل سعى البعض منهم إلي الحصول على المأوى ووسائل التنقل والمؤن بدون مقابل لها . وهذه التجاوزات غير القانونية قد كشفتها الأوامر والمراسيم الصادرة عن كل من الأباطرة والولاة وكبار الشخصيات والتي كانت تحض على الكف عن هذه الممارسات غير الشرعية ، وبل تنذرهم بعقاب قاسي يقع على مرتكبيها من بعض الموظفين

خربي الذمة والمفسدين الذين استغلوا زيارة بعض كبار الموظفين ، وفرضوا على الأهالي قروضاً وأعباء ثقيلة أثقلت كاهلهم ، كما نجد صدى لإعمال ابتزاز الجند في العهد الجديد (أنجيل لوقا) (١٢:٣-١٤) "وسأله الجنود ماذا سنفعل ؟ فقال لهم لا تبتزوا أموالاً بالتهديد وتلفقوا الاتهامات الزائفة ضد أحد واقتنعوا بأجركم" وتكشف لنا سلسلة من الوثائق عن هذه التجاوزات وأولاها وثيقة برديــة(٢٤٧) من عام ١١/١٢م تكشف عن أن الوالي ماجيوس مكسيموس قد تلقى شكاوي ضد العنف وضد الفروض غير العادلة من قبل الموظفين . ولذا نجده قد أصدر الأوامر لمنع تلك التجاوزات . وعلى الرغم من حظر هذه الممارسات والتجاوزات من قبل مكسيموس إلا أن الموظفين قد استمروا في ممارسة تلك التجاوزات ، وهذا ما نجده في مرسوم الأمير جرمانيكوس من عام ١٩م(٢٤٨) إذ يقول فيه "لقد أبلغت بمناسبة زيارتي بما يأتي :

١- بعض الموظفين قد اكرهوا الناس على تقديم القوارب والدواب ومحلات الضيافة دون الحصول على إذن من جرمانيكوس ، لذا نجده يأمر ألا يتم تقديم القوارب أو دواب الحمل ولا أماكن الضيافة إلا بعد أخذ أذن أمين سره والذي كان عليه أن يدفع أجور المراكب والحيوانات المستولى عليها وفقاً للجدول الذي وضعه .
٢- يأمر جرمانيكوس أمين سره وصديقه بحماية الناس من ظلم فارضي تلك الفروض غير القانونية ، وأن يفهم الناس بأنها غير قانونية بالمرة . وأن من يخالفون تلك الأوامر يتم محاسبتهم أمام أمينه أو أمامه هو شخصياً .
٣- يمنع جرمانيكوس الاستيلاء عنوة على الدواب المارة في شوارع المدينة "الإسكندرية لأن حسب قوله إن هذا كان يعد عمل من أعمال اللصوصية الفاضحة .

وإذا ما حاولنا تحليل القرار نجد النقاط الآتية :

١- نفهم من القرار أن الفروض الإجبارية الخاصة بكل من الإعاشة والمأوى كان يتم فرضها جبراً بدون مقابل على الأهالي . ومن لا يستطيع دفعها وسدادها عيناً كان عليه أن يسددها نقداً(٢٤٩) ووفقاً للقانون .
٢- إن أجور الحيوانات والسفن تعنى دفع تعويضات مالية بسيطة لملاك وسائل النقل . في رأي لسكييه بينما يصفها جنزر بأنها كانت نصف الحق ، فقد كان التعويض مقابل سعر اجباري يشابه تماماً موضوع شراء الحبوب ، ولسوء الحظ ان هذا الجدول لم يصلنا ، وبالتالي فأننا لا نعرف كم كان هناك ابتزاز للأهالي بشكل رسمي ، وكم كان هناك ابتزاز للأهالى من قبل المسئولين .

٣- يتشابه هذا المرسوم مع مراسيم الولاة التي ميزت تماماً وفرقت بين أعمال المصادرة القانونية وغير القانونية ومحاولتها دائماً تبرير وتفسير أعمال المصادرة القانونية خاصة لحساب الرحلات الرسمية والتي كانت موجهة للصالح العام مع الذكر أن كل التجاوزات ضد الأهالي سوف تواجه بأشد العقوبات .

٤- أن جرمانيكوس قد استفاد من الإجراءات الموجودة في مصر بالنسبة لموضوع"παροσιαν" ولكنه تفادى فقط تطبيقاتها الفظة غير القانونية .

وتكشف لنا وثيقة بردية(٢٥٠) من عام ٣٧م عن قسم من قبل احد كتاب القرية بأنه يعرف اخباراً عن مخالفات وتجاوزات خطيرة قام بها احد الجنود او نوابه . وربما يتعلق الأمر هنا بتجاوزات خاصة بمطالبه بمأوى ومؤن وهي مشاكل وتجاوزات من قبل الجنود واجهتها الدولة كثيراً ، وربما ايضاً أن كاتب القرية هنا يتكلم عن جباة الضرائب إذ لم يتردد الرومان ابداً في استخدام القوة العسكرية لجبايتها كما ان نصوصاً اخرى من نفس الفترة تثبت استخدام القوة العسكرية في جباة الضرائب(٢٥١) .

ومع هذا سنجد أن الموظفين قد مارسوا التجاوزات في فرض تلك الأعباء مما دفع الأهالي بأن يجأروا بالشكوى للولاة والأباطرة التالين ، إذ نجد أن الوالي ايميلوس ركتوس قد أصدر مرسوماً(٢٥٢) من عام ٤٢م وضع فيه قيوداً على الموظفين وهي على النحو الآتي :

أ- ألا يتم تحصيل فروض من الناس لتغطية نفقات السفر الخاصة بهم إلا بإذنه .

ب- ألا يتم الحصول على هدايا ألا بأذنه .

ت- على من يحصلون على المؤن اللازمة بعد الحصول على إذنه أن يقوموا بدفع قيمتها .

ث- إذا ما أخل أحد الجنود أو رجال الشرطة أو الموظفين العموميين فإنه سيوقع عليهم أقصى العقوبة .

ومن المؤكد أن هذا القرار هو الاخر لم يتم مراعاته والسير على مبادئه وبنوده ، إذ نجد الأمبراطور كلوديوس عام ٤٩م يصدر مرسوماً لمعالجة هذه القضية بعد تلقيه الشكاوي على ما يبدو من الضحايا ، إذ نجده ينتقد بشدة "إنعدام ضمائر الناس" في استمرار المظلمة بالرغم من العلاجات والإجراءات الناجعة التي أمر بها(٢٥٣) وفي نفس العام نجد أن الوالي فيرجيليوس كابيتو(٢٥٤) قد أصدر مرسوماً كشف فيه عن استمرار التاجوزات والتصرفات غير القانونية من ابتزاز الموظفين والجنود المسافرين في ربوع الريف للأهالي كما يشير إلى الأعمال غير المشروعة من جانب مراجعي الحسابات ، ويمكننا أن نوجز هذه التجاوزات والمخالفات وحسبما وردت في هذا المرسوم على النحو الآتي :

١- أنه قد سمع عن أن هناك مسئولين جشعين غشاشين أستغلوا سلطتهم وطالبوا بفروض غير مشروعة ، وأنهم قد مارسوا ابتزاز الناس .

٢- أنه قد عرف من الالتماس المقدم من الليبيين أن مبالغ معينة قد ابتزها الموظفون ، وهذه المبالغ أخذت لتغطية نفقات السفر والضيافة ، على الرغم من أنه ليس هناك أحد (من الضيوف) . ولا ينبغي أن يكون هناك .

٣- حصول الموظفين المبتزين على نفقات الانتقال والسفر بجرأة .

وبعد عرضه للتجاوزات السالفة نجد أن الوالي قد حاول أن يضع لها العلاج الناجع والناجح على النحو الآتي :

١- أمر الجنود والفرسان والحراس وقادة المائة "الكنتريون والترابنة العسكرين وكل المسافرين "موظفين عموميين عبر الأقاليم بألا يبتزوا الناس أو يطالبوهم بنفقات انتقالهم دون إذن .

٢- إذا ما ثبت دفع أي شخص مبلغ أزيد من الفروض العامة لمسئول فسوف يدفع هذا المسئول عشرة أضعاف المبلغ الذي حصل عليه من الأقليم وسوف يحصل الواشي – المخطر – على مكافأة قدرها أربعة أضعاف ما أخذه الشخص المذنب .

٣- أمر الوالي الكتاب الملكيين وكتاب المراكز وكتاب القرى في كل أقليم ان يسجلوا في سجلاتهم المبالغ المنصرفة من خزانة الأقليم ، لأي غرض غير قانوني ، أو تم الحصول عليها بالغش والتدليس ، وعليهم أن يسلموا السجلات كل شهرين والكتبة في طيبة كل أربعة أشهر أو إلي مكاتب الحسابات مع باسيليوس العتيق الأمبراطوري ، ودعهم يرسلون المحاسبين وأنه سيعالج أي شئ قد حصل بصورة غير قانونية .

وهكذا نجد أن هذا الوالي قد حاول محاربة المفاسد والتجاوزات ، وأن يضع لها الحلول الناجحة والناجعة ، وذلك بفرض غرامات باهظة ، كما أنه قد أفسح المجال للوشاه للابلاغ عن التجاوزات ولتشجعيهم ، نجده قد قدم لهم مكافآت سخية .. ولكن هل نجحت إجراءاته الصادرة للقضاء على تلك المفاسد والتجاوزات وأنها كانت النهاية لآلام الناس ومآسيهم ، قد تكون إجراءاته قد ساهمت بشكل جزئي ووقتي في الحد من الآلام والمآسي ، فيبدو أن الموظفين قد غضوا الطرف عنه ، ولم يضعوا حساباً للعقوبات السالفة إذ يكشف لنا نقش ، تم العثور عليه في سوريا ، عن أمر أصدره الأمبراطور دومتيانوس قيصر أغسطس بن فسباسيانوس أغسطس وهذا الأمر عن مدى انتشار تلك الممارسات غير القانونية من قبل الموظفين في كافة الولايات وليس في مصر وهنا إذ يقول : أمر ، كما فعل والدي ، ألا تقع المظالم في حدود الأقاليم المختلفة ، عن طريق الإيجار الجيري لحيوانات الحمل أو الطلبات

الاستغلالية للمأوى ، وسواء عن قصد أو غير قصد...، لم يوضع هذا الأمر موضع التنفيذ ... لذلك آمرك" كلوديوس أثينودورس أن تهتم ألا يتم مصادرة حيوان حمل إلا بإذن منى لأنه من شدة الظلم أن تحول سلطة أو مرتبة شخص له أن يفرض مصادرات ليست من حق أي شخص إلا أياي ، لذلك لا يتم شئ من شأنه أن يلغي أمري ولا يعرقل هدفي .. لمساعدة الأقاليم المنهكة والتي تسد حاجاتها اليومية بصعوبة ، لا تدع أحد يتحدى رعيتي بظلمهم أو يصادر رسائل إلا إذا كان لديه أمر مني. لأنه إذا إختطف المزارعون بعيداً فستبقى الأرض غير مزروعة..."(٢٥٥) .

ونستخلص من هذا النص الحقائق الآتية :

١- أنه يكشف لنا عن روح شبيهة بروح مرسوم الأمير جرمانيكوس من حيث العبارات والكلمات في مواضع كثيرة .
٢- أن هذا المرسوم شامل وموجه لكل ولايات الإمبراطورية ويعالج ممارسات خاطئة كانت منتشرة على نطاق واسع في كل الولايات وليست قاصرة على ولاية بعينها .
٣- أن للأمبراطور وحده أن يقرر الفروض الاستثنائية الواجبة التحصيل ولا يحق لأي مسئول كان أن يقوم بهذا العمل إلا بتفويض منه . وهذا يعني أن الإداريين كانوا يستغلون هذا الحق بتحصيل فروض استثنائية غير قانونية اعتماداً على سلطتهم .
٤- أن الأمبراطور يعرف أن زيادة الفروض غير القانونية تؤدي إلى خراب الأرض الزراعية وجعلها أرضاً قحلاً .

وحتى هذا المرسوم لم يعره المسئولون اهتماماً إذا استمرت الظاهرة وهذا ما كشفته لنا قرارات أخرى تحارب نفس المفاسد والتجاوزات من ١٣٣/١٣٧و ١٨٥م ، ووثائق تشير إلي التجاوزات من قبل الموظفين والجنود ، فتكشف لنا وثيقة بردية(٢٥٦)عام ١٣٣/١٣٧م عن استمرار هذه التجاوزات والوثيقة عبارة عن مرسوم للوالي ماركوس ايميليوس ممارتينوس (Marcus Aemilius Mamertinus) والذي نوجزه في النقاط الآتية :

١- يقول الوالي أنه علم أن الكثير من الجنود المسافرين في أرجاء البلاد قد قاموا ومارسوا أعمالاً مخالفة للقواعد ، وبدون تفويض ، وهي على النحو الآتي :

١- مطالبة الأهالي بقوارب ودواب الحمل ورجال بصورة مخالفة للعدالة .
٢- الحصول على أشياء بالقوة أو تلقى اشياء اخرى من الاستراتيجوى بغرض كسب ودهم .
٣- أن الأهالي قد عانوا الاهانات والتجاوزات وان رجالات الجيش متهمون بالجشع والظلم .

٤- قام الوالي بمحاربة ووضع حد لمثل هذه التجاوزات إذ أصدر أوامره إلي الاستراتيجوى والكتبة الملكيين بألا يزودوا الجنود المسافرين سواء بالقوارب النهرية أو بالبر بأي شئ بدون خطاب تفويض منه .

٥- يختم الوالي مرسومه بالتهديد والوعيد بأنه سينزل العقاب بأي شخص يضبط متلبساً بأخذ أو اعطاء أي شئ من الأشياء المذكورة بعد نشر هذا الإعلان أو المرسوم . ولكن لا يحدد نوع وقيمة العقاب أو الغرامة .

فهل أن الغرامة والعقاب سيكونا على نفس منول الغرامة التي فرضها سلفة وهي عشرة أضعاف القيمة المحصلة عنوة ؟ ربما تكون على نفس المنوال وبنفس المعدل أو مصادرة جانب من الأملاك أو كل الأملاك للمذنب .

ولكن من المرجح بل من المؤكد أن هذه المظالم لم تنته ولم يقطع دابرها في مصر أو في الولايات الأخرى . إذ نجد مرسوماً لوالي سوريا يعالج نفس المشكلة من عام ١٨٥م ، ثم يستمر الحال بعد ذلك حسب وصف ديوكاسيوس عام ٢١٧/٢١٦م بأن قوات الأمبراطور كاركلا عندما اقامت بسوريا بشكل قانوني قد استخدمت كل الأشياء المملوكة لمضيفها وكأنها أشياؤها الخاصة " . وهذا يعني أن القرارات الصادرة(٢٥٧) . سواء من الأباطرة أو الولاة كان لا يتم احترامها ومراعاتها من قبل بعض الفئات من الموظفين والعسكريين . ولكن مع هذا تكشف لنا وثيقة بردية(٢٥٨) من عام ٢١٦م عن أن أحد سكان سوكنوبانسيوس قد طلب منه أن يسلم جملين لحساب رحلة الأمبراطور كاركلا واللذان سلمهما بالفعل قد اعيدا إليه في الوقت المحدد، ولكن بعد ذلك نعرف أنه تم الاستيلاء عليهما مرة أخرى ، وأرجع أحدهما إليه لأنه لا يصلح وتم اقتياد الآخر من قبل أوريليوس كايفيسيوس مكسيموس قائد المائة وفقاً للتفويض الذي منحه الوالي فاليريوس داتوس وذلك للخدمة في الجيش في سوريا . أي من أجل استخدامه في حرب كاركلا على الجبهة الشرقية . وهذه الوثيقة تكشف عن أن الولاة كانوا يصدرون بشكل منتظم التصاريح لفرض الفروض الاستثنائية لبعض الأفراد . ولكن البعض الآخر كان لا يهتم بهذه التصاريح بل عمل على الاستيلاء على الاشياء بشكل غير مشروع منذ فترة مبكرة . إذ تكشف لنا وثيقة بردية(٢٥٩) من عام ١٤٠م ، عن محاولة بعض الناس حتى الاغنياء تجنب هذه التجاوزات وقسوة الجنود والشرطة ، وذلك بتقديم الرشاوي والهدايا والتي كانت تصل في بعض الاحيان إلي مبالغ كبيرة ، وذلك بغرض الحصول على الأمان والحماية لأنفسهم ولأموالهم . والوثيقة عبارة عن كشف حساب سنوى خاص بأحد الأفراد من بين محتوياته في الستة أشهر الأولى . ما يأتي :

لرجل الشرطة العسكرية ٢ دراخمة وأبول

هـديـــة	٢٤٠ //
مـرضعـة	٢٤ //
للحارس	٢٠ //
للابتزاز	٢٢٠٠ //
لرجل الشرطة	١٠٠ //
لهرمباس الشرطي	١٠٠ دراخمة

ومحتويات الستة أشهر التالية . نجد المدفوعات الآتية :

للجندي ، بناء على طلبه	٥٠٠ دراخمة

ويمنع ذلك مشتريات عديدة ومبالغ خاصة بالضرائب (المدفوعة)

للجندي بناء على طلبه	٤٠٠ دراخمة

وهذه الوثيقة تكشف عن مدى التجاوزات والاستغلال الذي كان مستشرياً في البلاد من قبل الموظفين ورجال الشرطة والجيش . وهذه الوثيقة أيضاً قد قدمت لنا أن الرجل كان يفرض عليه فروضاً كثيرة غير مشروعة من قبل هؤلاء الفاسدين الذين كانوا في الغالب يروعون الناس ويخيفونهم ويرهبونهم . وهذا ما تؤكده وثيقة بردية أخرى(٢٦٠) فنجد بها شكاية قدمها صاحب منزل من أن أحد شيوخ القرية قد قام بدور الشرطي ، وقام بعملية البحث والتفتيش للمنزل ، ولم يكن أميناً إذ قام بأعمال السرقة (أسطر ٤٢ وما بعده) ، كما تقدم لنا وثيقة بردية ثانية(٢٦١) من عام ١٨٥م شكاية تقدم بها أفراد يشتكون فيها من تعرضهم لأعمال تفتيش غير قانونية (سطر ٣) . وثيقة بردية ثالثة(٢٦٢) نجد أن شيوخ القرية مع كاتب القرية يقومون بإصلاح أو القضاء على سوء استغلال السلطة من قبل الأرخيفودوس وفريق حراسه بقرية باكخياس ، فقد قام رجل الشرطة هذا وفريقه بالقبض على أحد سكان كرانيس . والذي كان يرافقه أرخيفودوس قرية كرانيس بعد دخولهم إلي أرض في زمام قرية باكخياس بحثاً عن حمير سرقت منه . وقد برر رجل الشرطة فعلته بأن المقبوض عليهما قد تخطيا حدودهما وسلطانهما ، ولكن المسبب الحقيقي وراء هذا القبض هو منعهما من الوصول إلي اللصوص في قرية باكخياس ، ولذا فقد تدخل كاتب وشيوخ قرية باكخياس لإنهاء هذا التجاوز للسلطة من قبل الأرخيفودوس والحراس لإجبارهم على إطلاق سراح المقبوض عليهما.

ولم تكن تجاوزات رجال الشرطة في مجال الفروض الاستثنائية غير القانونية على الأهالي فحسب بل أنهم كانوا يعاملون الأهالي بقسوة منقطعة النظير ويستخدمون معهم الضرب والتعذيب في أثناء التحقيق لإنتزاع الإعتراف وهذا مخالف لمبدأ لا عقوبة دون محاكمة الذي أصدره الوالي م. روليليوس لوبوس عام ١١٥م في قراره(٢٦٣) .

فقد كشفت لنا وثيقة بردية(٢٦٤) عن محضر جلسة قضائية عرضت امام المجلس القضائي للوالي ك. ماركيوس لوبيوس . وكان يوليوس (الدوكوريون) (Docrion) مسئول الشرطة في أقليم أرسينوي . قد اتهمه رجل متهم بالسرقة بتعذيبه أثناء التحقيق الأولي . وعلل رجل الشرطة فعلته بأن المتهم قد أضر بالنظام العام . وهنا غضب الوالي من هذا الرد وقال له وحينما يحدث ضرر بالنظام العام فهل نلقي بالأبرياء في السجون ؟ ثم وجه كلامه إلي ضابط آخر تورط هو الآخر في هذه القضية قائلاً "إذا أتهم أحد الآخر ظلماً لكي يصفي حساباته معه ، فهل تعتقله وتعذبه ، وتضع أحد الأبرياء في السجن معتمداً على شكاوي كيديه(أسطر٢٣-٢٥). وهكذا نجد أن رجالات الشرطة قد استخدموا الضرب والتعذيب والإعتقال لإنتزاع الإعتراف من المتهمين بحق وبغير حق . وفي الواقع لم يكن هذا هو نهج رجال الشرطة فقط بل نجده ايضاً نهج نفر من الولاة ، إذ نجد أن أحد الولاة قد أمر بضرب متهمين بالسرقة بالعصا لإجبارهما على الإعتراف . ولعل السبب هنا في استخدام الضرب وجود شاهد عيان على فعلتهما التي أنكراها . وهذه الواقعة سجلتها لنا وثيقة بردية(٢٦٥) من عام ١٣٦م من (Prosopite) وهي عبارة نجد محضر جلسة قضائية أمام الاستراتيجوس والتي قام فيها باستجواب متهمين ، وكان أحد الشهود المدعو هارونيسيس (Haronmesis) قد أدعى أنه سمعهما يرويان ما أقترفاه من تدمير في الليل لأرض أعناب إموثيس (Amuthes) أثناء تناوله الطعام معهما، ولما أنكرا التهمة مدعين أنهما كانا خارج الإقليم ، وأنهما أتهما بغير حق، وأنهما لم يقولا هذا للاستراتيجوس،ولكن الوالي لم يقبل زعمهما وأمر بضربهما بالعصا ليجبرهما على الإعتراف ولكنهما لم يعترفا ، ولذا فقد أحال الاستراتيجوس القضية علي محكمة الابسيتراتيجوس بعد أن أمرهما بسداد مبلغ للمدعي لضمان حضورهما أمام محكمة الابسيتراتيجوس ...

جملة القول أن بعض الموظفين لم يعروا التفاتاً للمراسيم والقرارات الصادرة من الأباطرة والولاة وكبار الشخصيات الرومانية والتي كانت تصدر تباعاً بشأن التجاوزات والانحرافات من قبل بعض موظفي الإدارات المحلية ، وتجاوزات رجال الجيش والشرطة بشأن الفروض الإجبارية غير القانونية بل اجبار الناس على تخصيص مبالغ دائمة لهم وأيضاً بعد مديري الأقاليم . كما تكشفه المصادر عن أن رجال الشرطة والإدارة قد استخدموا الضرب كوسيلة لإجبار المتهمين للاقرار والأعتراف بالتهم المنسوبة إليهم عن حق وعن غير حق . على الرغم من وجود الأسانيد القانونية التي تمنع هذا .

ولم يقتصر دور هؤلاء على استخدام القوة الغشوم لتحصيل فروض الأهالي على أسفارهم وترحالهم وأماكن نزولهم ، بل سنجد أنهم قد استخدموا من قبل المسئولين عن جباية الضرائب لإجبار الأهالي على دفعها ، وهذا ما سنتناوله فيما بعد .

ب- المغالاة في تحصيل الضرائب واستعمال القسوة في جمعها :

تكشف لنا النصوص عن محاولات الإدارة الرومانية وعلى رأسها الأمبراطور ، منذ الفترة الباكرة من العصر الروماني ، الحد من محاولات محصلي مستحقات الدولة من ملتزمين وجباة ضرائب وإيجارات من استغلال الأهالي وذلك بتحصيل مقادير أكبر مما هو مقرر من قبل الإدارة الرومانية . وتبين المصادر أن الأمبراطور تيبريوس المشهور بحزمه مع مرءوسيه وحرصه على إنصاف رعاياه لم يتوان عن حمايتهم من تعسف الولاة وابتزازهم حتى لا تنشب اضطرابات تعكر الصفو ، فعندما أرسل إليه واليه أيميليوس ريكيتوس(٢٦٦) (Amilius Rectus) الجزية السنوية زائدة عن القيمة المقدرة لفت نظره قائلاً "أريد أن تقص صوف أغنامي لا أن تجزه جزاً"(٢٦٧) .

ولعل هذا يفسر لماذا بدأ في عهده استبدال نظام إلتزام الضرائب المباشرة بنظام جبايتها على يد جباة ومحصلين (Praktores) من قبل السلطة العامة(٢٦٨) . ولعل السبب في هذا التعديل هو الرغبة في الحد من سلطة وجشع ملتزمي الضرائب ، فقد كان نظام الإلتزام قد استقر في العصر البطلمي واحتفظ بخصائصه الأباطرة الرومان دون تغيير تقريباً طوال القرن الأول الميلادي من الحكم الروماني ، وكان نظام إلتزام مستحقات الدولة يمثل دعوة مفتوحة للفساد فبعد أن يقبل أعلى عطاء يتم التعاقد مع صاحبه ، والذي كان عليه أن يدفع للحكومة المبلغ الإجمالي المتفق عليه . وبعد ذلك يكون هدفه الأول هو الحصول على أعلى ربح والإثراء السريع . وليتحقق ذلك كان لا يتورع في استخدام الوسائل الشرعية وغير الشرعية لإبتزاز مبالغ باهظة من ضحاياه البائسين التعساء . وكان يسهل عمليات الإبتزاز هذه أن جباة الضرائب يرافقهم عادة ، ظاهرياً لحمايتهم ، جنود أو حراس مسلحون كان باستطاعتهم أن يستخدموهم . وقد استخدموهم بالفعل في إرهاب الممولين ومعاملتهم معاملة سيئة .

ويوجد صدى لسوء سمعة جباة الضرائب واقترانهم بالخطاه في القرن الأول الميلادي في الأناجيل(٢٦٩) وفي الرواية بانجيل لوقا(٢٧٠) ، وحتى جباة الضرائب تم تعميدهم وقالوا له "سيدنا ماذا سنفعل ؟ فقال لهم لا تجبوا أكثر مما حدد لكم" بل وسأله الجنود ، ماذا سنفعل؟ "فقال لهم لا تبتزوا أموالاً بالتهديد ولا تلفقوا الاتهامات الزائفة ضد أحد واقنعوا بأجركم" .

ولكن هل انتهى جشع محصلي الضرائب واستخدامهم كوسيلة لجمع المال ؟ تشير المصادر أن جباة ومحصلي مستحقات الدولة سواء من الضرائب والإيجارات كان لهم ممارستهم الخارجةعلى القانون وتجاهلهم لقرارات الولاة ، ويقدم لنا فيلون الفيلسوف اليهودي السكندري صورة مكتوبة إما لعهد كالجولا أو عهد كلوديوس للمخالفات الجسيمة التي كان يرتكبها رجال الإدارة ومحصلي الضرائب إذ يقول فيلون(٢٧١) في موضع "على حكام المدن أن يوقفوا تلك

الضرائب والطلبات الثقيلة المرهقة للأهالي فإنهم وأن حانوا يملأون خزائنهم الخاصة بالمال إلا أنهم إلي جانب المال يلصقون بأنفسهم أعمالاً شائنة تلوثهم فقد دأبوا على اختيار أشخاص لجباية الضرائب لا يتوفر لديهم أي قدر من الرحمة وتمتلئ نفوسهم وحشية ليستطيعواعن طريقهم اكتناز المال الحرام . وإلي جانب الوحشية التي طبع عليها هؤلاء الجباة فإنهم كانوا يستمدون القوة من أوامر سادتهم التي أطلقت أيديهم فأطلقوا لانفسهم العنان للأتيان بأي عمل شرير من أجل إرضاء سادتهم ، وحيث أن العدالة الإنسانية لم تجد سبيلاً إليهم حتى في أحلامهم فانهم عند قيامهم بجمع الضرائب كانوا يحيلون كل شئ إلي فوضى مطلقة(٢٧٢) .

وفي موضع آخر يحدثنا فيلون عن تصرفات الجباة فيقول " لقد سمعت من قبل عن أشخاص لم يرحموا حتى الأموات . ذلك أن الجباة في ضراوتهم ووحشيتهم المنقطعة النظير سولت لهم أنفسهم الاعتداء على أجساد الموتى ، وعندما حاول البعض وقفهم عن الإساءة إلي ضحاياهم بمؤاخذاتهم على وحشيتهم المفرطة ، وتنبيههم إلي أن الموت هو الراحة الأبدية من كل تلك المتاعب ، وأنه الحقيقة الخالدة وخاتمة كل شئ ، فإن هؤلاء الغلاظ بدلاً من السماح بالقيام بإجراءات الجنازة كانوا يستمرون في إهاناتهم ، ويسوقون عذراً أقبح من الذنب بقولهم لا يفعلون ذلك بجسد الميت بغرض إلحاق الأذى بالجسد نفسه لأنهم يعرفون أنه ليس هناك جدوى من ذلك، وإنما يقدمون على ما يفعلون لإجبار أهل الميت وأصدقائه على افتدائه بدفع ما هو مستحق عليه ، وأنهم بذلك يمكن أن يقدموا له آخر خدمة من الممكن تقديمها(٢٧٣) . ثم يستطرد واصفاً لسلوك وتصرفات جابي الضريبة المعين في المنطقة التي يسكن بها بقوله "عندما هرب بعض السكان لعدم قدرتهم على دفع الضرائب بسبب فقرهم وخوفهم من العقاب القاسي الذي سينزل بهم. أنزل هذا الجابي العذاب الشديد بزوجات الهاربيين وأطفالهم وآبائهم وأقاربهم بقدميه منزلاً بهم شتى أنواع الامتهان ليجبرهم على الإفشاء بمكان الهاربين ، أو دفع الديون المستحقة عليهم ، ولكنهم لم يستطيعوا أن يفعلوا الأمر الأول لأنهم لا يعرفون (أماكنهم) ولا الثاني لأنهم لم يكونوا أقل فقراً من الهاربين ، وبالرغم من هذا فإن الجابي لم يكن ليتركهم قبل أن ينهك أجسادهم بالعصر والعذاب ، وأنه لم يكن يتورع عن قتلهم بوسائل جديدة يتفتق عنها ذهنه ، فكان يربطهم من رقابهم إلي زكائب مملوءة بالرمال ذات الوزن الثقيل، ويتركهم في العراء في ساحة السوق نهباً للرياح والشمس المحرقة وسخرية المارة وإحساسهم القاتل بالمرارة بسبب ما يعانونه ، وإلي جانب الحمل الثقيل الذي كان يقيدهم به ، فإنه كان يجبرهم على خلع ملابسهم ، وكان هذا المنظر يترك أبلغ الأثر في نفوس الآخرين الذين كانوا يحدثون أنفسهم بما سوف يحل بهم ، فتغمرهم مشاعر أشد قسوة مما رأوه ويحدوهم ذلك إلي التفكير في القضاء على أنفسهم بسيوفهم أو بالسم أو بالشنق ، وهم مع هذا

كانوا يعتبرون أنفسهم أوفر حظا لأنهم سيموتون دون أن يعانوا ، وأما أولئك الذين كان يقبض عليهم قبل أن يتمكنوا من الانتحار ، فإنهم كانوا يقيدون بالحبال ويصفون درجة قرابتهم للهارب وفقاً لنظام تقسيم الميراث من حيث درجة القربى للهارب ، وعندما لم يكن للهارب أقارب فإن الأذى والعذاب كان ينتقل إلي الجيران ، وقد يشمل قرى ومدن بأكملها والتي سرعان ما تصبح مهجورة وتخلو من سكانها الذين هربوا من بيوتهم وتفرقوا في أماكن أخرى حيث كانوا يعتقدون أنهم قد أصبحوا في مأمن من القبض عليهم ، ولكن الجباة الذين جبلوا على القسوة ، ولم يتوفر لديهم أي قدر من الإنسانية ، كانوا لا يلجأون إلي وسائل لا يصدقها عقل في سبيل الحصول على الضرائب تنفيذاً لأوامر سادتهم بحيث أنهم كانوا يحاولون الحصول على مستحقات الدولة ليس من ممتلكات الأشخاص فقط ، بل من أجسادهم أيضاً حتى ولو أدى إلي تعريض حياة البعض للخطر من أجل إجبارهم على دفع ضرائب الآخرين(٢٧٤) .

وعلى الرغم من أن رواية فيلون بها قدر من المبالغة والتهويل ألا أن الوثائق أكدت بعض أحداث هذه الظواهر من مغالاة في الجباية ومن العنف ضد الأقارب والأهالي لأداء ضرائب أبنائهم فضلاً عن أصطحاب الجباة لحراس مسلحين حتى يتسنى لهم جباية الضرائب(٢٧٥) .

ففي وثيقة بردية(٢٧٦) من عام ٤٥م نجد رسالة وجهها استراتيجوس في إقليم أرسينوي إلي زميله في إقليم هيراقليوبوليس يقول فيها من ديونيسودورس (Dionyosdoros) إلي صديقه العزيز يوللاس (Iallas) ألف تحية لقد جاء نيمسياس إلي جابي ضريبة الرأس في قرية فيلادلفيا ومعه تقرير مفاده أن بعض المسجلين في قرية فيلادلفيا متواجدون الآن في بعض القرى التي تقع في أقليمك ، وأنهم لم يدفعوا الضرائب المستحقة عليهم ، ولذلك فانني أرجو أن ترسل معه بعض الحراس حتى يتمكن من جمع الضرائب المستحقة ليتسنى تقديمها إلي الخزانة .

في حوالي عام ٤٩/٥٠م من عهد الأمبراطور كلوديوس أرسلت عدة إلتماسات إلي الأستراتيجوس من أشخاص نساحين يشتكون حدوث تجاوزات خطرة قام بها جباة الضرائب وابتزاز وهي عبارة عن ثلاثة إلتماسات(٢٧٧) رفعها أصحابها للأستراتيجوس . ويرى العالم أدريس بل أن الأحوال كانت غير طبيعية في أوكسيرتيجوس في ذلك الوقت(٢٧٨).

ونجد أيضاً في وثيقة بردية أخرى(٢٧٩) من عام ٩٩م ، أن الجباة قد استأجروا حراساً يحملون السيوف في أثناء جبايتهم للضرائب . والوثيقة تكشف أن عدداً كبيراً من دافعي الضرائب في قرية تبتونيس كانوا مقيمين في أماكن أخرى غير تبتونيس ، وأن جباة الضرائب الأربعة قد قسموا أنفسهم إلي فريقين أحدهما يعمل على جمع المستحقات من القرية والآخر

يجمعها من السكان المقيمن خارجها ، وقد استعان اسريق الثاني بحراس يحملون سيوف وكان عليهم دفع أجرتهم . كما تكشف الوثائق أيضاً عن استعمال العنف من قبل الجباة ومساعديهم ضد أهالى المستحق عليهم ضرائب ومستحقات الدولة . ففي وثيقة بردية(٢٨٠) نجد شكوى مزارعين أخوين موجهة إلي أمونيوس باترنوس (Ammonios Patronus) قائد المائة (Centorion) يقرران أنهما قد سلما في شهر بؤونة كل الضرائب التي يدينان بها حبوباً وكذلك تسعة أرداب من العشرة أرادب المضافة عليهما في قرية كرانيس ، وأنه بسبب الأردب الباقي، اقتحم جابياً ضرائب القمح وسكرتيرهما ومساعدهما منزليهما بينما كانا في الحقل ومزقواعباءة أمهما وألقوا بها أرضاً . ونتيجة ذلك فقد لازمت الفراش وأصبحت عاجزة عن الحركة ، لذا نطلب أن يتم استدعاؤهم أمامك بحيث نحصل على العدالة على يديك .

وتقدم لنا وثيقة بردية(٢٨١) من عام ١٥٩/١٥٧م إلتماساً تقدم به عمال الصباغة في أقليم أرسينوي يتظلمون فيه من القيمة المرتفعة والمبالغ فيها لضريبة ممارسة الحرفة ، وقد أحال الوالي القضية إلي الأبسيتراتيجوس والذي بدوره قد كلف مراجع الحسابات (eclogestes) في الإقليم بمراجعة والتحقق من قوائم المبالغ المدفوعة لحساب هذه الضريبة في العشرين عاماً الماضية ، وذلك بغرض تحديد معدلها السنوى الدقيق والذي يجب أن يدفعه هؤلاء العمال لكن طلب جابي الضريبة الجديدة من نفس هؤلاء الحرفيين بعد ذلك بقليل بسداد مبلغ مُبالغ فيه لضريبة الحرفة ، ولذا نجدهم قد لجأوا إلي الأستراتيجوس ، ولكن لم يحصلوا منه على رد حاسم ، ولذا نجدهم قد عرضوا قضيتهم أمام موظف آخر (؟) . ولا نعرف الحكم الذي أصدره هذا الموظف وذلك لتهشم البردية، ومن المرجح أن هذا القاضي بعد سماعه لمحامي المدعين وذكره لقرار الوالي ليبراليس ، وأنه قد طلب بإتخاذ الإجراءات التي اتخذها الوالي ، وأنه قد أجل القضية حتى يحضر مراجع الحسابت تقريره وبعد ذلك أحال القضية إلي الاستراتيجوس (أسطر ٢٠-٢١) .

هذه الوثيقة تؤكد أن بعض الجباة كانوا ماضيين في طلباتهم المبالغ فيها على الرغم من اعتراض ممولي الضريبة على القيمة المرتفعة ، والذي من المؤكد أنهم قد أبلغوه باعتراضهم الرسمي . وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه بشأن الإعفاء من ضريبة الحرفة في الإلتماسات السابقة فعلى الرغم من معرفة الجباة بحق الإعفاء إلا أنهم تغافلوا عن هذا الحق بغرض رفع حصيلة الجباية ولا عجب هنا أن نجدهم قد زادوا عن معدلات الجباية دون الرجوع إلي أهل الاختصاص .

وترينا وثيقة بردية(٢٨٢) من عام ١٦٩/١٦١م من تبتونيس ، وهي شكاية تقدم بها القصارون والصباغون إلي الوالى . وفحوى الشكوى على النحو الآتي : ..... في عام من حكم

الأمبراطورين انطونينوس وفيروس المهبين فأن القصارين والصباغين من إقليم أرسينوى قد تم استدعاءهم ومثلوا ، قال لونجينوس المحامي ، أن البعض من هؤلاء الرجال قصارون والبعض الآخر صباغون بالحرفة . وكان القصارون يدفعون لضريبة الحرفة ١٠٩٢ دراخمة سنوياً بينما كان الصباغون ١٠٨٨ ضريبة سنوية وفقاً للمعدل المتعارف عليه(٢٨٣) . ولكن شخصاً يدعى مكسيموس (Maximos) المعين كفاحص قد أدخل على نحو خاطئ مبلغاً ضخماً عليهم ، عن المبلغ المستحق . ومن ثم فقد إلتمسوا إلي الوالي الذي أحال الشكوى إلي سعادة الأبسيتراتيجوس كراسوس (Crassus) والذي بدوره استدعى مراجع الحسابات بالأقليم وأمره أن يفحص الحسابات الخاصة بالضريبة لمدة العشرين عاماً الأخيرة . والذي قرر أنه لم يتم تغيير في معدل الضريبة طوال هذه الفترة ، وأنه لم يدفع مبالغ أزيد.فقد قرر الأبسيتراتيجوس أنهم يدفعون وفقاً للمعدل المعتاد . وأنهم قد دفعوا وفقاً له حتى اليوم "تاريخ الشكوى" .

وقد عين الآن جابي مشرفاً على ضريبة الحرفة الذي يرغب في الطلب منهم مبلغاً كبيراً عن المعدل أو التعريفة المقررة ، ولهذا فقد إلتمسوا إلي الأستراتيجوس إضافة بيان ، ولكن نظراً لأن الأستراتيجوس لم يقم بعمل شئ . فقد أضطروا إلي الإلتماس إليك . قال المحامي بروتارخوس (Protorchus) .... طبقاً لقرار كراسوس ، فإن تقريراً عن الموضوع قد وضع أمام الوالي ليبراليس الذي أصدر أمراً ألا يدفعوا أكثر من المعدل . قال سيفيرنايوس (Severianus)عندما يحضر مراجع الحسابات eclogistes ....

وأنتهت القضية ، ولكن تم تعيين مراقب آخر للضريبة ، ووفقاً لنص الوثيقة كان يرغب في زيادة معدل الضريبة . ولا ندري لماذا ؟ مما أضطر هؤلاء الحرفيين إلي الشكوى إلي الاستراتيجوس الذي لم يفعل شيئاً ، ربما لعدم الأهلية والاختصاص ، ولذا فقد لجأوا إلي الوالي، الذي أصدر حكماً لصالحهم ، ولكن يبدو أن حكمه لم ينفذ وأستدعى الأمر عرض القضية على قاضي آخر لعله الديؤكتيس .

ونستخلص من الوثيقة النقاط الآتية :

١- أن شخصاً يدعى مكسيموس الفاحص لحسابات ضريبة الحرفة قد أدخل أو سجل خطأ مبالغ كبيرة على القصارين والصباغين عن المعدل الذي يدفعونه .

٢- رفعوا شكواهم إلي الوالي الذي أحالها بدوره إلي الأبسيتراتيجوس كراسوس الذي بدوره قد استدعى مراجع الحسابات وأمره أن يراجع معدل الضريبة المدفوع على مدى العشرين سنة السابقة . وقام مراجع الحسابات بمراجعة معدل الضريبة عن الفترة المطلوبة ووجد أن معدل الضريبة ثابت ولم يتغير طوال هذه الفترة . وبناء على

هذا فقد أصدر الأبسيتراتيجوس قراره بأن يتم الدفع وفقاً للمعدل المعتاد أي قبل ادخال الزيادة وبالفعل كان يتم التحصيل وفقاً لهذا الأمر حتى تاريخ تقديم الشكوى .

٣- تم تعيين مراقب أومشرف على ضريبة الحرفة الذي يرغب في زيادة معدل الضريبة على هؤلاء القصارين والحرفيين مرة أخرى ولا ندرى على أي أساس أراد ذلك .

٤- أدت رغبته هذه إلي أن يقوم الحرفيون بالإلتماس إلي الأستراتيجوس الذي لم يفعل شيئاً وهذا قد دفعهم بالشكوى مرة أخرى إلي الوالي ليبراليس ، وقد ضمن محامي الملتمسين قرار كراسوس الأبسيتراتيجوس الذي أصدر حكمه بألا يدفعوا أزيد من المعدل ... ولكن لم ينفذ الحكم . ولكن القضية لم تنته إذ تم عرض القضية على سيفيريانوس (Severianus) الذى قال أنه عندما يحضر مراجع الحسابات ...

٥- ومن المؤكد أن هذا القاضي كان سيتبع القرارات والأحكام السابقة عليه ويرى ديفيد توماس أن هذا القاضي هو الديؤكتيس وأنه ليس من المرجح الأبسيتراتيجوس(٢٨٤) .

٦- المهم في هذه القضية أن الموظف الأول دون على نحو خاطئ معدلات ضريبية عالية لضريبة الحرفة ، ولإصلاح هذا الخطأ كان لابد من العودة إلي الوالي كي يتم التصحيح والذي بدوره أحال الأمر إلي الأبسيتراتيجوس الذي استدعى مراجع الحسابات بالإقليم لتحري الحقيقة والذي كشف بتحقيقاته عن صدق الممولين .

وتحتوى شذرة مهلهلة من وثيقة بردية على جانب من إلتماس قد يعود تاريخه إلى الفترة ما بين عام ١٧٠وعام ١٧٦م ، وقد يكون موجه إلى الوالى ليصدر أمر للأستراتيجوس بشأن إلقاء أعباء الشاكى الريبية المبالغ في فرضها من قبل جابي الضريبة النقدية.

ويرى ناشر البردية أن الإلتماس قد يكون موجهاً لموظف آخر غير الوالى وأن ذكر الوالى هنا مرتبط بأحكام أصدرها في قضايا وحالات مماثلة وأن الملتمس ساقها كسنن وأحكام حتى يسهل له الأمر بالحصول على الإعفاء من الضرائب الزائدة وهذا الافتراض جائز(٢٨٥).

وتحتوي وثيقة أخرى(٢٨٦) من عام ١٨٠م على رسالة أرسلها النومارخ إلي الكاتب الملكي بقسم بوليمون بإقليم أرسينوي بشأن إلتماس تقدم به أزواج مواطنات أنطونينيات والذين كانوا يقيمون في قسم بوليمون بشأن التظلم من مطالبتهم بدفع ضريبة الرأس من قبل النومارخ وسلطات مدينة أنطينوبوليس وأيضاً من قبل السلطات في قسم بوليمون . وقد حكم الكاتب الملكي وفقاً لقرار الوالي باكتوموس ماجنوس (T. Pactumeus Magnus) عام ١٧٩/١٧٦ الذي أصدره في مجلسه القضائي . والذي أمر فيه بعدم السداد المزدوج لضريبة الرأس وأن المبلغ المدفوع إلي خزانة الإقليم يخصم من التزاماتهم تجاه المدينة وهي الجهة التي يجب أن يسددوا لها في المستقبل (أسطر ٧-٢٣) .

ويبدو أننا أمام حكمين أولهما أصدره الوالي وثانيهما أصدره الكاتب الملكي . وهذا يعني محاولة الجباة جباية الضريبة بقسم بوليمون من هؤلاء الممولين على الرغم من أن لديهم ما يثبت دفعهم للضريبة في مدينة أنطينوبوليس.

وتكشف لنا وثيقة بردية(٢٨٧) ويعود تارخها إلي القرن الثاني الميلادي عن تجاوزات بعض محصلي الرسوم الجمركية وذلك باستغلالهم حق البحث عن السلع المهربة . ولما وصلت هذه المشكلة إلي علم أحد الولاة الذي ضاع أسمه فقد أصدر القرار التالي :"لقد أبلغت بأن الملتزمين قد استخدموا طرقاً خبيثة ضد المسافرين خلال البلاد ، بالإضافة إلي هذا يطلبون رسوماً ليست مقررة ويتعمدون تأخير الأشخاص الذين يكونون في عجلة من أمرهم حتى يضطروهم لدفع ما يطلبونه من أجل رحيل أسرع وعلى هذا فانني آمرهم بالامتناع عن هذا الجشع ... بقية البردية مبتورة.

وتكشف لنا وثيقة أخرى(٢٨٨) يعود تاريخها إلي القرن الثاني الميلادي. عن تعليمات لتنظيم عمليات التفتيش الجمركية إما في منف أو أحد موانئ البحر الأحمر ، وما يجب أتباعه فيها إذ تقول التعليمات: إذا طلب محصل الجمارك تفريغ القارب فعلى التاجر أن يفرغ الحمولة، وإذا وجد أي شئ آخر غير الذي أعلن عنه فسيكون عرضة للمصادرة ولكن إذا لم يجد شيئاً فان محصل الرسوم الجمركية سيعيد للتاجر تكاليف التفريغ ، ويأخذ (التاجر) شهادة مكتوبة من الملتزمين حتى لا يزعجه أحد مرة أخرى.... باقي النص مفقود .

ونستشف من هذه الوثيقة أن المحصلين كانوا يجبرون التجار والأهالي على تفريغ شحناتهم (بضائعهم) ولا يأخذون بما يسجلونه ، وكان هذا يحمل التجار والأهالي المزيد من النفقات ، ولذا نجد أن الحكم طلب الأخذ بما يقوله التاجر ، وإذا ما شك المحصل في أقوال التاجر فانه يفرغ الحمولة ، فإذا وجد شئ لم يعلن عنه يصادر ويتحمل التاجر عمليات التفريغ والشحن . وإذا لم يجد شيئاً يتحمل نفقات التفريغ محصل الرسوم الجمركية .

ونجد في نص ما يأتي "للملتزم الحق في البحث ، والسلع غير المعلن عنها ستصادر أما الشخص ذو الأصل الروماني فلا يجب تفتيشه(٢٨٩) .

وتخبرنا وثيقة بردية(٢٩٠) من عام ١٨٨م عن دعوى تقدم بها جيمليوس إلي الوالي كونتيوس إيميليوس ساتورينوس يتهم فيها مساعد جامع الضرائب فى قرية كراتيس بقسم هيراقليديس بالابتزاز وتوجيه الكثير من الضربات أو اللكمات (πλήγαι) إلي والدته كما قام بتحطيم أبواب منزله ، علماً بأنه لا تقع عليه التزامات مالية نحو الخزانة . وقد أحال الوالي الدعوى إلي الأبسيتراتيجوس وقدم الملتمس صورة من شكايته التي قدمها إلي الوالي إلي الأبسيتراتيجوس . وقد إلتمس الشاكي من الأبسيتراتيجوس أن يحضر الخصم عن طريق

الكنتوريون حتى تنظر شكايته ويحصل على العدالة ولقد وافق الأبسيتراتيجوس على طلب المدعى .

جملة القول أن بعض جباية الضرائب قد استخدموا العنف في جباية الضرائب سواء من دافعيها أو من ذويهم وأنهم قد خالفوا القرارات والمراسم الأمبراطورية والأحكام القضائية التي تمنع إلقاء عبء دفع الضرائب على غير المسئول عنها فلا الأب مسئول عن مستحقات إبنه ولا الإبن مسئول عن مستحقات والده ... إلخ .

وإذا كانت الوثائق تؤكد استخدام العنف والقسوة في جباية الضرائب والاستعانة بالجنود لتنفيذ ذلك، فإن الوثائق تكشف لنا عن نقص مضطرد للسكان في بعض المناطق وذلك نتيجة لهروبهم .

ونجد في وثيقتين برديتين(٢٩١) من عام ١٦٢م ما يشير إلي استخدام العنف ضد أهالى الأفراد الهاربين والمستحق عليهم ضرائب الدولة مما اضطرهم إلي أن يجأروا بالشكوى إلي كبار المسئولين . وتحتوي الوثيقة الأولى على إلتماس إلي الاستراتيجوس لقسمي ثيمستيس وبوليمون بإقليم أرسينوي من بطليموس بن ديوسكوروس الشهير بديو يكوروس من قرية ثيادلفيا إذيقول "ارفقت نسخة من الإلتماس الذي قدمته إلي الأبسيتراتيجوس فيديوس فاوستوس والذي أحال الإلتماس إليك ، وحُكم الوالي الذي حصلت عليه بشأن أمر مشابه ولهذا فإنني أود أن أكون بعيداً عن المضايقة . والنسخة المقدمة كما يأتي : إلي أفيديوس فاوستوس، الأبسيتراتيجوس المبجل من بطليموس بن ديو سكوروس المقيم في إقليم أرسينوي فقد ذهبت إلي الإسكندرية بنية أن أكتب إليك ! يا سيدي، إلتماساً وعندما لم أجدك فقد كتبت إلتماساً إلي اليوريديكوس هيرنيويس فيلوتاس والذي أحالني إليك وقد أرفقت الإلتماس . وألتمس عونك وداعاً . والإلتماس كما يأتي : إلي هيرنيوس فيلوتاس اليوريديكوس من بطليموس بن ديوسكوروس من إقليم أرسينوي حيث أن اجتثاث أعمال العنف يكون تحت ولاية الوالي وتحت أدارتك القضائية .... فإنني ألتمس إليك لأنني أتعرض للعنف وسوء المعاملة غير القانونية ، والموضوع كما يأتي : أن لي أبناً راشداً ، يا سيدي ، ومنذ العام التاسع عشر من عهد أيليوس أنطونينوس وهو منفصل عني ولا يشاركني في المعيشة ولا يتعاون مع أي فرد بالقرية .ومع هذا فإن جباة الضريبة النقدية قد تصرفوا بما يجافى القانون وطالبوني بدفع ضريبة الرأس المستحقة عليه على الرغم من أن كل الولاة كانوا قد أمروا أنه لا يطالب أي شخص بمطالب زائدة تفرض عليه ، وهؤلاء الجباة لا يحترمون الأوامر ، واستخدموا العنف والابتزاز المالي معي ، وأنهم يضايقونني بشكل دائم في موسم البذر وفي الشتاء ، ولهذا فقد استجرت بك لعلي أحصل على الحق والعدل . واستمحيكم أن تصدر الأوامر

المكتوبة لأستراتيجوس القسم هاربوكر اتيون كي يحميني من المضايقة لأنهم عقدوا العزم علـى أن أدفـع الإلتزامـات العامـة كاملـة غيـر منقوصـة ، وداعـا ، أنـا بطليمـوس قـدمت هـذا الإلتمـاس. العـام الثـاني مـن حكـم هادريـانوس وإحالـه اليوريـديكوس : إلـتمس إلـي الأبسيتراتيجوس وأعيد إلي الملتمس ، أنا بطليموس قد قدمت هذا الإلتماس في العام الثاني في اليـوم السادس عشر مـن شـهر طوبـة . إحالـة الأبـسيتراتيجوس إلـي الأسـتراتيجوس "فـإن الأستراتيجوس سوف يقوم بعمل كل ما هو في سلطته وأعيد للملتمس .

وأرفـق بطليمـوس نـسخة مـن محـضر جلسة قضائية عرضت أمـام الـوالي وفحـوى المناقشات في هذه الجلسة أن بطليمـوس قد قدم حكمـاً قضائياً في قضيته وهو أن الأب ليس مسئولاً عن أفعال أبنه . إذ نجد المناقشات على النحو الآتي : نسخة من محضر جلسة السنة الخامسة عشرة مـن حكـم أنطونيـوس قيـصر سـيدنا ، برمهـات ... فعنـدما أشـتكى بيتخـون (Petechon) للمحكمـة ، فـإن بيتيبيثـوس (Petepeithos) ابـن نيفثـرون (Nephthron) تدخل وقال لعله يحضر إبنه إلي الأسكندرية مُباشرة كي يقسم بشأن وظيفة الوكيل التي يشغلها فـي سـندباي (Sendypai) إذا مـا كـان قـد سـرق شـيئاً ... بـشأن هـذه الأمـور ، كـانوبوس (Kanopus) بن دوريون (Dorion) المحامي والذي يساعد بيتيبيثوس قال : أوكد أنـه لا يوجد مثل هذا الاتفاق فإن نزاعنا بسيط فأن كان ولدك قد سرق بعض الأشياء أحضره فقال موناتيوس : لا أفهم شيئاً مما قلته . حتى إذا كان هذا الشخص "الأبن" قاتلاً فـأن والده لـيس مسئولاً رد المحامي كتنوبوس بن دوريون قائلاً دعه يقسم أنه لا يوافق على أن يحضر أبنـه ! . فقال موناتيوس لماذا تقبض على هذا الرجل بشكل غير قانوني وتحضره إلي المحكمة وتطلب منـه قـسماً ؟ أنـا بطليمـوس قـدمت هـذا الإلتمـاس الـسنة الثانيـة مـن حكـم كـل مـن أيليـوس أنطونينوس وإيليوس فيروس قيصر ، برمهات وفي ضوء ما سبق عرضه فإن الوثيقة تكشف لنا عن النقاط الأتية :

١- أن الملتمس ترك وطنه ڤيادلفيا وذهب إلي الأسكندرية ليقدم التماسه إلي الأبسيتراتيجوس ولكنه لم يجده ، ولذا فقد قدم إلتماسه إلي اليوريديكوس . والذي أحاله بدوره مرة أخرى إلـي الأبسيتراتيجوس وعـرض مـشاكله مـع جبـاة الـضرائب ، وكـان رجـاؤه أن يـأمر الأستراتيجوس بحمايته وبالفعل أحال الأبستيراتيجوس الأمر إلي الأستراتيجوس للنظر فيه وإتخاذ اللازم .

٢- عدد الملتمس هنـا التجـاوزات مـن قبـل جبـاة الـضرائب مـن عنـت وسـوء المعاملـة غيـر القانونيـة وبمطالبتـه بـدفع ضريبة الـرأس المقـررة علـى أبنـه الـذي لا يعيش معـه والـذي اختفى قبل عشرة أعوام ، وأنهم تصرفوا بما يجافي القانون طبقاً لأمر الولاة أن لا يطالب

أي شخص بمطالب زائدة تفرض عليه بمعنى أنهم لا يحترمون الأوامر وفسر ذلك الشاكي بوصفه لأعمالهم غير القانونية ضده من استخدام العنف والابتزاز المالي ضده وأنهم ضايقوه بشكل دائم في موسم البذر وفي الشتاء .

٣- يفهم أن الجباة قد زادوا من عنتهم مستغلين موسم البذر وموسم الشتاء وذلك لمعرفتهم أن الفلاحين ينشغلون في الأعمال الزراعية في خلال هذه الفترة مما دفع الملتمس تحت ضغطهم أن يترك وطنه ، فمن الواضح أنه قدقدم التماسه الأول لليوريديكوس في شهر ديسمبر والتماسه الثاني . للأبستراتيجوس في شهر يناير والتماسه الثالث للأستراتيجوس في فبراير/ مارس(٢٩٢) وهذا يعني وقف حال الملتمس ولعل هذا ما قصده الجباة وأنهم كانوا قد ضغطوا عليه وإنما في موسم البذر والشتاء بغرض ابتزازه وإجباره على دفع أموال غير مستحقة عليه .

٤- أرفق الملتمس حكماً قضائياً بأن الوالد غير مسئول عن تصرفات أبنائه طالماً بلغوا سن الرشد وأنه من الظلم مقاضاته وإجباره على الحضور أمام القضاء بشكل غير قانوني .

٥- لا تقدم لنا الوثيقة ما قام به الاستراتيجوس ولكن من المؤكد أنه قد أصدر حكمه لصالح الملتمس .

ومع ذلك لم يرتدع الموظفون عن مطالبة أهالي الفارين باحضارهم . ففي وثيقة بردية(٢٩٣) من عام ١٨٥م نجد شكاية تقدم فيها أن أحد سكان قرية سوكنوبايونيوس يقول فيها أن أحد شيوخ القرية ويدعى سمبرونيوس حضر إلي منزله ومعه آخرون وطلبوامنه أن يقوم باحضار أثنين من أقربائه الهاربين .

وتكشف لنا وثيقة بردية أن بعض جباة الضرائب استمروا يخالفون القانون بمطالبة أفراد بدفع ضرائب أناس غيرهم(٢٩٤) من عام ٢٠٠م نجد حكماً قضائياً أصدره الأمبراطوران سيفيروس وكاركلا في أحدى القضايا المرفوعة أمامهما . ومع أن البردية مليئة بالفجوات إلا أنها توضح أن محامياً يدعى كوليانوس قد ترافع عن بعض الزراع الذين أدعو أنهم قد تعرضوا للظلم والإرهاق بسبب الطلبات الكثيرة من قبل جباة وملتزمي الضرائب . وبعد أن استمع الأمبراطور النزاع أصدر حكمه لصالح الزراع وتم نشره في الإسكندرية في العام الثامن في شهر فبراير من حكم الأمبراطورين . ونص الحكم كما يأتي : حيث أن كثيرين ما زالوا يقدمون الإلتماسات لكي يتم إعفاؤهم من الإجبار – على عكس المراسيم السابقة – على دفع الضرائب عن الاخرين كما لو كانوا ضامنين لهم ، فنحن نرى أنه من الضروري أن نؤكد مرة أخرى مرسومنا الذي أصدرناه في السابق بشأن هذا الموضوع ، وهوأنه لا يجبر شخص على دفع الضرائب المفروضة على غيره لا الأب مسئول عن الأبن ولا الأبن مسئول عن أبيه ولا أي

شخص مسئول عن أي شخص آخر ولا يستبدل شخص بآخر يكون مطلوبا في مثل هذه الأحوال" .

ونستخلص من الوثيقة ما يأتي :

١- يكشف لنا هذا الحكم عن قرارات سابقة على قرار الأمبراطورين وأن الوالي قد أصدر مرسوماً بهذا الشأن قبل إصداره لهذا الحكم . وهذا يعني استمرار الجباة في محاولة ابتزاز الأشخاص ومطالبتهم بضرائب ليسوا مسئولين عن دفعها وإقرار المبدأ القانوني القائل بأن الشخص مسئول عن تصرفه وعن أعبائه فقط . ولا يكون مسئولاً عن تصرفات غيره أو مطالباً بسداد ضرائب مستحقة على غيره .

وتكشف لنا وثيقة برديـة(٢٩٥) من عام ٢٠٠م عن حكم أصدره الأمبراطوران سيفيروس وكاركلا في مظلمة لا ندري ما سطرته من اتهامات لموظف كبير ولا ندري مرتبته وفي الغالب فانه كان يشغل وظيفة ابسيتراتيجوس ، وبانه قد قام بأعمال فيها جرأة وجسارة ، وأن القاضي المفوض في التحقيقات واتمامها معه هو قائد الحرس البريتوري على أن يقوم الوالي بالنظر في اتهامات موجهة لملتزم ضرائب بعد أن يحقق معه في شبهة تورطه في صفقة مع الموظف الكبير من قبل قائد الحرس البريتوري .

ونص الحكم والإحالة "إلي أزيدوروس : عظمة فولفوس ملوتيانوس قائد الحرس البيرتوري ومحسوبنا سوف يجري البحث والتحقيق فيما صدر من كومون من أعمال انطوت على جرأة وجسارة ، وفيما يتعلق بأبيون الملتزم فإذا ثبت أنه لم يكن ضالعاً وشريكاً في الإتهامات الموجهة ضد كومون فسوف يكون الوالى على مصر هو قاضيك .

والمسئول الكبير "كومون" هنا ووفقاً لهذا النص قام بأعمال تتصف بالجرأة والجسارة فمن هو صاحب المظلمة "أزيدوروس" وما هي تلك الأعمال المخلة المخالفة للقانون والتى على أساسها أحيلت القضية إلى كل من قائد الحرس البريتوري والوالى ؟ إن ازيدوروس وفقاً لوسترمان قد تعرض وقاسى الأمرين ولحق به ضرر بليغ على يدى كومون ولربما كان أبيون ضالعاً كذلك فيما أصابه من أضرار ، ولذلك كان أمراً طبيعياً أن يسعى المدعى إلي طلب الانصاف والحصول على التعويض عما أصابه من أضرار ، ولا ندرى ما تم سلبه أو ابتزازه من أموال أو اغتصابه من املاكه أو مصادرتها . وانما كان الضرر شديداً وفادحاً حتى أن الأمبراطور عين قائد الحرس البريتوري ووالي مصر لنظر القضية . وهذا يجعلنا نرى أن التصرفات الخارقة وغير المألوفة المنسوبة لكومون وربطه بأبيون الملتزم أنهما كانا مدانين في عمل مخالف للقانون أو متعاونين معاً ، فقد يكون أبيون يمثل واجهة لنشاط كومون ، وأنه جعل التزام جباية الضرائب يرسو عليه بالمخالفة للقانون . أو أن يكون

كل من كومون وأبيون قد كونا شراكة وواجهتها ابيون ، كما أن أبيون يبدو أنه أرتكب هو الآخر في ممارسته وجبايته لما التزم بجبايته من مستحقات للدولة مخالفات في حق المدعى مما حدى بالإمبراطور إلي تفويض الوالي في محاكمته ، وإجراء التحقيقات معه ، وهذا جائز ولكن المسألة قد تحتمل تأويل وتفسير آخر فقد يكون أزيدوروس من الوشاة والمبلغين عن ممارسات ومخالفات رجال الإدارة وجباة الضرائب ، وأنه أراد الحصول على المكافأة المقررة في هذا المجال ، ولعل المتهم الأول في القضية ، وهذا هو المؤكد، من كبار رجالات الإدارة في مصر وهو فارس روماني ، وقد يكون الأبسيتراتيجوس لإشرافه المباشر على شئون منطقته، ولما كان خاضعاً لسلطة وإشراف الوالي ، وأن لم يكن له حق عزله ولا تعيينه وإنما كل ما كان يملكه تجاه هو أن يحيل الأمر إلي الأمبراطور ليقرر مصيره إذا ما حدث خلاف بينهما ، ومن هنا كانت إحالة القضية والتحقيق مع كل من كومون وملتزم الضريبة ، أبيون إلى قائد الحرس البرويتوري ووظيفته اسمى مراتب وظائف الفرسان وأسمى مرتبة من وظيفة الوالي ، ومن هنا كان يحق له التحقيق مع كومون هذا من جهة ومن جهة أخرى لضمان حيدة التحقيق ونزاهته من جهة أخرى ، وإذا ثبت عدم تورط الملتزم مع كومون فإنه يحال لمحكمة الوالي .

جملة القول أن بعض الجباة للضرائب قد استخدموا العنف في جباية الضرائب سواء من دافعيها أو من ذويهم وأنهم قدخالفوا القرارات والمراسيم التي تمنع إلقاء عبء دفع الضرائب على غير المسئول عنها فلا الأب مسئول عن مستحقات أبنه ولا الأبن يكون مسئولاً عن مستحقات والده ...إلخ .

وإذا كانت الوثائق تؤكد استخدام العنف والقسوة في جباية الضرائب والاستعانة بالجنود لتنفيذ ذلك ، فأن الوثائق تكشف لنا عن نقص مضطرد للسكان في بعض المناطق وذلك نتيجة لهروبهم.

جـ - فرض مستحقات وأعباء ضريبية غير قانونية على الأهالي :

تكشف فقرات من مرسوم الوالي تبيريوس يوليوس الأسكندر عن تجاوزات بعض الموظفين الكبار والصغار في فرض أعباء ضريبية جديدة على الأسكندريين والريف المصري ففي الفقرة الأولى "أسطر٣-١٠" يقول أنني مشغول ومهتم للغاية بالحفاظ على الوضع الأمثل للمدينة ، وهي تتمتع بالأعمال الخيرة للأباطرة ، وبالإبقاء على الهدوء والسكينة في مصر حتى تساهم بفاعلية وحماس في ضريبة الحبوب السنوية لروما ، وفي سعادة ورخاء هذا العصر دون ضغط وعنت بمدفوعات جديدة ظالمة ، وبينما قدمت إلي التماسات منذ لحظة قدومي للمدينة تقريباً من ملتمسين من أكثر الطبقات يساراً هنا ومن الزراع المصريين ، ليس في جماعات صغيرة ، وإنما في جماعات كبيرة تشكو من تجاوزات حديثة . أنني لم أكف على

قدر استطاعتي عن إصلاح الأمور التي تتطلب اهتماماً عاجلاً وملحاً . ولكي يكون لديكم أمل وثقة أكبر في كل شئ يتعلق بأمنكم وسعادتكم من الأمبراطور جالبا أغسطس ... ولكي تعلموا مدى اهتمامي بالأمور المتصلة براحتكم فقد أصدرت أوامر صارمة في حدود سلطتي لتحديد وتنفيذ كل ما يتصل بكافة التماساتكم ، أما الأمور الأعقد والأكبر التي تتطلب سلطة وعظمة الأمبراطور فسوف أحيطه بها علماً بكل دقة" .

وهذه الفقرة تشير بشكل جلي إلي النقاط الآتية :

١- أنه قد حدثت تجاوزات وتم فرض فروض جديدة غير قانونية على الإسكندرية ومصر وأنه قد قدمت شكايات كثيرة من الأسكندريين الأثرياء ومن المصريين حول هذا الأمر .

٢- أن الوالي قد أصدر أوامر صارمة في حدود اختصاصه لتنفيذ كل ما يتصل بكافة الالتماسات سواء المقدمة من الأسكندريين أومن أهل مصر . وذلك حتى تستمر امتيازات الأسكندريين وأن تساهم مصر بكفاءة في عمليات الأمداد والتموين دون أن تفرض أعباء جديدة على سكان الريف .

٣- أن هناك أموراً لا تدخل في دائرة اختصاصه ولذا يعد بأن يعرضها على الأمبراطور(٢٩٦) .

٤- يحاول الوالي هنا اقناع الأسكندريين والمصريين بأن قرارات السلطة الحاكمة هي لصالحهم ، وأن الوالي يمثل الأمبراطور(٢٩٧) ، وأنه مسئول عن مصالح البلاد العامة التي يحكمها، والصالح العام هو محل اهتمامه الدائم ، فمنذ توليه السلطة حاول مساعدة الأهالي الذين جأروا بالشكوى ورفعوا شكاياتهم إليه .

٥- أن اهتمامات الوالي بالصالح العام لم تكن خالصة ، فقد رغب في المقام الأول أن يتمكن الريف من أرسال الأمداد والتموين لروما وهي محاولة الحصول من الريف ، بعكس الأسكندرية ذات الوضع الخاص ، على معظم الأمدادات طبقاً لموارد البلاد وهنا نجد أن الوالي حاول أحداث توازن بين اتجاهين متعارضين واللذين قد عبر عنهما من قبل الأمبراطور تيبريوس لواليه أيمليوس ريكتوس بقوله "أريد أن يقص وبر اغنامي لا أن يجز كله" , وقد وضح الوالي التجاوزات في بعض فقرات القرار والتي سنعرض لها في مواضع مختلفة من البحث .

والفقرة الثانية التالية من المرسوم والخاصة بتجاوزات المواطنين في مجال جباية مستحقات الدولة(٢٩٨) نجد أن الوالي في أسطر ٢٦-٢٩ قد كشف عن جانب من تجاوزات الموظفين في فرض أعباء ضريبية كاملة على أراضي معفاة اعفاءً كاملاً أو اعفاءً جزئياً . أذ يقول "أما فيما يتعلق بامتيازات الاعفاء الكلي أو الجزئي من الضرائب والتي تتضمن الدخل (προσοδος) (٢٩٩) على الممتلكات (المصادرة) فلقد تلقيت التماسات من أولئك الذين يطلبون

حمايــة حقــوقهم بمــا يتفــق والاعفــاء الــذي منحــه لهــم كلوديــوس المؤلــه فــي خطابــه إلــي بوستوموس(٣٠٠) الذين يزعمون أن الأراضي المشتراه من أفراد قد ادينت فيما بعد"وارغم ملاكها الجدد على أن يدفعوا عنها الضرائب التي تدفع للدولة " عن الفترة المنصرمة بين قرار فلاكوس ومرسوم الاعفاء الذي منحه كلوديوس المؤله ، ونظراً لأن كل من بالبيلوس(٣٠١) وفيستينوس(٣٠٢) قد أعفيا الملاك من الضرائب التي لم تجب بعد ، ومن المؤكد أن امتياز الاعفاء الكلي أو الجزئي للضرائب سيبقى مصوناً لهؤلاء في المستقبل" .

نستخلص من هذه الفقرة ما يأتي :

١. بدأ الوالي يكشف عن التجاوزات والاعمال غير القانونية أو التفسيرات غير القانونية التي كان يقوم بها بعض كبار وصغار الموظفين بشأن اعفاء الأراضي الكلي والجزئي من الضرائب. وايضاً تحصيل (προσοδικα) من أراضي الضياع المصادرة" والتى تم بيعها.
٢. أنهى فلاكوس الإعفاءات الكلية والجزئية لفئة من الأرض التي باعها ملاكها الأصليون . كما أنه فرض (προσοδος) على الأراضي المصادرة والتي تم بيعها للأفراد ، ومن ثم فانه لم يعترف بملكية الرقبة لمشتريها واستمر في تحصيل (προσοδος) .
٣. اضطر مشترو هذه الأراضي إلي رفع شكاياتهم للأمبراطور كلوديوس الذي أقر بحقهم في الإعفاء وأعاد الوضع لما كان عليه ، وأصدر أمراً إلي واليه بوستوموس لتطبيق هذا الإعفاء ، والذي من المؤكد قد مرره إلي صغار الموظفين في خطابات سيارة ، ولكن رجالات الإدارة في الأقاليم لم يراعوا تلك الأوامرالواردة في المرسوم إلا بصفة جزئية فقط. والسبب في ذلك أنهم أرادوا الحصول على موارد ، ولذلك فقد سعوا لإيجاد طريقة لا تمنعهم من التحصيل لهذه الموارد . ولكن كيف كان ذلك ؟ لقد اعتبر رجالات الإدارة أن الأراضي التي باعها أصحابها في الفترة ما بين ولاية فلاكوس وقرار الأمبراطور كلوديوس ، أرض لا تتمتع بالإعفاء وفقاً لقرار كلوديوس وأن عليها أن تدفع ضرائب الدولة كاملة لأنها فقدت امتيازاتها ، وذلك لأن المشترين الجدد قد اشتروها وهم يعلمون أنه يجب عليهم أن يدفعوا الضرائب كاملة غير منقوصة ، ولأنه ليس لديهم كأشخاص اعفاءات أصلاً ، ولذا فقد رأت الإدارة أن تفرض الضرائب على هذه الأرض لأن الإعفاء مرتبط بشخصية مالكها أو من يمثله وليس بوضع الأرض ذاتها . ولكن المشترين الجدد لم يوافقوا على هذا التفسير لقرار كلوديوس ، إذ نجدهم قد رفعوا تظلماتهم إلي كل من الواليين بالبيلوس وفيستينوس وقد قبلا بصحة وقانونية هذه التظلمات ، وعدم شرعية

وقانونية الضرائب ، وأن الإعفاء مرتبط بالأرض وليس بملاكها سواء بقيت معهم أو نقلت إلي ملاك جدد .

٤. على الرغم من إقرار كل من بالبيلوس وفيسيتنوس بأحقية ملاك هذه الأراضي في التمتع بالامتيازات المرتبطة بالأرض إلا أنه من المؤكدأن الموظفين استمروا في جباية الضرائب في عهد ولاية توسكوس . وهذا ما دفع الملاك على الاستمرار في عرض تظلماتهم ، وأن كان من المؤكد لم يفصل فيها توسكوس الذي لم يهتم كثيراً بما أصدره أسلافه الولاة من قرارات بناء على قرار كلوديوس ، ومعنى هذا أنه ترك الإدارة تفعل ما تريد في فرض الضرائب ونتيجة هذا فقد تراكمت الشكايات ، ووصلت إلي الوالي تيبريوس يوليوس الأسكندر والتي قام بدراستها والتحقق من صحة دعاوي أصحابها .

٥. أصدر الوالي تيبريوس يوليوس الأسكندر قراراً أكد فيه على الأحقية القانونية لملاك هذه الأراضي في الإعفاء الكلي أو الجزني ومن دفع الدخل ، وأنه يجب أن يعود لها هذا الإعفاء ، وأن تكون هذه الأرض معفاة بشكل كلي أو جزني وفقاً للأمتياز الممنوح لها ، وألا يحصل إلا ضرائبها فقط التى كانت تدفعها قبل التجاوزات .

قصاري القول أن هذه الفقرة تكشف لنا عن مدى تعويق بعض الموظفين لتطبيق القرارات والأوامر الصادرة عن الأباطرة والولاة .

وفي فقرة ثالثة من المرسوم يكشف الوالي في أسطر ٢٩-٣٢ عن تجاوزات أخرى من قبل الموظفين في تحصيل مدفوعات غير قانونية من الأراضي المشتراه والتي شكا منها الأهالي إذ نجده يقول " أما فيما يتعلق بالممتلكات التي باعتها خزانة الدولة لأفراد ثم حكم على المشترين بأن يدفعوا إيجارات (Єkφορια) عنها في غضون ذلك ، فنظراً لأن فيستينوس قد أمر بأن يدفعوا الضريبة (kαθηkovτα)المقررة فقط ، فأنني قد أمرت كذلك باعفائهم من دفع الإيجارات التي لم تحصل بعد ، وسوف يدفعون في المستقبل الضريبة المقررة فقط لأنه من الظلم أن يطالب أولئك الذين أشتروا أملاكاً ودفعوا ثمنها أن تدفع إيجارات عن ملكية خاصة بهم كما لوكانوا مستأجرى أرض الدولة" .

ونستخلص من هذه الفقرة النقاط الآتية :

١. نجد أن الأمر قريب في هذه الفقرة مما ذكرناه في الفقرة السابقة في فرض مستحقات على الأراضي التي باعتها الدولة ، ولكن الأولى عالجت قضية الإعفاء من الضرائب الكلي أو الجزني ، ومسألة تحصيل الدولة للدخل (προσοδος) بينما المسألة هنا ليست في دفع ضرائب الأرض وإنما في فرض وتحصيل الإيجار بجانب الضريبة. وهنا تشابه بينهما في إصرار الموظفين على تحصيل الدخل (προσοδος) .

٢. يبدو أن الوالي فلاكوس وربما ولاة آخرون لم يلغوا المزايا الضريبية فقط بل فرضوا الإيجار على الأراضي التي تبيعها الدولة ، وأصبح على المشترى أن يدفع كلاً من الإيجار والضرائب . وقد رأى روستفتزف أن الوالي هنا قد عمل على تطبيق المفهوم البطلمي الذي يعتبر أن أرض مصر كلها كانت ملكاً للملك . بينما عمل الوالي تيبريوس يوليوس الإسكندر وفقاً للمفهوم الروماني الذي يقر بملكية الأرض للأفراد ملكية رقبة(٣٠٣) .
وهذا يعنى أن هناك نفراً من الموظفين في الإدارة المصرية كانوا لا يقرون مبدأ الملكية الخاصة والذى كانت الدولة قد أقرته منذ عهد الأمبراطور أغسطس وخاصة فيما يتعلق بالأملاك التى تم شروها من املاك الدولة، أو كانت الدولة قد صادرتها من الأفراد لسبب أو لآخر وعرضتها للبيع في مزادات عامة ، إذ نجدهم قد طالبوا مشتريها بسداد إيجارات عنها .

٣. نلاحظ هنا أن المشكلة تتشابه مع مسألة الإعفاء الكلي والجزئي من الضرائب وتحصيل الدخل (προσοδος) من المشترى من أراضي سواء من الدولة أومن الإدارة التى حاولت الاحترام الظاهرى لقرار الأمبراطور كلوديوس ومن تبعه من الولاة . وفي نفس الوقت لم تتخل كلية عن فهمها للقرار إذ فسرته على النحو الآتي أن رسالة الأمبراطور كلوديوس إلي بوستوموس لا تخص الأراضي التي باعتها الدولة للأفراد قبل هذه الرسالة ، وإنما تخص فقط الأراضي التي باعتها بعدها ، ومن ثم فإن على مشترى الأراضي المبيعة في الفترة الواقعة بين ولاية فلاكوس وأصدار كلوديوس لقراره أن يدفعوا الإيجار بجانب الضرائب لأن مشتريها قد قبلوا شراءها وفقاً لشروط الإدارة وهي دفع الإيجار والضرائب عليها . فلماذا تتخلى الدولة إذا عن شروط قبلها المشترون وأقدموا على شرائها ؟

٤. ونلاحظ أيضاً أن مشترى هذه الأراضي لم يقبلوا بهذا المفهوم ولم يرضوابديلاً عن إعفائهم من دفع الإيجار . ولذا فقد رفعوا إلتماساتهم على ما يبدو إلي الوالي بالبيلوس ومن المؤكد أيضاً إلي فيستينيوس كما ورد في القرار والذي أقر مرسوم كلوديوس وأنه ينطبق على جميع الأراضي المشتراة من الدولة منذ ولاية فلاكوس ، ومن ثم فإن هذه الأراضي لن تدفع سوى الضرائب فقط . ولكن القرار لم يأخذ به الموظفون ، ولعل السبب في ذلك أن القرار قد صدر في نهاية ولايته على مصر ، وبالتالي علق تطبيقه وأتي بعده الوالي توسكوس الذي أهمل الأمر ، وما يؤكد هذا أن لدينا قرائن على تباطؤ صغار الموظفين في عدم تنفيذ القرارات التي أصدرها بعض الموظفين المنتهية خدمتهم(٣٠٤) ، ولذا فقد استمر مشترو الأراضي في عرض قضاياهم على الوالي تيبريوس يوليوس الأسكندر والذي أقرهم حقهم في الإعفاء من دفع الإيجار وفقاً لقرارات كلوديوس

وفيستنيوس ولم يكتف الوالي هنا في إصدار قراره على القرارات السابقة عليه في هذا الشأن بل برر قراره بقوله "أنه ليس من العدل أبداً بالنسبة للأفراد الذين اشتروا أراضي ودفعوا ثمنها أن يطلب منهم بالإضافة إلي الثمن أن يدفعوا الإيجار عن أراضيهم تماماً مثل مزراعي أراضي الدولة(٣٠٥) .

٥. أنه على الرغم من روح التسامح والعدل الموجودة في هذه السطور عندما سمح الوالي بوقف تحصيل الإيجارات من الأراضي المشتراة من الدولة وهي أرض غير منتجة والدخل من الأراضي المصادرة وباعتها الدولة . واعتبر أن الجباية سواء للأيجار أو الدخل غير عادلة لأن أصحابها يملكونها ملكية رقبة ، ولا ينبغي أن تحصل الدولة منهم إلا الضرائب فقط ، وهكذا فقد أقر بشكل جازم ما سنه الولاة السابقون عليه والأمبراطور كلوديوس من مراسيم تؤكد على ملكية الرقبة لمشتريها . ومن ثم فإنهم لا يدفعون إلا الضرائب . وهنا نجده يأمر بوقف الجباية الظالمة وغير القانونية من مشتريها فقط دون أن يأمر برد ما تم جبايته بشكل غير قانوني منهم من قبل . ولعل السبب في عدم فعله ذلك أنه ليس من سلطته ذلك بل هي من سلطة الأمبراطور . وهذا ما نستخلصه من قوله " فقد اصدرت أوامر صارمة في حدود سلطتي لتحديد وتنفيذ كل ما يتصل بكافة التماساتكم ، أما الأوامر الاعقد والأكبر التي تتطلب سلطة وعظمة الأمبراطور فسوف احيطه بها علماً بكل دقة" ! وهو ما يؤكده أيضاً أنه ألغى الزيادة في الضرائب دون أن يرد ما تم جبايته في الفقرة التي سنناقشها الآن والتى اشار فيها فقط إلى أن سيوقف القضايا المرفوعة من قبل الدولة على الممولين دون أن يقول بأنه سيردها ! لأنها حصلت بغير حق وعموماً فأن هذا الوضع يكشف لنا عقلية الرومان وموقفهم من مصر إذ كانت سياستهم الأخذ دون العطاء ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً . ولو كانت هناك نية لإرجاع المحصلات السابقة لقال أنه سيكتب للأمبراطور بشأنها .

ويكشف الوالي عن المزيد من التجاوزات من قبل الموظفين في مجال الفروض الضريبية ، والتي قد تظلم الأهالي في شكاياتهم إليه ، في فقرة رابعة ابتداء من سطر ٤٥ والى نهاية المرسوم أي سطر ٦٥ ، فقد حاول الوالي هنا معالجة مسألة الفروض الضريبية وطرق حسابها غير القانونية وإتخاذه سلسلة من الإجراءات المنفصلة عن بعضها البعض ولكنها تواجه مشاكل متشابهة ، فكلها تتعلق بفروض وجباية أموال وقروض سيئة التطبيق مثل فرض ضرائب جديدة غير قانونية أو الطريقة المنظمة لحساب وجباية الضرائب ، وانتشار هذا في الإسكندرية والريف على حد سواء ، وجباية متأخرات الضرائب . ففي الأسطر "٤٥-٥١" يقول الوالي مخاطباً الأسكندريين "أنني مدرك أن مصر تشغل قدراً كبيراً من اهتمامكم حيث

تستمدون منها كل أسباب عيشكم وحياتكم ، ومن ثم فانه يهمكم أن تظل مصر في أحسن حال ، ولذلك فقد عملت قدر طاقتي على إصلاح التجاوزات ، فقد تلقيت التماسات كثيرة من الزراع من كل أنحاء مصر ، وأوضحوا فيهاأنه قد فرضت – دون أن يحدث ذلك في الماضي – عدة ضرائب عينية ونقدية جديدة بالرغم من أنه ليس من المسموح لأي جهة أن تُدخل طبقاً لرغبتها أموراً جديدة ذات صفة عامة . قد وجدت أن هذه الفروض قد وصلت ليس فقط أقليم طيبة والأقاليم السبعة والأقاليم البعيدة في مصر السفلي "الدلتا" بل قد وصلت أيضاً إلي ضواحي المدينة التي تسمى منطقة زمام الأسكندرية وعلى وجه التحديد الأراضي المسماه . بأرض الأسكندريين وفي الأقليم المينليتيسي ، وكذلك فأتني آمر الاستراتيجوى أنه إذا ما كانت هناك فروض جديدة قد تمت جبايتها في غضون السنوات الخمس الأخيرة ولم تفرض من قبل على كافة الأقاليم أو بشكل عام أو في معظم الأحوال في الأقاليم والمراكز والقرى ، فأنه يجب أن تعاد الأمور إلي حالتها السابقة ، وذلك بالتوقف عن جبايتها وعليهم إلغاء كافة الممارسات والقضايا المترتبة على هذه الجباية الإضافية .

وإذا ما حللنا تلك الفقرة نخلص للنتائج الآتية : أولاً : أن الوالي هنا كان مهتماً برخاء مصر والإسكندرية مثل اهتمام الأسكندريين وأهل مصر. وهنا تشابه مع الأسطر ١-١٠ ، وهنا يخاطب الأسكندريين بشأن الفروض الجديدة التي وصلت إلي ضواحي مدينة الأسكندرية أي أرض الأسكندريين في ريفها وأيضاً في الإقليم المينليتيسي ، كما أنه يذكر أنه تلقى العديد من الشكايات من المزارعين من كافة إنحاء البلاد بشأن نفس الفروض الجديدة غير القانونية العينية منها والنقدية . وإذا كان يخاطب الأسكندريين فإنه بالضرورة قد تلقى منهم هم الآخرين إلتماسات تشكو من نفس الأمر .

ثانياً : أن هذه الفروض الجديدة لم تكن قانونية لأنها تتعارض مع القواعد العامة السارية "إذ يقول الوالي أنه لا يمكن لأي موظف مهما كان أن يدخل أموراً جديدة ، ويكون لها صفة عامة ألا الأمبراطور ، وتؤكد النصوص كلماته ففي كل عام كان الأمبراطور يقوم بتحديد المبالغ الإجمالية للضرائب المقررة جبايتها من مصر وهو وحده صاحب الحق في أن يقرر فرض ضرائب جديدة(٣٠٦) وبدون موافقته لا يمكن لأحد أن يفرض أمور ضريبية جديدة وإذا ما فرضت ضرائب بدون أذنه فإنها غير قانونية ويحق للمتضررين الطعن فيها(٣٠٧) . ومن المؤكد أن رد ما تم تحصيله وجبايته كان من سلطة الأمبراطور وحده ولا يشاركه فيها مرؤوسيه .

ثالثا : لا يذكر الوالي هنا من الذي أدخل هذه الفروض ، فهل هم موظفون من الإدارة المركزية مثل مراجعو الحسابات أو أن الولاة السابقين قد أدخلوا تعديلات فى الأمور الضريبية بغرض الحصول على مزيد من الأموال بأية طريقة ؟ يميل أغلب الباحثين إلي اعتبار أن

مراجعى الحسابات هم المسئولون عن إدخال هذه الفروض(٣٠٨) . وهذا جائز في ضوء ما نعرفه من سلوكهم والذي سنتحدث عنه فيما بعد , لكنه لم يذكرهم بالأسم هنا ، كما ذكرهم في الفقرة التالية ، بيد أن أصحاب الرأي الثاني(٣٠٩) ، والقائل بأن بعض الولاة السابقين هم الذين أدخلوا هذه التعديلات الضريبية ، هم على حق لأن المخالفة هنا ليست مخالفة بسيطة مثل سوء تسجيل الحسابات أو جباية الضرائب وهي من عمل موظفين صغار ، ولكنها كانت مخالفة جسيمة ولذا فإنها من المرجح كانت من صنع الولاة خاصة وأن هذه المخالفات قد شملت إقليم طيبة والأقاليم السبع وأرسينوي والدلتا بل وصل الأمر إلي أرض الأسكندريين في ضواحي مدينة الأسكندرية والأقليم المينليتيسي .

رابعاً : يعلن الوالي عن عزمه على أنهاء تلك التجاوزات غير القانونية التي انتشرت في طول البلاد وعرضها ، وذلك بإصداره الأوامر إلي مديري الأقاليم المسئولين أمامه مباشرة عن جباية الضرائب في الأقاليم بوقف وعدم جباية الضرائب المستحدثة في غضون السنوات الخمس السابقة على قراره .

خامساً : يطلب الوالي وقف واسقاط القضايا التي كانت معروضة في ساحات المحاكم والخاصة بالفروض الجديدة غير القانونية ، والتي كانت مرفوعة من قبل موظفين ضد دافعي الضرائب وذلك لعدم قانونيتها . ولكن الوالي هنا لا يتحدث عن ردها لأصحابها فهذا لم يكن من سلطته بل من المؤكد من سلطة الأمبراطور وحده دون سواه وهو ما سبق أن أوضحناه ، هذا فضلاً عن سياسة الحكومة في الأخذ دون العطاء . ولعل الفقرة الجديدة تؤكد هذا الإقتراض حيث أن ما سيتم جبايته من قبل الموظفين بطريقة غير قانونية سوف يرد إلي المواطنين وتحصل الخزانة على غرامة مماثلة لما تم تحصيله من الموظفين المخالفين خارقي المراسيم الأمبراطورية والولاة. وبعد أن عرضنا لأهم نقاط هذه الفقرة ننتقل لعرض الفقرة التالية (أسطر ٥١-٥٥) .

هذه الفقرة تتناول تجاوزات مراجعى الحسابات في مجال طريقة فرض الضرائب وحسابها الخاطئ إذ يقول " قد راجعت السلطات اللامحدودة لمراجعي الحسابات حيث يتهمهم الجميع بتدوين الكثير والكثير من الأمور غيرالقانونية على هواهم "إذ يقومون في معظم الأحوال بفرض الضرائب بالقياس ، ومن هنا فقد كونوا ثروات واغتنوا بينما خربت مصر ، والآن فإنني أحذر الموظفين المذكورين ألا يقوموا بإعداد سجل عام للتقدير من خلال أتباع طريقة القياس على أماكن أخرى أي في الأقاليم الأخرى " وأصدر تعليماتي أيضاً لحكام الأقاليم ألا يتسلموا شيئاً من مراجعى الحسابات بغير موافقتي ، أما بالنسبة لبقية الموظفين فإذا ما ثبت

أنهم أعدوا سجلات زانفة أو غير ملائمة يكوز ـاً عليهم أن يعيدوا للمواطنين مقدار المدفوعات التي حصلوها ويدفعوا مقداراً مماثلاً للخزانة العامة "(٣١٠) .

ونستخلص من هذه الفقرة ما يأتي :

١- أن سلسلة من الإجراءات كان غرضها هو تحديد السلطات غير المحدودة لمراجعي الحسابات ، وذلك بناء على ما تلقاه من شكاوي من الأهالي الذين تظلموا كثيراً من تصرفات هؤلاء الموظفين وأذنابهم من الموظفين في الأقاليم ، ومتهمين أياهم بأنهم يسيئون في عملهم باستخدامهم طريقة حساب الضرائب بالقياس وليس طبقاً للحالة الواقعية(٣١١) .

٢- يقول الوالي أن هؤلاء الموظفين قد أثروا واغتنوا من خلال تجاوزاتهم ، وفي المقابل لقد خربت مصر، وهنا يعن لنا التساؤل كيف كان ذلك وما هي الجريمة التي تحدث عنهاالوالي في طريقة حساب الضرائب بالقياس وليس طبقاً للحالة الواقعية والتي أثرى من خلالها هؤلاء ؟ في الواقع مثلما في الفقرات الأخرى لا نعرف كيف أثرى هؤلاء وذلك لأنه لا يوجد لدينا وثائق تمكننا من فهم سوء تصرف مراجعي الحسابات، ولعل الإجابة بالنسبة لهذا الأمر تكون في الأسطر (٥٥-٥٩) فهي تحتوي على قول للوالي بأن بعض الموظفين كانوا يحسبون الضرائب ليس على أساس الحالة الواقعية للفيضان السنوي ، ولكن وفقاً لمعدل يحسب بالمقارنة أو القياس بفيضان سابق "سطر ٥٦" ، وفي ضوء هذا يمكننا أن نفهم أن مراجعي الحسابات لم يقدروا الضرائب وفقاً للمعايير الموضوعية بالنسبة للظروف الخاصة بكل حالة ، فعلى ما يبدو بجانب اعتمادهم على تقدير فيضان سابق أنهم قد أهملوا بعض العوامل المؤثرة والطارئة على حالة الأراضي مثل الجفاف والفيضان غير الكافي أو المدمرة وغزو الرمال والمحصول السئ نتيجة للظروف الجوية والكوارث الطبيعية، أو حقوق قانونية مثل الانتماء لفئة من الأراضي صاحبة الامتيازات ، ولم يهتموا بالتحديد الدقيق للضرائب بل استند حسابهم لها على المتوسط المسمى هنا بالمقارنة "بالقياس" وهذه الطريقة لا تتفق مع الحالة الحقيقية ، والواقعية للأراضي الزراعية وبالتالي فإن الضرائب ومستحقات الدولة كانت أعلى من معدلاتها عن الحالة الواقعية وكانت تجلب الخراب لممولي الضرائب ودافعي مستحقات الدولة ومن هنا كانت شكاواهم .

٣- ربما لجأ مراجعو الحسابات إلي هذه الطريقة لأنهم كانوا يحصلون على الفرق بين المبلغ الذي يأخذونه في حساب المقارنة وبين المبلغ الحقيقي الذي يفرض وفقاً

للتقدير الحقيقي ، وتحصل عليه الدولة أي أنهم كانوا يدخلون جيوبهم المبالغ الزائدة من الممولين وذلك في شكل مكافآت .

٤- أن اتباع هذه الطريقة قد ترتب عليه ظروف اقتصادية صعبة حيث يقول الوالي أن مصر نفسها تسير إلي الخراب مما أدى إلي تداعيات منها هجر السكان للريف .

٥- يأخذ الوالي زمام وناصية الأمر إذ يعطي أوامره لمراجعي الحسابات والموظفين الأخرين في الأقاليم بألا يقدروا الضرائب بالقياس ولا بأي وسيلة أخرى إلا بعد أن يقرر هو نفسه ذلك ، وبهذا الأمر فقد مارس اختصاصه وواجبه بأن وضعهم تحت إشرافه ، وذلك بغرض الحد من تجاوزاتهم كما أصدر أوامره لمديري الأقاليم بألا يتسلموا أي شئ من مراجعي الحسابات قبل أن يوافق عليه . ولما كانت هذه العبارة مبهمة فقد أختلف الباحثون في تفسير ماهيتها فما هو الشئ الذي منع الأستراتيجوى من قبوله من مراجعي الحسابات ؟ يرى البعض أن الوالي تيبريوس يوليوس الأسكندر كان يمنع الفساد بين الموظفين وأنه وفقاً لهذا الأمر فقد كان الاستراتيجوي ممنوعين من قبول هدايا نقدية أو عينية من مراجعي الحسابات(٣١٢) . بينما يرى أورتل أن الوالي قد منع الاتفاقات بين مراجعي الحسابات والاستراتيجوي لزيادة مرتباتهم أو مزاياهم(٣١٣) ، ويرى موللر أن المقصود هنا في هذه العبارة أن الاستراتيجوي لا يمكن أن يقبلوا قوائم الفروض دون موافقة الوالي أي أن الأمر هنا هو قوائم الضرائب وليس شيئاً آخر(٣١٤) ، فأي الآراء أدنى إلي الحقيقة ! بالنسبة للرأي الأول لا يمكننا قبوله وذلك لأنه من غير المعقول أن الوالي كان يعطي موافقته على هذا الفساد غير المشروع، وذلك بتلقى هدايا أو رشاوي ، وهو في قراره يحارب التجاوزات والانحرافات بكافة أشكالها وصورها . أما عن الرأي الثاني فهو الآخر لا يمكن قبوله إذ أن الفقرة كلها لا تتكلم ، في الواقع ، إلا عن إجراءات حول سوء تطبيق في جباية وفرض الضرائب ، بينما الرأي الأخير هو الأقرب إلي الحقيقة فالفقرة هنا مرتبطة بالفقرة السابقة عليها ، وهناك أتساق في المعنى بين الفقرتين ، إذ منع الوالي مراجعي الحسابات من أي فروض جديدة ، دون موافقة الوالي ومن ثم فإن هدفه هنا ألا يقوم مراجعو الحسابات بإرسال قوائم الفروض الضريبية التي حسبوها بطريقة لا يوافق عليها هو إلي مديرى الأقاليم ودون علمه ، ولذلك فهو يأمر الاستراتيجوي بعدم قبول قوائم الفروض التي لم يوقع عليها بالموافقة والتي كانوا يقبلونها من قبل .

٦- نجد في هذه الفقرة أن الوالي قد حاول تضييق الخناق على الموظفين الذين يهتمون بفرض ضرائب بشكل خاطئ أو غير دقيق ، ولكن من هم هؤلاء الموظفون ؟ اختلف

الباحثون أيضاً حول تحديد ما هية الموظفين الذين يقصدهم الوالي والذين أعدوا سجلات مزيفة . فيرى فيلكن(٣١٥) وقد تبعه موللر(٣١٦) أن الوالي يقصد هنا مراجعي الحسابات ومساعديهم وذلك لأن العقوبة مرتبطة بالتصرف السابق مباشرة بينما يرى شالون(٣١٧) أن الوالي يقصد موظفي الإدارات المحلية على مستوى الأقاليم والمراكز مثل كتاب المراكز والقرى وجباة الضرائب ، وفي الواقع فإن رأي فيلكن لا يمكننا قبوله لأن النص يقول "يكون لازماً عليهم أن يعيدوا للمواطنين مقدار المدفوعات التي حصلوها . ويدفعوا مقداراً مماثلاً للخزانة وهذه الفقرة مرتبطة بالفقرة التالية والتي تتكلم عن موظفي الإدارات بالأقاليم ، ولذا فإن رأي شالون هو الأقرب للحقيقة والصواب، فالموظفون الذين كانوا يقومون بإعداد السجلات هم الكتبة على مستوى الأقاليم والمراكز والقرى وأيضاً جباة ومحصلي الضرائب .

٧- يقرر الوالي أن العقوبة لهذه المخالفات ستكون غرامة توازي ما حصلوه من ممولي الضرائب بصورة خاطئة وأيضاً اعادة ماجبوه منهم بشكل منافي للقانون .

وبعد أن عرضنا لمحاولات الوالي الحد من تجاوزات الموظفين بشأن تقدير مستحقات الدولة وفقاً للمقارنة فاننا ننقل للحديث عن محاولته لعلاج تجاوز آخر كان يمارسه الموظفون إذ كانوا يحسبون مستحقات الدولة على اساس متوسط الفيضان ، وليس على اساس الحالة الواقعية للفيضان السنوى وقد وصف هذا التصرف بأنه يتسم بالغش والخداع ، إذ يقول (أسطر ٥٥-٥٩)(٣١٨) "فليس هناك ما هو أكثر عدلاً من الحقيقة المجردة فلندع الناس يعيشون في ثقة ويزرعون أراضيهم بهمة وهم على يقين بأن جباية الضرائب منهم سوف تتم وفقاً للحالة الحقيقية للفيضان ولأرضهم المغطاة بأمواهه وليس بحسب أهواء أولئك الذين يزيفون السجلات بحساب المتوسطات ، وإذا ما أدين أحد بالتزييف فلسوف يدفع ثلاثة أضعاف المبلغ الذي حصله دون وجه حق . ويفهم من هذه الفقرة ما يأتي :

١- نتبين أيضاً أن دافعي الضرائب والإيجارات المستحقة للدولة على الآراضي قد لجأوا إلى الوالي ملتمسين بأن يرفع عنهم الغبن وما حاق بهم من ضرر بسبب التقدير الخاطئ ، وألا سيهجروا الأرض التي تم تقدير ضرائب ومستحقات الدولة عليها بمعدلات مرتفعة وتجافي الواقع لأنها تعتمد في تقديرها على معدلات فيضان جيدة .

٢- أن هذا التجاوز قريب من التجاوز في الفقرة السابقة إذ يحارب الجباية هنا وفقاً للمتوسط وليس وفقاً للحالة الواقعية للفيضان فما السبب في قيام بعض الموظفين بهذا التجاوز والتزييف؟ لعل هذا التزييف وفقاً لرأي البعض يكون راجعاً للكسل والتراخى والاهمال من قبل الموظفين ورغبتهم في توفير الوقت والجهد والرغبة في العمل بالمكاتب في جو بارد في الفترة

الحارة عندما يكونون متأخرين في الحسابات بدلاً من الذهاب في مناخ حار ومترب . كما أن هناك دافعاً آخر وراء ذلك هو أن هؤلاء الموظفين كانوا مكلفين بأعباء وظيفية إجبارية غير قانونية كثيرة. وليس عندهم الوقت كما أنه ليس لديهم الرغبة أو الشجاعة للعمل الجاد....(٣١٩) ، بينما يرى نفر آخرون أن السبب الحقيقي هو الرغبة في الكسب ، فربما حاول هؤلاء الموظفون أن يأخذوا لأنفسهم ولحسابهم الخاص الفرق بين المبلغ المحصل نتيجة اتباع الطريقة الخاطئة وهي الحساب وفقاً للمتوسط وبين المبلغ الحقيقي الواجب سداده ويستندون في ذلك على العقوبة التي نص عليها الوالي للذين زيفوا في الجباية . وذلك بإعادة المبلغ المأخوذ بثلاثة أضعافه(٣٢٠) . ويرى فريق ثالث أن هذه الطريقة كانت تؤدي إلي أعمال رشوة الموظفين من قبل الأهالي مما يجعلهم يخضعون لهم في مقابل عدم الإعلان الحقيقي عن مساحة الأرض المزروعة وفي النهاية يكون الخاسر هو الدولة(٣٢١) .

ويرى وسترمان(٣٢٢) أن هذه الطريقة كانت في صالح الدولة لا الزراع لأن الدولة كانت تفرض ضرائب وإيجارات على الأراضي غير المغمورة أعلى من تلك التي كانت على الأراضي المغمورة ، ولأن متوسط مساحة الأراضي غير المغمورة لأي عدد من السنوات السابقة كان ينبغي أن يكون أكبر من متوسطها في سنة معينة ، وكانت سياسة الحكومة هي فرض ضرائب وإيجارات على الأراضي غير المغمورة أعلى منها على الأرض المغمورة وذلك لضمان زراعة الأراضي غير المغمورة (απροχος γή) .

فأي هذه الآراء أقرب للحقيقة ! إذا ما ناقشنا الرأي الأول قد اقترب من الحقيقة إلي حد ما لما يأتي :

١- لأنه من المؤكد أن هؤلاء الموظفين كانوا يتوقعون أن يرفع المتضررون من الزراع شكاياتهم لكبار المسئولين لأن هذه الطريقة ستجلب عليهم الخراب لبيوتهم نظراً لأنهم سيدفعون ضرائب ومستحقات ليست واقعية بل مقدرة بصورة أكبر من الحقيقة .
٢- أن أتباع الموظفين هذه الطريقة هنا لن يوفر جهدهم بل أن هذا الجهد سيتضاعف ويزداد فقد كان عليهم أن يعرفوا أحوال الأرض وغمرها بالفيضان في السنة الحالية ويقارنونها بأحوال سنوات سابقة وهذا ما تؤكده وثيقة بردية(٣٢٣) من عام ١١٩م وعلى الرغم من هذه الاعتراضات ألا أنه جائز .

أما عن الرأي الثاني والذي يرى أن الكسب هو الدافع للموظفين في تطبيق طريقة المتوسط وأن الفرق بين المستحق للدولة وما يدفعه الممولون سيدخل إلي جيوبهم ، وفي رأينا أن هذا لم يكن أمراً سهلاً وأن كان ممكناً وذلك لما يأتي فلتحقيق هذا كان لابد من الاتفاق بين كل من الجهازين الإداري والمالي ، أي بين كتاب وشيوخ القري وجباة الضرائب لاقتسام

الأموال الزائدة . ومن غير الممكن أن يكون مثل هذا الاتفاق قد انتشر في طول البلاد وعرضها لأن الدولة والإدارة قد اعتمدت على أساليب أخرى لمعرفة حقوقها المفقودة والتجاوزات التي تضر بصوالحها فقد اعتمدت الإدارة على الوشاة في الإبلاغ عن التجاوزات وعن الحقوق الخاصة بالدولة ولتشجيعهم فقد رصدت لهم الدولة ربع قيمة المبالغ والممتلكات التي يبلغون عنها وأحياناً مقادير وقيم أكثر من قيمة الربع حيث أنهم حصلوا في بعض الحالات على أربعة أمثال ما أبلغواعنه . ومع ذلك فأننا لا نستبعد حدوث مثل هذه الاتفاقات ولعل الفقرات السابقة تؤكد هذا والتي ذكر فيها الوالي أن الموظفين قد أثرواعلى حساب الناس واغتنوا بينما خربت مصر .

وإذا ناقشنا الرأي الثالث والقائل بحصول الموظفين على الرشاوي من الأهالي في مقابل عدم رصد المساحة المغمورة بمياه الفيضان كلها وأن الخاسر هو الدولة به جانب من الحقيقة وذلك لما يأتي أولاً : أن الموظفين الذين يقدرون المساحات المغمورة قد ساوموا الأهالي على تسجيل مساحات أقل من الأرض المغمورة بمياه الفيضان . وبالتالي فقد حصلوا على أموال بالأبتزاز من الأهالي ، ولكن الأهالي في المقابل لم يدفعوا كل ما كان ينبغي دفعه لأن المساحة المسجلة أقل من الواقع . وهنا سنجد أن الموظفين قد ابتزوا أموالاً وأثروا على حساب الدولة قبل ثرائهم على حساب الأهالي . ولكن ذكر الوالي للعقوبة والغرامة بثلاثة أضعاف ما يدفعه الممول أو ما حصله المتهمون بالتزييف وبدون عنت وبدون وجه حق يجعلنا نقول أنه في بعض الأحوال لم يكن هناك رشوة وأنما هناك عنت الموظفين ، وأنما أراد الوالي هنا فقط أن يكون التقدير من الآن فصاعداً وفقاً للحالة الواقعية للفيضان ، وهذا ما يؤكده قوله فلندع الناس يعيشون في ثقة ويزرعون أراضيهم بهمة وهم على يقين بأن جباية الضرائب منهم ستتم وفقاً للحالة الحقيقية للفيضان ولأرضهم التي تغمرها مياه الفيضان " وإذا ما ناقشنا رأي وسترمان نقول أنه هو الآخر يحمل جانب من الصحة لأن بعض كبار الموظفين مثل الوالي أيميليوس ريكتوس قد حصلوا ضرائب أكبر من المقرر وأرسلوها إلي روما ، ولكن محاولة فرض غرامة ثقيلة تجعلنا نتردد في قبول هذا الرأي ، ولعل في الأمر بعض الأرباح قد حققها هؤلاء الأفراد أو أن الوالي قد شدد العقوبة حتى يتحرى الموظفون الدقة في تقديرهم للضرائب ومستحقات الدوله . وفي الواقع كان المسئول عن هذه الممارسة على نطاق واسع وترك الحبل على الغارب لصغار الموظفين هم الولاة السابقين على الوالي تيبريوس يوليوس الأسكندر .

وإذا ما أردنا أن نحدد من هم هؤلاء الموظفون المزيفون للسجلات والمخالفون للأوامر والقرارات مما لا شك فيه أنهم كانوا من موظفي الإدارة المحلية بالقرى ويأتي على رأسهم كاتب القرية(٣٢٤) ، فهو الذي كان مسئولاً عن إعداد سجل الآراضي المنتجة وغير

المنتجة والمغمورة في زمام القرية ، ولذا فهو الذي قد يتورط في هذا العمل ولدينا وثيقة بردية(٣٢٥) وأن كانت متأخرة عن قرارنا ألا أنها تؤكد استمرار أرتكاب كتاب القرى لهذه المخالفة أذ نجد أصحاب الأرض الخاصة ومستأجري أراضي الدولة في قرية نابو قد تقدموا بالتماس إلي الأستراتيجوس أقليم أبولونوبوليس يشتكون فيه من كاتب قريتهم بأنه قد قام بتقدير معدل الضرائب والإيجارات الواجبة الدفع على الأراضي ليس وفقاً لفيضان العام الحالي، ولكنه قام بتقديرها وفقاً للفيضان العام السابق ، وهذا ما تؤكده وثائق أخرى أذ نجد أن الوالي كان يأمر كل عام دافعي الضرائب والإيجارات لأراضي الدولة التي لم يصلها مياه الفيضان أو غمرتها على نحوسي بأن يبلغوا الإدارة بذلك . ووفقاً لهذا الامر كان ملاك الأرض الخاصة ومستأجرو أراضي الدولة يرسلون هذه الأخطارات إلي السلطات المحلية . وكانوا يوضحون بها الأراضي التي غمرتها مياه الفيضان بصورة سيئة وكانت هذه الأخطارات تسلم جميعها إلي كاتب القرية كي يعد على أساسها سجلاته موضحاً مساحة الأرض المغمورة وغير المغمورة والفئات الأخرى في دائرة أختصاصه ، ومقادير ما يستحق على كل فئة من ضرائب وإيجارات وأسماء ملاكها ومستأجريها ، ولكن على ما يبدو أنه قد حدث أخطاء في هذه السجلات والتي كانت متعمدة والتي جعلت الأدارة تشكل لجان لفحص هذه السجلات والتأكد من صحة ما ورد بها من بيانات على أساس من الواقع ولضمان نزاهة أعضاء هذه اللجان فأنه كان يتم اختيارهم من الأقاليم المجاورة ، ولم يكن لكاتب القرية المعنية مكان فيها وذلك لاحتمال تأثيره على أعضائها عند إطلاعهم بمهمة الفحص وتقصي الحقيقة ، ومع هذا كله على ما يبدو أن بعض كتاب القرى لم يأخذوا في اعتبارهم تلك الإجراءات الواجبة الإتباع واكتفوا بتقدير الضرائب ومستحقات الدولة وفقاً لسجلات الأعوام السابقة ، ولم يأخذوا في اعتبارهم أخذ هذه الأخطارات التي يقدمها الزراع بناء على ما يصدره الولاة من قرارات ولا نتائج لجان الفحص مما كان يدفع الأهالي من دافعي الضرائب ومستأجرى أراضي الدولة إلي الشكوى من هذه التجاوزات على الرغم من دفعهم لرسوم المسح والفحص .

جملة القول أن كتاب القرى هم الذين كانوا قد تورطوا في هذه التجاوزات وأن القرار لم يمنعهم بل استمروا في تجاوزاتهم هذه مما دفع الإدارة بتشكيل لجان فحص للأراضي والسجلات ولضمان حيدتها فقد كانت من خارج دائرة اختصاص كتاب القرى . كما تكشف لنا هذه التجاوزات أن مرتكبيها لم يعيروا انتباهاً للعقوبة الصادرة التي كان قد قررها الوالي تيبريوس يوليوس الأسكندر في حق من يدلس في حسابات الضرائب بأن يدفع غرامة قدرها ثلاثة أضعاف المبلغ المحصل ظلماً هذا بالإضافة لاعادته للمبلغ الذي تم تحصيله بصورة غير قانونية(٣٢٦) .

وينتقل الوالي في الأسطر (٥٩-٦٢) لمحاولة بث روح الطمأنينة في نفوس الأسكندريين فيما يتعلق باستمرار الاعفاء الممنوح لأراضي مدينة الاسكندرية ، ويؤكد على أنه لن يقر به أحد إذ يقول "يجب ألا يقلق البته أولئك الذين اضطربوا حينما سمعوا عن مسح الأرض القديمة في زمام مدينة الاسكندرية والأقليم المينليتيسي والتي لم تمتد إليها قصبة المساح" فلن يجرؤ أحدعلى مسح هذه الأرض أو فرض ضريبة عليها لأن حقوقها الأبدية يجب أن تستمر ، كما أصدر هذا الأمر القانوني نفسه فيما يتعلق بالأراضي المضافة "أراضي طرح النهر" التي ألحقت بهذه الأرض فلن تفرض عليها ضرائب جديدة(٣٢٧) .

ونستخلص من هذه الفقرة المعلومات الآتية :

١- أن الوالي ينفي بحسم المعلومات المتواترة حول النية لمسح الأرض في زمام مدينة الإسكندرية وفي الأقليم المينليتيسي والأرض المضافة والمسح هنا يعني أن الدولة ستفرض عليها ضرائب بعد مسحها .

٢- يبدو أن المسئولين جرياً على تجاوزاتهم السابقة قد رغبوا في تحصيل إيرادات ضريبية جديدة ، وأنهم قد حاولوا فرض الضرائب على الأراضي المضافة "طرح النهر" التي ألحقت بأرض المدينة واعتبروها أنها لا تتمتع أو تستحق التمتع بالإعفاء الضريبي ، ولذا فقد حاولوا مسحها وتمهيداً لفرض الضرائب عليها .

٣- يعن لنا التساؤل من الذي حاول أن ينتزع هذا الأمتياز ؟ لعله كان الأمبراطور نيرون فهو الوحيد كما نعلم في تلك الفترة الذي تغافل عن حقوق الأسكندريين وعن بعض الأمتيازات الأخرى ، ومن المرجح أن والياً بعد فيستينوس في الفترة ما بين عامي ٦٦/٦٣ م هو الذي فكر في قياس أرض الأسكندريين ، وعلى ما يبدو أن بعض الموظفين النشيطين قد حاولوا فرض فروضاً جديدة والتي وصلت إلي أراضي مدينة الأسكندرية في ضواحيها وفي الأقليم المينليتيسي .

وأخيراً يختم الوالي مرسومه بالحديث في الأسطر ٦٢-٦٥ عن متأخرات الضرائب وأنه ليس له الحق في تخفيضها(٣٢٨) إذ يقول "أما عن متأخر الضريبة القديم حيث أن شكاواكم قديمة العهد والتى تنصب على ذلك أراد البعض تحصيله كاملاً بانتظام أن تحديده تحديداً نهائياً فلم ينجم عن عملهم شئ في الغالب سوى إثراء الموظفين وخراب بيوت الناس ، فلسوف أكتب للأمبراطور قيصر أغسطس جالباً ضمن أشياء أخرى وأحيطه علماً فهو وحده فوق كل الناس هو القادر على اقتلاع مثل هذه الممارسات من جذورها تماماً كما أن عطفه المستمر ورعايته هما لأمننا وسلامتنا جميعاً.

ونستشف من هذه الفقرة النقاط الأتية :

١- يكشف الوالي عن تلقيه للشكاوي الخاصة بتجاوزات الإدارة بشأن متأخر الضريبة ويبدو أنهم قد طالبوه باستردادها أو بتجديد قيمتها .

٢- أن الوالي يقر أن تحصيل متأخر الضرائب ترتب عليه خراب بيوت ممولى الضرائب وإثراء الموظفين . ولا ندري كيف كان هذا الإثراء فهل حصل هؤلاء الموظفون على نسبة من المتحصلات من متأخرات الضريبة ، ولذا فقد غالوا في محاولة التحصيل واتبعوا من الأساليب ما أربك حياة الناس ؟ لعل هذا جائز .

٣- يقر الوالي أن السلطة المخولة له لا تسمح له بالبت في الإلتماسات ، ولذا يعد برفع الأمر إلي الأمبراطور المخول الوحيد بهذا الأمر ، وهو الذي يحدد قيمة الضرائب والإعفاء من متأخراتها ومنح الامتيازات الضريبية والإعفاء من الخدمات الإرغامية . بينما لم يكن للوالي الحق في أن يعفي أحداً من سداد الضرائب أومن أداء الخدمات الإلزامية ألا بمقتضى الشروط التى استقرت بتعاقب الأباطرة ومن خلال مراسيمهم ودساتيرهم .

خامساً : مساوئ نظام الوشاية وأثرها السيئ على أحوال الناس المالية(٣٢٩):

استغل البعض القاعدة الحكومية التي تعطي مكافأة للذي يرشد عن ممتلكات تخص الدولة أو ينبغي أن تؤول إلي الدولة نظراً لأنه لا مالك لها ، وكان الوشاة أو المرشدون (οισυkεφανται) أما أنهم يبلغوا المدعين العموميين (κατήγοροι) بإدارتي كل من الأيديولوجوس والديؤكتيس . والذين كان عليهم التدقيق في صحة البلاغات وإجراء التحريات اللازمة حول صحتها قبل عرضها على محكمة الأيديولوجوس أو الديؤكتيس .

كانت الدولة قد اعتمدت على نظام الوشاية كوسيلة للأبلاغ عن ممتلكاتها التي ينبغي أن تؤول إليها أو التي لا مالك لها أو الزعم بحقوق للدولة على بعض الممتلكات التي يملكها الأفراد أو التصرفات غير القانونية التي قد تكون قد حدثت ، وكانت البلاغات تبلغ إما إلي إدارة الأيديولوجوس أو إدارة الديؤكتيس ، وكانت الإدارة سواء في عصور الرخاء الاقتصادي أو الأزمات بحاجة دائماً إلي معلومات بشأن المخالفات بغرض تحصيل أكبر قدر من الدخل الخاص بها والحفاظ على أملاكها وحقوقها ، ولذا نجدها قد اعتمدت على نظام الوشاية لضمان حقوقها. ولم يكن هذا النظام التجسسي كله خير بل كان هناك مساوئ له، إذ يمكن لأي فرد دون خوف من عقوبة تردعه ، وبغرض تحقيق الكسب بالحصول على المكافأة المقررة أو بغرض الانتقام والكيد أن يقدم وشايته تحت أي سبب تافه ضد قريب أو جار أو خصم له يريد الانتقام منه ، ومن ثم فقد زادت المضايقات وكثرت البلاغات الكيدية ليس في مصر فحسب بل في روما ذاتها وولايات الأمبراطورية كلها ، ولذا فقد عمل الأمبراطور جالبا على محاربتها واقتلاع شرورها ومفاسدها ، وكانت نتيجة هذه المفاسد أن تكدست القضايا في دوائر المحاكم .

حاولت الحكومة الحد من تلك المكائد والدسائس ودون وقف تقديم البلاغات الصحيحة ذات الأدانة والقرائن ، فنجدها قد اتخذت سلسلة من الإجراءات ضد الوشاه والمدعين وإجبارهم على الأناة والحيطة والحذر. ولكن تكشف لنا المصادر عدم امتثال هولاء الوشاه لمثل هذه الإجراءات في بعض الأحيان واستمروا في مكائدهم ووشاياتهم . ونعرض أولاً لإجراءات الحكومة ضدهم إذ نجد في قرار الوالي تيبريوس يوليوس الإسكندر فقرة (أسطر ٤٠-٤٥) تشير إلي أثر بلاغاتهم الكيدية على الإسكندرية ومصر إذ يقول "حيث أن المدينة "الإسكندرية" قد أوشكت أن تكون خالية من السكان بسب كثرة الوشاة وأصبحت كل أسرة في حالة تمزق ، أصدر أمري أنه إذا أقام أي من المدعين (κατήγοροι) بإدارة الأيديولوجوس دعوى نيابة عن شخص آخر فيجب عليه أن يحضر الواشي إلي المحكمة حتى لا يكون هذا الأخير بمأمن عن المخاطرة ، وإذا ما قدم المدعي ثلاثة دعاوي بأسمه (أي على مسئوليته) ثم فشل في أثبات صحة ما يدعيه ، فإنه سيحرم بعد ذلك من حق إقامة الدعوى

(κατηγορεις) فضلاً عن مصادرة نصف ممتلكاته ، لأنه منتهى الظلم أن يعرض شخص ممتلكات الكثيرين للأخطار ويتسبب في توقيع الغرامات عليهم ، ويظل هو بعيداً عن المسئولية" وسوف استحث وألح بكل وسيلة على تصحيح قانون الأيديولوجوس بصفة مستمرة الأمور والقواعد المستحدثة التي تخالف هبات الأباطرة وسوف أصدر تعليماتي في هذا الصدد حتى يكون واضحاً للجميع أنني قد عاقبت الوشاة المذنبين على قدر جرمهم .

ونستخلص من الفقرة السالفة الحقائق الآتية :

١- أراد الوالي الحد من استغلال وسوء سلوك الوشاة والمدعين العموميين والتدقيق في الوشاية قبل إقامة الدعوى . وبناء على قرار الوالي فقد صار على المدعين العموميين أن يقدموا الوشاه مصدر معلوماتهم قبل المحاكمة حتى يصبحوا هم الآخرون مسئولين من الناحية القانونية . ويحيق بهم العقاب إذا ما كانت شكايتهم كيدية أو لم يتم تقديم الأدلة والأثباتات الكافية على صحتها .

٢- على ما يبدو أن بعض الوشاة كانوا حريصين ألا يظهروا باشخاصهم كمبلغين ، تجنباً للمشاكل التي قد تترتب على ذلك مع المتضررين من المبلغ عنهم إذا كانوا من أصحاب النفوذ ، وبحيث لا يكون لهم صلةمن قريب أو من بعيد في القضية ، ويتفقون مع المدعين العموميين في المقابل على تقاسم المكافأة التي كانت الدولة قد قررتها على أن يقوم المدعون العموميون بدور المبلغ والمحضر للقضية وتقديم دليل الاتهام ورفعها في النهاية سواء أمام محكمة الأيديولوجوس أو الديوكتيس .

٣- أصبح من الضروري على المدعين العموميين أن يتحروا الدقة والأناة قبل عرض القضية فقد كان علي المدعى العمومى أن يقوم بدور المخبر والكشف عن القضية ثم جمع المعلومات عنها وعرضها وتوجيه قرار الاتهام ، وإذا ما فشل في تقديم الأدلة التي تؤكد وتثبت صحة الدعوى وفشل في الحصول على حكم من القاضي في ثلاث دعاوي كانت العقوبة المفروضة عليه تقدر بنصف ممتلكاته ، ولعل نفس العقوبة كانت تفرض على الواشي ، كما أنه يحرم من إقامة الدعوى .

٤- وفي الواقع لم تكن هذه العقوبة ابتكاراً جديداً من قبل الوالي ، إذ تكشف لنا الوثائق عن عقوبات مماثلة لها من العصر البطلمي(٣٣٠) ومن العصر الروماني أيضاً(٣٣١) . ولكن كيف كانت تحصل الدولة تلك الغرامة ، أكانت تعود على شخص الواشي وأملاكه دون أن تشترط تقديم الضمانات الكافية أم أنها كانت تشترط تقديم الضمانات المادية لضمان جدية الوشاية والأبلاغ !! في الواقع إن قرار الوالي لا يشير إلى رصد ضمانات يقدمها الواشي بحيث تعود عليها الدولة لتحصيل الغرامة إذا ما ثبت أن

وشايته كيدية أو لا سند لها من الواقع ، ويبدو أنه في البداية لم تكن الدولة تشترط وجود ضمانات ، ولكن نظراً لكثرة الوشاة الذين لا يملكون الثروة وتكون وشايتهم كيدية في الغالب الأعم فقد رأت الدولة أن تشترط لقبول النظر في البلاغات ولضمان جديتها أن يقدم الواشي ضمانات مالية تعود عليها الدولة، إذا ثبت عدم صحتها أو انها كيدية ، وهذا ما كشفه لنا إلتماس(٣٣٢) من عام ٢١٠م تقدم به أحد أعضاء مجلس الشورى في هرموبوليس إلي الديوكتيس والمدعي عليه في قضية معروضة في الأسكندرية نتيجة وشاية من قبل شخص يدعي بيترونيوس (Petronius) ويذكر المدعي عليه أن هذا الشخص ليس مدعياً عمومياً (κατηγορος) وأنه لم يقدم أي ضمان للإدارة المالية كضمان لتوقيع العقوبة الغرامة المحتملة (προστιμον) عليه إذا ما أثبت التحقيق عدم صحة الوشاية وأنها كيدية . ومن هذا النص نفهم أن الواشي كان عليه مع تقديم وشايته أن يقدم الضمانات المالية حتى يمكن للسلطة الرجوع إليها لتحصيل الغرامة إذا ما ثبت صحة وشايته ، كما يكشف لنا هذا النص أيضاًأن المسئول هنا في نظر القضية هو الديوكتيس وهو المشرف على أدارة الدخل المنتظم ومن المؤكد أن القضية هنا تهم هذه الإدارة .

٥- ويكشف لنا النص أيضاً عن أن شروط وإجراءات قبول الدعاوي شكلاً وموضوعاً في هذا النوع من القضايا كان يشترط وجود ضمان مادي يقدمه الواشي، ومن ثم فإن المدعي عليه قد استغل عدم وجود الضمان وأيضاً أن الواشي ليس مدعياً عمومياً . ومن هنا يطالب بوقف إجراءات الدعوى وذلك لعدم استيفائها الشكل والإجراءات الناصة عليها القوانين .

ويعين لنا سؤال هنا وهو لماذا تشدد الوالي والإدارة في هذا النوع من القضايا ؟ هل كان يحارب عديمي الكفاءة أم أنه يحارب نقص الضمير وانعدامه عند الوشاه والمدعيين العموميين بتقديمهم بلاغات كيدية أو قضايا زور ؟ من المؤكد أن الوالي قد قصد من تشدده هذا أن يقطع الطريق على الشكاوي الكيدية وأن يصبح هؤلاء أكثر تريثاً وأن يدرسوا ويجمعوا الأدلة والقرائن التي تعضد القضية قبل الإبلاغ عنها وعرضها أمام المحكمة المختصة وإلا سيتعرض كل من الواشي والمدعي العمومي للعقوبة ، وهذا ما تؤكده الفقرة الآتية من مرسومه "أنه ليس من العدل تماماً أن الشخص الذي يعرض أملاك بعض الأفراد للمخاطر أو يعرضهم لفرض عقوبة أن يكون هو نفسه عرضه للعقاب(٣٣٣) .

ونفهم من الفقرة السابقة أمرين <u>أولها :</u> أن إثارة أحقية الدولة في أملاك أو أموال معينة يترتب عليها وضع يد الدولة والحجر على حيازة أو ملكية الأفراد ، ومن المؤكد أن ذلك يسبب

متاعب جمة لهم . إذ كانت الدولة تضع يدها على الأملاك محل الخلاف وحتى يتم الفصل والبت في صحة الدعوى المقامة ضدها . وهذا ما نستخلصه من وثيقة بردية(٣٣٤) من عام ١٩٠م من مارماريكا (Marmarica) إذ نجد بها الأيديولوجوس يصدر الأمر بالحجز على دخل الممتلكات محل النزاع بين الأطراف حتى يتم الفصل في القضية (في عمود ٧) . ونجد حكماً آخر للأيديولوجوس ونصه "إذا لم يفصل في القضية في غضون شهرين يتم الحجز على الدخل حتى يتم إجراء التحريات القانونية حول القضية محل النزاع" . وإذا كانت الدولة تتخذ هذا الإجراء في القضايا بين الأفراد فما بال النزاع المثار في قضية حول أملاك للدولة . وهنا تكون الدولة طرفاً أصيلاً في مثل هذا النزاع فأنها كانت تحجز لا محالة على دخل هذه الممتلكات حتى يتم الفصل في القضية .

ثانياً : نفهم من لغة القرار أن الوشاة والمدعين العموميين لم تفرض عليهم عقوبات قبل هذا القرار أو لم يكن قرار العقوبة مفعلاً من قبل السلطة ، ومن ثم فأنهم كانوا يقدمون العديد من القضايا غير الصحيحة بالمرة ، وفي ضوء ذلك فأن الإدارة الرومانية لم تكن تهتم قبل ذلك بمدى صحة أوعدم صحة الوشاية بغرض ألا تبعد الوشاة أو تجعلهم يكفون عن تقديم البلاغات حول الممتلكات التي قد يكون للدولة حق فيها أو عليها وحتى يمكنها تحصيل مستحقاتها من الأفراد . وأيضاً الكشف عن المخالفات للأوامر والقواعد التي وضعتها الإدارة . ولعل من المؤكد أن كثرة الوشاية والتي كان بعضها كيدياً والتي ترتب عليها رفع قضايا على بعض الأبرياء وما سببته تلك البلاغات من اضطراب الأحوال في البلاد هي التى دفعت الوالي إلي وضع حد لهذه التجاوزات بتضمين مرسومه هذه الفقرة. ولكن يمكننا أن نفترض أن الوالي لم يقم بسن تشريعات جديدة ، ولكنه قد أعاد أحياء وتفعيل تشريعات قديمة ، وأن كان تشديد العقوبة لم يهتم به أسلافه نظراً لرغبتهم في الحصول على الموارد المالية التي ينبغي أن تنساب إلي الإدارة المالية(٣٣٥) .

٦- تشير العبارات الأخيرة من الفقرة بأن الوالي سيقوم بمكافحة سوء تصرف الموظفين وذلك بإلغاء الأمور المستحدثة (τα καινοποιη θεντα) من قبل أسلافه من الولاة وربما الأيديولوجوس والتي شلت بدرجة ما الدساتير الأمبراطورية (χαριτες) للسماح بأصحاب الأمتيازات للتمتع بامتيازاتهم . ولكن لا يمكننا أن نحدد بدقة هذه الأمور المخالفة للقواعد الأمبراطورية . ونلاحظ أنه قد ختم الأمر بأنه قد عاقب الوشاه المذنبين على قدر جرمهم . وهذا مرتبط بالفقرات السابقة ، ولكن يمكننا القول أن إلغاء الأمور المستحدثة في لائحة الأيديولوجوس والتي كانت قد غضت الطرف عن الممارسات غير القانونية للوشاه قد نتج عنه تفعيل تجريم نشاط الوشاة الكيدي وغير

المبني على أدلة وأسانيد حقيقية(٣٣٦) ومما كان يترتب عليه من وقف حال الضحايا وضياع وقت وجهد الإدارة .

٧- أن وصف الوالي أن المدينة قد عانت من ممارسات هؤلاء الوشاه والمدعين العموميين، وأنها أوشكت أن تكون خالية من السكان ، وأن كل أسرة بها أصحبت في حالة تمزق ، يشخص لنا الحالة التي وصلت إليها المدينة نتيجة هذه الممارسات على الرغم من أنها كانت مقرا للإدارات المركزية ، وكان يسهل على أصحاب القضايا بها من هذا النوع الوصول إلي كافة كبار المسئولين ودوائر محاكمهم ، فماذا يمكننا أن نتصور حال سكان المناطق النائية والبعيدة عن دوائر المحاكم ، وكان عليهم أما الأنتظار حتى يأتيهم مجلس الوالى القضائي وأمام هذا المسئول الكبير أو من ينيبه ويفوضه يعرضون عليه قضاياهم أم كان عليهم أن يشدوا الرحال وأن يتجشموا عناء السفر ونفقاته لعرض قضاياهم أمام محاكم المسئولين بغرض الحصول على تبرئة ساحاتهم وأملاكهم من أنها ليست ملكاً للحكومة أو يوجد لها عليها حقوق خاصة للدولة ، وأنه لحرى بنا القول أنه من المؤكد أن كل من إدارتي الأيديولوجوس والديوكتيس كانتا تضعان أيديهما على دخل الممتلكات محل النزاع حتى ينتهي .

ولكن هل أنهت قرارات تيبريوس يوليوس الأسكندر تجاوزات واعتداءات السلطات الإدارية والمالية والوشاة وممثلو الادعاء في دائرتي الأيديولوجوس والديوكتيس وغيرهما من الاعتداء على حقوق الفئات المميزة ؟ الإجابة لا وهو ما نقوم بتبيانه على النحو الآتى :

أ- محاولة حرمان مدينة بطلمية من حق تعيين كهنة سوتروس :

تكشف لنا الوثائق عن أن هؤلاء الموظفين لم يرعوا هذه القرارات إذ نجدهم قد اعتدوا على حقوق المدن اليونانية وذلك من خلال عدم الاعتداد بامتيازاتها المقررة بقوانين ومنح ملكية أو الأمبراطورية وقرارات ولاة . وتقدم لنا وثيقة بردية(٣٣٧) من عام ٢٦٠م معلومات قيمة عن محاولات الموظفين المتكررة قبل وبعد قرار الوالي تيبريوس يوليوس الأسكندر لخرقه القوانين الخاصة بامتيازات مدينة بطلمية والخاصة بحق المدينة في تعيين كهنة معبد سوتر في فقط والحصول على عائدات بيع الوظائف الكهنوتية في مزاد علني تقدم فيه الوظائف لأعلى مقدم عطاء .

وهذه الوثيقة تقدم لنا عدداً من الأدلة والبراهين عن المحاولات المتكررة للموظفين والتي استمرت لفترة تزيد على قرن من الزمان بغرض إلغاء هذا الأمتياز وأول هذه المحاولات وردت في قرار الوالي ب. فيرجليوس كابيتو عام ٤٨م والذي أكد فيه على حق المدينة وامتيازها ، ثم تكررت محاولات الموظفين في أعوام ٦٨، ٦٩ ،٨٨، ١٦٠م . والوثيقة هي

عبارة عن أربعة أعمدة والعمود الأول يتناول محضر جلسة قضائية أمام أوليبوس سيرينايوس (Ulpius Serenianus) الكاهن الأكبر في إبريل عام ١٦٠م(٣٣٨) . وموضوع القضية هو الخلاف والنزاع الناشب بين السلطات المحلية لقفط وبين مدينة بطوليماس بشأن حقوق تلك المدينة التي منحها الملوك البطالمة الحق في تعيين كهنة معبد سوتر في قفط بقرار ملكي والحصول على عائدات ذلك . وقد أرفق بالقضية ثلاثة مستندات تحتوي على ثلاثة أحكام قضائية صادرة عن الوالي والأيديولوجوس لصالح المدينة من قبل ، وقد تم تقديمها كسوابق قانونية وقضائية من قبل مجلس شورى مدينة بطوليماس وذلك بغرض تعضيد حق المدينة . وأول هذه المستندات يحتوى على حكم أصدره الوالي ب فيرجليوس كابيتو عام ٤٨م بشأن استمرار هذا الامتياز ، إذ أكد الوالي ذلك بقوله "وبعد أشياء أخرى ... نسخة من حضر جلسة كابيتو ! في العام الثامن من حكم تيبريوس كلوديوس ، قيصر أغسطس جرمانيكوس في شهر برمهات في بطوليماس . وقال أبوللونيوس بن فيليب"يعين عادة (necoros) المقدس والموظفون من نفس الدرجة . ويطالب كابيتو بالاحتفاظ بهذه العادة أو العرف التقليدي "أسطر ٤-٩" .

أما المستند الثاني فهو يحتوى على حكم صادر لصالح المدينة أيضاً ، وقد أصدره الأيديولوجوس يوليوس ليسيماخوس في ٤ أمشير من عام ٦٩م أى في العام الثاني من حكم الأمبراطور جلبا في قضية رفعها ممثلو الأدعاء (κατήγοροι) في محكمته وقد أتهموا فيها أعضاء مجلس شورى بطوليماس ببيع وظيفة (neocories) بأربعة تالنتات وأصدر الأيديولوجوس حكمه القضائي وهو "طبقاً للقرارات الملكية الأمبراطورية التي عدت إليها كثيراً في شئون أدارتي وقرارات الولاة أرى أن من حق المجلس منح تلك الوظائف للأفراد الذين يختارهم وأن أزيدوروس الذي تقدم بطلب لم يمانع حينماتعلق الأمر بأبنه الذي توفي بعد ذلك ؟؟ تقبل الطلبات التي قدمها ؟ إلي المجلس ... وبعدها ؟ صوت أعضاء مجلس الشورى بشأن هذه الوظيفة (؟) وليكن الأمر كذلك دائماً (أسطر ١٠-١٨) .

والمستند الثالث يحتوى على تعليق هذا الأيديولوجوس على التماس عرض في مجلس الوالي القضائي لعام ٨٨م المنعقد في منف ، وبنفس المعنى قرار لنفس الأيديولوجوس ليسيماخوس في المجلس القضائي المنعقد بمنف في العام العشرين من حكم المؤله فسبسيان يوم ١٤ أمشير أصدر ليسيماخوس هذا الحكم في موضوع (epimelities وnecolories) التي يمكن استردادها في بطوليماس وفي الأقاليم . قرر ليسيماخوس طبقاً للأوامر والقرارات التي أصدرها الملوك (الأباطرة) والولاة يبدو أن أعضاء المجلس البلدي يقدمون تلك الوظائف بقرار صادر منهم لأشخاص من اختبارهم . فلا يتغير شيء في هذا الموضوع (أسطر ١٨-٢٤).

ثم تحتوي الوثيقة على أمرين تنفيذيين أصدرهما أولبيوس سيرينايوس إلي الابيستراتيجوس كي يقوم بفحص أثاث وأضحية المعبد . وأن لمدينة بطوليماس حقوقاً وامتيازات بالنسبة لعبادة سوتر وفقاً للوثائق . وأما الأمر الثاني : فهوموجه إلي كل من الأستراتيجوس والكاتب الملكي في أقليم قفط في شكل رسالة من أولبيوس سيرينايوس يطلب منهما احترام العادات والتقاليد الأصيلة في مدينة بطوليماس فيما يتعلق بكهنة معبد سوتر .

وهكذا نجد أن الأمر قد أصدره الوالي لموظفين كبار مثل الأبيستراتيجوس والأستراتيجوس والكاتب الملكي بضرورة مراعاة القواعد والمنح الملكية والتي عضدها الأباطرة لصالح مدينة بطوليماس وأيضاً قرارات الولاة الصادرة لمعالجة نفس القضية ... وعندما نقول القرارات الملكية أي الأمبراطورية والولاة فإن معنى هذا أن القضية كانت قد عرضت على أكثر من والي والذين أكدوا وأقروا حقوق وامتيازات مدينة بطوليماس . وهذه الوثيقة تقدم لنا صورة جلية للمحاولات المستميته من الموظفين الكبار والمحليين وممثلي الأدعاء ومن خلفهم الوشاة في محكمة الأيديولوجوس لإلغاء هذا الأمتياز ، وهذا يمثل تجاوزاً ويكشف ويجلي لنا التجاوزات التي تحدث عنها الوالي تيبريوس يوليوس الأسكندر والتي سبق أن ذكرناها بشأن أمتيازات مدينة الأسكندرية .

ب- محاولة ملتزمي وجباة الضرائب التعدي على امتيازات المدن والفئات ذات الإعفاءات المالية:

سبق أن عرضنا لفقرات من قرار الوالي تبيريوس يوليوس الأسكندر والذي حاول فيها جاهداً المحافظة على حقوق اعفاءات مدينة الأسكندرية والاسكندريين وبعض فئات الأرض التي كان لها اعفاءاتها ، وحاول بعض الولاة والموظفين المحليين فرض ضرائب عليها. ونجد هنا استمرار محاولات محصلي الضرائب في الاعتداء على اعفاءات ضريبية كانت الدولة قد منحتها لبعض فئات من السكان بعد قرار الوالي تيبريوس يوليوس الأسكندر ، ففي وثيقة بردية(٣٣٩) من عهد الأمبراطور دومتيانوس بين أعوام ٩١/٩٦م ، محضر جلسة قضائية عرضت أمام أندروتيموس (Androtimos) للنظر في شكاية من ملتزمي ضريبة البيوع(٣٤٠) في أقليم أرسينوي ، يتهمون فيها سكان قرية سوكنوبايونيسوس بأنهم رفضوا دفع ضريبة البيوع ، وهم الوحيدون الذين يفعلون ذلك . ورد محامي أهل سوكنوبانيسوس عليهم بأنهم يتمتعون بامتياز ديني مُنح لسكان القرية وزمامها . وكان والد أحد المزارعين لم يسدد هذه الضريبة على ممتلكات اشتراها في القرية .. وقد أحيلت القضية إلي الأستراتيجوس هرمياس (Hermias) للنظر والحكم فيها ، وقد أصدر حكمه القضائي التالي أن السكان لن يدفعوا هذه الضريبة الآن طالما لم يدفعونها في الماضي (أسطر ١٨-٢٠) . بيد أن هذا الحكم

القضائي لم يرض عنه ملتزمو الضريبة فأستأنفوه أمام مسئول إداري أخر بغية إصدار حكم لصالحهم . ولكن لا تبلغنا البردية بنتيجة استئنافهم وفي رأينا أن الاستئناف لم يلق استجابة من القاضي لأن احترام السنن والأحكام القضائية كان هو القاعدة المعمول بها في ساحات القضاء .

وتكشف لنا وثيقة بردية(٣٤١) من عام ١١٨م عن محاولة جباة الضرائب أن يحصلوا ضريبة الحرفة من عمال مناجم كان قد تم اعفاؤهم . والوثيقة عبارة عن إلتماس تقدم به عمال مناجم في أوكسيرنيخوس إلي الوالي ك. راميوس مارتياليس (Q. Rammius Martialis) يلتمسون فيه الإعفاء من ضريبة الحرفة (χειρωναξιον)(٣٤٢) ويستندون هنا في إلتماسهم على حكم قضائي للوالي السابق فيبيوس مكسيموس والذي أيد فيه حق عمال المناجم في عدم سداد ضريبة الحرفة .

ونستشف من هذه الوثيقة محاولة جباة الضرائب فرض ضريبة الحرفة على فئة معفاة منها ، وأن هذه لم تكن المرة الأولى بل سبقتها محاولات من قبل جباة سابقين ، ولكن هذه المحاولة قد باءت بالفشل وذلك بتأييد الوالي لحقهم في الأعفاء من سداد الضريبة .

وتتضمن وثيقة بردية أخرى(٣٤٣) محضر جلسة قضائية عقدت أمام استراتيجوس أقليم هيراكليوبوليس وموضوعها شكاية من كاستور Castor أحد مواطني انطينوبوليس ضد هيرون المشرف (επιτηρητης) على ضريبة البيوع والذي طلب منه دفعها . وذلك لشرائه سدس منزل في هيراكليوبوليس . وقد عضد عريضة الدعوى بذكر عملية أعفاء الأمبراطور هادريان لمواطني أنطينوبوليس من سداد ضريبة البيوع . بيد أن هيرون المشرف على جباية الضريبة أدعى أن هذا الأمتياز والأعفاء لا يمتد خارج زمام مدينة أنطينوبوليس ، وأنه فعل ما كان يفعله السابقين قبله من الجباة الذين حصلوها من الأشخاص الذين لهم نفس وضع كاستور ورد عليه كاستور أن الأبسيتراتيجوس جلليوس باسوس (Gellius Basous) بعد فحصه لقضية مماثلة قد أحالها إليه سعادة الوالي كلوديوس أبو للونيوس (Claudius Appollonius) وقد فضل الاستراتيجوس أن يحيل القضية إلي الأبسيتراتيجوس للفصل فيها.

نستخلص من هذه الوثيقة أن محاولة جباة الضرائب فرض ضريبة البيوع على الأنطونيين لم تكن المحاولة الأولى بل سبقتها محاولات أخرى ترتب عليها أن شكا اصحابها للسلطات المختصة - الوالي والابسيتراتيجوس - والتي أصدرت الحكم لصالح الأنطونيين باعفائهم من دفعها على مشترياتهم خارج مدينتهم . وأن إحالة الاستراتجوس للقضية المعروضة أمام محكمته إلي محكمة الأبسيتراتيجوس كان يعني عدم اختصاصه في هذا الأمر أو أن الوالي والأبيستراتيجوس هما المختصان وأيضاً رغبته في أن يتم الفصل فيها دفعة واحدة حيث أنه رأى أنه إذا ما حكم لصالح الأنطونيين فلن يرضى حكمه جباة الضريبة وأنهم

سوف يستأنفون الحكم أو العكس إذا ما كان حكمه لصالح جباة الضريبة ، فإن هذا الحكم لن يرضى الأنطونينيين ولذا آثر من البداية بتحويل الأمر إلي رئيسه الأبسيتراتيجوس. ولعل السبب في الإحالة أيضاً أن كل طرف قدم أسانيده ربما قدم محصل الضريبة أسانيد بأن بعض الانطونينيين كانوا يدفعونها لأسلافه . وربما تم التحصيل لخطأ في التفسير بعدم أمتداد الحق خارج المدينة وأيضاً للجهل ، من ثم فأن تحصيل الضريبة منهم وبعدم حقهم في الإعفاء من أدائها وذلك لإقامتهم الدائمة خارج مدينتهم . وفي المقابل قدم كاستور الحكم القضائي الصادر من قبل الأبسيتراتيجوس الذي يؤكد على حق الأنطونينيين في الإعفاء . ولذا أمام هذا الاضطراب بالإعفاء وعدم الإعفاء أحال الأستراتيجوس الأمر إلي رئيسه .

وترينا وثيقة بردية مهشمة ومهلهلة(٣٤٤) من عام ١٣٥م إلتماساً قدمته سيدة تدعى ك. زوسمي C.Zoseme إلي الوالي ب. مامرتينوس P. Mamertnus لإعفائها من دفع ضريبة البيوع وذلك لأنها قاصرة ولم تبلغ سن الرشد بعد وفقاً لقانون (Lex Laetoria) وتذكر أن ملتزمي جباية ضريبة البيوع قد طالبوها بها ولسوء الحظ فإن بقية البردية مهشمة .

ونستشف من هذه الوثيقة أن القصر كانوا يعفون من سداد ضريبة البيوع إذا ما تم شراؤهن لأشياء خاضعة للضريبة(٣٤٥) .

كما تكشف لنا شروط وبنود وثيقة(٣٤٦) عن أن هناك فئات كانت معفاة من الضريبة إذ يرد بها أن الجباه سيجبون من كل هؤلاء الخاضعين لها وفقاً لبنود وجيز لائحة الأيديولوجوس والعرف في الأقليم .

وتتضمن وثيقة بردية(٣٤٧) من عام ١٥٨م نسخة من حكم الوالي م. سمبرونيوس ليبراليس (M.Sempionus Liberalis) الذي أعفى شخصاً يدعى أجاثوس Agathos من دفع ضريبة ممارسة الحرفة وذلك لأنه لم يعد يمارس تلك الحرفة وذلك لتغييره مهنته (أسطر ١٢-١٤) . وتلاحظ السيدة م. فاندوني ناشرة البردية أنه كان يجب اللجوء إلي الوالي بالذات للحصول على مثل هذا الإعفاء ويستحيل الحصول عليه إلا من الوالي، وإشارت في هذا المجال إلي حالة النساج تريفون الذي أصيب بمرض في عينيه ، وأعفاه الوالي فيرجليوس كابيتو من سداد الضريبة والتي هي من المرجح ضريبة مزاولة الحرفة(٣٤٨) ويمكن أيضاً أن نضيف قضية عمال المناجم(٣٤٩) الذين إلتمسوا من الوالي ك. راميوس مارتياليس ، وأشاروا إلي حكم سابق للوالي حيث أن الوالي كان جهة الاختصاص التي تفصل في قضايا الإعفاء من أداء الضرائب بالنسبة لأصحاب الحرف وفقاً للقوانين المعمول بها . ونستخلص من هذه القضايا أن الجباة كانوا قد أصروا على جباية الضريبة من الحرفيين على الرغم من تركهم للحرفة سواء لكبر السن أو لتغيير الحرفة ، وهنا كان لابد من اللجوء إلي الوالي للفصل في الأمر ، وذلك

لأنها تعني الإعفاء من السداد . وقد أصدر بعض الولاة أحكاماً لصالح الملتمسين . ولكن تكرار القضايا يعني محاولات جباة ومحصلي الضرائب تحصيل أكبر قدر من الدخل حتى ولو كان على حساب الضحايا التعساء خاصة وأن الأحكام الصادرة من الولاة كانت واجبة الاحترام وبعض القضاة أخذها كقرينة وبينة لإصدار أحكامهم .

جـ- جور السلطات المحلية ونقض العقود والامتيازات الخاصة بفئات الكهنة:

ترينا الوثائق أن بعض السلطات المحلية كانت تحاول دائماً الجور على حقوق بعض الفئات من الكهنة فقد كانت الدولة تبيع بعض الوظائف الدينية ، وهذا البيع ينتقل من السلف إلي الخلف أي أن الوظائف المشتراة كانت وراثية . ولكن على الأبناء سداد مبالغ معينة لأيلولة الوظائف إليهم. ولكن الوثائق تكشف أن الموظفين كانوا يحاولون بيع تلك الوظائف من جديد في حالة شغورها بالمخالفة للقانون .

ففي الوثيقة البردية(٣٥٠) من عام ٨٩م نجد شكاية موجهة إلي الأيديولوجوس ك. جامنيوس (C.Geminius) من قبل مجموعة من كهنة نيكوبوليس بشأن توليهم الوظائف الكهنوتية للمتنبئين(Propheteia, Leseneia) والتي كان قد اشتراها أهلهم بمبلغ قدره ثلاثة تالنتات بشرط أن تكون أيضاً من حق أبنائهم بعد سدادهم لمبلغ قدره سبعة وسبعين دراخمة للإدارة المالية تحت إشراف الأيديولوجوس ، بيد أن السلطات المحلية "ربما الأستراتيجوس" طلبت من الورثة مبلغاً قدره ٢٧٦ دراخمة بدعوى أن الوظائف تباع من جديد. ولذا نجدهم قد توجهوا بشكاواهم للأيديولوجوس ليفصل فيها ، وذكروا أن هذه الوظائف وراثية لا يمكن بيعها ، وقد عضدوا شكاواهم بذكرهم لقرار الأيديولوجوس تولليوس سابينوس السابق عام ٤٥م والذي أعتبر أن تلك الوظائف هي وظائف وراثية (أسطر ١٦-١٧) .

وتكشف لنا الوثيقة أن الأيديولوجوس ك. جيمنيوس بعد ثلاثة وأربعين عاماً من قرار الأيديولوجوس تولليوس سابينوس قد قرر أن يحقق في الموضوع ، فنجده قد أحال الشكاية إلي الكاتب الملكي لكي يجرى تحرياته وتحقيقه حول طبيعة تلك الوظائف ، وإذا ما كانت للبيع فعلاً أم لا (أسطر ٣٣-٣٤) .

وتكشف لنا هذه الوثيقة عن محاولتين متكررتين لبعض الموظفين لفرض أوضاع غير قانونية جديدة ، وذلك ببيع الوظائف الكهنوتيةالتي كان يتم شراؤها من إدارة الأيديولوجوس وتصير وراثية . والمحاولة الأولى نستشفها من قرار الأيديولوجوس لعام ٤٥م والذي أيد حق مشتريها أن يورثوها لأبنائهم ، وكما نجد أن محاولة ثانية لبعض الموظفين وذلك بغرض بيع هذه الوظائف مرة أخرى . ولذا نجد أن الأيديونوجوس فى عام ٨٩م قد أحال الأمر للتحقيق من قبل الكاتب الملكي .

وتكشف لنا وثيقة بردية(٣٥١) من عام ١٣٩م عن نزاع بين استوتيوتيس (Statoetis) ونيفروس (Nepheros) الكاهنين . فقد رفع استوتيوتيس وباقي كهنة معبد الإلهة المعظمة أيزيس نيفريميس (Nephremmis) في قرية سوكنوبايونيسوس بقسم هيراقليديس بإقليم أرسينوي شكاية إلي الأيديولوجوس كلاديوس بوليانوس ضد كل من أسيون (Ision) كاتب قرية بلوزيون ونيفروس الكاهن في ١٣٨/٨/٦م . واتهموا فيها كاتب القرية بتواطؤه مع نيفروس بطردهم من المعبد وأنه لم يقم بتسليمه القمح المخصص لهم كراتب ، كما أنه قام بمنعهم من ممارسة الشعائر واستمر ذلك حتى الآن وبالرغم من الأدوات الخاصة بنا والمستخدمة في إقامة طقوس العبادة ما تزال موجودة هناك حتى الآن . وقام بمنح المنصب والأدوات إلي نيفروس على الرغم من أنه غريب ولم يسدد رسوم الوظيفة وضد كل التعليمات الخاصة بالمعبد ، وربما حدث ذلك بتحريض منه . ويلتمس الشاكين من الأيديولوجوس بالكتابة إلي استراتيجوس قسم ثيمستيس بإقليم أرسينوي كي يأمر بسداد رواتبهم طبقاً للأعراف والتقاليد القديمة وأبعاد الكاهن الغريب حتى يستعيدوا حقوقهم ويتسلموا معبدهم حتى يتسنى لهم القيام بطقوس العبادة مرة أخرى وأن يقدموا الأضاحي . ولتصحيح أمور غير قانونية . وأن يرسل رسالة بهذا الشأن للأستراتيجوس.

وقد استفسر الاستراتيجوس من كاتب القرية الذي أرسل له رسالة في ١٣٧/٩/١٢م ، ذاكراً بالإشارة إلي رسالة كلوديوس بوليونايوس الأيديولوجوس ومرفقاتها ورد عليه كاتب القرية على النحو الآتي :

"أقسم بخط الأمبراطور أنني لم أطرد أبداً الكهنة المذكورين من معبد الإلهة أثينا في القرية ، كما أنني لم أحل محلهم أحداً أيضاً ، ولم أعطل أبداً عبادة الإلهة ، ولم أمنع عنهم الرواتب الخاصة بهم ، وذلك لأن لديهم المعبد كميراث عائلي وهو خاص بهم" .

ولكن يبدو أن الأمر لم ينته وربما حنث كاتب القرية وكذب في قسمه واستمر نيفروس يشغل الوظيفة ، ولذا فقد أعاد الكهنة شكايتهم إلي الأيديولوجوس عام ١٣٩م الذي أحالها بدوره إلي كل من الأستراتيجوس أيليوس نوميسيانوس (Aelius Numisienus) والكاتب الملكي أرتميدوروس وطلب منهما إجراء التحريات والتحقيقات بشأن الشاكين وحول تسلمهم وظائفهم ، وهل كانت وراثية في عائلاتهم ، ومن قلدهم الوظيفة بعد سداد رسوم الاستلام وهل جعل المعبد يمنح مزايا مالية من تلك العملية وإذا كانت الإجابة بنعم من أين ؟ وهل ربما حصلوا على الوظيفة عن طريق المزاد ؟.

وفيما يتعلق بالكاهن نيفروس : من صرح له باستلام الوظيفة الكهنوتية " وظيفة المتنبئ" ؟ وهل يوجد وظيفة متنبئ ؟ ومن يستحق تلك الوظيفة نيفروس أو استوتيونيس ؟.

بالفعل فقد قام نوميسيانوس الاستراتيجوس بأعمال الفحص والتحري في قرية هيراقليا ، وعرف منها أن استوتيونيس قد تقلد المنصب بعد وأكد والتي استلمها من جده نيفروس غريب على المعبد . كما نجد أن الكاتب الملكي أرتميدوروس قد أخذ إقراراً بقسم عن هيئة كهنة سوكنوبانسيوس وأرسله إلي الاستراتيجوس . ولكن الوثيقة لا تعطينا نهاية لهذه القضية ، ولكن من مجريات التحقيق والتحريات يمكننا أن نفهم أن استوتيونيس وأقرانه كانوا في وضع حسن من الناحية القانونية ، وذلك لأن كاتب القرية اسيون (Ision) قد أنكر الاتهامات واعترف بصحة مطالب استوتيونيس ورفقته وأتهامه بقطع رواتبهم ولم يطردهم من وظائفهم في المرة الأولى . ولكن نتسأل لماذا فعل كاتب القرية هذا ؟ هل كان قد تلقى رشاوي من نيفروس ؟ ولعل إقراره بأنه لم يؤذ الكهنة ولم يقطع رواتبهم في المرة الأولي كان الغرض منه هو التدليس على الأستراتيجوس الذي لم يقم بإجراء تحريات مباشرة بنفسه أو عن طريق وكلانه ، وإنما أرسل لكاتب القرية مستفسراً حول الاتهامات والتي رد عليها كاتب القرية منكراً لها ، ونتيجة لهذا الرد استمر الوضع القائم على ما هو عليه لمدة عامين قبل إتخاذ قرار ، وهكذا نجد أن كاتب القرية استغل الظن الحسن من قبل السلطات الأعلى منه ، وربما استغل انشغالهم في أمور أخرى ، وعدم متابعة القضية بصورة مباشرة في محاولة التغطية على ما قام به من أفعال يعلم أن القانون يمنعها ويعاقب عليها ، إذ أنكر ما ورد في الشكوى بل أكد على استلام الشاكين لحقوقهم وأنهم يمارسونها بالمخالفة للواقع . مما دفعهم إلي إعادة الكرة في عرض شكواهم لنيل حقوقهم المغتصبة .

ولعل الأسئلة التي وجهها الأيديولوجوس إلي كل من الاستراتيجوس والكاتب الملكي والسابق ذكرها تجعلنا نفهم أن مصالح الخزانة كانت قبل مصالح الشاكي ، ومن هنا كان تحرك الأيديولوجوس وأجهزته والأجهزة الإدارية الأخرى ليس حباً في الكهنة إنما البحث عن مصالح الدولة وأموالها وهذا ما نستخلصه من الوثيقة خاصة وأن الأسئلة التى أثارها الأيديولوجوس تشير إلى هل الوظيفة كانت للبيع أم وراثية ، وهذا يشير إلى جدية الإدارة في تقبل مستحقات الدولة وخاصة من كاتب القرية الذى خالف القواعد ومن دلس معه .

وتتضمن وثيقة بردية(٣٥٢) من عام ١٤٩م إلتماساً تقدم به كهنة (Pastophoroe) إلي كل من الاستراتيجوس والكاتب الملكي في أقليم أوكسيرنيخوس . وقد تضمن الإلتماس قراراً للأيديولوجوس ت. كلوديوس يوستيوس (T. Cludius Justius) الذي يتحدث عن موضوع تقييم وحصر ملكية قطع الأرض داخل حرم المعبد ، وذكر يوستوس أن هؤلاء الذين أعلنوا عن ملكيتهم لقطع الأراضي أثناء أحصاء أملاك المعابد والذي كان قد أمر به الوالي السابق توسكوس في إمكانهم المطالبة بها قانوناً . أما الذين لم يعلنوا عن حقوقهم بالرغم من

ذلك الأمر ، فلديهم مهلة شهرين للقيام بذلك وألا تعرض لعقوبات ينص عليها القانون ، وهنا فقد عاد الايديولوجوس يوستوس إلي نفس الإجراء الذي كان قد اتخذه الوالي والذي كان قد مر عليه قرن من الزمان(٣٥٣) .

ويبدو أن بعض الموظفين قد حاولوا الحصول على مستحقات أكبر من ملاك هذه الأراضي والتي كانوا على ما يبدو قد اعتبروها ممتلكات للمعابد . ولذا فقد صدر أمر الوالي بالحق القانوني في الملكية لمن أعلن عن ملكيته لها في الإحصاء ، كما نجده قد منح من لم يعلن منهم عن أملاكه مهلة مدتها ٦٠ يوماً كي يقوموا بذلك . وهنا نجد أن الأيديولوجوس يعود إلي تأييد نفس الإجراء بعد مرور قرن من الزمان على القرار الأول .

وهذا يشير إلي أن بعض الموظفين كانوا قد حاولوا جباية مستحقات من الأرض على أنها أراضي تابعة للمعابد وليست مملوكة ملكية خاصة ، كما نجده ينذر من لم يعلن عن ملكيته بأنه سيلقى عقوبة والعقوبة هنا واضحة من الناحية المنطقية ألا وهي اعتبار الأرض مملوكة للمعابد ، كما يمكن معاقبتهم على استغلالهم لدخل تلك الأرض بطريقة غير شرعية وإجبارهم على دفع أجرتها عن المدد التي استغلوها . وبعبارة أخرى أنهم اعتبروهم مستأجرين لا مالكين لها . وهذا يفرض عليهم دفع ما عليها من مستحقات بأثر رجعي .

سادساً : جرائم الغش والتدليس والابتزاز والتربح :

١- الغش والتدليس واستخدام السلطة للأبتزاز :

تكشف لنا الوثائق عن لجوء بعض الموظفين إلي التزوير في الوثائق الرسمية سواء الخاصة بالأفراد أو بالدولة بغرض تحقيق مكاسب خاصة تؤول إلي جيوبهم . أو بسبب الكسل أو لألقاء التبعات على غيرهم ، إذ تتضمن وثيقة بردية(٣٥٤) من عام ٨٤م خطاباً أرسله مواطن من أقليم أرسينوي ومقيم في الأسكندرية إلي صديق له في مديرية أرسينوي . ولكن الأسطر الأولى من الخطاب قد ضاعت وما بقى من الخطاب كما يلي: ... ضريبة الرأس ، فقد لحقتني الخسارة على يد كاتب القرية السابق لأنه كذب على ، وكذلك الآن سوف توافيني بالحقيقة ، وذلك حتى يتسنى لي العودة إلي أرسينوي خاصة وأن الوقت قد حان للتدرب على تولي وظيفة أمين مخزن (Sitologos) إذا ضمنت الحماية أو إذا استطعت أن ترتب أمر حمايتي بأي شكل . فإنني أرجو أن تكتب لي ، وأن تعطيني ضماناً مصحوباً بقسم تكتب فيه (إذا حضرت فلن يتعرض لك أحد بسوء) وأنني مستعد لأن افقد أي شئ إلا صداقتك . وإذا ما تكشف لك شئ ، فأرجو أن تكتب إلي حتى لا أبحر جنوباً ، فأنا أستطيع أن أرتب أمر بقائي في الإسكندرية على الرغم من أنني لا أريد البقاء . ولذا فمن الضروري أن ترسل لي رداً عاجلاً عن كل شئ لأنني لن أبحر إلي أرسينوي حتى يصلني خطابك ، وأرجو أن ترسل خطابك على عنوان ثيون بائع الحلوى بجوار حمام خايريديموس والورشة فسوف يجد ساعي البريد هناك ديوس بن سيروس الذي سيسلمني الخطاب أو أبياس بن هيراكليس كذلك فإن هناك بعض الأمور الهامة ولكنني سوف أكتب إليك عنها بمشيئة الآلهة ، ولكن ليس في هذا الخطاب لأنني مدرك أنك مشغول بتلك الأشياء . ولكني أتوسل إليك ألا تتخلى عني ... ومرة أخرى فإنني لن أبحر جنوباً ، وأرجو أن تكتب إلي فوراً لأنني على ثقة من أنك تهتم بي كثيراً وأنك سوف ترعاني كما لو كنت أبنك . وداعاً وتحياتي إلي الصغير أفرودوس (Aphrodos) وجميع أهل المنزل .

نستخلص من هذا الخطاب الحقائق والتساؤلات الآتية :

١- هل ترك المرسل موطنه هرباً من التزامات كان ينبغي عليه أن يوفيها للدولة . وهى جباية ضريبة الرأس(٣٥٥). الذي أغراه وضلله كاتب القرية على القيام بجابيتها ، أن الكاتب قد ضلله بتقديم معلومات مغلوطة عن دافعي الضريبة المقيمين بالمنطقة ومن الممكن أنه نتيجة هذه المعلومات المغلوطة أما أنه اضطر لسد العجز في جباية الضريبة ، وأما أنه قد اضطر للفرار والهرب دون أن يقوم بجبايتها وفي هذه الحالة فربما كان مرشحه مسئول عن سداد العجز وإكمال الجباية ولكن في الغالب فقد تحمل هو هذه الخسارة وهذا ما نستخلصه من النص .

٢ـ أن مطالبته للمرسل إليه بأن يكتب له إقراراً لحمايته وأن أحداً لن يتعرض له . وهذه الإشارة تمثل إشارة باكرة لنظام الحماية الذي نمى وأتسع في العصر الروماني المتأخر . وأن المرسل إليه كان من أصحاب السلطة والنفوذ في منطقته على ما يبدو أو انه كان موظفاً كبيراً .

٣ـ أن المرسل كان قد رشح لشغل وظيفة أمين مخزن وأنها تحتاج إلي تدريب . وإذا ما تردد في العودة فأن جانباً من ممتلكاته أو كل ممتلكاته قد تؤول لصالح مرشحه أو أنه قد ينزل عنها له . ومحاولة المرسل معرفة أحوال الوظيفة يشير إلي خوفه من أن تلحقه الخسائر من جراء شغله لها إذا لم تخدمه الظروف للقيام باعبائها خير قيام . ولخوفه من أن تكون أعبائها تفوق قدراته، وبالتالي كان يعلم مقدماً أنه هو الخاسر في النهاية ، ومن هنا كان قوله أن يستطيع أن يرتب أمر إقامته في الإسكندرية ، وهذا يعني أنه كان يعمل بها .ومن هنا فإنه كان ينوي التضحية بجانب من أملاكه أو أملاكه إذا ما رد عليه المرسل إليه بأن هناك خطراً يتهدده .

وتتضمن وثيقة بردية(٣٥٦) من عام ١٦٢م إلتماساً تقدم به أمونيوليس وأخته إلي الوالي لوكيوس فولوسيوس مايكليانوس وقد اتهما فيه ديونيسوس مساعد الأستراتيجوس بالتزوير ومحاولة غشهما بغرض تحصيل غرامات مالية منهما ، وذلك لأنهما كانا قد قاما بتحويل موقع منزل قديم خاص بهما إلي حديقة أعناب في عام ١٤٧/١٤٨م ، وأنهما سددا الضريبة المطلوبة ، ولكنهما أغفلا القيام بأحد الإجراءات القانونية المتعلقة بالتحويل والتسجيل. ولما عرض هذا الأمر على مجلس الوالي سمبرونيوس ليبراليس القضائي أصدر حكمه بأنه ينبغي على المالكين أن يقوما بالتسجيل وسداد الضريبة في غضون شهرين وإلا سيدفعا الغرامة المخصصة (أسطر ٢٠-٢٣) ، ولما كانت هذه المهلة قد انتهت فقد كانا مطالبين بدفع الغرامة المقررة . ويكشفان أن المتهم وفقاً للسجلات لم يعلنهما مباشرة بضرورة أستيفاء هذا الإجراء الناقص خلال شهرين طبقاً لقرار الوالي ، ولكنه بدلاً من إعلانهما فقد دلس في السجلات بأنه قد أعلن شقيقهما ديوجينيس طبقاً لتوقيع المتهم . ولكن هذا الشقيق كان قد وافته المنية قبل ذلك الإعلان المزعوم ، وقد برهنا على ذلك الإعلان بارفاقهما مجموعة من المستندات التي تمثل الدليل على صدق إلتماسهما .

أحال الوالي الدعوى إلي الديوكتيس فوناسيوس فاكوندوس (Vonasius Facundus) للفصل فيها غير أن الأخير قد أحال الدعوى إلي الأبسيتراتيجوس ، وطلب منه ألا يصدر حكمه قبل مثول المتهم أمامه وسماعه . وتطالعنا الوثيقة بأن المتهم لم يحضر وأصدر الأبسيتراتيجوس أمراً بأن يرجئ النظرفي القضية لحين حضور المتهم .

وهذه الوثيقة تكشف عن تعمد المتهم بأخطار شقيقهما المتوفي في السجلات وبشكل صوري ، ونتيجة هذا الغش فلم يعرفا ولم يعلنا بحكم الوالي إلا عند مطالبتهما بالغرامة ،

والمؤكد من التحقيق أن الإدارة كانت تتجه وفقاً لسير الدعوى إلى إعفائهما من الغرامة ، ولا ندرى ما هي عقوبة هذا المسئول نتيجة لتقصيره وخطاه . فربما كانت غرامته غرامة مالية .

ولعل هذه القضية تذكرنا بما يحدث في العصر الحديث من الكثير من الحيل والألاعيب التي يقترفها المحامون والمتقاضون ضد خصومهم ويكسبون خلالها القضايا ضد ضحاياهم والذين قد لا يعرفون بوجود قضية ضدهم !.

وتخبرنا قصاصة بردية(٣٥٧) ١٩٩-٢٠٠م بدعوى قضائية عرضت أمام الأمبراطور سبتميوس سيفيروس وأن كانت حالة الوثيقة لا تمكننا من معرف محتوياتها بدقة ولكن يتضح مما بقى منها أنها محضر إجراءات دعوى قضائية قدمها حكام مدينة أوكسيرنيخوس ضد شخص يدعى اثينلوروس ومن المحتمل أنهم قد اتهموه بالاحتيال والغش فيما يتعلق بجباية ضريبة الرأس .

وتحتوي وثيقة بردية(٣٥٨) من عام ١٦٩/٢٢٠م على شكاية قدمتها سيدة رومانية تدعى فلافيا ماركيلا تشكو من أن جباية مستحقات الدولة من الحبوب قد فرضت على أساس قوائم بأسماء أغلبها غير صحيح ، وأن الجباية التي تمت كانت تمثل الظلم للكثيرين من دافعي الضرائب ، وأنك اعطيت التعليمات أن المستحقات الحكومية ينبغي أن تراجع وأنها ستسجل في قوائم سنوياً وفقاً للآتي أن يذكر أسم الشخص ومقدارما يملك في القرية وأي منطقة ينتمي . ومقدار مساحة الأرض العامة ومقدار المحاصيل المبذورة في كل حالة وهذه الوثيقة تشير إلى أن الجباية قد تمت بشكل غير قانوني .

وفي وثيقة بردية من عام ١٨٠/١٩٢م(٣٥٩) نجد شكاية تقدم بها انتستيوس بريموس (Antistius Premus) والمسمى لولليانوس (Lollianus) كبير الكهنة السابق تيتوس كلوديوس أكسينفون (Titius Claudius Xenephon) بشأن مطالبته بمستحقات الدولة على مساحة أربع أرورات من الأرض الملكية والتي ينكر وجودهاضمن أرضه الخاصة في عزبة سينس (Sennis) ، وكانت هذه الأرض قد آلت إليه عن طريق القسمة بين أخوته فقد تم تقسيم مساحة أرورة ونصف أرورة من أرض الحبوب وأثنين وخمسين ونصف أرورة من أرض المباني بينهم ، وأن هذه الأرض معفاة من زراعة الأراضي الملكية والضياع والمعابد ولا تدفع إلا الضرائب المستحقة فقط على الأرض الخاصة ، ولكن بعد مرور أربعين عاماً . فقد حدث نتيجة لتحريات كاتب القرية المسئول عن منطقة سينس، بشأن المالك الذي ينبغي أن يطلب منه المستحقات (الإيجار والضرائب) والمقدرة بخمسة عشر أردباً من القمح، المقدرة على أربع أرورات من الأرض الملكية ، وقد قرر أن هذه الأرورات تقع ضمن ٥٣ أرورة المملوكة لي والتي اشتراها من كل ديونيسوس و ..... ومن ثم فأن هذه المستحقات يجب عليه

دفعها على الرغم من أنه لا يحوز ولا يزرع على الاطلاق أي أرض ملكية ، وأنه لا علم له بتقارير الكاتب وأن هذه المستحقات المفروضة على الأرورات الأربع لسنوات قد يتم دفعها بشكل دائم بواسطة آخرين . ومن ثم فانه ليس من العدل أن يدفع هذه المستحقات على الأرض التي لا يحوزها ولا يزرعها ، ولذا ألتمس من الأبسيتراتيجوس أن يكتب إلي الأستراتيجوس أن يقوم بتوجيه الأمر للموظفين للكشف عن المالك الذي تقع هذه الأرض ضمن أرضه أوملحقة بأرضه ، وذلك وفقاً للقرارات ، كما أنه يطلب الاحتفاظ بحقه في تحصيل تلك الفروض التي فرضت عليه بشكل خاطئ من الشخص الذي يثبت أنه مسئول عن دفعها .

ونستخلص من هذه الوثيقة :

١- أن الكاهن السابق وأخوته قد اشتروا ٥٣ أرورة وأن هذه المساحة من الأرض معفاة من عبء زراعة الأراضي الملكية والضياع والمعابد .

٢- يؤكد الكاهن أنه لا يحوز ولم يزرع قط أرضاً ملكية وذلك رداً على تحريات كاتب القرية الخاطئة بأن هذه المساحة تقع ضمن مساحة ٥٣ أرورة .

٣- يذكر الكاهن أيضاً أنه ظل أربعين عاماً لا يدفع عن الأرض التي أشتراها سوى الضرائب العقارية عليها وأنه بعد أربعين عاماً من شرائها قرر كاتب القرية أن بها مساحة أربع أرورات من الأرض الملكية . وتم مطالبته بسداد مستحقات الدولة على الرغم من أن هناك من كان يدفع المستحقات على تلك الأرورات .

٤- يطلب من الأبسيتراتيجوس أن يأمر الأستراتيجوس طبقاً للقرارات بأن يأمر الموظفين للقيام بالتحريات للكشف عن حائز مساحة الأرورات الأربع وأنه يحتفظ بحقه في إسترداد ما دفعه منه .

٥- يرى الناشر أن سبب هذه القضية يعود إلى القصور في قوائم المسح ونتيجة لمرور الوقت فأن هويتها قد صارت محل شك ، ولكن من دراسة النص فإن الكاهن المشترى هنا يؤكد أن هذه الأرض ليس مفروضاً عليها زراعة أراضي الدولة وأنه يجب البحث عن حائزها . ولا ندري لماذا قرر كاتب القرية أنها ملحقة به فهل قام بتحريات حقيقية أم أنه زعم وبشكل عشوائي أنها تقع ضمن مساحة ٥٣ أرورة . ومن ثم فقد أضطر المتضرر إلي رفع شكايته إلي الأبسيتراتيجوس بأن هذا الفرض فرض ظالم ويطالب بتصحيح الوضع ويستند في ذلك على أن غيره كان يدفعه .

٦- فى رأينا أنه لو كان الكاهن هو المسئول من البداية لكان قد فرض عليه بأثر رجعي دفع مستحقات الدولة منذ أن اشترى هذه الأرض أي منذ أربعين عاماً ومن ثم فإن الفرض هنا فرض اعتباطي .

٧- تكشف هذه الوثيقة لنا أيضاً عن مدى ضغط الدولة على الأفراد ، فكان على هذا الرجل الدفع غير القانونى أولاً ثم عليه التظلم بعد ذلك ، وهذا ماحدث بالفعل ، وهكذا فقد كانت أخطاء الموظفين لا يتم التحقق منها إلا بعد الدفع غير القانونى ثم تأتي الخطوة التالية بالتظلم وهذا ما يحدث لكثيرين في أيامنا الحالية .

٢- اختلاس حقوق وأموال الدولة :

لم يكن الغش والتدليس ضد الأهالي فقط بل كان ضد صوالح الدولة أيضاً فقد قام بعض الموظفين وجباة الضرائب بأعمال غش وتدليس ضد الخزانة العامة .

ففي وثيقة بردية(٣٦٠) من عام ١٣٩م نجد شكاية تقدم بها كاهن سوكنوبايونيسوس والذي عمل في وظيفة حارس في مكتب المكوس الجمركية بنفس القرية إلي الأبسيتراتيجوس يتهم فيها أثنين من موظفي هذا المكتب بغش الخزانة لأنهما قد قاما باختلاس جزء من الرسوم الجمركية التي كانا يقومان بتحصيلها ، وأنه استطاع أن يحصل على السجل الحقيقي والصحيح لقائمة حساب الصادرات والواردات التي مرت بالفعل عن طريق هذا المكتب ، وقد قدم نسخة منه إلي المشرف على هذين الموظفين لفحصه حتى يمكن تحديد مقدار وقيمة المكوس الجمركية الفعلية المفروضة على هذه الصادرات والواردات ، وما إذا كانت قد أضيفت إلي حساب الخزانة ويتهمهما باختلاس معظم الإيرادات لمدة أربع سنوات . وعند ذلك قام أحد المتهمين ويدعى بوليديكيس ومعه أشخاص آخرين لا يعرف اسماءهم بالاعتداء عليه وتوجيه الكثير من الضربات إليه ، كما قاموا بجلده حتى يسلم لهم هذا السجل (دليل الاتهام) ولذا فإنه يقدم هذه الشكاية إلي الأبسيتراتيجوس يطلب منه فيها أن يرسل لاحضار هذين الشخصين أمامه لمحاكمتها وحتى يحصل على العدالة ويتمتع بالأحسان .

وأهم نقاط هذه الشكاية كا يأتي :

١- أن محصلي الرسوم الجمركية قد قاما بعمل سجلين أولهما صحيح وواقعي وأنه قد وقع في يد الكاهن والحارس ، وثانيهما مزيف والذي قدماه للدونة لتغطية أختلاساتهما لمدة أربع سنوات ، وأن الكاهن الواشي عندما علم بالأمر وحصل على النسخة الحقيقية وبادر بالوشاية والأبلاغ .

٢- تعرض الكاهن الواشي للضرب حتى يسلم السجل الحقيقي لهما وهو دليل اتهامهما وحتى يُبطل اتهامه لهما .

٣- الكاهن هنا قدم البلاغ ليس حباً في الدولة أو لكراهيته للمحصلين ، وإنما رغبة منه في الحصول على المكافأة المرصودة من قبل الدولة لمن يبلغ عن موارد الدولة التي تكون عرضة للضياع أو تم اختلاسها ، وهذا ما نفهمه من قوله لأتمتع بإحسانكم ،

وهنا نجد أن نظام الوشاية يأتي أكله بالكشف عن الأموال المسلوبة والمسروقة من الدولة . ولكن نلاحظ أيضاً هنا أن الشاكي قدم بلاغه دون أن يقدم ضماناً مالياً للتأكيد على جديته في شكاواه ، ويمكن تفسير سبب ذلك أن الدليل الذي قدمه كان كافياً ومقنعاً لأدانة ممارسات ضد موارد الدولة ولما كان الأمر يخص فقد وضياع موارد الحكومة بسند موثق وهو السجل الحقيقي فلم يكن هناك حاجة إلي تقديم الضمان المالى لضمان جديته في وشايته .

٤- إن الكاهن الواشي في هذه الشكاية يكشف أنه قدم صورة أو نسخة من السجل الحقيقي والصحيح ولم يقدم النسخة الأصلية ، ونتيجة لاحتفاظه بها قد تم الاعتداء عليه بغرض سلبه والحصول على دليل اتهامهما ، وبذلك تسقط القضية لأنهما يمكنهما حينئذ الطعن بالتزوير في النسخة التي قدمها الواشي .

وترينا وثيقة بردية ثالثة(٣٦١) من منتصف القرن الثاني اهتمام الأيديولوجوس بقضية اختلاس أموال أحد الرومان الأثرياء المتوفي وأنه قد خلف وراءه إبناً قاصراً تحت الوصاية وميراثاً كبيراً ، ولكن سرق جزء منه وذلك أما لعدم كفاية الحراسة أو للاختلاس وقد تم توجيه الاتهام إلي بطوليما (Ptulema) وهي أبنة عتيق وظلت عند سيد أبيها السابق لسبب غير معروف وشركائها من العبيد والذين كافأتهم بشهادات اعتاق مزيفة ، وقد تم اختلاس الأموال سواء في الأسكندرية وفي الريف حيث كان للميت أملاكاً وقد وجه الاتهام أيضاً إلي الأستراتيجوس بالأشتراك في الاختلاس . ومثل الجميع أمام محكمةالأيديولوجوس للتحقيق والاستجواب للعبيد المعتقين ورجل القانون الذي حررالعقود التي تم تزويرها فيما بعد وبطوليما التي أنكرت كل شئ . ولذا نجد أن الأيديولوجوس لم يصدر حكماً وطالب بإجراء تحقيق وافي آخر(٣٦٢) . ولكنه أمر بالقبض على العبيد المشكوك في اشتراكهم وتم التحفظ على عقود الاعتاق المذكور أنها مزيفة(٣٦٣) ثم أحيلت القضية إلي جلسة أخرى تعقد بعد استيفاء التحقيق .

واهمية هذه الوثيقة هي أن أحد الاستراتيجوى والمسئول عن تحرير العقود قد أتهما في قضية الاختلاس وهذا الاختلاس والتزوير قد أضر بحقوق الدولة إذ تعرضت مواردها للخطر والضياع "متحصل ضريبة التركات" ولذا نجد أن الأيديولوجوس قد آلت إليه القضية وأشرف على سير إجراءات المحاكمة والقضية ، أو من المؤكد أنهما قد تلقيا رشاوي للتستر على الأمر وقد تم التحفظ على العبيد المعتقين وعقود الاعتاق المزورة إلي حين الانتهاء من التحقيق ، وطلب من موثق العقود أن يستعد للمثول أيضاً ولضمان ذلك فقد سدد مبلغاً من المال قبل أن يذهب لحال سبيله أو بعبارة أخرى تم الأفراج عنه بعد دفعه الكفالة .

وفي وثيقة بردية(٣٦٤) من عام ١٦١م نجد الأبسيترتيجوس فيديوس فاوستوس (Vedius Faustus) في محضر جلسة قد قام بإجراء تحرياته مع الأستراتيجوس هاربوكرايتون (Harpocration) لقسمي ثيمستيس وبوليمون حول أسباب وضع رجل يدعي هاربايسيس (Harpaisis) في السجن من قبل ديوس النوموفلاكس(Nomophylax) وبمعاونة كل من ديمتيريوس وأبيماخوس في أخذه إلي السجن وأيضاً حارسي (Palaistra) هيراقليدس ومسيثيس (Myshes) وحاملي السيوف هرمياس وديوس وهاربوكراس المساعد وقد قام الأبسيتراتيجوس باستدعاء البعض منهم ولكنهم لم يمثلوا فأعاد استدعائهم مع التهديد باتخاذ الإجراء المناسب . كما نفهم من الوثيقة أن تحريات واستجواب رجال الشرطة هؤلاء تم بناء على أمر الوالي والذي كان يريد أن يعرف أسباب سجن هذا الرجل .

كما تحتوي الوثيقة على حوار دار بين الأبسيتراتيجوس والاستراتيجوس وهو ما يهمنا هنا فقد رغب الأخير الإنصراف وعدم إكمال التحريات والاستماع للمتورطين من رجال الشرطة ، وذلك لأنه خشى سرقة ونقل الحبوب من المخازن التابعة له والمسئول عنها وقد عدد المقادير على النحو الآتي ٩٢ اردبا من القمح وتسعة عشر أردباً ونصف الأردب من الشعير و ٨١ أردباً من العدس ومنتجات أخرى، وقد سأله الأبسيتراتيجوس عمن سيقوم بسرقتها فرد عليه بأن أمناء المخازن وآخرين ... وطلب من الأبسيتراتيجوس تعيين بعض الأفراد للمراقبة ورد عليه الأخير بأنه سيفكر في الأمر فرد عليه الأول بأنه لن يستريح حتى ينتهي من كيل هذه الحبوب .

وهذه الفقرة الأخيرة تكشف خشية كبار الموظفين من سرقة أمناء المخازن وآخرين للحبوب الخاصة بالدولة والتي كان الأستراتيجوس مسئولاً عنها ، ولعل هذا يكشف لنا لماذا كانت الإدارة تطلب من أمناء المخازن تقارير أسبوعية وشهرية عن الحبوب الداخلة للمخازن حتى لا يتم الاستيلاء وسرقة جانب بها .

كما أن الوثيقة للأسف لا تكشف لنا عن الأسباب التي أدت إلي سجن هاربايسيس . وقد كشف لنا التحقيق عن رجال الشرطة المسئولين بناء على أوامر الوالي ، ولعل الضحية هنا أو نائباً عنه قد تقدم بشكوى حول وضعه في السجن بدون ذنب اقترفه أو بدون أن يكون عليه مستحقات للحكومة .

يخالف ديفيد توماس وهو على حق العالم يالوفتز بقوله أن المحكمة كانت محكمة الأبيستراتيجوس وأن الأسيتراتيجوس قد حضرها ومن الطبيعي أن يتراس الجلسة ، ونعضد رأي توماس على النحو الأتي : أن مجريات الحوار بين الأبسيتراتيجوس والأستراتيجوس تكشف عن أن المحكمة القضائية كانت محكمة الأول القضائية وأن الثاني كان معاوناً له فيها

وليس محكمة الثاني بدليل أن الأخير طلب الإنصراف لمباشرة مسئولياته الأخرى في أقليمه . ولكن الأبسيتراتيجوس لم يسمح له حتى يتلق تعليمات من الوالي .

ونستخلص من الوثيقة :

١- نحن هنا أمام جريمة تمت وارتكبت بحق مواطن تم ضربه وتعذيبه وإيداعه السجن بغير جنية ولعل ضربه وحبسه كان بغرض ابتزازه .

٢- يكشف لنا الحوار بين الأبتستراتيجوس ومرؤوسه الأستراتيجوس بأن الأخير خشى من قيام أمناء المخازن وآخرين بسرقة الحبوب من المخزن . وقد اراد هنا الاستراتيجوس استخدام هذا الأمر للعودة إلى مقر عمله ، ولكن الأبتستراتيجوس طلب منه الانتظار حتى يصرح له الوالى ومن الطبيعي ألا يكون هناك قلق من الإدارة لأن أمناء المخازن كانوا ضامنين بأشخاصهم وأملاكهم عن العجز والنقص ولكن مسئولية الاستراتيجوس بحكم أنه رأس السلطة الإدارية والمسئول الأول عن أى عجز جعله يسر لرئيسه بمخاوفه .

وتحتوي وثيقة بردية رابعة(٣٧٥) من عام ١٧٨م على قضية اختلاس نظرها الوالي ضد حكام مدينة أوكسير نيخوس وعدد من المشرفين على صنع تمثال للربة أثينا . حيث أنهم قد قاموا باختلاس كمية كبيرة من الذهب الذي كان مخصصاً لصنع هذا التمثال وأصدر الوالي حكماً بإدانتهم .

وترينا وثيقة بردية خامسة(٣٦٦) من عام ١٨٨م من أن بعض الحكام المحليين في مدينة هرموبوليس قد قاموا بأعمال اختلاس .

٣- استغلال الموظفين سلطتهم لاختلاس أموال الأهالى وابتزازهم :

وترينا وثيقة بردية(٣٦٧) من عام ٥٠م شكاية قدمها نساج من أقليم أوكسيرنيخوس إلى تيبريوس كلوديوس باسيون الاستراتيجوس ضد أبوللوفانيس جابي الضرائب بأنه كان يجبره على دفع مبلغ وقدره ١٦ دراخمة بين عامى ٤٧-٤٨م .

تكشف لنا الوثائق أن بعض المسئولين قد استخدموا العنف والابتزاز والاختلاس إذ تطالعنا وثيقة بردية(٣٦٨) من عام ١٤٥/١٤٧م بمعلومات عن شكاية مقدمة من أحد الأفراد إلى الوالي لوكيوس ڤاليريوس بروكلوس يتهم فيها أحد موظفي الري في أقليم أرسينوي بأنه قد طرده من الأرض التي أستأجرها من الدولة وأخرجه عنوة من منزله ، كما أساء إليه واستخدم العنف (υπρις) ضده بغرض ابتزازلأ أمواله (διεσισεν με αργυρον) حيث أجبره بالفعل على دفع مبلغ من المال . ويستطرد قائلاً أنه يخشى من تجاوزات أخرى في

المستقبل ، وطلب تدخل الوالي لتحقيق العدالـة ، وقد أحال الوالي الشكاية إلي الأستراتيجوس لسماع شكواه والتحقيق فيها .

لا ندرى هنا ما هو السبب وراء الابتزاز والإهانة ، هل لأسباب وعلاقات شخصية بين الطرفين كأفراد ؟ وهل استغل موظف الري هنا سلطته الوظيفية ؟ لابتزاز الشاكي ؟ هذا جائز ولكن الوثيقة تشير أيضاً إلي بطشه وابتزازه له والذي ربما يكون أيضاً راجعاً لسطوته وقوته المحلية وهذا هو الأرجح .

وتتضمن وثيقة بردية(٣٦٩) من عام ١٦٢م مرسوماً للوالى ماركوس بيترونيوس ماميرتينوس(M.Petronius Mamertinus) بشأن تجاوزات ملتزمى الضرائب (οιτελυναι) ونصه يعلن والى مصر لقد تناهى إلى سمعنا أن ملتزمى الضرائب يبتدعون الحيل ضد السكان ، بل ويفرضوا عليهم غرامات ، ومن ثم يلجأ البعض إلى شراء تصريح سفر ويرحل مسرعاً . لذلك فأنى أصدر أوامرى إلى هؤلاء المسئولين أن يقلعوا عن مثل هذه الأفعال...

والمرسوم هنا يكشف عن تحصيل الملتزمين لغرامات وهمية وهذا العمل ضرب من الابتزاز . كما أن الوالى يذكر ما تعرض له الناس من ضغط وأن البعض منهم إضطر لشراء تصريح سفر حتى يرحل عن موطنه .

وتحتوي وثيقة بردية(٣٧٠) من عام ١٨٥م على شكاية ضد التصرفات التعسفية من قبل الموظفين المسئولين عن جمع القمح والتى تضرر منها صاحب الشكاية والإلتماس مقدم إلى الوالي لونجايوس روفوس .

وتتضمن وثيقة بردية مهشمة(٣٧١) من عام ٢٠٦-٢١١م مرسوماً للوالى سوباتيانوس أكويلا بشأن محاربة والحد من إبتزاز الموظفين (διασεισμος) ونظراً لطبيعة الوثيقة فلا ندرى من هم الموظفين المقصودين .

وتكشف لنا وثيقة ثانية(٣٧٢) من عام ٢٤٧م عن إلتماس تقدم به أحد الأشخاص إلي الوالي يشكو فيه من كاتب قرية سابق من أنه قد أختلس أموالاً منه وقد أحال الوالي الإلتماس إلي الاستراتيجوس لدراسة القضية وفي نفس الوقت طلب الملتمس من الاستراتيجوس إحضار الكاتب إلي مجلس الوالي القضائي .

وتخبرنا وثيقة بردية ثالثة(٣٧٣) من عام ٢٦٢م بقضية مزارع من أقليم هرموبوليس الصغرى والذي كان قد تعرض لظلم كبير من الموظفين العموميين فقد أجبر على زراعة أرض تمتلكها الإدارة المالية بطريقة مخالفة للقانون . ويذكر أن هؤلاء الموظفين قد دخلوا داره عنوة نظراً لضعفه وتقدمه في السن واستولوا على المحصول الخاص بالإدارةالمالية ومواشيه أيضاً.

ولذا فان محاميه قد تقدم بشكواه إلي الوالي ثيودوتوس (Theodotos) كي يرفع عن موكله العجوز ما عاناه من أعمال منافية للقانون . وأن يأمر الأستراتيجوس والأرينارخا (Ειρηναρχαι) باتخاذ الإجراءات الضرورية لإصلاح الضرر من جهة ، وعقاب هؤلاء الموظفين من جهة أخرى وإجبارهم على تعويض العجوز بالاضافة إلي تعويضات خاصة تصرف له وللإدارة المالية . وتبين الوثيقة أن الوالي قد وافق على مطالب المحامي ، وذلك بإعادة ما تم الاستيلاء عليه عنوة ، لكنه أحال القضية إلي جلسة تالية وطالب مرءوسيه في نفس الوقت بدراسة تفاصيل القضية ، ومعلناً أنه سوف يصدر أمراً للأستراتيجوس والأرينارخوي لإعادة الأشياء التي سلبت بالعنف ، وإذا ثبت أن عنفاً بالفعل قد حدث فإن القضية تعرض فوراً أمام محكمتي . وقد أخذ المدعى هذا الحكم لتسليمه للأستراتيجوس والأرينارخا كي يتم التنفيذ .

وفي وثيقتين برديتين(٣٧٤) من عام ٢٨٠/ ٢٨١م تجد محضرجلسة قضائية في محكمة الأبسيتراتيجوس بتفويض من الوالي فقد أرسلت أرملة تدعى أوريليا أرتميس شكايتها إلي الوالي(٣٧٥) تشكو من أن أحد الديكابروتي قد سرق ماشيتها وأستغل سلطته وأجبر زوجها أثناء حياته أن يحرس القطيع المسروق ، وحينما أصبحت أرملة توجه إليها واستولى على القطيع الراعي ، وهو ميراث أولادها الأيتام ، ولم تنجح في استرداد قطيعها من الديكابرويتس فقدمت إلتماسها إلي الوالي كي يأمر السلطات بإعادته إليها بالطريقة القانونية .

أحال الوالي القضية إلي الأبسيتراتيجوس معلناً يجب على الابسيتراتيجوس أن يدرس القضية بعدالة تامة .

وتكشف الوثائق عن قيام الجنود بابتزاز الأهالى إذ تخبرنا وثيقة بردية(٣٧٦) من عام ١٧١م أن أحد حراس أحذ الأبراج بين قريتي بولديكيا وثيادلفيا قد اعتدوا على تاجرى خنازير في الطريق العام بعد أن قيدهما واستولى منهما على خنزير وعباءة .

وتشير وثيقة بردية(٣٧٧) من عام ٣٧م إلى خوف السلطات المحلية ومنهم كاتب قرية من الجنود إذ نجد الكاتب يقسم بعظمة الأمبراطور تيبريوس أغسطس بأنه لا يعرف أحداً من ضحايا ابتزاز الجندى أو أحد مساعديه .

والمنطقى أن كاتب القرية كان ملماً بشكل كبير بأخبار قريته وإنه كان يعرف ضحايا الأبتزاز ولكن خوفه من بطش الجنود أدى إلى أن يقسم بعظمة الأمبراطور بعدم معرفتهم وهنا نجد كاتب القرية يتستر على جرائم وإبتزاز الجنود للأهالى .

٤- استغلال بعض الموظفين لثغرات وعيوب النظام القضائي للاثراء بالأبتزاز:

عرضنا فيما سبق مساوئ النظام القضائي ونعرض الآن مساوئ نظام الوشاية والمدعين العموميين والذين استغلوا ثغرات في القانون واتهموا الناس بالباطل مما جعل الدولةتحدد الشروط الواجب اتباعها عند الإبلاغ عن المخالفات حتى تضمن جدية الوشاية وعدم كيديتها . كما نطالع في فقرة (أسطر ٣٥-٤٠) في قرار الوالي ثيبريوس يوليوس الأسكندر ، محاولة هذا الوالي سد الثغرات في النظام القضائي والتي استغلها المحاسبون والمدعون العموميون واتباعهم من الوشاة ، وذلك بعدم عرض القضية التي فصل فيها الوالي أو الأيديولوجوس البتة . إذ نجده يقول "وحين يقوم الوالي في مجلسه القضائي بالتحقيق في قضية ما ويصدرحكماً بالبراءة فأنني أمنع تماماً أن يعرض الأمر على محكمة أخرى . وإذا أصدر اثنان من الولاة نفس الحكم فيعاقب المحاسبون الذين يعرضون نفس القضية للتحقيق مرة أخرى في مجلس الوالي القضائي لأنهم عندما يفعلون ذلك فأنهم لا يعدو أن يختلقوا ذريعة للأبتزاز لمصلحتهم أولمصلحة موظفين آخرين . وفي الحقيقة فإن الكثيرين قد طالبوا بميزة التخلي عن املاكهم بدلاً من أن ينفقوا عليها ما يزيد على قيمتها لأن نفس هذه القضايا تفرض على المحكمة في كل تحقيق . كما أنني أصدر نفس التشريع بخصوص القضايا التي تعرض على الأيديولوجوس فإذا تم الفصل في القضية بعد المحاكمة أو سوف يفصل فيها بحكم لصالح المدعى عليه لا يكون من الممكن للمدعي أن يدلي بمعلومات حول هذه القضية أو يعرضها على المحكمة فإن فعل يعاقب دون هوادة لأنه إذا استمرت القضايا تعرض على المحاكم المرة تلو المرة بعد الفصل فيها إلي أنه يحصل أحد الأطراف على حكم بإدانة الطرف الآخر فلن يقف الابتزاز عند حد(٣٧٨) .

ونفهم من هذه الفقرة النقاط الآتية :

١- أن الوالي قد تلقى العديد من الشكاوي حول سوء سلوك مراجعي الحسابات والمدعين العموميين وذلك باستغلالهم لمناصبهم وإعادة عرض القضايا الحالية التي تم الفصل فيها لصالح الأهالي وبرئت ذممهم المالية تجاه الدولة أي أن ليس للدولة حقوقاً مالية طرفهم ولكن تم إعادة عرض هذه القضايا مرة أخرى من المحاسبين والمدعين أمامَ محاكم الولاة والأيديولوجوى .

٢- إن بعض مراجعي الحسابات كانوا يشون للمدعين العموميين برفع قضايا ضد الأهالي بغرض ابتزازهم والكيد لهم ، وأنهم كانوا يتعمدون إعادة عرض القضايا مرات ومرات على الرغم من الفصل فيها ، ولذا فإن بعض الأهالي كانوا قد آثروا السلامة ونزلوا

عن أملاكهم أو أموالهم محل النزاع لأنهم إذا دخلوا في قضايا فإنهم قد ينفقون أكثر من قيمتها الحقيقية ، فقد كان عليهم إذا ما ذهبوا للمحاكم أن يتحملوا مصروفات في شكل أجره المحامين ونفقات العدالة ، والسفر إلي مكان عقد مجلس الوالي ، ونفقات الإقامة بالمدينة إلي أن تعرض قضيتهم بالإضافة إلي خسارة كبيرة محققة ، وذلك لتعطل مصالحهم وأعمالهم في مساقط راسهم أو مواطنهم القانونية نظراً لطول مدة التقاضي، فقد كان نظام إعادة عرض القضايا بعد الفصل فيها بالنسبة للمزارعين البسطاء يمثل كارثة محققة فيسبب الخراب لهم ، ولذا فقد كان أبسط الحلول هو ترك أملاكهم كي يتجنبوا مضايقات وكيد مراجعي الحسابات وأنتابهم عديمي الضمير ، وولوا فراراً من مواطنهم وأنضموا إلي المعدمين(٣٧٩) .

٣- كان مراجعو الحسابات بالأقليم يقومون بتقدير وحساب قيمة الضرائب التي يتم جبايتها من الممولين والأشراف على مصادر الدخل ، وعلى ما يبدو أن الولاة كانوا يصدرون الأحكام في بعض القضايا الضريبية سواء بتخفيضها أو الاعفاء منها وفقاً لما رسمه الأباطرة ، وهذه الأحكام كانت لا ترضى ولا تعجب مراجعي الحسابات ، ولذا نجدهم يعيدون عرض القضايا مرات ومرات أمام مجلس الوالي القضائي نفسه أو للمجلس القضائي للوالي الذى يليه إلي أن يحصلوا على حكم ينقض حكم التخفيض أو الاعفاء من الضرائب ، وكان مراجعو الحسابات لا يعملون لصالح الدولة ، ولكنهم كانوا يعملون لصوالحهم الشخصية بغرض الاثراء هم وباقي الموظفين ، ولكن كيف كان يحدث مثل هذا الأثراء؟ يرى أولريش فيلكن وسايره أخرون(٣٨٠) أن مراجعي الحسابات كانوا يحصلون على نسبة من الضرائب المحصلة . وأنه إذا حدث نقص أو أعفاء من أداء الضرائب فان ذلك سينعكس عليهم إذ سيقل دخلهم . بيد أن الوثائق تكشف عن وجود ضرائب خصصت لسداد رواتبهم(٣٨١) . ولذا فإنه يبدو أن حرصهم وإصرارهم على إعادة عرض القضية مرات ومرات هو أنهم كانوا يحصلون على نسبة من الضرائب المحصلة بجانب رواتبهم(٣٨٢). ويمكن أن يكون دافعهم بجانب الحصول على نسبة من الممتلكات هو أنهم قد استخدموا التهديد بإعادة عرض القضايا كسيف سلطوه على رقاب الممولين بغرض تهديدهم وابتزازهم لأموالهم ، فإذا لم ينصاعوا لمطالبهم الظالمة مباشرة رفعوا عليهم القضايا التي قد تجلب عليهم وعلى أسرهم الخراب المالي حتى وإن صدر الحكم لصالحهم يظلون مهددين بإعادة رفعها المرة تلو المرة من قبلهم أمام مجلس الوالي القضائي إلي أن يحصلوا على حكم ضدهم، وهذا يعني أيضاً ، أن من يرفض طلباتهم غير القانونية عليه أن يتحمل

تكاليف ومصاريف القضايا العالية ، ولذا فقد فضل الكثير من الناس الضحايا أن يتخلوا عن ممتلكاتهم ، وذلك لأنهم أدركوا أنهم سيدفعون مصاريف أكثر من قيمة املاكهم التى عرضت للحكم فيها ، وحتى نزولهم عن أملاكهم للدولة كان يمثل عبئاً على الإدارة إذ لابد من استغلالها كما أن نقص عدد الملاك يعنى نقص عدد المؤهلين لشغل الوظائف الإرغامية ومن هنا جاء حرص الإدارة على استقرار الأوضاع .

٤- نجد أن الوالي (الأسطر ٣٨-٤٠) قد قرر أيضاً الا يعاد عرض قضايا نظرها الأيديولوجوس وأصدر حكماً فاصلاً فيها . فلماذا أصدر هذا الحكم ؟ لعله يحارب هنا تجاوزات الوشاه والمدعين العموميين ويحد من تصرفاتهم ، فمن المؤكد أن الوشاة والمدعين كانوا يعيدون عرض القضايا أكثر من مرة على المحاكم ، مما كان يرهق الأهالي ، ولذا فقد رفعوا شكاياتهم وجأروا بالشكوى من هذه التصرفات والتي كان محركها الرئيسي الرغبة في تحقيق الأرباح والأثراء بدون وجه حق أو الابتزاز ، وقد يكون محركهم أيضاً الرغبة في الكيد للضحايا التعساء ، والذين كانوايفضلون التخلي عن أملاكهم محل النزاع لإدراكهم أنهم سينفقون مبالغ قد تفوق قيمتها لو استمروا في التقاضي . كما أن الأمر أكثر سوءً لهؤلاء لأن الدولة كانت تضع يدها على تلك الممتلكات ودخلها أي تحجز عليها إلي حين الانتهاء من القضية .

٥- يهدد الوالي بتوقيع العقوبة بدون هوادة على من يفعل هذا من مراجعي الحسابات والمدعين العمومين . ولم يكتف بذلك بل منع أفشاء معلومات بشأن القضايا التي تم الفصل فيها لآخرين ، وهذا يعني سد الطريق أمام إعادة عرض القضية .

٥- إساءة الموظفين لتفسير قانون حق الأفضلية لتحصيل وضمان حقوق الدولة:

لجأ بعض الموظفين إلي التفسير الخاطئ لحق الأفضلية وفرضوا قيوداً على من لهم تعاملات قانونية ومالية مع الدولة . مما ترتب عليه وقف كل أنواع التصرفات القانونية في ممتلكاتهم ، مما أربك أحوال الأهالي وأوقف تعاملاتهم التجارية والقانونية الخاصة من الحصول على ديون ورهن جانب ممتلكاتهم وحتى بيع جانب من تلك الممتلكات بذريعة أن للدولة حق الأفضلية على هذه الممتلكات ، وأنها مرصودة إلي حين سداد أعباء أصحابها تجاه الدولة أو المهام التى تسند إليهم من قبل الدولة ، وتكشف لنا فقرة من قرار الوالي تيبريوس يوليوس الأسكندر عن أن الأمبراطور أغسطس قد أصدر الأوامر والقرارات المانعة لهذه الممارسة من قبل الموظفين والذين لم يتبعوها ، ولذا فقد ألتمس الناس إلي الولاة والذين عضدوا القرار الأمبراطوري . ولكن لم يأخذ به الموظفون واستمروا في المخالفة ، وكان رد

فعل الأهالي هو الشكوى ضد هذه الممارسة الظالمة إلي الوالي تيبريوس يوليوس الأسكندر ، ومن المؤكد لما رأى هذا الوالى أن الأمر كان شائعاً في طول البلاد وعرضها ، فقد رأى أن يضمن قراره فقرة خاصة بهذا الأمر يحدد فيها ما ينبغي على هؤلاء الموظفين عمله حتى يكون عملهم قانونياً بشأن ممتلكات الأطراف الداخلة في علاقات ومصالح مع الدولة ، وذلك بإتباع خطوات محددة أتى على ذكرها على النحو الآتي في (أسطر ١٨-٢٤) "لا يؤثر أسم الأدارة المالية على العلاقات التعاقدية وأن الذين يستخدمون حق الافضلية (Pratopraxia) في الحالات التي لا يجب فيها حدوث ذلك ، وألا يحجزوا (Κατwχά) لصالح الخزانة على الممتلكات ، ولقد اتخذت إجراءات قاطعة في هذا الأمر، ففي الواقع قد ذكر لي أن البعض قد حاولوا أن يلغوا رهون تم عقدها بطريقة قانونية ، وأن يجبروا هؤلاء بأن يردوا قروضاً دُفعت مقدماً ، وأن يلغوا بيوعاً وذلك بأن يستردوا الأشياء المباعة من الذين اشتروها بدعوى أنهم قد تعاقدوا ، أما مع أشخاص تعاقدوا مع الخزانة لجباية مستحقاتها سواء مع الاستراتيجوس أو موظفين آخرين أو مع البعض الآخر الذين عليهم إلتزامات للخزانة ، ولهذا فأنني آمر هنا أن كل الموظفين الأمبراطوريين أو الأويكونوموس الذي يوجد هنا" الأسكندرية . إذا ما شكوا في موظف عام بأن يُسجل أسمه في مكتب التسجيل المحلي في سجل المحجوز على ممتلكاتهم وأن ينشره للناس بحيث لا يتعاقد معه أحد أو أنه نظراً لدين هذا الشخص يسجل الحجز (Κατwχά) على جانب من ممتلكاته في مكتب التسجيل العام . ولكن إذا ما قام أحد بأقراض مال بضمان رهن بطريقة قانونية ، أو استرد دين قبل موعد سداده المستحق ، أو اشترى شيئاً من أي شخص لم يسجل أسمه في سجلات الحجز على الممتلكات ، أو أن ممتلكاته لم يحجز عليها فأن عمله أو تعاقده قانوني(٣٨٣) .

وإذا ما حللنا محتوى هذه الفقرة نخرج بالحقائق الآتية :

١- إن الحرص الزائد والمبالغ فيه لبعض الموظفين بالإدارة المالية على تحصيل مستحقات الدولة قد دفعهم إلى تطبيق حق الأفضلية للدولة على من سواها في سداد مستحقاتها على نحو سئ وأن هذا الإجراء قد شاع استخدامه على نطاق واسع .

٢- إن هؤلاء الموظفين قد طبقوا بشكل خاطئ الحجز على كل ممتلكات الناس الذين كان عليهم التزامات للدولة أو تعاقدوا مع الدولة لجباية الضرائب ، وذلك لضمان سداد مستحقات الدولة .

٣- أن الحجز على الممتلكات على نطاق واسع لم يهدد سريان التعاقدات القانونية "رهون، ديون ، شراء ، بيوع" القائمة بين الأفراد بحجة أن أحد أطراف العقد سواء أكان مديناً أو بائعاً عليه التزامات للدولة . وهؤلاء الأفراد إما أنهم كانوا مستأجرين

لأملاك الدولة من أرض زراعية وورش صناعية وملتزمي جباية استحقاقات الدولة ، أو أنهم كانوا مدينين للدولة والذين منحتهم الإدارة المالية مهلة لسداد ما كان مستحق عليهم دفعه أو موظفين مرغمين في إدارات ودوائر الإدارة وكانت أملاكهم بمثابة ضمانة تعود عليها الدولة في حالة العجز أو الفشل أو إساءة السلطة بما يضر مصالح الدولة والأفراد .

٤- رأي الوالي أن عدد الذين دخلوا في تعاقدات مع الدولة ، وعليهم إلتزامات للإدارة المالية كبير لدرجة أنه إذا لم ينظم هذا الأمر فأن هذا سيسئ للغاية للعلاقات التعاقدية بين الأفراد ، فكان كل فرد سيخشى بطريقة أو بأخرى تطبيق حق الأفضلية للدولة بشكل مطلق مما يعيق إجراء التعاقدات على نطاق واسع ، ونتيجة هذا سيكون فقد الثقة بين المتعاقدين عامة ووقف صوالح الناس وأحوالهم . وأمام هذه المشكلة نجد أن الوالي يعطي أمره إلي الموظفين الأمبراطوريين أو أحد الأويكونوموي وهم موظفون مقيمون في الأسكندرية إذا ما رأى أحدهم أن أحد الأفراد الذين دخلوا في تعاقدات مع الدولة وعليهم التزامات للخزانة ولا يمكنهم أدائها ، أو شك في أدائها فكان عليه أن يقوم بإتخاذ بعض الإجراءات والتي بتنفيذها تخضع كل أو بعض أملاك هذا الشخص لحق الأفضلية في السداد للدولة قبل أي طرف آخر من لحظة اتخاذه لهذه الخطوات على النحو الآتي: ١-الحجز على كل أو جانب من ممتلكات الفرد الذي عليه التزامات وتسجيل هذا الحجز في مكتب التسجيل العقاري لضمان حقوق الخزانة. ٢-أن ينشر أسم الأفراد الذين حُجر على أملاكهم للعامة . وكان الغرض من هذين الإجرائين هو أن يعرف الناس الوضع القانوني الصحيح للمدين أو الموظف حتى يتجنبوا التعاقد معه ، أما الأفراد الذين عليهم التزامات للدولة ولم تتخذ ضدهم الإجراءات السابقة الذكر فيحق لهم التصرف في جانب من ممتلكاتهم أو يدخلوا في تعاقدات ، رهون ، دفع ديون ، بيع . وتكون هذه التصرفات قانونية وغير قابلة للنقض أو الفسخ من قبل الموظفين .

٥- تكشف لنا الفقرة عن أن هذه الممارسات من قبل الموظفين كانت مستمرة من عهد الأمبراطور أغسطس وأن بعض الولاة قد أصدروا الأوامر بوقفها ولكن الموظفين استمروا في ممارستها .

هكذا كان الهدف من هذه الإجراءات هو حماية الأطراف الداخلة في تعاملات مع أفراد عليهم التزامات وواجبات قبل الدولة ، ولا يوجد عليهم شبهة أوشك في عدم قدرتهم على السداد أو الوفاء بما يناط إليهم . وكان يهدف من هذا كله ألا تشل الإجراءات التعاقدية وضمان

صحة تلك التعاقدات والحد من تجاوزات الموظفين -ين كانوا يعرقلون مثل هذه التعاقدات القانونية مما كان يؤدي إلي وقف وتعطيل مصالح الأطراف الداخلة في تعاقد مع الدولة أوعليها إلتزامات لها .

وفي الواقع على الرغم من المحاذير والتدابير التى انتهجها الموظفون لحماية حقوق الخزانة إلا أن العارفين منهم بتلك التدابير كانوا يعرفون كيفية تجنبها إذا ما تعرضت مصالحهم الخاصة وأملاكهم لخطر المصادرة ، وهذا ما بينته وثيقة بردية أخرى(٣٨٤) من عام ١٣٧/١١٥م إذ نجد أسيون (Ision) الكاتب الملكي السابق في مديرية أيوبوليس وكان يملك أرضا في أنطنيابوليس وقد حكم عليه بدفع مبلغ ضخم كغرامة (Κατακριματα) وذلك لسوء الإدارة . وعندما علم أسيون بذلك قام ببيع جزء كبير من أملاكه التي كان يتوقع أن الدولة ستحجز عليها لسداد الغرامة أو تصادرها وبذلك تجنب ضياع أملاكه كلها . وهذه الأملاك كان قد اشتراها أكثر من مشترى . وعندما تحركت الدولة لتحصيل مستحقاتها وجدت أملاكه قد تم بيعها لأكثر من مشترى ولذا فقد طالبت المشترين الجدد بسداد المستحقات على الأرض ، وكان بين هؤلاء شخص كان قد اشترى قطعة أرض من هذه الأملاك من مشترية كانت قد اشترتها من أسيون وقد تعهدت في العقد بأن الأرض غير مديونة .

والشاكي هنا يعطي أسم البائعة كي يتم تحصيل مستحقات الدولة منها . وأنه غير مسئول عن ذلك .

والمشترى الأخير هنا قد تقدم بشكوى للأبسيتراتيجوس يطلب منه أن يوزع الدين على كل المشترين لهذه الأرض في أول الأمر وقد وافق الأبسيتراتيجوس على طلبه وأرسل تعليماته إلي مراجعى الضرائب (Diakritai) المفروضة خطأ في أقليم أنطيابوليس بأن يعدوا قائمة بالمشترين الأصليين وأن يحددوا الحصة التي تخص كل واحد منهم من الدين وحيث أن بعض المشترين كانوا يقيمون في أقليم (Apollonopotite Heptakomia) المجاور فقد تم إبلاغ الأستراتيجوس بها ، ومن ثم فقد أعد قائمة مشكوك في صحتها بالأشخاص الذين اشتروا في الأقليم الذي يديره وكان أوفيوس (Ophieus) من بين الأشخاص الذين وردوا في هذه القائمة.

وملخص القضية أن الكاتب الملكي حين باع الأرض لعدة أشخاص كانت هذه الأرض مدينة للدولة ، وأن بعضاً ممن اشتروا في أول الأمر قاموا ببيع هذه الأرض مرة أخرى ، وكان من بين المشترين في المدة القانونية . صاحب هذه الدعوى ، وعندما تبين أن هذه الأرض مديونة للدولة ، تم عمل قائمة باسماء الملاك الجدد كي توزع عليهم هذه الديون ، وفي هذه القائمة جاء أسم صاحب الدعوى الذي طلب من الأبسيتراتيجوس بأن يوزع الدين على الذين

اشتروا هذه الأرض من البداية ، وعندما طلب الأبسيتراتيجوس من ألأستراتيجوس أن يطلب من مراجعى الضرائب المفروضة خطأ أن يعدوا قائمة بالأسماء أدرجوا أسم الشاكي مرة أخرى بدلاً من أسم السيدة التي أشترى منها . ويتهم المدعي الأستراتيجوس ومراجعي الضرائب بالغش والتدليس والتزييف .

نلاحظ ما يلي :

١- أن الشاكي هنا قد اختصم السيدة التي اشترى منها ٢٤ أرورة وأنه لم يشترها من أسيون الكاتب الملكي ، وإذا كان على الأرض مستحقات للدولة فأن على الدولة أن تحصلها من هذه السيدة .

٢- يشكو الشاكي هنا كلا من أستراتيجوس ومراجعي الضرائب في أقليم (Apollonopotite Heptakomia) متهماً أياهم بأنهم قد أعدوا قوائم وبها أسمه ظلماً وعدواناً عن طريق الغش والتدليس .

هنا نتساءل هل كان تصرف الكاتب الملكي قانونياً ؟ وهل كانت الدولة قد وضعت الحجز عليها قبل عرضها للبيع ؟ لعل البائع استغل أن أملاكه لم تكن عليها أي قيود فباعها . وأنه لدرايته بالقوانين قام ببيع الأرض قبل أن تتخذ الدولة إجراءات تجاهها ومطالبة بسداد ما استحق للدولة عليه من غرامة لسوء الإدارة ، وكما نعلم أن حق الدولة لا يضيع حتى مع غياب حق الأفضلية قد أقرت البيع .

٣- والمدعي أختصم السيدة التي باعتها له وهنا نعرف أن عليها ديوناً وأنها كانت متواطنة مع الكاتب الملكي عن طريق الغش والخداع بمعرفة الموظفين التابعين له . ويشكو أن مراجعي الضرائب والمستحقات (Drakritai). قد تعمدوا عن طريق الرشوة والتدليس بأن يتستروا على المشترين من أقليم أبوللونوبوليس وأعدوا قائمة بالمشترين من نابو (Nabo) وكريكيس (Krekis) فقط ، وحتى هذه القوائم لم تكن عادلة أيضاً ولم يطلب المدعي أي إجراء تجاه هؤلاء الموظفين ، ولكنه يطلب فقط بأن يعفى من الدين وأن تدفعه السيدة التي اشترى منها هذا من جهة ويطلب الشاكي من الأبسيتراتيجوس بأن يوزع الدين على كل المشترين من الكاتب الملكي من البداية .

ويكشف الوالي في الفقرة التالية في قراره (سطري ٢٥-٢٦)(٣٨٥) . عن سوء التفسير لحق الأفضلية بجعله يمتد إلي دوطة أو بائنة الزوجة التي حملتها إلي بيت الزوجية أذ يقول "أما بالنسبة للدوطة وممتلكات الآخرين وهي ليست من ممتلكات الأزواج والذين أستلموها فإن المبجل أغسطس والولاة قد أمروا أن تعيدها الإدارة المالية للزوجات إذ يجب أن

يظل حق الأفضلية (Protopraxia) مستمراً ، وهذان السطران يكشفان لنا عن الحقائق الآتية :

١- أن موظفي الإدارة المالية من أجل تحصيل دين الدولة لم يأخذوا ممتلكات المدين المعسر فحسب بل امتدت أيديهم إلي دوطة الزوجة . وهذا يعد اعتداء على حقوق الزوجات وعلى ممتلكاتهن وهذاقد قرره الأمبراطور أغسطس من قبل وأعاد التأكيد عليه بعض الولاة السابقين على فترة ولاية تيبريوس يوليوس الأسكندر .

٢- أن الموظفين قد استمروا في التجاوز والضرب بعرض الحائط وعدم الاكتراث بقرارات الأمبراطور أغسطس والولاة قبل ولاية تيبريوس يوليوس الأسكندر وحتى في عهد هذا الوالي .ولذا نجده يعيد التذكير بتفعيل القرارات الصادرة عن الأمبراطور والولاة أسلافه. وأنه ينبغي إعادة دوطة زوجة المدين التي استولت عليها الإدارة المالية وأنه من العدل أن تفصل الإدارة دوطة الزوجة عن ممتلكات الزوج وتسلمها إليها وفقاً لحق الأفضلية خاصة وأن هذه الدوطة كانت بمثابة أمانة لديه وأنها ملك الزوجة أو أهلها وفقاً لشروط وثيقة أو عقد الزواج .

٣- نجد نفس روح هذا القرار قد وجدت في وجيز لائحة الأيديولوجوس في مادتها٣٦(٣٨٦) والتي تنص أنه عند مصادرة ممتلكات الذين أدينوا بتهمة القتل أو الجرائم الخطيرة والذين اختاروا العزل الاختياري في تلك الأحوال تعاد للزوجات الدوطات نقداً ، وهذا البند يمثل ما يأتي : ١- التطبيق لحق الأفضلية للزوجات في استرداد ممتلكاتهن الثابتة والمنقولة التي سلموها لأزواجهن والتي كانت على سبيل الأمانة ويمكن استردادها عند الطلب . ٢- تؤكد هذه الفقرة أن بعض الموظفين كانوا قد حجزوا على ممتلكات زوجات متهمين بجرائم قتل وجرائم أخرى ، مما دفع الزوجات إلي الإلتماس باسترداد هذه الممتلكات التي هي ملك لهن وليست ملكاً لأزواجهن وإذا كانت الزوجة قد منحت زوجها حق الإدارة لممتلكاتها الثابتة فإنها لم تمنحه حق الملكية ، وهذا ما كان ينص عليه في عقود الزواج والتأكيد على ملكية الزوجة لها وأنها تستردها عند انحلال الزواج بالوفاة أو بالطلاق . كما نجد أنه وفقاً لهذا البند فإن للزوجة الحق فى استرداد ما جلبته لبيت الزوجية من ممتلكات منقولة .

٤- لعل تصرف الموظفين على هذا النحو كان الغرض منه ابتزاز الناس واستخدام القهر ضدهم وضربهم بعرض الحائط للقرارات الأمبراطورية والقوانين التي تمنع تلك الممارسات دون خوف من عقوبة ، ولعل قرار الوالي هنا هو خير دليل على استمرار ممارسات هؤلاء الموظفين الخاطئة ، وعدم احترام القوانين والقرارات الأمبراطورية،

ولم ينه قرار الوالي هذه الممارسات حيث أن جشع موظفي الإدارة المالية قد استمر، مما دفع الأمبراطور الأسكندر سيفروس لسن قانون جديد عام ٢٢٩م(٣٨٧) حدد تماماً فيه حق زوجة المنفي في دوطتها حتى إذا لم تطلب الطلاق فأنها لا تفقد حقها في الدوطة ، وأستمر هذا الوضع من المضايقات ، وهذا ما دفع أباطرة مثل دقلديانوس من سن عدة قوانين(٣٨٨) لحفظ حقوق النساء كما نجد أن الأمبراطور قسطنطين يصدر قانوناً عام ٣٢١ لحفظ حقوق الزوجات(٣٨٩) .

٦- استغلال الموظفين لسلطتهم الوظيفية بالقيام بأعمال تجارية :

تقدم لنا الوثائق معلومات عن محاولة بعض الموظفين من استغلال مناصبهم في تحقيق الأرباح في دوائر اختصاصهم وذلك بممارسة منح القروض أو شرائها أو القيام بأعمال البيع والشراء .

فتقدم لنا وثيقة بردية(٣٩٠) من أعمال شهداء الأسكندرية إشارة عن ممارسة الوالي فلاكوس للأعمال الربوية وأقراض المال عامي ٣٨/٣٩م ، إذ يرد بالوثيقة ذكر خمسة تالنتات ذهبية والفائدة عليها بما يخالف القانون الذي يمنع الولاة من القيام بأعمال ربوية(٣٩١) في ولاياتهم .

ويكشف لنا قرار الوالي تيبريوس يوليوس الأسكندر عن قيام الموظفين بشراء الديون الخاصة من الدائنين لحسابهم وإلقاء القبض على المدينين غير القادرين على الدفع ووضعهم في السجون .. إذ نجده يقول (أسطر ١٥-١٨) إن البعض تحت دعوى مصالح الدولة قد حصلوا على ديون أناس آخرين وسجنوابعض الأشخاص في السجن العام (Praktoreion) وفي سجون أخرى والتي علمت انها ألغيت وذلك لأن استرداد الديون يتم من الأملاك وليس على أشخاص مدينين ، وأنني بذلك أتبع رغبات المؤله أغسطس ، وآمر هنا أنه تحت دعوى مصالح الدولة ألا يقوم أحد أبداً بالحصول عن طريق آخر على ديون لم يستحقها هو نفسه منذ البداية ، كما أنه على أي الأحوال لا يجب سجن رجال أحرار في أي سجن مهما كان إلا إذا ما تعلق الأمر بمجرمين ولا حتى في (Praktorein) فيما عدا مديني الخزانة الأمبراطورية(٣٩٢) .

وإذا ما حللنا هذه الفقرة نخلص للحقائق الآتية :-

١- يفهم من هذه الفقرة أن الموظفين حتى هذا التاريخ وبعده كان يسمح لهم بمنح قروض لآخرين والمنح هنا فقط لشراء قروض من آخرين .

٢- أستغلال الموظفين لمكانتهم الوظيفية وذلك بشراء ديون خاصة من دائنين غير قادرين على استرجاعها من مدينيهم أو أن هؤلاء الدائنين قد تنازلوا عنها لموظفين رسميين لنفس السبب فمن هم هؤلاء الموظفون الذين كانوا يمارسون هذا النوع من التجاوزات ؟ لقد وصفهم الوالي

بطريقة غامضة نوعاً ما (ενιοι) ومن المرجح أن من قام بهذا العمل هم من كبار الموظفين العموميين والمحليين على السواء فقد كان يمكنهم أفضل من الفرد العادي أظهار الدين الخاص على أنه دين دولة ، ويهددون المدين بالحبس واستخدام السلطة العامة لتسليم أصل الدين وفائدته والغرامة أيضاً إذا ما تأخر عن السداد .

٣- كان الغرض من هذا النوع من التعاقدات هو أن هؤلاء الموظفين كان لديهم وسائل وسلطة تنفيذية مستمدة من وظائفهم ولا يمتلكها إلا الدولة أي أن الغرض منها هنا اقحام الدولة نظرياً في قضايا الديون الخاصة بين الأفراد وذلك بغرض الاهتمام من قبل الإدارة المالية بتنفيذ عقود الدين بين الأفراد وتحصيل الغرامة المقررة لحسابها من المدينين الذين أرغموا من قبل دائنهم على النص في بنود العقد على دفع الغرامة (προστιμον) للخزانة الأمبراطورية في حالة عجزهم وفشلهم عن السداد في الموعد المحدد للدين وفوائده(٣٩٣) ، وهنا يصبح على المدين سداد الغرامة للدولة التي صارت طرفاً في القضية وعلى ما يبدو ، من المؤكد ، أن بعض الموظفين قد استغلوا هذا الأمر بغرض الربح وذلك بتهديد المدينين بالحجز على أملاكهم أو بالقبض عليهم وسجنهم ، ولم يكن السجن هو التهديد الوحيد لهؤلاء المدينين من قبل الموظفين بل أيضاً لعل هؤلاء الموظفين كانوا يستغلون أيضاً تطبيق حق الأفضلية للدولة في التطبيق على ممتلكات الأفراد ومنع أي إجراءات يقوم بها المدينون تجاه ممتلكاتهم مما يعني إلحاق الضرر والأذى بل الخراب ووقف حال لهؤلاء المدينين .

٤- تكشف لنا المصادر أن عملية القبض على المدين كانت موجودة من العصر البطلمي والتي حاول الملوك البطالمة القضاء عليها إذ نجدهم يعلنون أن الديون الحكومية هي التي تؤدي فقط إلي القبض على الشخص وتنتهي بالعبودية إذا لم يسدد(٣٩٤) وأن الملك من خلال الديوكتيس هو الوحيد الذي سوف يكون من حقه الإتجار في الرجال الأحرار(٣٩٥) ، كما توجد (διαγραμα) والتي تنظم عمليات إجراء القبض على الشخص وتحديد الحالات التي يمكن بها السجن أو الاسترقاق بسبب الدين(٣٩٦) . ففي قرار العفو للملك بطليموس يورجيتس الثاني عام ١١٨م نجد بعض فئات من الأشخاص قد تم اعفاؤهم من عملية القبض . وهكذا فقد ضمن كل من الملك بطليموس فليوميتور وبطليموس يورجتيس الثاني في قراري العفو الصادرين عنهما محاولاتهما في الحد من سوء تصرف الموظفين ومنعهم من تطبيق العدالة والقانون بأنفسهم دون اللجوء إلي المحاكم وألا يسجنوا أحداً لاستعادة ديونهم(٣٩٧) . وعلى الرغم من هذه الإجراءات لم يتم اقتلاع تلك المفاسد .

٥- استمر هذا الداء في العصر الروماني إذ نجد أن كلا من الأمبراطورين أغسطس(٣٩٨) وتبيريوس(٣٩٩) قد حاولا اقتلاعه ولكن هذا الداء المستشرى قد استمر إلي عهد الأمبراطور

جالبا ، وهذا ما كشف لنا عنه قرار الوالي تيبريوس يوليوس الأسكندر ومحاربته لاستخدام السلطة العامة لأغراض خاصة وتؤدي إلي نفس النتيجة وهي السجن غير القانوني للمدين . وهكذا فإن الوالي كان يحارب هنا هوالأخر أخطاء وتجاوزات مستمرة من فترة طويلة في مصر وأنه تصرف بحكمة وذكاء ، وذلك لأنه قد أرجع الأمر إلي رغبة الأمبراطور جالبا لوقف هذه الممارسات والتي ستلقى بكل تأكيد الموافقة من الجميع ورضاهم ، وذلك بمحاربته للداء المستشرى ويهددهم ، وذلك بالنص في قراره على ما يأتي: أولاً : النص على منع استخدام السلطة العامة لأغراض خاصة. وثانياً : أنه لا يمكن أبداً حبس أي شخص حر إلا إذا كان مديناً للدولة بدين حقيقي أو أرتكب جرماً ، وأن الديون هنا ما هي إلا ديون وهمية وسجنوا تحت سبب وهمي ألا وهو أنهم مدينون للخزانة بدين حقيقي . ثالثاً : إن أعمال التنفيذ الخاصة بعدم السداد تطبق على ممتلكات المدين وليس على شخصه .

لكن هل نجح هذا القرار في الحد من جشع الموظفين وحصولهم لحسابهم الخاص لتحقيق المكاسب والأرباح على ديون خاصة ثم يدخلونها بعد ذلك على أنها دين دولة وخاصة تلك التي تحتوى على شرط دفع غرامة للدولة في حالة عدم القدرة على السداد ؟ تكشف لنا وثيقة بردية(٤٠٠) من عام ٨١م أي بعد ثلاثة عشر عاماً من قرار الوالي تيبريوس يوليوس الأسكندر أن الممارسة كانت مستمرة ، فقد قام الوالي سبتميوس فيجتيوس (Septionius Vegetus) بتوبيخ وبشدة أحد الدائنين الذي مارس إجراء منعه الأباطرة وسوف يحاربونه تماماً ذلك وهو سجن المدينين في سجن خاص(٤٠١) واستمر هذا الأمر فى العصر الرومانى المتأخر(٤٠٢) ، ولم يتم القضاء على هذا الداء إذ نجد ذكراً له في عهد الأمبراطور زينون .

ويكشف بند ٧٠ في وجيز لائحة الأيديولوجوس والذي اعتبره أوكسل جيلينبند على أنه تشديد للإجراءات التي اتخذها الوالي تيبريوس يوليوس الأسكندر فيما يخص بيع الديون الخاصة للموظفين . فقد حظر هذا البند على الموظفين بمختلف رتبهم وأقاربهم بألا يقرضوا أموالاً في دوائر اختصاصاتهم الإدارية ، كما أنه حظر عليهم أعمال الشراء والبيع للممتلكات فى المناطق التى يعملون بها . ونص البند كما يلي "لا يجوز للموظفين العموميين ولا أفراد حاشيتهم وأهل بيتهم أن يشتروا ممتلكات أو يقرضوا نقوداً في المناطق التي يمارسون فيها وظائفهم سواء أكانت الملكية المشتراة من الأرض غير المنتجة أو الأرض المعلن عنها في المزاد في زمام الأقليم والأشخاص الذين يعملون لحساب هؤلاء الموظفين في هذا الصدد يحاسبون أيضاً وتصادر الأملاك المشتراه في بعض الأحيان ، والعقوبات التي تفرض عليهم كالأتي : إذا كان الشراء من الأفراد يغرم بمقدار من المال يساوي ثمن الشراء وإذا قدم قرضاً يغرم بما يماثل قيمة القرض الأساسي "أي بغير الفوائد" ويتعرض من يعملون لحسابهم لنفس

العقوبات على مسئولية الفاعلين الأصليين وفي حالة البيع تكون العقوبة مماثلة لسعر البيع الحقيقي الذي لا خداع فيه .

وإذا ما حللنا هذه الفقرة نخرج بالحقائق الآتية :

١- يرى أوكسل جلينبند وهو على حق أن هذه المادة قد أدخل عليها تعديلات كي تواكب وتلائم قرارات الأباطرة والولاة والتي تمنع سوء التصرف وأساليب الإنحراف وعلى وجه الخصوص قرار الوالي تيبريوس يوليوس الأسكندر ، والذي كان تأكيداً على قرارات الأمبراطورين أغسطس وتيبريوس والولاة بشأن شراء الديون الخاصة واعتبارها ديوناً عامة من الناحية الشكلية . وأن هذه الفقرة في الواقع ، ما هي ألا تشديد لهذا القرار بحظر كل أنواع الأعمال التجارية والربوية على الموظفين(٤٠٣) .

٢- كانت الحكومة الرومانية قد فرضت في العصرين الجمهوري والامبراطوري سلسلة من القيود المتصاعدة في الشدة على الموظفين العموميين أثناء تأديتهم لوظائفهم بغرض مكافحة أعمال الاستغلال والممارسات الخاطئة وأعمال الأبتزاز من قبلهم في المناطق التي يتولون فيها وظائفهم . وتظهر هذه القيود جلية في قانون يوليوس الصادر عام ٥٩ق.م وفي المدونات القانونية لكل من ثيودسيوس وجستنيان . ويمكن إجمالها على النحو الآتي : أ- منع الولاة من الحصول على ممتلكات ثابتة أو منقولة في الولايات أو في المناطق الداخلة في دائرة اختصاصهم . ب- منع الولاة من العمل في المراباه حيث وردت فقرة في الديجست تحظر عليهم القيام باعمال الأقراض(٤٠٤) وأن كان قد سمح لموظفيهم بالقيام بأعمال المراباه(٤٠٥) ولكن بمرور الوقت اصبحت القرارات الأمبراطورية أكثر شدة فقد حظر الشارع في كل من مدونتي ثيودسيوس(٤٠٦) عام ٣٩٥م وجستنيان(٤٠٧) على الموظفين العموميين جميعاً أو من يتقلدون وظائف عامة كل أنواع الشراء والتأجير والأقراض بعد أن كان الحظر فقط قاصراً على الولاة(٤٠٨) . وكل هذه الأعمال تخفي وراءها هبة أو منحة أو رشوة ، وقد نص المشرعون على أنه يمكن فتح القضايا وأثارتها بشأن هذه المعاملات التجارية غير القانونية في تاريخ لاحق متى كشف الأمر ، وكان على المشترى أن يدفع غرامة موازية للقيمة التقديرية للأشياء المشتراه(٤٠٩) وهذا ما سنجد أن الوالي قد طبقه تقريباً في قضية ديديموس والتي سنعرض لها فيما بعد .

٣- إذا ما فحصنا هذا البند نجد أن الشارع قد مزج فيه بين النظم القانونية الرومانية الجمهورية والتي كانت سارية المفعول في العصر الأمبراطوري والنظم القانونية المصرية واليونانية أو بين القانون الأمبراطوري والقانون الشعبي "قانون الولاية" .

٤- إذا كان البند يتفق مع القوانين الأمبراطورية اللاحقة في منع كبار الموظفين من القيام بأعمال تجارية (بيع ، شراء ، أقراض) في دائرة اختصاصهم فإن الجديد هنا في لائحة الأيديولوجس أنها وسعت لأول مرة قاعدة المنع لتشمل كل الموظفين ابتداء من الوالي الروماني وكبار الموظفين وانتهاء بأدنى المراتب الوظيفية في الريف . كما أن المنع قد امتد إلي أقارب الموظفين ومن يستخدمونهم نيابة عنهم أو التستر خلفهم في القيام بأعمال الشراء والبيع والمراباه ليس في دائرية اختصاصاتهم فحسب بل في أي مكان قد يكون لهم فيه معاملات خاصة بممتلكات الدولة سواء عن طريق تعاقدات عامة بأثمان محددة أو حتى في مزادات عامة أيضاً ولا يمكنهم الشراء ليس في مناطقهم فحسب بل في الأقليم كله أي أن شراء ممتلكات الدولة كان مستحيلاً بالنسبة لهم من الناحية النظرية المثالية .

٥- أن هذا التشديد والتوسع في الحظر بالنسبة للموظفين من المؤكد يرجع إلي الأضرار الكبيرة التي حدثت للدولة والأفراد نتيجة لانتشار الفساد بين الأفراد العاملين في الجهازين الإداري والمالي والتي يكشف لنا عنها قرار الوالي تيبريوس يوليوس الأسكندر مما أدى إلي قلق شديد للسلطات الرومانية العليا ، ولذلك لا نستغرب أن القيود التي كان يخضع لها كبار الموظفين الرومان قد تم توسيع قاعدتها بالتدريج بحيث شملت أعداداً كبيرة من الموظفين المحليين بغرض الأشراف الدائم والدقيق على أملاك الدولة وحمايتها من الضياع ، وفي نفس الوقت رعاية وحماية السكان من عسف وابتزاز الموظفين ، بل سنجد أن الدولة قد نصت في عروض بيع ممتلكاتها على أن يتم التحقق ممن يشترون تلك الممتلكات بأنهم ليسوا ممنوعين من الشراء ولا يعملون نيابة عن أطراف أخرى وأنه لا يوجد شئ معارض(٤١٠) . ومع ذلك سنجد أن هناك من حاول الالتفاف حول هذه القيود وعقد صفقات تجارية وأن الدولة قد حاولت الوقوف بحسم في وجه هذه التجاوزات في نفس الوقت . إذ تكشف لنا وثيقة بردية فريدة(٤١١) من عام ١٣٨/١٣٩م عن أن كاتب قرية يدعى ديديموس كان قد حاول التحايل على المبادئ المقررة المادة ٧٠ سالفة الذكر والذي تم التحقيق معه بشأن هذه المخالفات ، والوثيقة عبارة عن محضر جلسة قضائية في مجلس الوالي القضائي للتحقيق في الاتهام الموجه لديديموس كاتب قريتي ثاني وأبيون والذي قام بمخالفة مبادئ البند ٧٠ في دائرة اختصاصه مستخدماً أسم حماته اساريون وهي سيدة ميسورة الحال على حد قوله. وقد جرت أحداث الجلسة القضائية التي عقت برياسة الوالي على النحو الأتي : فقد حضر ديديموس ومحاميه ، وقد اتهمه محامي الادعاء

كاستور بأنه قد اشترى لحسابه الخاص في زمام القريتين التي يديرهما ممتلكات خاصة لحسابه ، وهي عبارة عن بستان مساحته ست أرورات ونصف الأرورة هذا فضلاً عن مساحة أرورتين أرض زراعية ومنازل بقيمة إجمالية خمسة تالنتات، ولكنه للتغطية على خرق القانون أقحم أسم حماته في الأمر حيث تم الشراء بأسمها أي أنه تستر وراء حماته . ورد محامي ديديموس على هذا الأدعاء بأنه لم يشتر شيئاً سواء بشخصه أو عن طريق وسيط وأن حماته هي سيدة من أهل اليسار ، وأنها تمتلك أطياناً كثيرة في مناطق أخرى في الريف ، وأنها هي التي اشترت هذه الممتلكات في المنطقة. وأمام الأدعاء والأنكار في مجلس الوالي القضائي ، لم يكن أمام الوالي لاستجلاء الحقيقة والتأكد من صحة أو عدم صحة الأدعاء ألا إصدار الأمر لأفيديوس ديودورس مراجع حسابات (Єκλογσιτης) أقليم أرسينوي بإجراء التحقيق والتحريات الضرورية لمعرفة ما يأتي :

أ- قيمة الممتلكات المشتراة .

ب- من هو المشترى الحقيقي .

جـ- عليه أن يتبين من هو الشخص الذي أبلغ بأن السيدة أساريون حماة كاتب القرية ديديموس قد حصلت على الممتلكات في دائرة اختاص زوج أبنتها ، وهل تم هذا الشراء في فترة شغله للوظيفة ، وإذا ما كانت هذه السيدة قد حصلت على الممتلكات لحسابها الخاص أوحصلت عليها نيابة عن زوج أبنتها وأن تلك الممتلكات خاصة به .

وبالفعل فقد باشر مراجع الحسابات التحقيق وإجراء التحريات وجمع المعلومات المطلوبة حول هذه الأمور من شاهد الأدعاء وشيوخ القرية الذين تقلدوا تلك الوظيفة في القرية في الفترة ما بين عام ١٣٦/١٣٨م وكاتب القرية العام ١٣٨/١٣٩م وبسؤال مراجع الحسابات لشاهد الدفاع فقد أكد له في شهادته بأن المبالغ المدفوعة الخاصة بالشراء ، كما أكد له أيضاً أن السيدة أساريون حماة كاتب القية كانت مجرد ستار أومجرد أسم استخدم كغطاء لإنهاء عملية الشراء وذكر أيضاً الثمن السالف ذكره . وبسؤال مراجع الحسابات لشيوخ القرية للأعوام ما بين ١٣٦-١٣٨م فقد شهدوا بأن المالك الحقيقي والوحيد للعقارات هو كاتب القرية السابق ديديموس . وبسؤاله أيضاً لكاتب القرية هيرون عام ١٣٨م فقد شهد هو الآخر وأقر ما ذكر في التحقيق ، كما أنه قد قرر أنه قد قام بتقدير قيمة العقارات وهي خمسة تالنتات التي ذكرت في عقد الشراء ، وأكد الشهود السالفي الذكر أن الثمن المدفوع فعلاً هو ١ تالنت

و ٢٠٠٠ دراخمة وكان يجب أن يدفع خمسة تالنتات وأن عقد الشراء المسجل في دار التسجيل العقارية قد حدث به التواء قانوني .

وتدل تلك الإجابات والمعلومات التي حصل عليها مراجع الحسابات عن كاتب القرية المتهم بدون شك بأنه كان غير أمين وأنه استفاد من مركزه الوظيفي في دائرة اختصاصه . وبعبارة أخرى فأن هذه المعلومات قد أثبتت صحة دعاوي الإدعاء بارتكاب كاتب القرية تلك المخالفة والتي ما كان عليه أن يقوم بها طبقاً لنص المادة ٧٠ سالفة الذكر . ومن المؤكد أن محاولة الوالي معرفة الثمن الحقيقي هو تحديد قيمة الغرامة التي على كاتب القرية دفعها . وللأسف فأن تهشم الوثيقة (عمود ٤) لا يسمح لنا بمعرفة الحكم الذي صدر ضد كاتب القرية ، ولعل الحكم المؤكد هو مصادرة الثمن المدفوع ومصادرة الممتلكات طبقالنص المادة ٧٠ من لائحة الأيديولوجوس.

وهكذا نجد أن الدولة كانت جادة في مجابهة ومحاسبة من يحاول التجاوز من قبل الموظفين وذلك بالإلتفاف حول القوانين والقيام بأعمال الغش والتدليس . ولمزيد من التشديد يبدو أن الدولة قد جعلت من شروط صحة تعاقداتها التاكد من أن مقدمي عروض الشراء ليس محظوراً عليهم الشراء ولا يعملون نيابة عن أطراف آخرى وأنه لا يوجد شئ معارض لصحة العقد . وهذا ما كشفته لنا وثيقة من نسختين(٤١٢) من عام ١٨٥م إذ نجد بها أن روفوس (Rufus) بن بنيفروس (Pnepheros) قد تقدم إلي الاستراتيجوس أبوللونيوس مدير قسم هيراقليديس بعرض لشراء قطعة أرض من أرض أرباب الأقطاعات مساحتها١/١٦ أرورة غير منتجة وجرداء كي يستخدمها كمساحة لإنتاج الطوب بسعر ٢٨ دراخمة بالإضافة إلي رسوم نقل الملكية والرسوم الإضافية وأنه سيدفع الثمن في بنك الدولة ، على أن تصبح حقوق الملكية مكفولة له ولذريته من بعده ، كما يكون له سلطة التصرف بها بحيث لا ينازعه أحد عليها.

أحال الأستراتيجوس هذا العرض إلي الكاتب الملكي كولانثوس والذي أحاله بدوره إلي كاتب القرية بوتاؤس لإتخاذ الإجراءات الضرورية والذي قام بناء على طلب الكاتب الملكى ومعه الشخصيات المختصة بالأمر وفحص قطعة الأرض وثبت من المعاينة أنها جرداء لا يمتلكها أحد ومعروضة للبيع ولا تنتمي لأي فئة أرض أخرى غير المذكورة ولا مانع من شرائها وأن المشترى ليس من الأشخاص الممنوعين من الشراء ، كما أنه لا يعمل نيابة عن أطراف أخرى وأنه لا يوجد شئ معارض هنا ... إلخ .

كما تقدم لنا لائحة الأيديولوجوس أيضاً عدداً من القيود التي تكمل وتفسر البند ٧٠ بالنسبة للسماح أو منع فئات بعينها من المسئولين للقيام بأعمال تجارية أثناء أدائهم خدمتهم الرسمية . إذ ينص البند ١٠٢ على أنه إذا كان هناك نقص لدى الجمنازيارخوي في مقدار

الزيت الكافي للدهان يحق لهم استيراده إلي المدينة وأن يبيعوا المقدار الفائض من الزيت بسعر السوق في المدينة وإلا صودر الزيت الفائض ودفعوا غرامة إضافية مقدارها ٢٠ تالنتاً .

وإذا ما حاولنا التعليق على هذا البند يمكن قول الأتي :

١ـ أن البند ٧٠ قد حرم وحظر على المسئولين بالمدن والموظفين واتباعهم وأقاربهم القيام باعمال تجارية ، ووفقاً لهذا فانه لا يحق للخمبازيارخوي القيام باستيراد الزيت من الخارج لصالح مؤسساتهم . ولمواجهة هذه المشكلة فقد أباح الشارع لهم حق استيراد الزيت لاستعماله في الأمور الرسمية ولكن مرة أخرى حدث أن مقدار الزيت المستورد كان يزيد على الاستعمال المقرر ، ولذا كان لابد من الحصول على استثناء للحصول على حق ممارسة بيعه ، وهنا سنجد أن الشارع قد حدد اسلوب ومكان البيع وهو بيعه في المدينة فقط وليس في الريف المصري وأن يكون سعر البيع هو السعر الجاري في المدينة "ولعل تحديد السعر هنا كان الهدف منه عدم استغلال الأحوال وتحقيق الارباح . ولذا فقد حدد الشارع مرة أخرى غرامة ثقيلة لمخالفة القانون وقدرها ١٢٠ ألف دراخمة .

وفي ضوء الافتراضات السابقة لا يمكننا قبول الرأي القائل بأن عملية الإتجار في الزيت كانت احتكاراً حكومياً في العصر الروماني وأن عقوبة استيراد الزيت بغرض المتجارة هي المصادرة وأن من يريد استيراد الزيت لإستهلاكه الشخصي عليه أن يسدد ٢٥% من قيمة الزيت المصري الممتاز وعموماً لم يظل الاحتكار الحكومي ساري المفعول في العصر الروماني وأصبح إنتاجه والإتجار فيه محلياً يعتمد ليس على الاحتكار وإنما صار إنتاجه حراً للأفراد وأن حدوث المشاكل من نقص الإنتاج مع استمرار منع الاستيراد للزيت وتتأثر هنا بالذات الخمبازيارخيا التي تستهلك مقادير كبيرة منه ولمنع النقص هنا فقد سمح باستيراد الزيت المطلوب للانعيبيا وإذا كان قد سمح باستيراد ما ينقص هيئة الجمنازيوم منه وما يزيد على استلاكها كان يباع بسعر السوق والبيع يكون مسموحاً به فقط في الاسكندرية(٤١٣).

كما أن نص المادة ١١٩ يمد الحظر على ممارسة الأعمال التجارية على (Caesriani). إذ تقول "لا يحق لـ (Caesriani) أن يشتروا الممتلكات المباعة في مزاد عام" فمن هم (Caesriani) ؟ نجد أن هذا المصطلح قد شهد تطوراً في مفهومه إذ كان في البداية يعني الخدم الأمبراطوريين وبالذات المعتقين الذين يعملون في مختلف المهن . ثم أتسع المعنى بعد ذلك ليعني بعد ذلك موظفي الإدارة المالية الأمبراطورية . ويرى ماير وقد سايره آخرون أن (Caesriani) في بندنا هذا هم موظفو الإدارة المالية الذين يتعلق عملهم بمصادرة الممتلكات(٤١٤) . ويقول رينخ وقد تبعه راكبونو(٤١٥) أن الغرض من هذا البند هو التأكيد على منع (Caesriani) من شراء مواد أو عيون مصادرة بأثمان غير حقيقية ، وذلك من خلال

استغلالهم للسلطات الممنوحة لهم . ويمكننا أن نضيف هنا أن هذه المادة قد أكدت على تشديد نص المادة ٧٠ في الحظر التام على موظفي الإدارة المالية المسئولين عن الممتلكات المصادرة من الدخول في مزادات لشرائها عند عرضها للبيع .

ويسير البند ١١٠ في نفس الإتجاه المتشدد إذا امتد الحظر على الفيكاري(Vicarii) إذ ينص هذا البند على "يحظر على الفيكاري (Vicarii) أن يحوزوا ملكية ممتلكات العتيقات أو يتزوجوهن" ومعنى الفيكارى (Vicarii) هنا هم العبيد الذين يعملون كمساعدين للموظفين الأمبراطوريين ويعتبرون هنا خدماً عموميين ويتمتعون بالتالي بوضع مميز بالنسبة لبعض أوجه النشاط(٤١٦) .

وهكذا فقد منع الفيكاري من شراء ممتلكات وعقارات أو الزواج من عتيقات . والجدير بالقول أن هذه المادة هي المادة الوحيدة التي حظر فيها الزواج على هؤلاء ، بينما لا يوجد في كافة بنود اللائحة الوجيزة ما يمنع الموظفين من الزواج من سيدات من الدوائر الإدارية التي يخدمون بها . وربما كان باللائحة الأم أو الموسعة بنود تخص هذا المنع أو الحظر لم تصل إلينا في وجيز اللائحة الذي بين أيدينا ، وليس كما يقول البعض أنه يمكن استنتاج أنه من المعقول أن هذا المنع قد صدر في نهاية حكم الأمبراطور ماركوس أوريليوس وبداية حكم سيفيروس الذي نص على وجود عقوبة مصادرة بائنة الزواج وهذه العقوبة كان قد سبق تطبيقها في القوانين الكلاسيكية "الجمهورية، وبعد ذلك في قوانين الأمبراطورية ومنها قانون جستنيان ولعل ذكر مصادرة البائنة المعطاة في العصر الكلاسيكي يشير إلي ما قلناه ، كما أن هناك بند في وجيز اللائحة لا يجيز زواج الرومان من المصريين ، ودليلنا على ذلك أن القانون الكلاسيكي والمنصوص عليه في القرارات الأمبراطورية ينص على أن كل من يتول وظيفة في ولاية أومنطقة لا يمكنه الزواج من سيدة من نفس الولاية أو المنطقة التي يخدم بها"(٤١٧) .

واعتبر الشارع أن مثل هذا الزواج غير قانوني ولا يعترف به من الدولة حتى وأن كان سببه الحب المتبادل بين طرفي عقد الزواج حتى وأن تم وفقاً لعقود قانونية(٤١٨) . وقد تباينت وجهات النظر بين العلماء المحدثين في تعليل هذا الحظر ، فالبعض يرى أن هناك حظراً في هذا الزواج إذ أن بعض الموظفين يستغلون سلطتهم ووظائفهم بحيث يمكنهم إجبار عائلات السيدات في الأقليم على الموافقة على هذا الزواج ، بينما يرى البعض الآخر أن هناك خطر من مثل هذا الزواج إذ يستغله بعض الموظفين لزيادة قوتهم وسيطرتهم واختصاصاتهم الوظيفية وذلك عندما يحاولون الدخول في علاقات وثيقة مع عائلة قوية وثرية في دائرة أختصاصهم ، ونظراً لازدياد قوتهم وسطوتهم فقد حاولوا التخلص من روابط التبعية للسلطة المركزية ، بينما

يرى البعض الآخر أن الغرض من منع مثل هذا الزواج هو ألا يتخلى الموظف عن حرية الحكم الصائب والتصرف السليم والحرية والابتعاد عن قوة المصالح المحلية ، وهذه الأشياء في تجنبها من قبل الموظف يعني حتماً إدارة منتظمة حكيمة يمكنها إدارة شئون الولاية أو المنطقة بحزم واقتدار وهذا هو الواجب الأساسي للموظف .

كما نجد أن البند ١١١ من اللائحة يحظر على من يقومون بالخدمة في الجيش أن يحصلوا على ممتلكات في الولاية التي تم توزيعهم فيها " وهذا البند هو في الواقع تكملة للبند ٩٩ من ذات اللائحة والذي ينص على أن "من يجبره الجنود أومن شابههم على الدخول في عقد محدد المدة لا يستدعي المحاسبة" وهنا نجد أن البندين أولهما حظر على الجنود التملك في الولاية التي يخدم بها والثاني قد نسخ كل العقود سواء أكانت إيجار أو اقراض وكان أحد أطرافهاالجنود والذين استخدموا فيها القسوة "في الغالب" ولما كان المبدأ القانوني أن العقد شريعة المتعاقدين فأن طبيعة القسر والإجبار في مثل هذا النوع من العقود تعد باطلة وغير سارية المفعول لأنها عقدت تحت الترويع ، كما أن الجنود يمكن أن يستخدموا القوة في أثناء العقد أو للحصول على ما يريدون . ولعل الوثيقة البردية التي تكلمنا فيها عن أعطاء الجنود الرشاوي بغرض كسب ودهم هو خير دليل على ذلك . كما أن هذا البند ينطبق على الموظفين الذين قاموابشراء الديون الخاصة وتحويلها نظرياً إلي ديون عامة ، فهم ليسوا أطرافاً أصيلة في العقد الشخصي بل استغلوا وضعهم الوظيفي للحصول على امتيازات ومنافع مالية ، وهو ما جرمه الوالي تيبريوس يوليوس الأسكندر وسبق أن عالجناه ، وأيضاً ينطبق على إجبار الموظفين للأهالي على تأجير عقود إلتزام الضرائب وإيجار أراضي الضياع وهو الإجراء الذي حاربه الوالي تيبريوس يوليوس الأسكندر . ونص على أن هذا التطبيق مخالف لما جرى عليه الولاة وقرر أنه لن يكره أحداً على القيام بجباية الضرائب أو استئجار أراضي الضياع .

أما عن البند ١١١ فهو تشديد على عدم استخدام الجنود لسطوتهم وقوتهم في ترويع الأهالي . فحظرت عليهم شراء الممتلكات في الولايات التي تم توزيعهم للخدمة فيها . كما أن الإدارة في القرنين الأولين من عصر الأمبراطورية كانت قد منعت زواج الجنود شرعياً أثناء تأديتهم لفترة خدمتهم العسكرية في الولايات . وذلك على مايبدو كان بغرض منع مثل هذه التجاوزات هذا فضلاً عن دوافع أخرى مرتبطة بالأنضباط العسكري ، وفي الواقع لدينا وثيقة بردية(٤١٩) تشير إلي أحقية الجندي في شراء ممتلكات أسرته المعروضة للمزاد والوثيقة عبارة عن إلتماس من أحد الجنود الرومان المدعو يوليوس أبوللناريوس والذي اشترى قطعة أرض في المزاد العام كان يمتلكها قبل مصادرتها والده وشقيقه ، ومن ثم كان يحق له الحصول على ملكيتها واستغلالها وتأجيرها والحصول على أجرتها . ومن المؤكد أن المستأجرين لهذه

الأرض كانوا يعرفون القاعدة . ولكن فات عليهم أن من حقه أن يشتريها ورفضوا دفع الإيجار لأنهم اعتبروه ليس مالكاً للأرض . ولذلك أتجه إلي الأستراتيجوس لإجبارهم على السداد . ويوجد رأي معارض لرينخ وأوكسل جلينبيد(٤٢٠) وهو رأي كل من سيكل وروستنزف بأن تلك البردية تؤكد تماماً عملية المنع الذي حدده الجنومون . ولكن هذا المنع يكون بالنسبة لشراء ممتلكات الغير أما هنا فالوضع هوالرغبة في المحافظة على ممتلكات الأسرة وأن له حق الأفضلية(٤٢١) .

وتكشف لنا المادة ٣٧ عن العقوبات المفروضة على من يخالفون قرارات الأباطرة والولاة(٤٢٢) ، وكانت الغرامة تصل أحياناً إلي ربع الممتلكات وأحياناً ثانية إلي نصفها وأحياناً ثالثة كلها" .

وقد اختلف الباحثون حول تفسير المقصود بالمخالفة . وانقسموا إلي فريقين أولهما بريادة رينخ إذ يرى أن المخالفة هنا تتعلق بكل دخل مالي وكل جباية تتم بطريقة شرعية ولكنها تمت في الحقيقة بطريقة معاكسة ومصادرة للإجراءات الشرعية السارية المفعول"(٤٢٣) .

وثانيهما بريادة شوبارت ويتبعه كل من ماير وأوكسل جيلينبند والذي رأى أن هذه المادة تتعلق بالموظفين الذين قاموا بأعمال وظيفية لم تتم وفقاً للمعايير القانونية وقد دافع أوكسل جيليند عن هذا الرأي ضد تفسيرات رينخ(٤٢٤) .

وفي رأينا أن الرأى الثاني أقرب إلي الصواب وهذا ما نستشفه من المادتين ٤٢و٦٧ حيث تكون الغرامة واقعة على من يساعد في التستر على ارتكاب المخالفة ، كما يؤكد هذا أيضاً أن نفس العقوبات والغرامة ينص عليها في البندين ٤٢و٦٧ وتفرض على طرفي المخالفة سواء المستفيد منها من الناس أومن المتستر عليه من الموظفين . إذ تنص المادة ٤٢ على أن "الذين يعطون لأنفسهم وضعاً اجتماعياً ليس من حقهم وكذلك من يتفقون (يتعاونون) معهم على ذلك وهم يعلمون يعاقبون بمصادرة ربع أملاكهم . فهذه المادة تكشف عن أعمال تدليسية شارك في ارتكابها موظفون رسميون والأهالي لتجنب دفع مستحقات الدولة كاملة . كما أن البند ٦٧ ينص على أن "الأفراد الذين يقومون من خلال البيع أو التسجيل بتغيير وضع العبيد الذين ولدوا في منازلهم وهم من أصل مصري (العبيد) على أساس أنهم غادروا البلاد بطريق البحر فأنهم يتعرضون "السادة" لمصادرة كافة أملاكهم وفي بعض الأحيان نصفها وأحياناً ربعها، كما قررت عقوبات ضد من يتستر عليهم ، ولكن لا يتم التحري عن أصول أمهات هؤلاء العبيد الذين يولدون بالمنازل حتى ولو كانت أمهاتهم غير مصريات".

وهذا البند يكشف عن أن المخالفة بالتسجيل الخاطئ بالإضافة إلي تغييروضع العبيد وهذا التغيير والتسجيل قد تم بالتواطؤ والغش والتدليس في الوثائق من قبل الموظفين المشاركين في التستر على جريمة التدليس . مما يضر بصوالح الخزانة . ولكن نجد هنا أن الغرامة للموظفين المتسترين على التدليس كانوا يدفعون غرامة مالية .

ونقطة أخيرة نناقشها هنا وهي خاصة بالعقوبات التي ورد ذكرها في البند ٣٧ . نجد أنها كانت عقوبات صارمة وغرامات باهظة . فمصادرة الأملاك كلها كان لا يتم ألا في الجرائم الكبرى . ولكننا نجدها تنطبق هنا على جرائم التدليس وشراء ذمم الموظفين الذين بدورهم تستروا على أعمال حرمها القانون .

٧- استغلال الموظفين لوظائفهم ونفوذهم ومكانتهم الاجتماعية حتى بعد خروجهم من الوظيفة في تحقيق المكاسب :

ترينا الوثائق أن بعض الموظفين قد استغلوا وظائفهم ونفوذهم ومكانتهم الاجتماعية في تحقيق المكاسب المادية على حساب الناس الضعفاء على الرغم من قرارات الأباطرة والولاة والبنود القانونية التي تحرم هذه التجاوزات . إذ تحتوى رسالة الأمبراطور كلوديوس إلي الأسكندريين ، ضمن معلومات أخرى ، على ذكر الأمبراطور لمطالب الأسكندريين لتحديد مدد شغل الوظائف في نفس المدينة ، والسبب في ذلك إذ يقول "أما عن اقتراحكم بأن يتقلد شاغلو المناصب في المدينة مناصبهم لمدة ثلاثة أعوام ، فأنني أراه قراراً صائباً وحكيماً لأن أصحاب هذه الوظائف ستتسم سلوكياتهم وتصرفاتهم بقدر أكبر من الاعتدال أثناء فترة شغلهم لوظائفهم خشية أن يتم استدعاؤهم لمحاسبتهم على إساءة استغلالهم لوظائفهم بعد تركها(٤٢٥).

وهذه الفقرة من الرسالة تشير إلي ان بعض الموظفين في المدينة كانوا يسيئون استغلال السلطة المخولة لهم نظراً لطول فترة شغلهم للوظائف . وأن تحديد مدة شغل الوظائف سيكون رادعاً لهم على عدم ارتكاب مخالفات وتجاوزات خاصة ، وأن الأمبراطور قد ذكر أنه ستتم محاسبتهم إذا ما كشف النقاب عن ارتكابهم لتجاوزات بعد تركهم لوظائفهم ، وهو ما سيحدث في قضية كاتب القرية ديديموس سالف الذكر .

وتشير فقرة (سطري ٣٤-٣٥) في قرار تيبريوس يوليوس الأسكندر إلي تحديده لمدة شغل وظيفة الأستراتيجوس بثلاث سنوات دون أن يذكر سبباً لهذا التحديد . ويرى البعض أن السبب في هذا التحديد هو أن أسلافه من الولاة قد غضوا الطرف عن تلك المدة ، وأنه قد تلقى الشكاوي والألتماسات ممن يشغلون الوظيفة لإعفائهم منها بعد ثلاث سنوات ، أو السبب على ما يبدو في إبقائهم لمدد أطول من ثلاث سنوات من قبل ولاة تلك الفترة هي أن مصر كانت

تعيش في أزمة ، فقد عانت القرى المصرية من نقص في عدد سكانها وبالتالي تناقص في عدد دافعي الضرائب بصورة خطيرة ، ومن ثم فقد كانت المسئولية المالية الملقاة على عاتق الأستراتيجوي تثقل كواهلهم وأن الوظيفة كانت محفوفة بالمخاطر . ولذا على ما يبدو فقد كان عدد المتقدمين أو الراغبين في شغل الوظيفة قليلاً ، وأمام هذا فقد أضطرت أو أجبرت السلطات على إبقاء الأستراتيجوى لفترة أطول من ثلاثة أعوام ، وبهذا الشكل فإن وظيفة الأستراتيجوس الشرفية لمن يشغلها ويتلقى أجراً منها أصبحت عبئاً ثقيلاً وارغاماً تفرضه الإدارة على من يشغلها خاصة في المناطق التي تعاني من الأزمات فقد كانوا مهددين بالإفلاس إذا ما عجزوا عن الوفاء عن تحصيل مستحقات الدولة ولا عجب إذا ما أسرف هؤلاء في البطش واستغلال السلطة لتحقيق مطالب الحكومة من الأهالي . وهذا الرأي جائز ولكن لا يمكننا أن نغفل ما ذكره الأمبراطور كلوديوس في خطابه للأسكندريين فمن المرجح أن الوالي سار على درب رأي الأمبراطور كلوديوس في التأكيد على التحديد بثلاث سنوات لتجنب الشطط والتجاوز من قبل هؤلاء وأنه يمكن محاسبتهم حتى بعد تركهم للوظيفة(٤٢٦) .

وعموماً إذا كان البعض قد رأى وظيفة الأستراتيجوس أصبحت غير مدفوعة الأجر فأن هذا الرأي قد يطبق على فترات لاحقة وتكون في القرنين الثالث والرابع عندما صار شاغل الوظيفة من بين اعضاء مجلس الشيوخ بالأقليم ولكن في الفترة محل الدراسة أي في القرن الأول ليس من المعقول أن يكون شغل الأستراتيجوى وظيفتهم قسراً. بل كانت من الوظائف التي يسعى إليها وجهاء الإسكندرية والريف . والدليل الدامغ على أنها لم تكن إجبارية هي أن عدداً كبيراً ممن شغلوها كانوا من الأسكندريين ، وهؤلاء كانوا من الناحية القانونية معفيين من أداء الخدمات الإجبارية خارج مدينتهم، ولم نرهم يشغلون وظائف إجبارية في الريف إلا في القرن الثالث ، ولكن قبل ذلك لم نسمع عن ذلك . وفي ضوء ذلك لم تكن وظيفتهم في زمن هذا الوالي وظيفة إجبارية بل كانت من الوظائف المربحة للغاية لأصحابها .

وتخبرنا وثيقة بردية(٤٢٧) من عام ١٤٧م عن دعوى مقدمة إلي الوالي ماركوس بيترونيوس هونوراتوس ضد شخص يدعي بطليموس ويوجه المدعي في شكايته تهمة الإساءة واستخدام العنف ضده من قبل بطليموس ، ويضيف أن هذا المتهم كان يشغل منصب الأستراتيجوس في قسمي ثيمستيس وبوليمون ، وأنه اعتاد على أن يقوم بإذلال الأشخاص الأحرار وضربهم وجلدهم كما لو كانوا عبيداً .

وعلى الرغم من أن المدعي عليه لم يكن يشغل وظيفة الأستراتيجوس عند تقديم الشكاية ، ولكن مجرد ذكر أنه كان يقوم بإذلال الناس والأحرار وضربهم وجلدهم كما لو كانوا

عبيداً يدل ويشير إلي سلوكه أثناء شغله للوظيفة . ولكن لا ندري لماذا كان يقوم بهذه الممارسات .

في وثيقة بردية(٤٢٨) من عام ١٤٧م نجد شكاية تقدم بها بطليموس بن ديودورس ضد بطليموس بن بابوس Pappus الجمنازيارخ السابق إلي الأستراتيجوس بوبلينوس ماركيوس كريسبوس . بشأن تصرفاته المتغطرسة واعتدائه وأهانته على الآخرين أيضاً .

هذا فضلاً عن مخالفته لفوائد الفائدة التي أقرتها الدولة ، فقد كان يحصل على فائدة مرتفعة بمعدل Statr عن كل مينافي الشهر . أى بنسبة ٤٨% (٤٢٩) ومستغلاً فى ذلك نفوذه الواسع في الأقليم ، وهذا مخالف لقرارات الأباطرة والولاة . ويقول الشاكي إذا ما تقدمنا بشكوى إلي الأستراتيجوس سحبها بنفوذه الواسع كما أنه يأخذ ثلاثة أوبلات ونصف الأوبل فائدة عن كل Stater من المينا في الشهر ، وهذا يعني أنه سيحصل على ثمانية أضعاف رأس المال في بضع سنوات .

ويلتمس بطليموس من الأبسيتراتيجوس أن يكتب إلي الأستراتيجوس ليضع حداً لهذه التصرفات كي لا يعيش في رعب وتهديد ويطلب الأنصاف . ويستفيد بواسطة الأبسيتراتيجوس وقد رد الأبسيتراتيجوس على الإلتماس بتحويله وتقديمه إلي الأستراتيجوس وسلم للملتمس إلتماسه ونص الوثيقة هو " إلي بوبليوس ماركوس كريسبوس الأبسيتراتيجوس من بطليموس بن ديودورس المدعو ديوسكوروس من بين أولئك من أرسينوي . أن أسوء الاهانات في الحياة بالنسبة للرجل الحر أن يضرب وأن يعتدى على حرمته خاصة من قبل عبيد رخصاء أو في الواقع من قبل هؤلاء المأجورين . أن هذا يكون سيئاً أكثر من العجز والإهانة .

وعلى الرغم من أننا رغبنا دائماً للحصول على العدالة . يا سيدنا ، فقد كنا نخسر لأننا بعيدين عن العدالة هنا . أو أحد هؤلاء الرجال هو بطليموس بن بابوس الجمنازيارخ السابق من نفس أقليم أرسينوي ، الطائش العنيف في سلوكه ، كان من رواد المرابين ومرتكباً كل فعل غير قانوني ممنوع ، وذلك بقرضه بفائدة بمعدل استاتر لكل مينا شهرياً ، معتمداً في ذلك على قوته وسطوته في الأقليم ، ضارباً بعرض الحائط قرارات الأباطرة والولاة . وأنا من بين هؤلاء الذين فرض عليهم هذا المعدل المرتفع من الفائدة . وقد حصلها بمعدل استاتر لكل مينا شهرياً ، فقد كان ينزل إلي القرى ومعه زمرته "جماعته" ومرتكباً كل أنواع الأهانة ضد هؤلاء الذين ينقض عليهم بدون توقع . وبالمثل فقد ارتكب الأعمال المنافية للقانون ضدي يا سيدي من خلال اتباعه ، وإذا ما حاولنا الشكوى والاتصال بالأستراتيجوس بشأن عنفه ، فأنه كان يسحب الشكوى قبل أن تصل إلي مكتب الأستراتيجوس وهؤلاء الذين يحضرون مجلسه مع القاضي . ونتيجة لهذا فأننا لا نحصل على العدالة .

وسوف أقدم الدليل كيف أنه قد قام بعمل قرض في قرية . بحصوله على ثلاث أوبلات ونصف الأوبل على التوالي على كل استاتر للمينا شهرياً . وأنه يجمع سنوياً أكثر من النصف مرة أخرى ، وأنك ستجد من الأخرين أنه قد حصل على ثمانية أضعاف أصل القرض في بضعة سنوات ، على الرغم من أنه ممنوع عليه أن يحصل على فائدة أكثر من أصل القرض لكل فترة القرض . وطبقاً لذلك حيث أن مثل هؤلاء الأشخاص ينبغي أن يقابلوا ويواجهوا بالردع فأنني (ألتمس) أعيد إليك يا أكثر الناس احساناً في العصور العظيمة لمولانا الأمبراطور أنطونينوس (لعلي أكون قادراً على البقاء في موطني وليتك تعطي الأوامر المكتوبة لترسل لإستراتيجوس قسم هيراقليدس حتى يمكنني أن أبقى آمناً من التهديد والأعمال المنافية للقانون من قبل بطليموس . وأن الفائدة التي دفعتها زيادة عن معدل دراخمة للمينا في الشهر تخصم من أصل القرض ، وأنه من الواضح أنني لست مديناً له بعد ذلك . وأنني جاهز للدفع له بطريقة معقولة . وأنه كدليل للأمور السالفة الذكر أن يعطي الأستراتيجوس الأوامر لكل من فرديسيوس وزويلوس الذين عليهم عبء الدفع له ، ليحضروا أمامه مع هؤلاء الذين يجهلون جباية الفائدة والحصول على ضمانة منهم لتحرياتك ونتيجة لهذا .... لعلي أحصل على إحسانك".

ونستخلص من هذه الوثيقة ما يأتي :

١- أن هناك جماعات من أصحاب السطوة والنفوذ الذين ضربوا بعرض الحائط بالقوانين الخاصة بالأقراض والفوائد . فنجد أن المقرض من أصحاب النفوذ وكان يفرض على مدينيه فائدة قدرها ٤٨% من قيمة القرض، وأيضاً يستمر في التحصيل لهذه الفوائد مخالفاً للمبدأ القائل بأن الفائدة لا تزيد في جملتها عن المبلغ المقرض(٤٣٠) .

٢- سطوة الدائن هنا واستغلاله للنفوذ وسحب الشكاوي المقدمة ضده إلى مكتب الأستراتيجوس ولعل الأستراتيجوس هنا لم يضطلع على هذه الشكاوي وإلا لكان قد نظرها أو أن الأستراتيجوس نفسه كان يحصل على رشوة منه وفي الغالب أن هيئة مكتبه هي التى تعاونت مع هذا الخصم ودلست معه .

٣- يطلب الشاكي أن يرسل الأبسيستراتيجوس تعليمات مكتوبة لأستراتيجوس قسم هيراكليديس حتى يضع الأمر في نصابه ويمنع التهديد له من قبل الدائن ، وأن يتم حساب المبلغ الزائد المدفوع يحسب من أصول القرض وإذا ما بقي بعد ذلك مبالغ سيقوم بدفعها .

٤- أن الأبسيستراجوس هنا أحال الشكوى إلي الأستراتيجوس وهو ما كان يطلبه الشاكي وكان قد حدد مطالبه في شكواه والتي أحالها الأبسيستراجوس إلي الأستراتيجوس لإجراء التحريات المناسبة وإتخاذ اللازم .

٥- ويذكر جون هويت هورن ناشر البردية ملاحظة(٤٣١) يرى فيها أنه على الرغم من الطبيعة المختصرة ، فإنه لا ينبغي اعتبارها رفضاً لقضية بطليموس ولا برهاناً على قصور في سلطة أو الأهلية القضائية للأبسيتراتيجوس في المنطقة . ولعل الوالي هنا قد كتب مباشرة إلي الأستراتيجوس ليحول الأمر له ولكن ليس ملزماً بذلك .

وترينا وثيقة بردية(٤٣٢) من عام ١٤٧/١٤٨م أن عدداً من الأفراد قد تقدموا بإلتماس إلي الوالي يتهمون فيه دائنهم وهو جمنازياخ سابق بابتزازهم والتعدي عليهم بمعاونة جباة الضرائب بالقرية ، ولا يذكر النص مطالب هؤلاء الشاكين ، ويبدو أن السبب هو عقد الدين وإيصالات التسليم . ويشير إلي استغلال الجمنازياخ السابق لنفوذه وتأثيره واستخدامه لجباة الضرائب في ابتزازه للأهالي والتعدي عليهم .

وتقدم لنا وثيقة ثالثة(٤٣٣) من عام ١٥٠م شكاية موجهة إلي الوالي ماركوس بترونيوس هونورانوس من قبل شخص يقيم في قرية سوكنوبايسوس في قسم هيراقليديس يتهم فيها عدداً من الأشخاص ومن بينهم مساعد الأستراتيجوس بإهانته وضربة للأستيلاء بالقوة على بعض الوثائق الخاصة بأخته ، ولما كان مساعد الأستراتيجوس من بين من أهانوه، فربما كان هذا الموظف قد حصل على رشوة من هؤلاء الناس حتى يخيف الشاكي وأخته . وكان الضرب هنا على ما يبدو للحصول على وثائق تدينيهم.

وتتضمن وثيقة رابعة(٤٣٤) من عام ١٥٧/١٥٩م إلتماساً تقدم به جيمللوس إلي والي مصر ماركوس سمبرونيوس ويذكر فيه أنه يتعرض للظلم والإهانة من جانب الأكسجتيس السابق ويضيف أنه سبق أن اقترض من المتهم مبلغاً من المال بفائدة كبيرة جداً ٤٨% أجبره المتهم بالقوة على الإلتزام بها ومع أنه رد هذا القرض والفائدة التي بلغت قيمتها حتى ذلك الوقت مرة ونصف لمبلغ القرض الأصلي ، فإن المتهم معتمداً على مكانته وتأثيره الكبير في المنطقة لا زال يقوم بابتزازه والاعتداء عليه ، لذا يطلب من الوالي الاستماع إلي قضيته ضد المتهم .

وفي وثيقة بردية(٤٣٥) من عام ٢٠٧م نجد ثلاثة أفراد هم هيريوس (Hereuos) ابن باكيسيس (Pakysis) وكالابيليس (Kalabelis) بن سوتاس وابينخيس بن (......) أيون وهم من قرية سوكنوبايسوس يشكون كلاً من باسيون الكوليتون والديكادارخ (Dekedarch) وأيون ممثل "الجندي" الكوليتون (Kolletion) ويذكرون أن المسئولين لم يسمحوا لأي شخص أن يقترب من الديكادارخ . وأنه كان له أربعة أخوة . وأنه كان يحمى هؤلاء الآخرين وأنه كان يطلب فروضاً استثنائية من القرى ، بينما كان هو يزرع في قرى أخرى ولا يدفع ضرائب على هذه الأرض .

وفي هذه الوثيقة : نجد أن الجندي والديكادارخ من خلال ممثله يحمى أخوة الأول ويحمى آخرين أيضاً . كما أنه يطلب فروضاً استثنائية من القرى ، ولا يدفع الضرائب على الأرض التي يزرعها في القرى الأخرى .

٨- قوة أصحاب الجاه والسلطان في مناطقهم وضعف الموظفين أمامهم :

وفي وثيقة بردية(٤٣٦) من عام ٢٨٠م من أقليم الفيوم نجد شكاية تقدمت بها أرتميس إلي الوالي تطلب منه حمايتها من ظلم وعسف الديكابروتوس (Dekaprotus) سيريون (Syreon) في القرية .. فقد كان زوجها راعياً لقطعان سيريون وبعد وفاة زوجها اقتحم سيريون منزلها وأخذ منه ستين رأساً من الخراف والماعز . وقد أحال الوالي الشكوى إلي الأبسيتراتيجوس لإجراء التحريات اللازمة والفصل فيها . وفي محضر الجلسات القضائية أمام الأبسيتراتيجوس قال أزيدوروس محامي الشاكية ، لقد ظهرت أرتميس أمامك منذ شهرين ومعها طفلاها القاصران ، وكان ذلك بناء على طلب رجال شرطة الوالي الذي أحال القضية اليك طالبين أن تضع حداً لما تتعرض له ، حيث أن شخصاً يدعى سيريون طمع في الأغنام بعد موت والد الأطفال التي تركها لهم والدهم الذي كان يعمل راعياً ، وقد زاد عدد هذه الأغنام حتى وصل ٦٠ رأساً ، وعندما طلب منه رجال الشرطة أن يدلهم على الرعاة الذين عهد إليهم الأب بالأغنام حتى يتسنى معرفة ما إذا كانت هذه المعلومات حقيقية أم لا ، لكن تصرف سيريون هذا كان بمعاونة الشرطة ، ولذلك نطالب بإحضاره فوراً كي يتنازل عن الأغنام للأطفال . وكان رد محامي المتهم "لقد أرسل سيريون في عمل يتصل بالخزانة ، وعندما يعود فسيرد على هذه الأتهامات . وكان رد محامي المدعية أن رد الأبسيتراتيجوس بأن على محامي الشاكين أن يتقدم بشكوى أخرى إليه حتى يضع حداً لهذا الأمر وهنا نجد أن الأبسيتراتيجوس كان بحاجة إلي شكوى أخرى حتى يضع حداً لهذا الأمر وذلك بالحكم الغيابي" . ماذا لو هرب من العدالة ؟ فكان رد الأبسيتراتيجوس أوزيليدس هيراكليدس إذا تقدمت بشكوى إلي فسأضع حداً لهذا الأمر" .

فما المقصود بهذا هل كان سيتخذ قراراً استناد إلي الشكوى أم أنه كان سيرسل هذه الشكوى إلي الخصم يخطره فيها بالحضور وأن نية التهرب كانت مبيتة ، وأن لم يحضر فسيصدر قراره .

ولعل تقديم هذه الشكوى يجعله يستند عليها في استدعائه لأنه كان في مهمة رسمية لصالح الخزانة . وصالح الخزانة يفوق أي الصوالح .

وتكشف لنا وثيقة بردية(٤٣٧) من عام ١٩٧م عن شكاية تقدم بها جميللوس الشهير بهوريون (Horion) أبن جايوس أوليناريوس من أنطينوبوليس إلي أستراتيجوس أقليم

ارسينوي هيراكس الشهير بنمسيون (Nemision)، وقد ذكر الشاكي أنه قد لجأ إلي الوالي إميليوس ساتورينيوس شاكياً من الاعتداء الذي تعرض إليه من قبل سوتاس ، والذي كان قد سخر منه لضعف بصره ، والذي خطط أيضاً للأستيلاء لنفسه على ممتلكات الشاكي مستخدماً في ذلك العنف ، وقد أحال الوالي الشكاية إلي الأبسيتراتيجوس لبحثها ، ولما كان سوتاس قد وافته المنية في غضون ذلك فقد قام أخوه يوليوس (Julius) بالأستيلاء على جانب من محصولي الذي زرعته مستخدماً في ذلك العنف المعروف عنه . كما قام بحمل كمية لا بأس بها من التبن وليس هذا فقط ، ولكنه قام أيضاً بقطع وسرقة بعض شتلات الزيتون الخاصة وبعض النباتات المورقة وذلك من بستاني الواقع بالقرب من قرية كيركسيوخا (Kerkesucha) ، وقد علمت بذلك عند وصولي هنا في موسم الحصاد . ولم يكتف بذلك فعاد مرة أخر إلي أرضي وكان بصحبته في هذه المرة زوجته وشخص يدعى زيناس (Zenas) وأحضروا معهم تميمة سحرية وهي تميمة العين الشريرة (وهي عبارة عن جثة جنين غير مكتمل النمو) ، وكانوا عازمين على إحاطة مستأجر مزرعتي بالسحرْ الأسود . مما أدى إلي تركه للعمل في المزرعة بعد حصد جزء من حقل آخر خاص وقاموا هم بحصد المحصول لأنفسهم ، وبعد ذلك واجهت يوليوس بنفسي وكان معي مسئولو القرية ليكونوا شهوداً . ومرة أخرى وبنفس الطريقة قام معاونوه بتصويب العين الشريرة نحوي عازمين أن يحيطوني أنا الأخر بالسحر الأسود ، وكان ذلك في وجود بيتسوخوس (Petesuchus) وبتولا للاس (Potlallas) شيخي قرية كرانيس وهما يشغلان أميني منصبي كاتبي القرية وفي حضور سوكريس (Sokres) مساعدهما . وبينما كان المسئولون لا يزالون هناك أخذ يوليوس تميمة العين الشريرة والمحاصيل الباقية وحملها عنوة إلي منزله ، ولقد قمت بتسجيل أعماله هذه من خلال الموظفين المذكورين آنفاً ومن خلال جباة ضرائب المحصول في القرية المذكورة . ولذا أقوم بتقديم هذا الإلتماس مطالباً بحفظه في ملف ، وذلك للحفاظ على حقي ضدهم أمام فخامة الأبسيتراتيجوس ، نظراً لما أرتكبوه من أعمال عنف ولتحصيل ضريبة هذه الحقول لصالح الخزانة حيث أنهم قاموا ظلماً وعدواناً بجني المحصول .

وهذه الشكاية تكشف لنا عن قوة وسيطرة أسرة بعينها في المنطقة ضد مواطني مدينة أنطينوبوليس وملاك الأرض في الفيوم كما أنها قد استخدمت أساليب ملتوية لترهيبه ومستأجره بل لترهيب السلطات المسئولة وهم شيوخ وكتاب القرية وجباة الضرائب وقاموا بسرقة المحصول أمامهم .

وترينا وثيقة بردية(٤٣٨) من عام ٢٠٧م شكاية تقدم بها خمسة وعشرون مزارعاً من سكان قرية سوكنا بايونيسوس الواقعة بقسم هيراقليدس إلي قائد المائة "الكنتوريون" بشأن

قطعة أرض على حافة الشاطئ "بأرض الشاطئ " في زمام القرية والتي كانوا يستأجرونها عندما لا تكون مغطاة بالمياه حيث يتم زراعتها ودفع إيجارها العيني المستحق للخزانة . وبفضل هذه الأرض فقط يتم دفع التزامات القرية وهي كثيرة لأنه لا توجد أرض خاصة أو أرض ملكية أو أي نوع من أنواع الأراضي ، وحتى يتمكن الجميع من البقاء في مواطنهم – خاصة – وأن الوالي أكويلا (Aqulla) أصدر أمراً لكل الذين لا يقيمون في مواطنهم بالعودة إليها وإلي أعمالهم السابقة . وقد امتثلنا لهذا الأمر ، ولكن شخصاً يدعى أورسيوس (Orasus) بن ستويتوتيس (Stotoetis) وأخوته الأربعة قاموا باعتراض سبيلنا ومنعونا من بذر الأرض السالفة الذكر مما جعلنا نضطر إلي تقديم هذه الشكاية راجين أن نحظى بعطفك وأن تأمر باستدعاء هؤلاء الأشخاص للمثول أمامك لتبرير مسلكهم وداعاً السنة ١٦ يوم ١٤ بابة .

وتقدم لنا شكاية أخرى(٤٣٩) من نفس النوع وتكاد تكون هي نفسها تقريباً ومن نفس الأشخاص ولكن مع بعض التغييرات الطفيفة في لغتها وقد تقدم بها الزراع إلي الأستراتيجوس لقسم هيراقليدَيس في أقليم أرسينوي وقد سجلت لنا ما يأتي:

"أن سيدينا العظيميين أكثر الآلهة تبجيلاً وقدسية الأمبراطوريين سيفيروس وأنطونينوس عند زيارتهما لمصر معاً وبعد أن قاما بإغداق الهبات على البلاد ، أمرا المصريين المتواجدين في غير مواطنهم بالعودة إليها وترك حياة العنف والخروج على القانون. وامتثالاً لتلك الأوامر المقدسة عدنا مرة أخرى والآن فأننا عندما شرعنا في زراعة الأرض الواقعة على حافة الشاطئ وغير المغطاة بالماء كل حسب قدرته ، تصدى لنا أورسيوس وهو رجل ذو سطوة وجبروت ومعه أخوته الأربعة ومنعونا من العمل وبذر البذور وذلك بقصد إشاعة الخوف في نفوسنا كما كانت الحال قبل أن نهرب إلي مناطق أخرى ، وحتى يتسنى لهم وحدهم السيطرة على الأرض . ونحن نضع أمامك يا سيدنا الحقائق عن عنف هؤلاء الرجال وهم بالإضافة إلي ذلك لا يشاركون في دفع الضرائب المفروضة برغم ما يملكون بينما قطعانهم تسعى في المراعي وحدها . هذا إلي أنه لم يسبق لهم أن تولوا وظائف إرغامية لأنهم يلجأون إلي أرهاب كاتب القرية من وقت لآخر .

ولهذه الأسباب مجتمعة فأننا مضطرون إلي اللجوء إليك راجين إذا بدا لك ذلك ملائماً أن تعطي الأوامر باستدعاء هؤلاء الأشخاص للمثول أمامك وأن تحكم بيننا وبينهم ، فأننا عندما نحس بالأمان بفضل مساعدتك يمكننا العيش في إطمئنان في موطننا والقيام بالخدمات التي تفرض علينا ، وبأن يقوم أورسيوس وأخوته أيضاً بالمشاركة في دفع الضرائب وبتول الوظائف الأرغامية التي يكلفون بها طبقاً لحالتهم ، وتبعاً لذلك نكون متساويين في زراعة

الأرض غير المغطاة بالمياه ونتمكن من البقاء في موطننا والأحساس بالعرفان بفضلك ، وداعاً" ، ثم يلي ذلك ذكر الزراع والتاريخ العام ١٦ ..... بابة .

ونستخلص من الشكايتين ما يأتي :

١- أنهما قدمتا في نفس العام ونفس الشهر ، والأولى تم تقديمها إلي قائد المائة والثانية إلي الأستراتيجوس .

٢- من الواضح أن الملتمسين كانوا يتطلعون إلي رفع الظلم عنهم ولذا نجدهم قد تقدموا بشكايتهم الأولى في نفس الشهر إلي المسئول المحلي والثانية إلي رئيسه الأعلى الأستراتيجوس . ولا ندري لماذا وجهوا شكايتهم الثانية فهل لم يفعل الكنتوريون شيئاً في شكايتهم الأولى مما أضطرهم إلي رفع الشكاية الثانية للأستراتيجوس، أم أن يكون هذا الموظف قد نصحهم بتفضيل الشكوى وأرسالها إلي الأستراتيجوس وبذلك أبعد عن نفسه مسئولية الفصل في الأمر ومعاداة هؤلاء الناس المتنفذين .

٣- تشير الشكاية الأولى إلي أمر الوالي بالعودة إلي الموطن والثانية تشير إلي أمر الأمبراطورين إلي نفس الأمر.

٤- تشير الشكاية الأولى إلي سطوة أورسيوس وأخوته وذلك بإعاقتهم المزارعين من القيام ببذر الأرض ، بينما يذكر الزراع في الشكوى الثانية ، المخالفات التي ارتكبها أورسيوس وأخوته بالتفصيل وهي عدم دفع الضرائب وتخويف وترويع كاتب القرية ، وعدم تولي الوظائف الإرغامية وإعاقتهم عن بذر الأرض وإشاعة الخوف وترويعهم كما سبق .

٥- نستشف مما سبق أن دفع الضرائب وأداء الخدمات الإلزامية كان يحاول تجنبها أهل السلطة والسطوة والقوة الغشوم من خلال ترويع الموظفين المحليين بالانتقام منهم . أو من المؤكد أن هذا ما حدث بالفعل بالنسبة لكاتب القرية ويبدو أنه نظراً لغلو هؤلاء المتسلطين في غيهم أن أضطر الزراع إلي رفع شكاواهم إلي السلطات الأعلى .

٦- وأخيراً تكشف لنا الوثيقتان عن سطوة بعض الناس في الأقاليم والمناطق الريفية وترويعهم للأهالي دون أن يقدم رجالات الإدارة المحلية العون لهؤلاء المتضررين . أما لعجزهم أوربما لحصولهم على رشوة هؤلاء أو على الأقل غضهم الطرف عن تجاوزاتهم نظير تعضيدهم لهم في إدارتهم للقرية .

وأخيراً لدينا وثيقة أخرى(٤٤٠) من عام ٢٠٩م تحتوي على شكاية مقدمة إلي الوالي سايتيانوس أكويلا من هيراقليدس بن خاريمون وبعد أن ذكر الشاكي قرارين للأمبراطورين سيفروس وانطونينوس واللذين قد نشرا في الأسكندرية وأولهما بشأن الأشخاص الذين

يقدمون الحماية والمأوى لدافعي الضرائب الذين تركوا أوطانهم القانونية واعتبارهم مسئولين عن أيوائهم وبذلك يدفعون غرامة . والثاني بشأن الأمر بالعودة لمن تركوا أوطانهم في فترة محددة وأن من يبقي بعدها فأنه يعد عاصياً وأنه سوف يدفع غرامة عن ذلك .

ويبدا الشاكي في عرض قضيته قائلاً : "يا أعظم الولاة إن هؤلاء الذين لا يملكون من متاع الدنيا إلا القليل ويعيشون حياة هادئة ولأنني لا أعيش مثل المجرمين بل أجنح إلي الوداعة فأن هناك شخصاً قد دأب على التصرف تجاهي بشكل مخالف للقانون ، ولدي على ذلك من البينات ما سوف أبسطه أمامكم عندما استدعي لعرض شكايتي ، وأنني أكتب اليكم شكايتي هذه راجياً أن تحظى باهتمامكم لأن إلهينا القاهرين الأمبراطورين قد أصدرا أمراً بعودة الجميع إلي مواطنهم وحظرا على أي شخص أن يعيش خارج موطنه ، كما أنك يا سيدي ، قد أعلنت في قرارك المرفق (مع هذه الشكاية) أن أي شخص يوجد خارج موطنه سوف يقبض عليه ... وأن الهارب وكذلك من يأويه سوف يدفعان غرامة كبيرة لعدم أمتثالهما للطاعة ولعصيانهما الأوامر المقدسة . فأن سيرنيوس بن بانخونيس من حاضرة أقليم الواحة الصغرى قد عصى الأوامر المقدسة ولم يظهر أدنى أهتمام بالأخطار المحدقة به وما يزال يحيا الآن في مديرية أوكسيرنيخوس حياة الأشرار . فقد راح بمنتهى الجرأة ينشر الخوف من حوله على الرغم من انه يعيش في مدينة ليست موطنه ، وزيادة على ذلك فقد حاول أن يقوم ... وأن يجعل تحت سلطانه ... الناس حين يتجمعون مخالفاً بذلك الأوامر . لأن ذلك أيضاً حرمته نفس الأوامر المقدسة الأمبرأطورية التي حظرت على أمثال هؤلاء المتشردين الأشرار أن يتحدثوا في جمع من الناس . ولذا فأنني أرجو أن يتسع نبلكم وأن تعطي الأوامر لسيادة الأستراتيجوس هنا لكي يسمع شكوى ضد سيرنيوس سالف الذكر لكي يتوقف عن نشر شره وعصيانه ويرغم الذين يأوونه ويسبغون عليه حمايتهم أن يدفع كل منهم ٥٠ ألف سسيتركيس = ٥٠ ألف دراخمة وذلك وفقاً لما نصت عليه ألأوامر الأمبراطورية وإذا تم ذلك فأن شخصاً ما لن يجروء مستقبلاً على أيواء ... وقبل كل شئ فأنني سأكون شاكراً لكم مساعدتكم لي ، وداعاً . وقد أحال الوالي الشكاية إلي الأستراتيجوس .

وتكشف لنا هذه الشكاية عن أن هناك أشخاصاً من ذوي السطوة والسلطان كانوا يقدمون الحماية والمأوى للخارجين على القانون والذين كانوا يشيعون الخوف والرعب والفوضى في المنطقة التي منحوا فيها المأوى والحماية على الرغم من وجود قرارات امبراطورية تحظر الحماية لدافعي الضرائب الهاربين ، كما أن هذه الوثيقة توضح عجز الإدارة المحلية في أوكسيرنيخوس ووقوفها مكتوفة الأيدي أمام أصحاب النفوذ على نحو ما رأينا في شكاية مزارعي قرية سوكنوبانيسوس .

وترينا(١٤٤) من عام ١٦٣ مشكاية تقدم بها جايوس يوليوس نيجر (Gaius Julius Niger) الجندي الروماني المسرح من مواطني أنطنيوبوليس إلى الأبسيتراتيجوس فيديوس فوستوس (Vedius Faustus) ضد أزيدوروس بن اخيللوس المصري (كاتب (سكرتير) المشرف على الممتلكات المصادرة وتابعه ديدايموس المتعاون معه ذاكراً أنه اشترى من الخزانة أرورة من الأراضي المحجوز عليها وهي جزء من بستان زيتون وأنه قد دفع ... دراخمة ثمناً لها ، والتي كانت مملوكة سابقاً لكاستور وبعد أن دفع ثمن الشراء تأكد أنه المالك وأنها خصصت له ودفع الضرائب عليها ، ومع ذلك ، كما يقول: فإن أزيدوروس السالف الذكر يريد خسارتنا حديثاً .... (أسطر ١-١٥) مع (الأسطر ٢٦-٣٧) .

وأنني الجأ إليك .... أن الأشياء التي ارتكبها ... فقد ضيع ؟ الروهونات واشتكى الآن منه . وأفعاله الإجرامية ضدى تكون واضحة ، أنا روماني عانيت من مثل هذه الأمور على يد مصري ، أسألك إذ ما كان مناسباً لك أن تأمر بكتابة خطاب للأستراتيجوس قسم هيراقليديس بإقليم أرسينوي وأن تجعله يرسله هنا كي تحاكمه وأن تسمع مني حتى يمكنني أن أحصل على حقي منك ولعلي أنال عطفك .

كتب الأبتستراتيجوس تأشيرته بأنه إذ ما وجد الأستراتيجوس من هذه التعديات (Lybeis) فأنه "سوف يخبرني ، سلمها للأستراتيجوس" .

نستخلص من هذه الوثيقة ما يأتي :

١- أن جايوس يوليوس نيجر اشترى أرورة من حدائق الزيتون وهي الأراضي التي كانت تحجز عليها الدولة ثم صادرتها وعرضتها للبيع لعدم سداد أصحابها ما عليها من مستحقات في الموعد المناسب .

٢- دفع المشترى الثمن والضرائب المستحقة على الأرض وتم تخصيصها له . وبالتالي فكان من المنطقي أن يحصل على الأرض .

٣- وقف سكرتير المشرفين على الممتلكات المحجوز عليها ومعاونه حجر عثرة في سبيل تنفيذ الإجراءات . رأى المشترى أن يطلب من الأبسيتراتيجوس أن يكتب للأستراتيجوس لاستدعائه كي يمثل أمام الأبسيتراتيجوس للتحقيق معه . وقد كتب الأبسيتراتيجوس تأشيرته بأن الأستراتيجوس سيقوم بإجراء التحريات اللازمة والتحقيق بتعديات ومخالفات السكتير ومعاونه وأن يرفعها إليه .

٤- ولكن في سطر ٢٧ نجد أن الشاكي يقول لقد ضيع أو ألغى جانباً الروهونات وهنا إشارة على أن الأرض كانت مرهونة بسبب الدين ، وأن الدولة قد باعتها لاستيفاء حقها . ويبدو لنا أن السكرتير ومعاونه هنا قد تصرفا هذا التصرف على الرغم من

اكتمال جميع الخطوات القانونية من دفع الثمن والضرائب على الأرض من قبل المشترى ، لأنه أما أن صاحب أرض الزيتون قد طالب باستردادها في الفترة القانونية وهي ٦٠ يوماً من إجراءات البيع أو أن أحد الجيران قد طالب بشرائها في غضون المدة القانونية المتاحة له . وهذا قد يكون جائزاً في رأينا حيث يقول أنه دفع الثمن والضرائب على الأرض ولكن ما يستوقفنا هنا أننا لا نعرف تاريخ الشراء ولا نعرف متى دفع الضرائب عليها فإن كان قد اشتراها ودفع ضرائبها المستحقة في غضون فترة السماح فإن هذا لا يمنحه الحق في ملكيتها ملكية رقبة . وإذا كان الأمر هكذا فأن الشاكي هنا قد لجأ إلي المبالغة والتهويل وأتهامه للسكرتير بإعاقته وأنه يريد أن يلحق به الخسارة ويصفه بأنه مصري . وهنا نجد أن الأبسيتراتيجوس لم يأخذ بأقواله لأن الأمر يخص الخزانة بل طلب من الأسترتيجوس التحقق من الأمر . وإحالة الموضوع إليه في النهاية . وقد يكون السكرتير ومعاونه هنا قد أرادا أن يعرقلا سير الإجراءات وذلك قد يكون بغرض الأبتزاز ولكن الشاكي لا يذكر ذلك .

للمشترين فإنها لم تتخل عن حقوقها تجاه الموظف المخطئ وبقيت أملاكه على الرغم من بيعها تتحمل تلك الغرامة . وفي الغالب فإن اقتراح توزيع مستحقات الدولة على المشترين لقطع الأرض قد يكون هو الحل الوسط بدلاً من مصادرة الأرض من قبل الدولة . ولكن نجد هنا الشاكي يشكو من الغش والتدليس من قبل الموظفين بإسقاط اسماء من المشترين الواجب عليهم سداد حصتهم .

الفصل الثالث

سياسة الإدارة الرومانية في قطع دابر الفساد الإداري

محاربة الفساد والأنحراف الوظيفي :

إلي حد علمنا لم يتم نشر أو العثور في البردي على لائحة جامعة للقانون الإداري ونظمه في مصر ، وقد تجود علينا الأيام بوثيقة بردية تقدم لائحة من هذا النوع الجامع ، ولكن من جهة أخرى مكنتنا المصادر الأدبية والوثائق البردية والنقوش المنشورة من رسم صورة – وأن كانت غير كاملة – عما كانت الإدارة الرومانية في مصر قد تبنته لإدارة شئونها ، وهناك لوائح وقواعد عامة وخاصة لإرشاد إدارات مصر المختلفة ، وذلك لضمان حسن سير العمل الإداري ، وهذا ما نستشفه ونستخلصه من النقش التكريمي للاستراتيجوس من قبل أهالي بوزيريس والسابق ذكره والوارد به "أن الأستراتيجوس لا يدخر جهداً في إهتمامه النشيط والكريم لسكان القرية ، وأنه يقيم العدل دائماً في ساحة قضائه بمساواة وأمانة ودون رشوة وفقاً لرغبات والي مصر ، ويحرص على صيانة سدود الري بكل اهتمام في الأوقات المناسبة ويعمل ليل نهار بدون مجاملة حتى اكتمالها ، ويعمل على حماية العاملين في سدود القرية من النصب والاحتيال ، ويتابع ما يجب على القرية أن تؤديه للموظفين الآخرين(٤٤٢) ، وهذا يحمي الفلاحين من المعاملة غير العادلة والجزاءات ، كما أن وصف فيلون للوالي فلاكوس قبل إتهامه إياه بإنحيازه لجانب الإسكندريين بأنه بدأ عهده وولايته ، بداية طيبة تدل على حزمه ونزاهته(٤٤٣) .

وتزودنا أيضاً مراسيم ودساتير وتعليمات وأوامر إدارية وفتاوى الأباطرة(٤٤٤) والولاة(٤٤٥) وأحكامهم القضائية وفتا وأهم وفتاوي وأحكام قضاتهم المفوضين بصورة لما ينبغي السير عليه من أداء الواجب الوظيفي لوظائف بعينها والعقوبات والجزاءات التي قد توقع على المقصرين منهم وغير العاملين بالأوامر والقواعد التي أتخذتها الإدارة منهاجاً(٤٤٦). وتكشف لنا هذه الدساتير والمراسيم والأحكام القضائية أن الدولة كانت قد طورت من أساليبها الإدارية وتشديد التأكيد على ضرورة إتباع القواعد الإدارية التي أرتضتها الدولة في إدارة شئون الولاية والهادفة إلي الشفافية والنزاهة الإدارية لموظفيها في ضوء الممارسات العملية المخالفة للمبادئ الإدارية والجائرة على الأهالى ، ويؤكد هذا الأمر وجيز لائحة الأيديولوجوس في بعض بنوده والذي تشير إلي تطوير وضبط نظم الإدارة وسلوك الموظفين وأن هذا التطوير في الحد من السلطة واستغلالها قد أمر به الأباطرة والولاة والأيديولوجوى وذلك لمحاربة التجاوزات والإنحرافات من ضعاف النفوس من كبار وصغار الموظفين ومن يتسترون خلفهم .

ويمثل وجيز لائحة الأيديولوجوس خير أنموذج إلي وجود لوائح لإدارات مصر المختلفة وهذا الوجيز ضم البنود الرئيسية في اللائحة الجامعة لتنظيم العمل في تلك الإدارة. ونعرف في ضوء المتاح من بنوده أن الإدارة الرومانية قد سعت إلي تحديد ما ينبغي على

الموظفين والمسئولين اتباعه من سلوك قويم وبشفافية وهمة ونزاهة في فترات ولايتهم الوظيفية ، فلضمان طهارة أيديهم وحسن سمعتهم وعدم استغلال وظيفتهم كبارهم وصغارهم فقد حظرت عليهم القيام بأعمال تجارية سواء بأشخاصهم أو من قبل من يتسترون وراءهم من أقاربهم أو غيرهم ، كما منعت زواج بعض الفئات منهم من نساء سكان الولاية أثناء آدائهم لوظيفتهم(٤٤٧) .

كما تقدم لنا مراسيم الولاة(٤٤٨) بعض التعليمات للموظفين فيما ينبغي وما لا ينبغي فعله ومن أهم هذه المراسيم مرسوم الوالي تيبريوس يوليوس الإسكندر الذي حدد الكثير من الخروقات للقواعد الإدارية والمالية التي أقرتها الإدارة من قبل الموظفين والتي سبق أن عرضنا لها .

وتشرح المراسيم والدساتير الإمبراطورية ما كان ينبغي على الموظفين مراعاته في سلوكهم الإداري فيما يتعلق ببعض الأمتيازات التي خصصها الأباطرة لبعض الفئات والجماعات والأفراد ومن ثم فأن مخالفتها يعد خرقاً للقانون .

وتزيدنا وثائق القسم معرفة وعلماً بما كان ينبغي على الموظفين القيام به في أداء واجباتهم الوظيفية . إذ نجدهم يقسمون بخط الأمبراطور أحياناً أو الآلهة أحياناً أخرى بأنهم سوف يؤدون وينجزون واجباتهم الوظيفية بطريقة ملائمة ، وأنهم سيظلون في وظائفهم بأمانة ودقة وبأحسن كفاءة لديهم ، ووثائق القسم تؤكد هنا الأداء الإداري والوظيفي القويم للموظفين وفقاً لما رسمته مراسيم الأباطرة والولاة واتباع القواعد القانونية المعمول بها في وجيز لائحة إدارة الأيديولوجوس وغيرها من لوائح الإدارات(٤٤٩) . وكانت الإدارة حريصة على اتباعها وهذا ما تؤكده رسائل بعض كبار الموظفين ، إذ ترينا ما كان ينبغي على الموظفين القيام به في مجال اختصاصهم الوظيفي بهمة ونشاط وأمانةوهذا ما أوضحناه من قبل .

قصاري القول إذا كانت الوثائق لم تجد علينا بلوائح شاملة تحدد واجبات الموظفين والجزاءات المفروضة عليهم في الإدارات المختلفة ، فأننا مع ذلك يمكننا أن نحدد في ضوء الوثائق المتاحة ما حددته السلطات الإدارية عما كان ينبغي عليه سلوك وأداء قويم للموظفين والمسئولين نلخصها في المهام والواجبات الآتية : الحزم والنزاهة والدقة والكفاية والسهر والعمل ليل نهار لإنجاز ما يناط بهم من واجبات تجاه الدولة والأهالي ، إقامة العدل بين الناس بمساواة وأمانة ودون محاباة ورشوة ومتابعة ما يكلفون به من أعمال ومواجهة الأزمات بأنفسهم دون أن يعهدوها لمرؤوسيهم .

وهنا نتساءل لماذا كان سوء تصرف وإنحراف الموظفين مع وجود هذه المراسيم والقوانين ؟ في الواقع أن تلك الأوامر والقرارات الصادرة من السلطة الرومانية والناهية عن

السلوك الإداري غير القويم لم تأت أكلها بالحد من الفساد والتجاوزات، إذ كانت السلطة الرومانية تحارب نفسها لسبب بسيط ، وهو أن سوء تصرف الموظفين ، في مقامه الأول ، كان نتيجة لأوامر تلقوها من سلطات أعلى تهددهم بالويل والثبور بمصادرة أموالهم وأملاكهم وفاءً إذا ما قصروا فيما أنيط لهم من واجبات وظيفية ، كما أن موقف الحكام الرومان تجاه سكان مصر هو استغلال طاقاتهم ومواردهم إلي أقصى درجات الاستغلال ، ونتيجة لهذا فإن الدساتير والمراسيم الأمبراطورية ومراسيم ورسائل كبار الموظفين والأحكام القضائية المغلظة للعقوبات لم تنه المخالفات وتقطع دابرها ولم تحسن أحوال السكان أبداً . كما أن بعض الموظفين كبارهم وصغارهم قد ضربوا عرض الحائط بالقواعد والنظم المقرر اتباعها رغبة منهم في الإثراء على حساب الناس وخراب بيوتهم ، وأيضاً على حساب خزانة الدولة بالغش والتدليس . والبارعون منهم في استغلال ما إعتور كل من النظام الإدارى والمالي والقضائي من عيوب ومثالب(٤٥٠) .

وهنا يعن لنا التساؤل كيف واجهت الإدارة الرومانية إنحرافات موظفيها من الناحية الإدارية والقانونية ، فهل أوجدت وسنت لائحة تأديبية عامة حددت فيها الجزاءات والعقوبات التأديبية والجنائية للموظفين المخالفين للقانون أو المتسببين في ضياع حقوق الدولة والأفراد كل في دائرة أختصاصهم ؟ .

لم تصلنا حتى الآن وثائق تشير إلي وجود لائحة تأديب وجزاءات عامة من هذا النوع والتي حددت فيها الإدارة الرومانية في مصر الجزاءات والعقوبات التأديبية للموظفين ! وقد تأتي لنا الأيام باكتشاف ونشر وثيقة أو وثائق بردية بلائحة جزاءات إدارية شاملة أو تؤكد وجودها !! وإذ كان ينقصنا حتى الآن لائحة جزاءات شاملة فأن وجيز لائحة الأيديولوجوس يقدم لنا في بعض بنوده وبشكل جزئي بعض العقوبات والجزاءات الموقعة على الموظفين المخالفين للمبادئ والقوانين الحاكمة لسلوك الموظفين . ونستخلص منه أن إدارة الأيديولوجوس كان لها لائحتها الخاصة بها والتي تمد سلطة تلك الإدارة لمراقبة سلوك الموظفين بمختلف درجاتهم في الإدارات المختلفة حفاظاً منها على موارد وأملاك الدولة من الإهدار والضياع .

ويؤكد البردي أن العقوبات في وجيز لائحة الأيديولوجوس كان يتم تطبيقها على المخالفين أو بعبارة أخرى كانت بنودها سارية المفعول وتوقيع العقوبة على المخالفين منهم سواء من قبل رأس هذه الإدارة ومديرها أو من قبل الديؤكتيس أو من قبل الأمبراطور والولاة ومن يعوضونهم من كبار رجالات الإدارة . وتزيدنا معرفة بالعقوبات المصادر الأدبية والمدونات القانونية والوثائق البردية الضامة لأوامر وقرارات ومراسيم ولاية وأباطرة تحدد العقوبات والجزاءات وتثرى معلوماتنا محاضر الجلسات والأحكام القضائية أيضاً بعقوبات التجاوزات

والمحكوم بها على المخالفين من رجالات الإدارة والإنحراف بالسلطة من قبلهم(٤٥١) . وكان وراء إصدار مراسيم الولاة والدساتير الأباطرة كثرة القضايا التي كان يجأر فيها المتضررون بالشكوى من بعض التجاوزات والتي تأخذ شكل الوباء من قروض استثنائية وضرائب غير قانونية أو تقدير خاطئ لها . فقد لجأت الإدارة إلي إصدار مراسيم عامة جامعة تعالج تلك التجاوزات بغرض الحد من إرتكابها ولزجر مرتكبيها ولمنع تقديم القضايا من قبل الأطراف الواقع عليها الغش والظلم والجور والعسف وخير أنموذج لهذه المراسيم مرسوم الوالي تيبريوس يوليوس الأسكندر ومراسيم أصدرها ولاة وأباطرة مثل هادريان وسبتميوس سيفيروس والذى أصدر وسن أكثر من مرسوم لمحاربة مفاسد الإدارة(٤٥٢).

وهنا يعن لنا السؤال التالي من كان صاحب الولاية والسلطة في محاكمة الموظفين كبارهم وصغارهم ؟ تكشف لنا الوثائق أن الأمبراطور هو صاحب الولاية والسلطة القضائية والتأديبية الوحيدة في محاسبة الولاة وكبار الموظفين الرومان من طبقة الفرسان المتورطين في أعمال منافية للقانون وإن محاكمة من تم محاكمتهم قد أنتهت بالإدانة وبمصادرة الأملاك وطمس أسمائهم في النقوش أو بالنفي أيضاً(٤٥٣) .

وتشير المصادر الوثائقية أن الأمبراطور كان صاحب الولاية والسلطة التأديبية أو من يفوضه من كبار معاونيه ومنهم قائد الحرس البريتورى في التحقيق والمحاكمة التأديبية للموظفين الكبار الأربعة من طبقة الفرسان الرومان في مصر وهم اليوريدكوس والأيديولوجوس والديؤكتيس(٤٥٤) والأبيستراتيجوس . وإذا كانت المصادر تشير إلي رياسة الوالي لهم وإشرافه على أعمالهم ألا أنه لم يكن له الحق في تعيينهم أو عزلهم ، ومن ثم لم يكن له الحق وفقاً لمصادرنا في محاسبتهم ، وأختص الأمبراطور نفسه بمحاكمتهم وعزلهم ، أو من يفوضه عنه ، والمؤكد أنه كان أعلى مرتبة من الوالي ، ومن ثم كان لا يملك الوالي إلا أن يرفع في رأينا تقريراً عن تجاوزات من يخل بالقانون ، ولم ينفذ ما يناط به من أعمال وواجبات منهم إلي قاضيهم الطبيعي وهو الأمبراطور أو من ينيبه عنه في التحقيق معهم ومحاسبتهم(٤٥٥) .

وتشير الوثائق إلي أن الأمبراطور كان صاحب الولاية والسلطة التأديبية على الموظفين في مصر إذا ما حضر إليها ، وعقد مجلسه القضائي بها ، وهذا ما تؤكده الوثائق وخير أنموذج لهذا هو ما أصدره الأمبراطور سبتميوس سيفيروس من أحكام . وتشير الوثائق إلي حق الأفراد في رفع شكاياتهم ضد الأحكام الصادرة في مصر للأمبراطور في روما وفقاً للقواعد المعمول بها وعند زيارته لمصر وعقد محكمته بها(٤٥٦) .

وتشير الوثائق إلى أن الوالي كان يحل محل الأمبراطور في النظر في الشكايات وعرائض الدعوى ضد خارقي القوانين من الموظفين ، فقد كان الوالي ، بمقتضى السلطة المخولة والممنوحة له من الأمبراطور ، هو صاحب الولاية القضائية الأول في محاسبة المقصرين من الموظفين في أداء واجباتهم أو المفسدين والمستغلين منهم ، فكان له سلطة أصدار الأحكام والعقوبات التأديبية والجنائية ، والناتجة عن المسئولية الإدارية عن الخسائر والأضرار التي تلحق بالدولة أما للأهمال أو الاستغلال أو لإساءة استخدام السلطة وخرق القوانين وعدم إحترام المراسيم والدساتير الأمبراطورية ومراسيم الولاة(٤٥٧) . فكان يتم التهديد بالعقوبة أو وقعت العقوبات التي تراوحت ما بين التأنيب والتوبيخ والغرامة العادية والمغلظة والعزل والغرامة معاً ، والقبض على المتهمين ووضعهم في الأغلال ومصادرة جانب أو كل الأملاك للمذنبين . ولم يكن وحده إذ تخبرنا مصادرنا أنه كان ينيب كبار رجالات الإدارة في تلقى عرائض الدعاوي الخاصة بالفساد الإداري كل في دائرة اختصاصه ، وعقد محاكمات تاديبية ، وأيضاً التهديد بها من قبلهم لضمان حسن سير العمل ، وخضوع مرتكبي المخالفات من الموظفين للمسئولية التاديبية والجنائية والمسئولية الواقعة على من سبب أضرار للخزانة والأفراد . وسنعرض للعقوبة في ضوء تلك المسئولية التى أنقسمت إلى ما يلي:

أ- المسئولية التأديبية :

كان عدم الإلتزام بالقواعد القانونية الخاصة بأداء الواجبات الوظيفية والأهمال في العمل الرسمي ، وعدم اتباع القواعد التي تخص الخزانة من قبل كبار الموظفين وصغارهم تعرضهم وتخضعهم للمسئولية والعقوبات التاديبية الصادرة من قبل الأمبراطور والولاة وكبار الموظفين المفوضين من الأمبراطور والوالي ، ففي وثيقة بردية(٤٥٨) من عام ١٨٤م (سطور ٣١-٣٤) نجد أن الديوكتيس أو ربما الأيديولوجوس ؟ يؤنب كلاً من الأستراتيجوس والكاتب الملكي اللذين تسلما أو صرفا راتبيهما من الإيرادات المالية دون الحصول على إذن من صاحب الولاية الإدارية عليهما.

وتكشف لنا وثيقة بردية(٤٥٩) من عام ١٨٩-١٩٠م عن قيام الوالي بتأنيب الأستراتيجوس الذي لم يتبع القوانين الخاصة بالخزانة ، كما تكشف لنا وثيقة بردية(٤٦٠) من عام ٢٢١م (سطور ١٠-١٩) عن أمر أصدره الأستراتيجوس أو بليوس سرابيون بأمر بنك باوكسيرنيخوس لإيداع مبلغ وقدره ٢٢٥٥ دراخمة في حساب منفصل ، وهذا المبلغ كان بمثابة غرامة موقعة على مراجع الحسابات الذي لم يرسل التقارير الخاصة بالحسابات في الفترة المحددة من قبل الديوكتيس.

وترينا وثيقة بردية(٤٦١) من عام ٢٢١م قيام الأستراتيجوس أبوللونيوس بتحذير أكوس الطوبارخ ، بأنه سوف يتم فصله إذا ما استمر إهماله في جباية الضرائب إذ يأمره قائلاً "أرسل في الحال التقارير الإضافية حتى تاريخه للمدفوعات الضريبية حتى أعرف إذا ما كنت سأتركك في وظيفتك حيث أنت ، أو أستدعيك وأرسلك إلي الوالي بسبب الإهمال في الجباية ، والذهاب والمثول أمام الوالي . قد يعني محاكمته تأديبياً والذي قد يؤدي إلى عزله في الغالب من وظيفته وتغريمه .

وتحتوى وثيقة بردية(٤٦٢) من عام ٢١٠/٢١٤م على خطاب أرسله الوالي ل. بايبيوس يونيكوس إلي ابيستراتيجوس الأقاليم السبعة وأرسينوي هدد فيه الأستراتيجوى المهملين في أداء واجبهم بالقبض عليهم ، وأنه سوف يعاقبهم دون أن يحدد نوع العقوبة وفي الغالب والمؤكد أنه كان سيفرض عليهم جزاءات مالية تساوي على الأقل قيمة الضرر الناتج عن إهمالهم أن لم يكن أزيد في الغالب كان يفوق الضرر!!.

وتكشف لنا الوثائق(٤٦٣) عن إجراءات القبض في الأمور التأديبية ، وبصفة عامة كان الموظفون المدانون في جرائم تأديبية يتم القبض عليهم ، ويرسلون إلي الوالي الذي يوقع عليهم العقوبة . فعلى سبيل المثال ترينا وثيقة بردية(٤٦٤) من القرن الثالث أن رجال الشرطة المقصرين في أداء ما أنيط بهم من أعمال وواجبات قد تم تكبيلهم بالأغلال وتم إرسالهم للوالي.

وتكشف لنا وثيقة بردية(٤٦٥) من عام ٢١٣/٢١٧م عن قرار أصدره الأمبراطور كاركلا بشأن منع السلوك المشين من الملاسنات والكلمات غير المهذبة بين أعضاء مجالس الشورى ، والذين وصل الأمر بينهم بدلاً من الملاسنات إلي تبادل اللكمات والضرب(٤٦٦) . أثناء إنعقاد جلسات تلك المجالس ، وينص هذا القرار بأن كل عضو من أعضاء مجلس الشورى الذي يتعدى بالضرب على البريتانيس ، أو أي عضو أثناء الجلسة سوف يتم فصله ، ويعتبر غير جدير بالوظيفة .

ويقدم لنا وجيز لائحة الأيديولوجوس في بعض بنوده معلومات عن مسئولية الموظف في حالة عدم إتباعه القرارات والقوانين ، إذ تشير المادة السابعة والثلاثون إلي أن الأداء غير المناسب لواجبات الوظيفة ، وفقاً لقرارات الأباطرة والولاة كان يعتبر مسئولاً تماماً عن أعماله.

وتشير المادة السبعون من ذات اللائحة إلي أن الموظفين المدنيين قد تم منعهم من أقراض النقود ومن شراء العقارات بالمزاد في مناطق نفوذهم الإداري ، ولا يصرح البند التاسع بعد المائة للقيصريين شراء أي شئ مما هو مطروح للبيع في مزاد علني من الأملاك المصادرة. كما أن البند العاشر بعد المائة يحظر على الفيكارين أن يكتسبوا حق الملكية في

أملاك كما لا يحق لهم أن يتزوجوا من عتيقات . كما أن البند الحادي عشر بعد المائة يحظر على الجنود في أثناء خدمتهم العسكرية تملك أي عقار في الولاية المعسكرين فيها . وتشير العقوبات التاديبية على أن من خالفوا الأوامر والتعليمات في البند السابع والثلاثين يتم معاقبتهم بفرض غرامة تعادل مصادرة ربع أملاكهم أو نصفها في بعض الحالات أو كلها في حالات أخرى . ويشدد البند ٧٠ العقوبات أو الغرامات لمخالفة القواعد والأوامر الأمبراطورية والولاة ، إذ كان يتم مصادرة العقارات المشتراه في مزادات وثمن الشراء . كما كان يتم فرض غرامة تساوي مقدار القرض من الموظفين المخالفين ، ولم يكتف المشرع بهذا بل جعل نفس الغرامات والعقوبات على من يتستر وراء الموظف سواء في القيام بعمليات شراء أو إقراض، وامتد التحريم إلي أقارب الموظفين في القيام بأعمال تجارية وربوية وفرض عليهم ذات العقوبات ، قصاري القول أن العقوبات التأديبية تباينت ما بين الزجر والتأنيب والتوبيخ والفصل غير الكريم والقبض والغرامة المخففة والمغلظة وفقاً لطبيعة المخالفة الإدارية ومصادرة لجانب أو كل الأملاك للمخالفين .

ب- المسئولية الجنائية للموظفين المخالفين :

جأر المواطنون بالشكوى من جرائم الجباية غير القانونية للضرائب المتنوعة ومستحقات الدولة من قبل الموظفين ، وكانت هذه الجرائم هي جريمة ابتزاز الأموال أثناء السداد لمستحقات الدولة وفروضها والحصول على مبالغ مالية غير مستحقة ، وجريمة تلقى هدايا وذلك باستغلال السلطة (διασεισμος)(٤٦٧) . ولما كانت جرائم الأبتزاز تمارس على نطاق واسع فقد سعى الأباطرة والولاة لمحاربتها والحد من انتشارها . إذ نجد الوالي فرجيليوس كابيتو يأمر بالإخطار والأبلاغ عن كل التظلمات والشكاوي التي تصل إلي مراجع الحسابات (Eclogistes) بشأن جباية ضرائب غير حقيقية حتى يقوم الوالي بفحصها في مدة محددة حتى يتم قطع دابر الفساد(٤٦٨) . وعلى نفس النهج نجد الوالي تيبريوس يونيوس الأسكندر في مرسومه الشهير لكي يوقف الجباية غير القانونية ، فقد منع الأستراتيجوى من قبول الهدايا من المحاسبين دون أذن الوالي بل نجده حدد مدد شغلهم للوظيفة حتى يمكن كشف تجاوزاتهم ومحاسبتهم(٤٦٩) .

كما أن هذا المرسوم حرم جباية الضرائب غير القانونية التي كان يفرضها ويقدرها المحاسبون هذا فضلاً عن تقدير الضرائب على الأرض وفقاً لمتوسط الفيضان . وكانت الغرامات لهذه الجرائم لها صفة العقاب العام ، وهذا ما نستخلصه من مرسوم الوالي سوباتيانوس أكويللا (Subatianus Aquila) الذي أجبر كل من أبتز مالاً بغير حق وعن

طريق فرض غير قانوني عن طريق المحاسبين أن يعيد المبلغ المبتز ويغرم بمبلغ مساو **له(٤٧٠).**

وترينا وثائقنا عقوبات فرضت على موظفين مدنيين وعسكريين من نهازي الفرص ، والذين ابتزوا واستولوا ونهبوا أموالاً وسلعاً بدون وجه حق ، بحجة وبمناسبة قيام مسئولين كبار بزيارة الأقليم أو المنطقة أو قيام هؤلاء الموظفين أنفسهم بتلك الرحلات الرسمية ، إذ كان يطلب من السكان تقديم أموال أو سلع ووسائل النقل لتغطية نفقات تلك الرحلات الرسمية(٤٧١). وهذه الجريمة في نظر القانون تعتبر صورة من صور العنف والإكراه (Bia)(٤٧٢) ومن صور العنف ضرب المتهم بالسياط بدون وجه حق(٤٧٣) والضرب غير المبرر والسجن غير القانوني كان يعرض مرتكبيه للمساءلة والمحاكمة . وقد حاول الأباطرة والولاة مواجهة تلك الجرائم . إذ نجد مرسوماً من الأمبراطور أغسطس إلي واليه ماجيوس ماكسيموس يحدد فيه المساهمات الواجب على الأهالي تقديمها للموظفين ومنع هؤلاء الموظفين من أخذ أي شئ دون أذن مكتوب من الوالي ثم سار على نفس النهج مرسوم الأمير جرمانيكوس(٤٧٤) .

ونظراً لاستمرار تلك الممارسات المخالفة للقانون نجد الوالي ل. ايميليوس ريكتوس يصدر أمراً بمنع الموظفين المسافرين في مهام رسمية أن يطلبوا دواب أو أموالاً دون أذن مكتوب من الوالي ، كما منع الموظفين من قبول أية هدية من الأهالى ، ويمكن للموظفين المسافرين في مهام رسمية أن يأخذوا من الأهالي الأشياء الضرورية لهم على أن يقوموا بدفع أثمانها المحددة(٤٧٥) . ويوجد مرسوم مشابه أصدره الوالي م. بيترونيوس ماميرتينوس منع فيه الجنود المسافرين في مهمة رسمية من أن يأخذوا أي شئ دون أمر الوالي سواء عن طريق العنف أو مكافاة لأي خدمة . وفي تلك الحالة الأخيرة فأن الشخص المستفيد من خدمات الجندي أو الموظف يعاقب أيضاً . وإذا كانت المراسيم الأولى لم تنص وتحدد العقوبات على المخالفين فإنه من المعقول القول أن العقوبات التى كانت تطبق وتتم وتنفذ طبقاً لنص البند السابع بعد الثلاثين من وجيز لائحة الأيديولوجوس .

ولكن أمام انتشار الظاهرة بشكل كبير نجد أن الوالي جايوس فرجيليوس كابيتو بادرو قد غلظ الغرامة وجعلها عشرة أضعاف ثمن الشئ الذي أستولى عليه بطريقة غير قانونية(٤٧٦) ومع ذلك استمرت الظاهرة مستشرية بين المسئولين ومن هنا ونجد أن الوالي إيميليوس ريكتوس قد هدد باتخاذ أقصى العقوبات ضدالموظفين الذين يأخذون الأموال قهراً أو غصباً من الأهالي . كما نجد مرسوم الوالي فرجيليوس كابيتو قد شجع الضحايا في تقديم شكاياتهم ، وكانت الوشاية والشكاية التي يقدمها المتضرر في الموظف المتهم بالسلب والابتزاز ويثبت صحتها تجعل للضحية الواشي الحق في الحصول على ربع أملاك الموظف المبتز والسلب .

وتشير وثيقة(٤٧٧) من عام ٢٧٨م إلي العقوبة المغلظة لجريمة من يهددون السلام العام من الموظفين . والوثيقة تحتوي على رسالة صادرة من الديوكتيس اولبيوس أورينيوس وهدد فيها كل موظف يبتز أموالاً أو يمنع أداء أعمالاً إجبارية خاصة بتدعيم السدود والقنوات وتطهيرها قبل الفيضان أو يهمل في الأشراف الدقيق على تلك الأعمال ويهدد سلامة مصر سوف تكون عقوبته مصادرة كل أمواله أن لم تكن عقوبة الإعدام .

وفرضت العقوبات على مرتكبي الجرائم المالية من الموظفين(٤٧٨) إذ تشير وثيقة بردية إلي جرائم تزوير سجل سداد حقوق الضرائب(٤٧٩) ، وتزوير تقارير خاصة بوظائف شاغرة لكهنة(٤٨٠) . وتزوير تقارير ضريبية(٤٨١) وسرقة مخازن دولة(٤٨٢) . واستغلال أموال ضرائب(٤٨٣) . وهذه الجرائم كان يرفعها المسئولون والأهالي طمعاً في مكافأة وكان المذنبون يسددون غرامة (επιτιμον)(٤٨٤) .

لم يكن الموظف معرضاً لكل من المسئولية التأديبية والجنائية بل كان أيضاً مسئولاً عن الأضرار والخسائر التي يسببها للخزانة والأفراد بسبب ما قام به من تجاوزات . وقد سعت الدولة لضمان حسن سير وسلوك الموظفين وحماية مصالحها من الخسائر بأن الموظف كان عليه أداء وإنجاز وظيفته وواجباتها على مسئوليته الخاصة (Κινδινος) ، ومن ثم فقد كانت أملاكه تمثل الضمانة التي تعود عليها الدولة في حالة تقصيره أو أهماله ، ومع تنامي الأوضاع السيئة فقد سعت الإدارة لمزيد من الحيطة في الحفاظ على تحصيل مواردها ودخلها بغير نقص، فقد جعلت الموظف يقسم بخط الأمبراطور والآلهة بحسن أدائه لعمله هذا فضلاً عن أن الدولة جعلت مرشحه أو مرشحيه ضامنين له تعود الدولة على أملاكه أو أملاكهم في حالة تقصيره .

وكان الموظف مسئولاً عن الأضرار التي يكون سبباً فيها حتى عن طريق الخطأ ونتيجة للجهل ، فكان عليه سداد قيمة هذه الأضرار ، وتشير الوثائق إلي أن القائمين بالوظائف الشرطية كانت تقع عليهم مسئولية الأضرار الناتجة عن الأشراف غير الكافي ، فكان عليهم أن يقدموا التعويضات لكل من سرق أو تم اغتصابه عنوة منهم ، وفي وثيقة بردية(٤٨٥) يعود تاريخها إلي عام ١٧٨م نجد أن ضياع أو سرقة كمية من الذهب المخصص لصناعة تمثال للربة أثينا قدرت قيمتها بثمانية عشر تالنتاً فضياً . فكان على المقاول والمفتش والأبمبلتيس وموظفين آخرين مسئولية أن يدفعوا ويسددوا هذا المبلغ ، والذين طلبوا أن يسددوه على أقساط. وهكذا كان على الهيئة المشرفة على تصنيع التمثال متضامنة سداد المال الضائع أو المسروق .

وتخبرنا وثيقة بردية(٤٨٦) من عام ١٨٨م أن موظفاكبيراً يدعى أنطينوس وهو أما أن يكون ديوكتيس أو ابتسيتراتيجوس قد كتب إلي استراتيجوس أقليم ديوسبوليس في منطقة

طيبة أنه قد لوحظ أن الألفي أردب من الحبوب التي أرسلها الأخير مخلوطة بالطين ، ويطلب من الأستراتيجوس أن يحصل من أمناء المخازن الذين أرسلوا تلك الكمية على كمية قدرها ٧٥و٥٠ أردبا الناقصة ، بالإضافة إلي كل النفقات ونقلها إلي حساب ملائم . وهكذا كان على أمناء المخازن سداد تلك الكمية ، ولم يشفع لهم أنهم سلموا الكمية المقررة بل إن مسئوليتهم تظل عن الكميات المرسلة حتى يتم فحصها واقرار مطابقتها للمواصفات المطلوبة .

وتشير الوثائق(٤٨٧) إلي أن مسئولية الموظف عن الأضرار التي يسببها في مجال عمله أثناء توليه له لا تنقضي بإعفائه منها أو أنتهاء مدة شغله لها إذ ما تم اكتشافها ، فكان عليه تقديم التعويضات من ماله الخاص عن الخسائر أو الأضرار التي سببها فإذا ما كانت المنية قد وافته كانت الدولة تعود على ورثته لسداد ما على والدهم من تعويضات.

وتطالعنا وثيقة بردية(٤٨٨) من القرن الثالث بمسئولية الموظف السابق عن أي عجز يسببه إذ نجد في الوثيقة رسالة من أوريليوس أبو ليناريوس استراتيجوس إقليم أوكسيرنيخوس والموجهة إلي أبيون استراتيجوس انتيابوليس السابق وكان المحرك لاوريليوس في كتابته للرسالة هو ديوسكوروس لاستراتيجوس إنتيابوليس والذي حل محل أبيون في وظيفته بأن يخبر الأستراتيجوس أوريليوس أبو ليناريوس أبيون بأن أحد الموظفين من مرووسيه السابقين، والذى كان يقوم بجباية الضرائب ويسمى بوتامون (Potoman) والمسمى أيضاً سرايون لم يسدد في الوقت المحدد مبلغ ٣١٨٧ دراخمة وثلاث أوبلات ، وطبقاً لرغبة ديوسكورس فقد قام أوريليوس أبوليناريون بإبلاغ أبيون بأن يدفع فوراً المبلغ الذي لم يسدده الجابي غير الأمين(٤٨٩) . ونفهم من هذه الوثيقة أن الاستراتيجوس كان مسئولاً عن الأضرار الناجمة عن التقصير أو الأعمال غير القانونية من قبل مرؤوسيه .

وتحتوي وثيقة بردية(٤٩٠) من عام ٢٢٦م على رسالة من أوريليوس سيرنيسيوس الأستراتيجوس ويبلغ فيها الجباة الضرائب العينية من القمح والضرائب الأخرى وضريبة الرأس بأنهم مسئولون مالياً في حالة حدوث أية أضرار للخزانة نتيجة لأي خطأ كان(٤٩١) .

وهذه الوثيقة تكشف أن الموظفين كانوا مسئولين عن سد أي عجز في الجباية وأنه يجب عليهم تحمل الأضرار المالية التي قد تحل بالخزانة من أملاكهم وثرواتهم الخاصة .

وتكشف لنا وثيقة البردية(٤٩٢) من عام ٩٩م عن مسئولية هيئة الجباة عن تحصيل الضرائب في قرية تبتونيس . والوثيقة عبارة عن عقد تم بمقتضاه توزيع وتقسيم عبء جباية الضرائب مما ينتج عنه تقسيم مسئوليتهم الجماعية .

وأخيراً فإن الدولة جعلت من حقها أن تصادر أملاك أو جانب من أملاك المقصرين والمتسببين في ألحاق الأضرار بالخزانة تعويضاً عن تلك الأضرار . وكانت تلك الأملاك تباع في

مـزاد عـام . ونلاحـظ هنـا أن الدولـة أقـرت حـق الأفـضلية لنفـسها قبـل الأخـرين فـي تحـصيل مستحقاتها وأموالها من أموال وأملاك الموظفين المسئولين .

وإذا كانـت الدولـة حريـصة علـى ضـمان حقوقهـا وجعـل المـوظفين مـسئولين عـن تنفيذ خططهـا الماليـة فـإن التجـاوزات فـي التـصرفات قـد أدت إلـي فـرض عقوبـات لـضمان نزاهـة المـوظفين ، وفـي نفـس الوقـت شـددت مـن قبـضتها علـيهم إذ جعلـتهم مـسئولين بأشخاصـهم وأملاكهم وضامنيهم عن أي عجز مالي في دوائر اختصاصهم أو التسبب في إهدار المال العام . ونجـد أيـضاً أن الدولـة قـد حـددت بجانـب المـسئولية التأديبيـة والجنائيـة للموظـف تجـاه خرقـه لقـوانين الدولـة وسلبه لحقوقهـا فـأن الحكومـة حرصـت علـى أن تحمـي رعيتهـا وخزينتهـا مـن تـصرفات إداريـة فيهـا عسف وقـسوة وإبتـزاز مـن المـواطنين سـواء فـي جبايـة فـروض غيـر مستحقة أو تقديرات ضريبية غير دقيقة أو تعويضات غير قانونيـة أو التستر علـى فئـة لحساب فرد أو فئـة أخرى ، ممـا يلحق بهـا الأضرار الماليـة أو إلغـاء أمتيـاز لهـا . وهنـا نجد أن الدولـة فرضت عقوبات متنوعة لمواجهة ومجابهة تلك التجاوزات من قبل المـوظفين وهـو مـا سبق أن أوضحناه في عرضنا لتجاوزات الموظفين تجاه الرعية .

الخاتمة :

بعد أن عرضنا لإجراءات الإدارة الرومانية ومحاولاتها في محاربة الفساد وما فرضته من عقوبات فهل نجحت تلك الإدارة في إقتلاع الفساد من جذوره ؟ الإجابة نعم ولا !! فقد حققت الإدارة نجاحات مؤقتة في محاربة الفساد ، ولكن كان المفسدون يضربون عرض الحائط بالأوامر والدساتير الأمبراطورية ، مما كان يتطلب من الأباطرة وبالتأكيد مرؤوسيهم في مصر أحياناً إصدار المراسيم لمنع المفاسد في فترات زمنية متقاربة لا يفصل بينها ألا بضعة أيام ، بل كان يعاد نشرها لمحاربة الانتهاكات ، وهكذا كان انتهاك القانون وعدم اتباعه هو سمة الإدارة. وبعبارة أخرى لم تنجح الإدارة الرومانية في اقتلاع الفساد من جذوره ، وكان رد الفعل من قبل الأهلين بعد يأسهم من الإصلاح وإقامة العدل بينهم في بعض الأحيان خاصة بعد أن حدث وضيقت الدولة من حق اللجوء إلى المعابد وجعلته في أضيق نطاق ، أن لجأ نفر من الناس البائسين والبائسين إلى ترك مواطنهم القانونية فرراً وهروباً من عبء التزامات الدولة المالية والإدارية ، وتخفي البعض منهم في مجتمعات وبلدات ومدن أخرى غير مدنهم وقراهم هرباً من دفع مستحقات الدولة وإلتزاماتها ، وطلباً للقمة العيش بالعمل في مناطق اختفائهم(٤٩٣) .

واتجه نفر آخر إلى المستنقعات والفيافي والصحاري وأمتهنوا أعمال اللصوصية وقطع الطرق وتهديد حياة المارين بتلك الأماكن ومهاجمة القرى وبلدات التخوم . وكان على الدولة أن تجد من الوسائل الناجعة لإعادة الأمور إلى نصابها سواء بمراسيم وقرارات تخص وتحث فيها الفارين إلى العودة إلى مواطنهم القانونية ، وفي عين الوقت أصدرت الإدارة من الأوامر المشددة لمحاربة اللصوص واللصوصية ، وفي عين الوقت حاولت دون جدوى إزالة أسباب تفاقم ظاهرة الفساد والهروب . وعموماً فأن هذه ألأوامر والقرارات في جملتها لم تنه الجرائم والمفاسد الإدارية لأن الدولة زادت من قبضتها الاقتصادية على الإدارات المحلية والأهالي على حد سواء ، فكان تحصيل أكبر قدر من دخل مصر هو غاية السلطة الحاكمة في روما ، والغاية عندها تبرر الوسيلة .

وهكذا فأن مسلسل الجرائم والمفاسد الإدارية لم ينته حتى بعد دخول المسلمين مصر(٤٩٤) . وللأسف فأنه ما زال حتى يومنا هذا الفساد منتشراً في إدارات مصر المختلفة على الرغم من القوانين المجرمة والمشددة للعقوبات ضد المفسدين إلاأنهم يستغلون ثغراتها والتراخي في تطبيقها مما يشجع هؤلاء على ارتكاب جرائمهم ويشجعهم نظام قضائي على الرغم من عدله ونزاهته إلا أن بطأد وطول فترة نظر قضايا الفساد لسنين وسنين يشجع هؤلاء أيضاً على الهروب من نيلهم العقاب المناسب .

الهوامش

١- عرفت مصر الديوكتيس من طبقة الفرسان وفقاً لدراسة ديتر هاجدورن حول الديوكتيس في النصف الأول من القرن الثاني أو بأدق في الربع الثاني من القرن الثاني الميلادي أنظر ملاحظة ٩.

٢- يجب علينا أن ننوه إلي أن بعض الملتمسات كانت تحتوي على قدر من المبالغة والتهويل وعدم الثقة، بل هي في بعض الأحيان ملفقة ولا تحمل أي قدر من الحقيقة .

3- SB 7738= SEG VIII 521.

4- SB 8267.

٥- عبداللطيف أحمد علي ، مصر في ضوء الأوراق البردية ، القاهرة ، ١٩٧٤ ص ٥٢ وما بعدها والحواشي . إبراهيم الجندي ، تطور أوضاع الأرض الزراعية في مصر إبان العصر الروماني ، رسالة ماجستير كلية الآداب ، جامعة عين شمس .

6- B. Palme, Das Amt des Απαιτητης in Ägypten, Wien (1989) pp. 31, S. L. Wallace, Taxation in Egypt from Augustus to Diocletion, New York, 1937, pp. 286. ; A. Johnson, Roman Egypt to the Reign of Diocletian, Baltimore, 1936 PP. 480; V. Martin, La Fiscalite romane en Egypte aux trios premiers siecles de l'Empire, Geneva, 1926.

إبراهيم الجندى ، نفسه ص١٢١ وما بعدها وص١٨٨ وما بعدها ، أبو اليسر عبد العظيم فرح ، الدولة والفرد دار عين١٩٩٤ ، القاهرة ص١٤١ وما بعدها ، ذكي على ، مقتنة الأبدلوجوس ، القاهرة ، ١٩٩٨، ص ١٠ وما بعدها . وعرض البنود الخاصة بالغرامات للمخالفين ، محمد فهمى عبدالباقى ، ضريبة الرأس في مصر الرومانية ماجستير آداب القاهرة ١٩٧٩ ، ص ٣-١٢ ، ص ٢٤٠-٢٦٣ .

7- O.W. Reinmuth, The Perfect of Egypt, Kleo, Beiheft 34 (1935) pp. 59; PP. 15, PP. 59, Ibid, the Edict of Tiberius Julius Alexander, TAPA 65. 1934, pp.248, G. Chabon, L'edit de Tiberius Julius Alexander, Lausanne, 1964, pp.23.

8- G.Plaumann Der Idiologos Untersuchungen zur Finanzverwaltung Ăgyptens in hellenistischer und römischer Zeit, Berlin, 1919, P. R. Swarney, The Ptolemaic and Roman Idios Lagos, ASP 8. (1970) pp. 41-126.

9- V- Martin, Les Epistragtes, Contribution a etude des institutions de l'Egypte Greco-romaine, Geneve 1911, D. Thomas, The Epistrategos in Ptolemaic and Roman Egypt, Part 2- The Roman Epistrategos, Pap. Cőlen. 6.2 1982. pp.68, pp.171.

10- D. Hagedorn, zum Amt des διοικητης im römischen Ägypten, YCST 28 (1985). pp. 167.

11- N. Hohlwein, Le Stragtege du nome, pap. Brux. (1969). G. Basteanini; J. Whitehorne, Stratigi and Royalscribes of Roman Egypt, pap. Flor 15 (1987)

pp.15-114., F. Oertel, Die Liturgie: Studien Zur Ptolemischen und Kaiserlichen Verwaltung Ägyptens, Leipzig 1917, pp.290-

12- E. Biedermann, Studien zur ägyptischen Verwaltungsgeschichte in ptolemaischer und römischer Zeit Der βασιλικος γραματευs, Berlin, 1913; F. Oertel, Op. Cit., pp. 168-171., G. Bastianine, J. Whitehore, Op. Cit., pp.117-147.,T. Kruse, Der Konigliche schreiber und die Gauverwaltung. Untersuchungen zur Verwaltungsgeschichte Ãgyptens in der Zeit von Augustus bis Philippus Arabs (20.V. Chr. – 245 n. C[illegible]) M[illegible]chen 2002, PP. 63, F. Oertel, Op. Cit., PP. 172, Z. Borkowski, D. Hagedern, Αμφοδογράμματευs : zur Verwaltung der dorfer Ãgyptens in 3th. N. ch., Le mond Grec. C. Preaux, Brŭssel 1975, pp. 773-783.

13- M.E Larson, The Official of Karanis (27.B.C. 337 A.D.) A Contrebution to the study of Local Government in Egypt under Roman Rule, Diss; Michigan 1954., I. Oertel, Op. Cit., pp.157., N. Hohlwein, L'administration des villages Egyptiens, Musee Belge 1906, pp. 1-21; U. Wilchen Ost. PP. 478-491; Wallace. Op. Cit., P. 295.

14- Wallace, Op. Cit., pp. 11, Jahnson, Op. Cit., pp. 490.

15- R. Bogaert, Trapezitica Aegyptiaca, (Pap.flor.29) 1994, Idem, Les documents bancaires de L'Egypte. Greco.Romaine et Byзantine, An. Soc. 31, 2001, pp. 173-288; Idem, Le Operations des Banques de L'Egypte Romaine, An. Sac., 30, 2002, pp. 135.

16- Z.Aly, Sitologia in Roman Egypt, JJP. IV 1950, pp.211; Idem, Upon Sitologia in Roman Egypt and The Rolr of sitologi in financial Administration, Akten des VIII inter. Pap. Vieana, 1956, pp.17, Idem Reciept by two sitalogi Emdorsed and Taken into Account by Praktor sitikon dated 201A.D. Aeg. 50, 1970 pp. 74; A.Calderine; θησαυροι Recerche di Topagnafia e di storia della Pubblica amministrazione nell' Egitto-greco Romano, Melan. 1924, E.M. Husselman, The Granaries of Kranis, TAPA. 83, 1952, pp. 56., A. Szefedy-Maegak; T.T. Reaner, Monthly Report of Sitologi, BASP.

Vol. VI. 1969. pp. 105, D.Thomas, The Introduction of Dekaprotoi and Comarchs into Egypt in the third Century, ZPE, XX, 1975, pp.11.

17- BGU 747= w.35 .

١٨-أنظر ما ورد بشأنها في ثنايا الدراسة .

19- M. Rostovtзeff, Studien zur geschiclte des römischen Kolonates, Leipзig; 1910, PP. 81. Johnson, Op. Cit., pp. 609; Wallace, Op. Cit., pp.286; A. Stollwerk, Untersuchungen zum privatland in ptolemaischen und römischen Ägypten, Köln, 1971, pp. 18.

20- F.Oertel; Op. Cit., PP. (3); N. Lewis, The Compulsory Public Pap. Flarentina Services of Roman Egypt. 1982, A. Bowmann, The Town Councils of Roman Egypt, Toronto, 1971.

21- e.g. P.Mich. 616; R.Taubenschlag, γενηματογραφια, in Greco-Roman Egypt, JJP, IV (1950) pp.77.إبراهيم الجندى نفسه ص١٨ وما بعدها

٢٢-انظر قرار الوالي تبيريوس يوليوس الاسكندر والذي قدم اشمل وأكبر دراسة عنه: جيرارد شالون ونحن بصدد إعداد دراسة عنه بالعربية ؛

G. Chalon, Op. Cit., pp. 19.

23- e.g. P. Fam. Tebt. 14, 15, 25. وتناول هذا الأمر في ثنايا الدراسة هنا

24- e.g. P. Fam. Tebt. 14, 15, 25.

25- e.g. P.Tebet. II 288, P.Oxy. 2185 P.Oxy. 1024.

26- e.g. P.Oxy. 2341.

27- E-Seidl, Der Eid in römisch- ägyptischen Provinzialrecht. Erste Teil : Der Zeit von der Eroherung Ägyptens bis zum Beginen der Regierung Diokletians, München, 1933, pp.23., pp. 74-86., pp.122; R.Hubner, Outh of a Dike Overseer, ZPE 24 (1970) pp.43-53., T. Krause, katakριμα Strafzahlung oder Steuer ? ZPE 124 (1999) pp.157-190.

28- G. Chalon, Op. Cit., PP. 110, N.Lewis, on legal Proceesdings under the Idios Loges ΚΑΤΗΓΟΡΟΙ and ΣΥΚΟΦΑΝΤΑΙ. JJP. IX/X 1956 pp. 117-125, R. Taubenschlag, IL Delatore E La sua Responsabilita nel Dirtto dei Papyri, studi in Onore di Vincengo Arangio-Ruiz, vol. I Napoli, 1952, pp. 501-507.

29- G. Chalon, Op. Cit., PP. 98; and notes 25-30.

30- e.g. P.Oxy. 1899., P.Fay. 117-118, SB 4416.

31- P. Oxy. 2343 = Gmomon. 70.

32- P. Mich. Inv. 160+Oslo 18 , ZPE. 23 (1976) pp. 131-8 .

٣٣-نحن بصدد أخراج دراسة شاملة على النظام القضائي في مصر إبان العصر الروماني وعن قضاء الأمبراطور أنظر على سبيل المثال : سامي شحاته ، القضاء في مصر الرومانية من الاحتلال الروماني حتى عصر سبتميوس سيفيروس دكتوراه غير منشورة ، كلية الآداب جامعة الإسكندرية ص ١وما بعدها ؛ عبداللطيف أحمد على ، نفسه ص ٨٦ ، وما بعدها ص ١٦٨ وما بعدها ؛

W.L. Westeromann A.Schiler , Apokrimata, Decisions of Septimuis Severus on Legal Maeters, New York, 1954, H.Youtie schiller, Second Thoughts on the Columbia Apokrimata (P.Cal. 123) 1955, CE, 30, (1955), pp. 327; E.Schônbauer, Die neu gefundenen Reskripte des Septeihius Severus (P. Cal. 123), Ang. Akad. Wien no. 12 (1957) pp. 165; E.Seidl, Rechtsgeschichte Ãgyptens als rõmischer provinz, sankt Augustin, 1973, pp. 31; D.Noir, APORMATA APOKRIMATON (P. Calubia 123) proce. XVI cong. Pãp. Chico. 1981, pp. 575; O.W. Reinmuth, Op. Cit., pp. 54-58.

34- P. Oxy. 3754 .

35- P. Yale. 61 .

36- P. Oxy. 2131 .

٣٧-يقول نفتالي لويس "وإذا كان مكتب الوالي يبقى مفتوحاً لمدة عشر ساعات يومياً وهو الحد الأقصى لساعات العمل المصرح بها في محاكم البلديات الرومانية فمعنى ذلك أن الإلتماسات كانت تقدم بمعدل أكثر من إلتماس في الدقيقة خلال فترة العشر ساعات إذا ما كان موظفاً واحداً هو المتلقى لهذه الإلتماسات ، وهنا لا يحتاج الأمر لخيال واسع لتصور شكل الملتمسين ومقدمي الدعاوي وهم يكونون طابوراً من قبل طلوع الشمس وينتظرون الوقت الذي يتطلب تقديم الإلتماسات وعرائض الدعاوي التي قد تحمل كثيراً من الأماني والمخاوف .

N. Lewis, Life in Egypt under Roman rule, Oxford. 1985, p. 140 .

38- P. Oxy. 2131, P.Wurz.6 .

39- P. Oxy. 1032.

40- J.D. Thomas, Two Petitions Concerning liturgies BGU XI 2064 and PSI XII 1245, Misc. Papyralagica ed. Pintaudi (1980) pp. 256 .

41- U. Wilcken, Der Ägyptiscne Konvent "Arch. Für. Pap IV (1908) pp. 366-422., O.W.Reinmuth, Op. Cit., pp.85; J.N. Coroi, La Papyralgie et l'organisation judiciare de L'Egypte sous le precipat; Actes du 5 Cong. inter. Pap. 1957; pp. 615-662; S.C. Baade-Jurisdictions in Roman Egypt, ph.D. Yall Univ 1956; M.Hombert, la Juridiction du prefet d'Egypte d'Aujuste a Diocletien, in Aspects de l'Empire Romain, pp. 95-144, G. Foti Taelamanca, Ricerche sul processo nell Egitto Greco romano . I, L'organizzazione del Conventus 1974; Idem, Ricerche....II. I. L intraduzione del Giudizio 1979 II 2. 1984; R.Hainsch, zur konventsordenung in Ägyptins und Ubrigen Provinzen des rōmischen Reiches, Akt. 31 int Pap. 1995, Arch. Fur. Pap. Beiheft 3, 1997, PP. 320-391.; J.D. Thomas, The epistrategos in Ptolemaic and Roman Egypt, part 2 The Roman epistralegos, pp.111.

٤٢- أنظر أستغلال ثغرات النظام القضائي لاحقاً .

٤٣- أنظر مساوئ نظام الوشاية .

٤٤- أنظر فيما بعد الإعفاءات من العمل الإجباري ص .

45- P.Hamb. 29=Jur. Pap. 85; P.Oxy. 3017; SB 7696.

46- G. Chalon, Op. Cit., P.55; PP. 111

47- P. Oxy. 899 = J.D.Thomas, Tao Petitioms Concerning Lituregies BGUXI 2064 and PSI XII 1245, PSI 1243, PRAC. XVI Cong. Pap. pp.215-290; G. Bastenini, Museum phlalagum, Land. II 1977. pp.1-26.

48- P. Leit. 51=SB 10961.

49- SEG 646, P. Oxy. 3754.=SB 4284; P. Mich. 426.

50- P.Oxy. 480= W.Chr. 361 and M. Chr. 59.

51- P. Oxy. 890 .

52- Mommsen, Blumer, Der Maxim altarif des Diocletan, p.120,120,7,72.

53- CJ. 150. 50; Wenger, Institution des Romischen-Zivil prozessrechts, München, 1925, PP. 89; Idem, Die Stellvertretung in Recht der Papyri, Leeipзig, 1906 PP. 146; R.Täubenschlag; The legal

profession in Graeco-Roman Egypt. Festschrcht fur F. Schulz II 1951 pp. 191.

انظر محمد السيد عبدالغنى ، مرافعات المحامين في مصر في العصرين البطلمي والروماني ، مجلة الدراسات البردية والنقوش العدد الثالث ، جامعة عين شمس (١٩٨٦) ص ٥٦-٩٤.

54- Phil. Flacc. 131-134 .

55- P. Oxy. XXXV 2754 .

أن قفزات الأسعار سبقت هذا المرسوم فالتضخم قد بدأ قبل ذلك بفترة انظر عن التضخم :
Johnson, Egypt and Roman Empire, An Arbor 1951,pp. 37. G. Mickwitz, Geld und Wirtscl...ft in römischen Reich des Vierten Jahrhunderts n. ch. Helsingfors, 1932, pp. 38, H.J. Drexhäge, zur preisentwicklung in rômischen Ägypten von ca 260n bis zun Regierungsamtritt Deikletiens MBAH VI 2 (1987) pp.30-45.

56- SB 7696 .

57- Phil. Flacc. 131-134 .

58- P. Oxy. 1099 = CPJ II 54 = P. Musurillo, n. 2, Bell. op. cit., p. 25.

59- P.Musurillo, Acta Alexandrinorum, pp. 96. عبداللطيف أحمد على نفسه ص٩٢

60- P.Musurillo, Op.Cit., P. 102 note 57.

61- P.Phil. Flacc. 2ff 8,18.

62- Phil, Op.Cit., 74-76.

63- Phil, Op.Cit., P. 10.

64- Phil. Op.Cit., 108-116.

65- Phil. Op.Cit., 147., Bell, Op. Cit., P.27-8.

66- P. Mich inv 4800 .= P.Oxy. 471=P.Musurillo, Op. Cit., no. 7.

67- P. Oxy. XXXV 2754 .= Bell, CAH X 1934 P. 302 n. 1, Phil. Flacc. 130.

68- O.W. Reinmuth, Op.Cit., P.3; P.Musurillo, Op.Cit., p. 113, IGRR 1175 (A.D. 103); 1357= CIL 14148 (A.D. 103) .

٦٩- عبداللطيف أحمد على نفسه ص١٦٨ ومابعدها .

70- P. Musurillo, A New Fragment of the Acta Alexandrinorume,JRS 47(1957), pp. 185-190 .

71- P. Musurillo, Acta Aexandrinorum, IX Cal.VI, LL 120-129.

72- P. Fay. 117 . SB 7696.

73- P. Fay. 118 . Phill., Flacc. 97-101.

74- SB 4416 .= P.Musurillo, Op.Cit., no. IX II 120-129.
75- P. Oxy. 3264 .
76- P. Oxy. I409 = Sel. Pap. 278 .
77- P. Oxy. 3264.
78- PSI XII 1337 .
79- P. Yale Inv 447 = SB 11349 .
80- SEG. VIII no. 527=SB 7738.
81- P.Oxy. 237 VIII LL. LL.27-43 .
82- P. Fam. Tebt. 14,15,17 and 24 =G.M.Parassoglou, Four Offiaial Documents from Roman Egypt, CE 98 (1974), pp. 332-334.
83- P. Fam. Tebt. 15 = P. Gen 4.
84- P. Fam. Tebt. 15. LL. 83-85
85- P. Fam. Tebt. 15 LL. 48-105
86- P. Fam.Tebt.15. LL. 105-108 .
87- P. Fam. Tebt.15. LL. 60-62
88- P. Fam. Tebt.15 LL. 38-41
89- P. Fam. Tebt 15, LL. 153-154.
90- P.Fam.Tebt.24 LL.88-90 .
91- P.Fam.Tebt. 14 .
92- P.Fam.Tebt.17 .
93- P.Fam.Tebt. 24 pp.48-53 .
94- P.Fam.Tebt.15 .
95- P.Fam.Tebt.24 LL. 25-31 .
96- P.Fam.Tebt.24 .
97- P.Fam.Tebt.24 LL.102-106 .
98- P.Fam.Tebt. 24 LL. 106-110 .
99- P.Fam.Tebt. 24 .
100- P.Oxy. 34v .
101- P.Bon. 24 .
102- P. Amh .Col. II. 65 .
103- P.Osl. III 109 .
104- P.Osl. 17 .

105- P.Wisc. 34-5.

106- P.Mich XI 617 .

107- P.Meyer Gr.3 .

108- P. Fay. 24.

١٠٩- أنظر :

Strassi, S. L'edita di. M. Sempronuis Liberalis, Trieste, 1988, J. Cowey, A New reading in an Edict of M. Semprenuis Liberalis (BGU II 372) ZPE 106 (1995) p. 195.

110- P.Oxy. 2131 .

111- P.Oxy. XXII 2341.

112- P.Oxy. 78 .

113- P.Oxy. II 488 .

114- P. flor 132 .

115- BGU 619 .

116- BGU 1568 .

117- P. Mich. Inv. 2920=SB IV 7361 .

118- P.Petaus 49,59,60,75-8,84-5, N. Lewis, Leitourgia studies, Proce. IX Int. Cong. of Pap. Oslo, 1961, pp. 233.

119- P.Oxy. 3178.

120- P. Amh. 77= W.Chr. 277; BGU 2064=SB 10751, cf.ZPE 5(1970) 26,P.Fay. 100=P.W. Chr. 375, P. Koln. Panp. 21= SB 11222, P. Petaus 84, PSI 1406, SB 7173,N. Lewis Exemption from Liturgy in Roman Egypt Atti dell' XI Cong. Int. di. Pap. 1966, pp.509-12.

121- (BGU 18= W. Chr. 398, 4560, P. Leit 5, 11= SB 10196, 10203, P. Petaus, p. Lond. 1159= W. Chr. 415, SB. 7331, 4050. III , Strassb. 55, Ortell Op.Cit 378, Wilcken, Grndz. p. 344.

122- P. Lond. 1159= W.Chr. 415, p. Mich 536, Petaus 40-7, 86 .

123- N. Lewis, The Compulsory Public Services of Roman Egypt, Pap. Flor. Vol. XI. 1982, p.100.

124- P. Gen 16, P. Cataui 11=SB 4284, P. Cair Isidoros. 13.

125- P.Oxy. 2054= 3286,P. koln Panp. 24, P. Leit. 10= SB. 102202, 11222, P.Oxy. 3105 .

126- P.Osl. 813, P.Oxy 1119= W. Chr. 347, P.Oxy 3350 .

127- N. Lewis Op.Cit., p. 102 and notes .

128- P.Vindob. Inv. 25024 A+B=SB VII 9050, N. Lewis, Proeceed. IX Int. Ceng. Of pap. Pp. 236-238, A. Kränzlein, JJP. 6 (1952). pp. 195-237.

129- P.Amh.II 65.

130- SB VII 9050 col. V-VI p.7 .

131- SB. VII 9050 col.1 .

132- SB VI 9050 cal II-III .

133- Col. II LL.9-10 III A. 6-8 .

134- A Kränzlein, Op. Cit., p. 222.

135- (138) SB.VI 9050 cal III L.9- Col. IV .

136- SB VII 9050 cal. VI LL. 8-131.

137- Arch. Fur Pap 4 (1908) pp. 142-4, N. Lewis, Atte XI p. 540 .

138- G.Chalon, Op.Cit., pp.164-5, N.Lewis, BASP, 6(1969), PP.20-1, Braunert, Binnenwaderung.

139- Bonn, 1964, p. 120 .

140- Braunert JJP 14 (1962) pp. 76-88 .

141- P. Mich inv. 2964 verso=O.M. Pearl., p. Mich inv. 2964 Verso Cerpts from the minutes of judicial Proceedings, ZPE. 6(1970) pp. 271-277.

142- P. Jen inv 59 = F. Uebell, Uber Liturgie and Steurprivilezein fur angehorge antinoitische Burger, LF. LXXXVI (1963) pp. 236-255

143- P. Fam. Tebt. 42 .

144- W. Chr.28 .

145- SB VII 9897, N. Lewis AP 28 (1982) pp. 31-38.

146- P.Wurz 9 .

147- Bell.Aeg. XIII 508=Lond. inv. 1905 .

148- W.Chr.p.46,Grundz. 345.

149- P. Osl. II 126.

150- Braunert, Binnenwanderung. pp. 341.

151- P.Oxy 1119, 2130, BGU. 1022 .

152- P. Mich inv. 2922= SB 7588 = Sel.pap. II 260; A. E. Boak, A Petition for relief from A Guardiaship, JEA, 18 (1932) pp. 164-176; H. Youtie, ZPE, 13 (1974) PP. 241-8.

153- P.Mich. VI 426 = J. Rea, five papyrological notes on imperial Prosopography, CE (1968), pp. 365-374, esp. pp. 370-371.

154- P.Mich. inv. 6304 .

155- P. J. Sijpesteijn, Two Tantalizing Papyri, CE, 69 (1914) p. 297.

156- P.Oxy. VIII 1119=W. Chr.397 .

157- P.Oxy XVII 2130 .

158- P.Oxy. II 37 .

159- P.Phil. 1. 30-34 .

160- P.Phil. 1 .

161- Col. 49-57

162- P. Lond. III 131.

163- P. Phil. 3 .

164- P.Oxy. XXII 2340 .

165- H.C. Youte, Notes on Papyri TAPA 95 (1964) p. 317, Scrept. I (1977) p. 413.

166- P. Leit. 6.

167- IGRP1118.

168- Reinmuth, Op. Cit. P. 118.

169- P. Phil. I.

170- P.Yale inv. 1531=N. Lewis A.Stphans, Six Fragments from the Yale Collection ZPE, 88 (1981) pp. 169-170.

171- BGU 194=W. chr. 84, D. Thomas, Asclepiodotus and the Epistrategia of Eleven Nomos, Acts XV, Bruxelles, 1979, e. 132.

172- SB 9340 .

173- P.Phil.1.

174- P.Phil 30 .

175- P. Fay 106 = W. Chr. 396 .

176- Cf. E. Boswenkel, Le medicine et les medecins dans les Papyus grecs, sym. R. Taubenshlag I= Eos 48 Fasc. (1956) p. 169.

177- P. Oxy. 40 .

178- BGU 628 = W. Chr. 462 ll 11-12., Dig. 50. 4. 5.

179- BGU 180 = W. Chr. 396, LL, 3-5.

180- P. Fouad I 21= R.E Benett, The Prefects of Roman Egypt: 30 B.C. 69-A.D, Yale Univ. ph. D. 1970 pp. 129.

181- P. Yale inv. 1528 = SB 8247= Scherer, P. Fouad PP.39-47, C.B. Welles, In imnunties of Roman Legeonares in Egypt, JRS, 28 (1938), pp. 41-49, Westermann, Tuscus the prefect and Veterans of Egypt, Phil. 36 (1914) pp. 21-29; L. Wenger ZSSRA, 1939, pp. 376-388; ZSSRA, 52 (1942) pp. 360-375.

182- BGU. 628 = W. Chr. 462 .

183- BGU I 180= W.Chr. 396 .

184- BGU 747= W. Chr. 139.

185- SB 7523=Sel. Pap. 254.

186- P. Mich. 425.

187- W. Chr. 463.

188- P. Fay. 106.

189- P.Mich. XI 618 .

190- P.Col. 123 ll. 35-39 .

191- P. Fam. Tebt. 41 .

192- P.Leit. 4=SB VIII 1095 .

193- PSI 686, N.Lewis op.cit. Atte XI PP. 518-20; BSAP II (1979) pp. 45-46.

194- PSI 1103 .

195- P. Flor. III 382 .

196- N. Lewis, op. cit. Atti XI PP. 512 and notes.

197- P.Tebt. II 327 .

198- P.Oxy. VI 899 .

199- N. Lewis, The Compulsery Public Services of Roman Egypt, pp. 74.

200- P.Oxy. 3273 .

٢٠١- عن التعينات تحت أسم خطأ أنظر

202- P.Mich 426; P.Flor. 382.

203- P. Wisc 22=SB VI 9135= Wisc II 81.

204- W.L.Westermann, The Prefect Valerius Eudaeman and indigent Litergist, JEA. 40, (1954) pp. 107-11; H.J. Wollf ; Kõgnittion und Beamtenhaftung im rõmischen Ãgypten, Estudios Juridicos enhomenaje ap prof. Aevarez Suarez, Madrid, 1978, pp.561-567. R. Remondon, Αποροικον et Μερισμος Απορων, ASAE, 51, (1951) pp. 254; C.Preaux, CE, 30 (1956) pp. 393-4.

205- P. Leit. 5.

206- P. Osl 81.

207- Hansen A.E. Two Copies of Petition to the Prefect, ZPE 47 (1982) PP. 233-243.

208- BGU 908 .

209- P. Osl. 80.

210- BGU I 15 .

211- N. Lewis, On the Starting Date of Liturgies in Roman Egypt, TAPA, 95 (1964) pp. 255-259; J.D. Thomas. Two petitions concerning Leiturgies BGU XI 2064 and PSI XII 1245, Pap. Florentina vol. XIX Part. 1; Miscellanea. Pap. 1990 pp. 355-365; G.Bistanini, Museum Philologum Londenaense II (1977) pp. 19-26.

٢١٢- نختلف مع الباحث والعلامة نفتالي لويس في بحثه المذكور في الملاحظة السابقة في ترجمته (γενματογραφοομενwν υπαρχοντwν) على أنها الأملاك التى صادرتها الدولة . ولكنها في الواقع الأملاك التى حجزت عليها الدولة ولم يتم مصادرتها بعد . إبراهيم الجندى نفسه والحواشي .

213- BGU.476=M.Chr 242.

214- P. Oxy 2131.

215- PSI 1245.

216- J.D. Thomas, Op. Cit., p. 361.

217- Oretel, Op. cit., pp. 253-4.

218- PSI XII 1243.

219- P. Leit 6.

220- P. Oxy. 2131.

221- P. Lond Inv. 2505=SB 7696, T.G. Skeat X E.P. Wegener, A Trail Before the Prefect of Egypt Apius Sabinius 250 A.D, JEA, 21 (1935) pp. 224-247.

222- P. Oxy. 3064.

223- N.Lewis, The Compulsory Public Services p. 97., Atti XI pp.532-27; P.Leit. 6-8.

224- PSI XIV 1406.

225- P. Flor I 91.

226- BGU XI 2064 = SB X 10761.

227- Lewis TAPA. 95, 1964, pp. 255.

228- J.D. Thomas, Op. Cit., pp. 262.

229- Idem. 362.

230- Lewis, Op. Cit., p. 258.

231- P. Strassb. 57.

232- P. Leit. 7.

233- Mich. 529.

234- P. Mich. IX 529.

235- P. Leit. 8 .

236- P.Amh. II 134.

237- G. Chalon, Op. Cit., pp. 101-109.

238- M. Rostovtzeff, Studien zur Geschichte des rōmischen Kolonates, Leipzig, 1910, pp. 86; pp.181.

239- P. Gen. 211 (50/51 A.D), V. Martin, P. Gen inv 211, JJP. 4 (1950) pp. 143, U. Wilcken, Grundz. p.341.

240- V. Martin, Op. cit., p. 147.

241- P.Oxy. I 44=W.Chr. 275. Sel. Pap. II 420.

242- R.L.B. Morris, BASAP. 15, 1978, p. 265.

243- P. Graux 2 (55/59 A.D); P. Tebt. II 391 (99 A.D); G. Chalon.Op. Cit., pp. 58.

244- V. Martin, Op. Cit., p.144, Oertel, Op. Cit., pp. 110, M. Rostovtzeff, Op. Cit., pp. 181.

245- Wallace, Op. Cit., pp. 342; A.C. Johnson, Op. Cit., p. 533; N. Lewis, on official Corruption in Reman Egypt: The Edict of Vergiluis Capito, PAHS. 98 (1954) PP. 155; Domitian's order on Requistuned Transport and Lodgings RIDA, 15 (1968) pp. 125. - J.D. Thomasd W. Clarysse, A Projected Visit of Severus Alexander to Egypt, Anc. Sac. 8 (1977) pp. 200.- R. Macmullen, Tax Pressure in the Reman Empire, Latamus, 46 (1987) pp. 137.- L. Neesen, Untersuchungen zu den direkten Staatsabgaben der römischen Kaiserzeit, Bonn, (1980) p. 129; A.E. Hanson, Evidence for Reduction in Laographia at Philadelphia, Proc. XVI Int. Cong. Pap. 1980 (An Arbur 1981 pp. 350; R. Alston, Soldier and Society in Roman Egypt, A. Social Histeriy, London, 1995, pp. 110.

246- PSI X 1149.

247- SB. 3924. U. Von Wilamowrtg-Moellendorff and F. Zuker, Zwei Edikte des Germanicus auf einen Papyius des Berliner Museums, SB. Berlin 1911 PP. 754; U. Wilcken, P. Gerin, Arch. Pap. 6 (1920) pp.386; D.G. Weingartner, Die Ägyptenrise des germanicus, Bonn, 1969, PP. 122. N. Lewis. Life in Egypt, p. 173.

248- W.Chr. 413.

249- P.Oxy. 240.

250- V. Martin, Papyrus et histoire administrative, Mũnchener Beitrage 19 Heft (Munchen) 1934, p. 141, no 67, Bell, The Ecenomic Crisis in Egypt under Nero, JRS, 28 (1938) pp. 6.

251- P. Lond. III 1171 P. 106 Verso=W.Chr. 482.

252- Inscr. Cat. Selectae 214.

253- OGIS 665, CIG 456, IGRR 1262 أنظر ملاحظة رقم٢٢٥

254- N. Lewis, Op. Cit., p. 174; note 15.

255- PSI 446.

٢٥٦- أنظر ملاحظة رقم ٢٣٤ .

257- BGU 260 = W. Chr. 245.

258- SB 9287 = Revue de Philaloge XVII (1941) PP. 111-119.

259- BGU 22.

260- P. Lond II 174.

261- P. Mich. VI 412.

262- P. Mil. Vog. II 47 = CPJ II 1435 cal III 16-20.

263- P. Berl. Inv. 7347 = J. H. Rea, Proceeding before Q Marcius Loebus, JJP. 19 1983, pp.81-109.

264- P. OSL II 17, P. D. M. Witt, The Judical Function of the strategos in Roman Period, Ph. D. An Arbor, Michigan, 1977, pp. 57-8.

265- R.E. Benett, Op. Cit., pp. 51.

266- Dio Casius, L VII 10, 5.

٢٦٧- عبداللطيف أحمد على نفسه ص ٦٩-٧٠ .

٢٦٨- متى ٩ : ١٠ ، ومرقص ٢ : ١٦ ، ولوقا ٣٠ :٧: ٣٤ .

٢٦٩- ٣ : ١٢-١٤ .

270- M. Rostovtзeff, Roman Exploitation of Egypt in the 1st Century A.D., JEBH 1 (1929) pp.353, idem SEHX, II, note 29 p. 582; H.I Bell, TRS 28 (1938) pp. 4, J.G.Milne, The Ruin of Egypt by Roman Mismanagement, JRS, 17. (927) pp.1; idem JEA 22 (1936) p.113, H. Braunert, ιδια, studien zur Bevolkerungegeschichte des Ptolemaischen und rõmischen Ãgypten, JJ P.9-10 (1955/6) p.264, G. Chalon, Op. Cit. pp.55.

271- Philo, De Specialilus Legilus, LII 92 ff.

272- Ibid 94-5.

273- Ibid LII 159-63.

274- Bell, Op. Cit., JRS 28 (1938) PP. 3-4; C. Kunderwsicz, Evolaluin Historique de la Respensabilite des fonctinnaires dans L'Egypte, Ptolemaique, romainc et byzantine, RIDA, 1957, pp.5.

275- P. Graux 1= SB 7461= Henne BIFAO, 21 (1923) pp. 189; G. Chalon, Op. Cit., p. 59; Bell, Op. Cit., p. 6.

276- P.Oxy. II 284, 285, 394.

277- Bell, Op. Cit., P.5.

278- P. Tebt. II 391.

279- BGU 515 = Sel. Pap. 286.

280- P. Tebt II 387 = Wchr. 251.

281- P. Telit. II 287.

٢٨٢- يرى فيلكن أن معدل الضريبة المستحق على اقصارين هو ١٩٢ دراخمة سنوياً وليس ١٠٩٢، بينما المبلغ المستحق على الصباغين هو ٢٨٨ دراخمة سنوياً وليس ١٠٨٨ دراخمة وقد بنى افتراضه على اساس أن معدل الضريبة للفرد ١٢ دراخمة سنوياً .

283- J. D. Thomas, Epistrategos II p. 158 note 45, and p. 217.

284- P. Fam. Tebt, 42; B.A. Van Groningen, A Fam . Tebt. P. 144, G.F. Talamanca, Ricerche sul Processo nell Egitto Greco-romano 1. L'organizz azione del Conventus 1974, p. 69.

285- P. Badl. 61.

286- P. Princ 20= SB 8072.

287- P. Oxy.36=W.Chr. 373 .

288- Pseudo Qwintilian Decunations 359.

289- P. Mich. VI 425.

290- H. C. Youtie, P. Mich. Inv. 160+P. Oslo.18, ZPE 23 (1976) pp. 131.

291- P. Mich. Inv. 160/P. Oslo. 18. nate 14.

292- P. Lond. 342.

293- P.Mich IX 519=N. Lewis,CE 51 (1976) pp.323, Bell. Op.Cit. p.6, G. Chalon Op.Cit. pp.58-59.

294- P. Cal. 123. H.C. Youtie A Scholler Second thoughts on Columbia Apokrimata, CE. 30, 1955, pp. 329.

295- O.W. Reinmuth, The Prefect, pp. 54; G.Chalon, Op. Cit. pp. 56.

296- G.Chalon, Op. Cit. p. 57.

297- R. E Bennett, Op. Cit., pp.70; G. Chalon, Op. Cit., pp.144; D.Bonneau, Le fise et le Nil. Incidences des irregularities de la crue du Nil sur la fescalite fonciere dans l'Egypt et romaine, Pares 1971 pp.144, M. Roslevetzeff, Kolonat. pp. 98; W. Müller, Das Edikt des Tiberws Julius Alexander, diss, L'epzig 1950, pp. 78.

٢٩٨- أنظر إبراهيم الجندي نفسه ص ٢٦-٣١ والحواشي .

299- R.E. Bennett, Op. Cit., pp. 87.

300- R.E. Bennett, Op. Cit., pp. 105 esp. p.112.

301- Ibid pp. 121.

٣٠٢- إبراهيم الجندي نفسه ص ١٧-٢٢ ، ص٤٠-٤٣ ، ص ٨٥-٩٠ والحواشي .

D.Bonneau, Op. Cit., pp. 123; G. Chaloan, Op. Cit., pp. 144.

303- P. Oxy 899.

304- J.M. Modrzijewski, La notion d' injustice dans Les Papyrus grecs., Jura. 10 (1959) pp.67-85.

305- W.O.I P.447, Grundz, p. 208, Wallace, Op. Cit., p. 394.

306- G. Chalon, Op. Cit., p. 208.

307- Muller, Op. Cit., PP. 121, V. Bur, Tiberius Julius Alexander, Bonn, 1955, p. 46.

308- Wallace, Op. Cit., pp. 41, 70, 283, 294, 322, 340, 472 note 26; G. Chalon, Op. Cit., pp. 208-9.

309- G. Chalon, Op. Cit., pp. 214-221 and notes, Muller, Op. Cit., pp.125.

٣١٠- عن مراجعي الحسابات أنظر: Muller, Op. Cit., pp. 100.

311- Wilcken Ost. I pp. 500; Kunderwiez, Op. Cit., p. 151.

312- Oerlel, Op. Cit., p. 297.

313- Muller Op. Cit., pp. 125.

314- Wilcken, Op. Cit., p. 501.

315- Muller, Op. Cit., pp. 125.

316- G. Chalon, Op. Cit., p. 220.

317- G. Chalon, Op. Cit., pp. 224-229 and notes Muller Op. Cit., pp. 127, D. Bonneau, Op. Cit., pp. 165 أنظر إبراهيم الجندى نفسه ص١٠٦ وما بعدها

318- N. Hohlwein, Le ble d'Egypte, Et. Pap.4 (1958) p. 81, Muller Op. Cit., pp. 128, Braunert., Op. Cit., p. 273, D. Bonneau, Op. Cit., pp.168, إبراهيم الجندى نفسه ص١١٣

319- G. Chalon, Op. Cit., p. 223.

320- D. Bonneau, Op. Cit., p. 168., Wallace Op. Cit. p. 33.

321- Westerman, The Inundated Land in Ptolemaic and Roman Egypt, CP. XVI (1921) pp.171.

322- P. Giss. 60.

323- G. Chalon, Op. Cit., pp. 226.

324- P.Giss 60.

325- Dittenberger, Or. Gr. II p. 406 n.117.

٣٢٦- إبراهيم الجندى نفسه ص٩١ وما بعدها ؛

U. Wileken Grundz. 308, Rostovtzelf, Kolonat. p. 86. Chalon, Op. Cit., pp. 230; D. Bonneau, Op. Cit., pp. 167.

٣٢٧- عن نظام الوشاية أنظر :

Muller, Op. Cit., pp. 109; G. Chalon, Op. Cit., pp. 197, Taubenschlag, Das Strafrescht. p. 102, Iden, IL delatore, pp. 503, p. 507, V. Bur, Op. Cit., pp. 45, Lewis, JJP 9-10 (1955/6) pp. 122.; W. UXKULL-Gyllenband, Der Gnomon des Idios Logos, Berlin 1934, P.11; T. Reinach, un code fiscal de L'Egypte romaine : Le Gnomon de L' idiolugue NKD 1920 pp. 9.

328- P. Amh. II 33 = Sel. Pap. II 273.

329- Gnom 18, 27, 37, 45, 67, 105.

330- P. Flor. I. 6.

331- N. Lewis, Op. Cit., pp. 124.

332- P.Vat 11,V 1-25.

333- Gnom. 18, 27, 37, 45, 67, 105, P. Meyer. ΔΙΟΙΚΗΣΙΣ Und ΙΔΙΟΣΛΟΓΟΣ, Fest zu. O. Hirschfeilds Sechzigtem, Geburtstage, Berlin (1905) p. 105.

334- N. Lewis, Op. Cit., PP. 117, Müller, Op. Cit., p. 116; G. Chalon, Op. Cit., pp. 197.

335- SBVI 9016 = Scherer, Le Papyrus Fouad 1er inv 211, BIAFO 41 (1942), pp. 43.

٣٣٦- عن الكاهن الأكبر أنظر :

G. Patassoglou, The High Priests of Roman Egypt ZPE 131974 pp. 32-37, J Parsons, Ulpius Serenianus, CE 49 (1974) pp. 135-137, M. Stead. The High priest of Alexandria and Egypt, Acts. Cong. Pap. New York (Chicaga) 1981, pp. 411-28.

337- P. Vindob. Worp. I.

338- Wilcken, Grundz p. 172, Johnson, Op. Cit., pp. 558; Wallace, Op. Cit., pp.227.

339- SBI 5768.

340- Wallace, Op. Cit., pp. 191.

341- P. Lond inv 1890 + 1892= SB 7601, Aeg 13 (1933) pp. 514-517.

342- P.Oxy. VII 2111.

343- M. Zahrnt, ANRW Vol. 2 10. 1 (1988) pp. 669.

344- BGU 1062.

345- M. Vandrni, P.Mil Vog. 740 un nuovo testo sulle competenze dell Prefetto d' Egitto, Festschrift E. Seidl. 1975, pp. 167=SB XIV 11379.

346- P. Oxy. I 39.

347- SBI 5678, Johnson Op. Cit., P. 544.

348- P. Vindob. BOSW. 1 .

349- SPP XXII 184=P. J Sijpesteijn Der streit des stotoetis gegen Nepheros die Priesterfrunde des Isistempeles in Pelusion Eine Neuedition von SPP XXII 184, ZPE 44 (1981) pp. 119.

350- P. Oxy. XL IX 3422.

351- JE. G Whitehorne, P. Lond II 359 and Tuscus List of Temple Perquisties, CE 1978 PP. 321-; Idem, Tuscus and the Tenple again (SB VI 9066) CE, 1979 pp. 143-148.

352- P. Lond 897= Olsson, Papyrusbrief aus der Fruhesten Ronerzeit, no 50.

353- J.D. Thomas, A Petition to the Prefect of Egypt and related imperial edicts, JEA, 61 (1975) p. 200, H. Braunert, IΔIA, JJ P. 9-10 (1956), p.276.

354- P. Oxy. 1032 .

355- P. Oxf. 5 .

356- P. Oxy. 1466.

357- P.Oxy. III 718.

358- P. Amh. 77= W. Chr. 277, Wallace Op. Cit., p. 260-261.

359- BGU 388 = M. Chr.9.

٣٦٠- أنظر من نفس الوثيقة: Coll II LL 41-43.

٣٦١- أنظر من نفس الوثيقة : Coll III LL 7-10.

362- J.D. Thomas, Op.Cit., P. 132 notes 36; PP. 136-7; H.F.Jolowicz, Case Law in Roman Egypt, The Journal of Society of Public Thealhers of Law, 1937, p.3.

363- P. Oxy. VIII III7.

364- P. Amh. II 71.

365- P. Oxy. II 284.

366- P. Mich III 174.

367- P. Oxy. VII 1082.

368- P. Amh. 479.

369- P. Oxy. VIII 1100.

370- P. Amh. II 81.

371- P. Strassb. I 5.

372- P. Thead. 15; P. Ryl. II 114.

373- P. Ryl. II 144.

374- P. Fay. 108.

375- P. Oxy. 240.

376- E. G., Müller, Op. Cit., PP. 100; G. Chalen, Op. Cit., pp. 183.

377- P. Fler. I 6, V. Martin, Papyrus et histoire p. 150 n. 82.

378- Wilcken. Ost. p. 500, Oertel, Op. Cit., p. 422, Muller, Op. Cit., pp. 103, Bur, Op. Cit., p. 44.

379- P. Oxy. XII 1450, M. Martin, Epistrateges. pp. 143.

380- M. Martin, Op. Cit., p. 148.

381- P.Müller, Op. Cit., pp. 73; G. Chalon, Op. Cit., pp. 123 and notes.

382- PSI X 1100 = Scp. Pap. 243.

383- eg. Wieacker, Op. Cit., pp.229. V.Bur Op. Cit., p. 42; Muller, Op. Cit., pp. 76; G.Chalon, Op. Cit., pp. 137; Häge,Op. Cit., pp. 147, p. 181; Gerner, Op.Cit., pp.4.

384- BGU. V 1210 pp. 101-105; Riccobonno, Op. Cit., pp. 169-171, Reinch, Op. Cit., p. 112.

385- CJ. V 17.

386- C.J. IV 22.

387- C Thead. IX 41, 2.

388- P. Oxy. 1089 = Musurillo, no. 2.

389- Dig. XII 133.

390- H. Lewald, zur Personalexekution in der Papyrusurkunden, Leipzig, 1910, p.95.A. Schwartz, Hypothek und Hypallagma, Leipzig, 1911, p. 68, Müller Op. Cit., pp. 65; G. Challon Op. Cit., pp. 110.

391- A. Berger, Die Strafklauseln in den Papyrusurkunden Leipig, 1911, pp. 31, P. 95, Mitteis, Grundz. pp. 76.

392- C. Preaux, Ecenomie Royal, p. 308.

393- M. Th. Lenger, CE 32 (1957) pp. 340.

394- C. Preaux, Op. Cit., p. 541.

395- P.Tebt. I 5 LL 221-230 = M. Chr. 56A, PSI XIV 1401, C.Preaux, Op. Cit., p. 542 .

396- BGU 1158=M. Chr. 100 (B.C. 19/18).

397- P. Oxy. II 259=M. Chr. 101 (23 A.D).

398- P.Oxy. XII 1471.

399- P. Flor I 61 = M. Chr. 80.

400- W. UXKULL-Gyllenband, Der Gnomon der idiolios Logas, Berlen, 1934, p. 71.

401- W. Uxkull-Gyllenband, Op. Cit., pp. 71-77.

402- Dig- XII 1-33.

403- Dig VII 12, 1, 33.

404- C.Th. 6. 5.

405- C.J II 109.

406- Dig XII 1,34, XVIII 1, 62, XLI, 14, 46, 20 : L33; C. Th. LIII 15,1.

407- Dig XLX 41-41.

408- P. Petaus 20-21 (185 A.D).

409- P. Mil. Vogl. 98.

410- P. Petaus 20\7-21.

411- T. Reinach, Op. Cit., pp. 123.

412- E.G. P. M. Meyer Jur. Pap. 343, Ricccobono, Op. Cit., p. 105.

413- T. Reinach, Op. Cit., pp. 104; Riccobono, Op. Cit., p. 250.

414- Riccobono, Op. Cit., pp. 249.

415- Riccobono, Op. Cit., p. 218.

416- Dig. XXIII 2, 63, XXIV. 1, 3, 1.

417- BGU. 462= W. Chr. 376.

418- W. UXUU Gyllenband, Op. Cit., p. 104.

419- Riccobono, Op. Cit., pp. 249, N. Lewis, A Roman Law of Hellenestic Origan, Sympossion, 1982 pp. 281.

420- H.J.Bell, Jews and Chustians in Egypt, 1924, pp.64. انظر عبداللطيف احمد على نفسه ص ١٠١ وما بعدها.

421- Reinach Op. Cit., pp. 116.

422- Riccobono, Op. Cit., p. 172; W. Schauhart, Racalta Lombrosa, 1925, p. 67, W. UXKU- Gyllenband, Op. Cit., p. 50.

423- H. I. Bell, Jews and Chustians in Egypt, 1924, pp. 64. عبداللطيف أحمد على نفسه ص ١٠١ وما بعدها.

424- V. Bur, Op. Cit., p. 44, Muller Op. Cit., pp. 92; N. Hohlween, Op. Cit., pp. 133, 135, 137, 140; Rostovetzeff, Op. Cit., p. 86, G. Chalon, pp. 172

425- P. Wisc. I 33.

426- P. Mich Inv 255= JE. G Whiteherne, P. Mich 255: A petilion to Epistrategus P. Marcius Crispus. CE 66 (1991) pp. 250-278.

427- note 9.

٤٢٨- ولدينا وثائق أخرى تشير إلى الحصول على فوائد أعلى من المعدل القانوني في P. Fouad 26, P. Oxy. I 114.

429- notes 33-34.

430- PSI 1323.

431- P. Lond II 358 p. 171.

432- P. Fay 26.

433- BGU I 23; D.Thomson, JJP. 18-(1974) pp. 161, P. J. Sijpesteijn, Mescellanea Papyrologica, BGUI 23 (f. BL 14, III 8. VII 10) CE 131/132(1991) pp.279-80.

434- P. Ryl. 114 P. Bonn inv 2=J Shellion, P. Bonn inv. 2 ZPE 25 (1977) pp. 179.

435- P. Mich. 423-4.

436- P. Gen. 16.

437- P. Cataoui 11, Buriy BIFAO 3 (1903) pp. 186-202.

438- J.D. Thomas, JEA 61 (1975), pp. 201-21.

439- P. Mich inv. 2848 t3000= P.J. Sijpesteijn, Conpliant to Epistrategus vedius Faustus, ZPE 110 (1996) pp. 183-187.

440- SB 7738=SEG VIII no 527 (22/23A.D)

441- Phil., Flacc 2ff.8; 18.

442- R. Taubenschlag, The Imperial Constitutons in the Papyri, JJ P. VI (1952) pp. 121-142; Idem, The Roman Authorities and Local Law in Egypt before and after the C.A. JJ P. V (1951) pp. 121-141, idem, The Pravisional Legal Protction in the Papyri, JJ P. V (1951) pp. 143-154, Idem, Les Publicatuns officielles Du Stratege dans L'Egypt Greco-roman, JJP. V (1951) pp. 155-160, J.M. Modrzejewski, The ΠΡΟΣΤΑΓΜΑ in the Papyre, JJP. V (1951), pp. 201-202; W. L-WestermannA.A. Schiller, Apokremata, Decisicons of septemius Severus on Legal Matters, New York, 1954, H. Youtie A.A. Schiller, Second thought on the Columpia "Apokrimata, CE 30 (1955) pp. 327; D.Norr, Aporemata Apokrimata (P.Col. 123) procc. XVI ong. Pap. (Ehig. 1981) pp. 575-604, R. Katзoff, The Imtended use of P. Col. 123, Procc. XVI Cong. Pap. (Chico 1981) pp.559-573; U. Wilcken, Kaiserreskipten, Hermes 55 (1920) pp. 1-42.

443- A.W. Reinmuth, Op.Cit., pp. 11; G. Chalon, Op. Cit., pp. 53; p. 251; Müller, Op. Cit., pp. 47, Bur. Op. Cit., pp. 25.

444- R. Taubenschlag, P. Wiscensin no 23 (143 A.D.) JJ P. XI-XII (1958) pp. 47-49.

٤٤٥- أنظر ما سبق عرضه من بنودها منقبل وعلى وجه الخصوص المادة ٣٧، ٧٠ .

٤٤٦- أنظر فيما يلي من صفحات .

447- E. Seidle, Der Eid, pp. 23; T. Krause, κατακριμα Strafzahlung Oder Steuer, ZPE 106 (1995) pp. 204-231; الحسين أحمد عبدالله ، القانون والمجتمع في مصر في عصر الرومان ، دار عين ٢٠٠١ ص٨٧ وما بعدها .

٤٤٨- أنظر الفصل الأول .

٤٤٩- أنظر ما سبق عرضه من أحكام في مظاهر الإنحراف المختلفة مع ما سيتم عرضه لاحقا .

450- G. Chalon, Op. Cit., pp. 53, pp. 251, Muller, Op. Cit., pp. 6; R. Taubenschlag, JJ P. VI 1952; E. Seidle, Op. Cit., pp. 40.

451- N. Lewis, The Severian Edict, P. Mich IX 529 CE pp. 201-7; Idem, The Imperial Apokrema, RIDA 197 pp. 261. Westermann schiller, P. Col.123.

٤٥٢- أنظر سامي عبدالفتاح شحاته ؛ القضاء في مصر الرومانية ، من الاحتلال الروماني حتى عصر الأمبراطور سيفيروس رسالة دكتوراه غير منشورة ، آداب الإسكندرية ١٩٨٥ . قدمت لنا جولينانا فوتي تالمنكا(G. Foti. Talamanca) دراسة منهجية من ثلاثة أجزاء حول النظام القضائي وإجراءات التقاضي وعرضت للمجلس القضائي ننوالى في جزءها الأول ثم إجراءات التقاضي في أجزاء الثاني ثم عرضت لمحاكم مساعدي الوالي .

Ricerche sul Processo nell Egitto Greco-romano, Vol I L'organizzozione del Conventius del Praefectus Aegypti Mailand 1974; Vol II / III L. introdugione del guidizio I, II Neapel, 1979-1984, B. Anagnostou – Canas, Juge et Sentence dons L' Egypte romane, Paris, 1991, H. Humbert, La Juridiction du Prefct d'Egypte, Aspects de L'Empre romain travaux et recherches de La Faculte de Drot de Paris, Paris 1964 pp. 95-142.

453- P. Col. 123.

454- P. Col. 123.

٤٥٥- انظر ملاحظة والملاحظات التالية .

456- P.Oxy. 474.

457- PSI 1327.

458- P.Oxy. 61.

459- P.Tebt. II 289.

460- P.Oxy. 1408.

461- BGU 759, Gen. 34, Tebt. 574.

462- BGU 325 .

463- P.Oxy. 1406.

464- P.Oxy. 1413-15.

465- P. Oxy. 240 (A.D 37); 284-5 (A.D. 50), P. Giss. 61 (A.D. 119), P. Oxy. 1100 (A.D. 206), P. Amh. II 81 (A.D. 247).

466- OGIS 665, 30-37 (A.D. 49), Cf. N. Lewis, on Official Coruption in Roman Egypt. The Edict of Vergiluis Capito, pp. 153-158.

467- OGIS 669 (A.D. 69).

468- OGIS 669, U. Wilcken. Ost. 499; R. Taubenschlag, Strafrecht. pp.87-88.

469- BGU. 515 (A.D. 193); Wilcken, Arch. Pap. V. pp.254-255, P. Strassb. 5 (A.D. 263); P. Thead. 15 (A.D. 280).

470- BGU 45 (A.D. 203).

471- P. Flor. 61 (A.D. 86/88).

472- OGIS 663- Cf. O.W. Reinmuth Op. Cit., p. 84.

473- P. Lond. 1171 (A.D. 42).

474- BGU. 1138 (19/18 B.C.); P.Oxy. 240 (A.D. 37), 394 (A.D. 49), 284 (A.D. 49-50) P. Giss 61 (A.D. 119), BGU 340 (A.D. 148/49); P. Tbet. 287 (A.D. 168/9); P. Amh. 78; P. Rein 51 (III Cent. A.D.), V. Martin, Les epistretege p. 137.

475- P.Oxy. 1709.

476- R. Taubenschlag, Op. Cit., pp. 92.

477- P. Amh. 77 (A.D. 139).

478- P. Tebt. 297.

479- BGU 820 (A.D. 192-3).

480- Amh. 79 (A.D. 186).

481- P. Giss. 61 (A.D. 110).

482- R. Taubenschlag. Op. Cit., pp. 93-4.

483- P.Oxy. 1117.

484- P.Oxy.708.

485- P. Fam. Tebt. 15,24.

486- P. Oxy. 57.

487- BGU 981 (A.D. 78/9), P.Oxy. 708 (A.D. 188).

488- P. Tebt. II 288.

489- BGU 181; I 662 (A.D. 236-7).

490- P. Tebt. 391.

491- N. Lewis, Thw Severian Edict : P. Mich IX 529 CE 1976, . 201-7; P. Fler 382, S.Link, Anachoresis, Steurfluchtin Ãgypten der frülhen kaiserzeit, kilo, 75(1993), pp. 306-320.

٤٩٢- أنظر : ابو اليسر عبدالعظيم فرح ، الدولة والفرد ، دار عين للنشر ص١٩٠ . والكتاب في أساسه هو رسالة دكتوراه عالج فيها الباحث مسألة الهروب وأسبابه ومحاولة الدولة علاج الظاهرة .

قائمة المراجع

أولاً : المراجع العربية

١- إبراهيم الجندي ، تطور أوضاع الأرض الزراعية في مصر إبان العصر الروماني – رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة عين شمس ١٩٨٢ .

٢- أبو اليسر عبدالعظيم فرح ، الدولة والفرد في مصر : ظاهرة هروب الفلاحين في عصر الرومان ، دار عين ١٩٩٤ .

٣- ذكي على : مقتنة الأيديولوجوس ، القاهرة ١٩٩٨ .

٤- عبدالطيف أحمد على : مصر والإمبراطورية الرومانية ، القاهرة ١٩٧٤ .

٥- محمد عبدالغنى السيد : رافعات المحامين في مصر في العصرين البطلمي والروماني ، مجلة الدراسات البردية والنقوش ٣ ، ١٩٨٦ ص ٥٦-٩٤ .

٦- محمد فهمى عبدالباقى : ضريبة الرأس في مصر الرومانية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الآداب – جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ .

ثانياً: قائمة مختارة للمراجع الأجنبية

١- عن مجموعات البردي والنقوش ومختصراتها أنظر :

John F. Oates,William H. Willis, Roger S. Bagnall, K. A. Worp, Checklist of Editions of Greek and Latin Papyri, Ostraca and Tablets American Seciety of Papyralogsits. 2005.

٢- وعن مختصرات الدوريات أنظر :

L'Annee Philologique

Alston, R.	**Violence and Social Control in Roman Egypt. Proceedings of the XXth Int Cong. Pap. Copenhagen (1994) pp 517 – 521**
-------------	**Soldier and Society in Roman Egypt: A Social History. London (1995)**
Aly, A.A. Michegan (1947)	**The Roman Veterans in Egypt. Ph.D. University of**
Aly, Z. 307	**Sitologia in Roman Egypt, JJP IV (1950) pp 289 –**
-------------	**Upon Sitologia in Roman Egypt and the Role of Sitologia in Financial Administration Akt VIII int pap Wien (1956) pp 17 – 22**
-------------	**Receipt by Praktor Sitiken dated 201 AD, Aeg 50 (1970) pp 74Amelotti, M. Bingen,J. & Lenger, M-Th. Prostagmata Basileon (Gnomon § 37), CE XXVL (1950) pp 317 – 323**

Anagnostou-Canas, B.Juge et Sentencé dans L'Egypte Romaine, Paris

(1991)

Ankum, H. — The Provincial Edict in Egypt. TRG XXXVII (1969) pp 415 – 437

-------------- — Les Edits des Prefets L'Egypte et le Probleme de l'Edictum Provinciale. Annales de le Fac. de droit et des Sciences econ.de L'Univ. De Toulouse XVIII (1970) pp 357 – 364

-------------- — Le Legislation des prefets d'Egypte et Edictum Provinciale Anamnesis E.A. Leemans Brugges (1970) pp 357 – 364

-------------- — Die Haftung des Prefekten von Ägypten Gegenuber dem Gräco-Ägyptischen Recht, RIDA XVIII (1971) pp 367 – 369

Arang-Ruiz, V. — Texte et Documenti Κωμογράμματεύς Concussionario e il § 70 dell γνωμωνι, BIDA (1960) pp 263 – 279

Baade, S.C. — Jurisdiction in Roman Egypt Ph D Yale Univ (1956)

Bagnall, R.S. — Official and Private Violence in Roman Egypt, BASP,26(1989)pp201– 216.

Baldwin, B. — Crime and Criminals in Græco- Roman Egypt.Aeg,43(1963)pp256– 263.

Bastianini, G. & Whitehorne,J. — Strategi and Royal Scribes of Roman Egypt. Pap. F lor., 15 (1987)

Bell, H.I. — Jews and Christians in Egypt London (1924)

-------------- — The Economic Crisis in Egypt under Nero. JRS, 28 (1938) pp 1 – 8

Bennett, R.E. — The Prefects of Roman Egypt: 30 BC – 69 AD Yale Univ Ph.D. (1970)

Berger, A. — Die Strafklauseln in den Papyrusurkunden, Leipzig (1911)

Biedermann, E. — Studien zur Ägyptischen Verwaltungsgeschichte im Ptolemäischer und Römischen Zeit. Der βασιλkos γραματευς Berlin (1913)

Boak, A.E. — A Petition for relief from a Guardianship JEA 18 (1932) pp 169 - 176

Bogaert, R. — Trapezitica Agyptiaca Pap Flor 29 (1994)

-------------- — Le Documents Bancaires de L'Egypt Greco-Romaine-Byzantine An. Soc. 31 (2001) pp 173 – 288

-------------- — Le operations des Banques de l'Egypt Romaine An. Soc. 30 (2002) pp 135

Bonneau, D. — Le Fisc et le Nil. Incidences des Irregularities de la Crue du Nil sur la Fiscalité Foncisre dans L'Egypt Greque et Romaine. Paris (1971)

Borkowski, Z. & Hagedorn, D. — Ἀμφοδογραματεύs zur Verwaltung der Dorfer Ägypten im 3 Jh n. Ch. Le Mond Grec C. Preaux. Brussels (1975) pp 773 - 783

Boswenkel, E.	Le medecine et les Medecins dans les Papyrus Grecs sym. R. Taubenschlag. I = Eas 48 Fasc (1956) pp 169
Bowman, A.K.	Town Councils of Roman Egypt. ASPH Toronto (1971)
Braunert, H.	ἰδία Studien zur Bevolkesungsgeschichte der Ptolemäischen und Römischen Ägypten. JJP 9 – 10 (1955-56) pp211
-------------	Die Binnenwanderung. Studien zur Sozialgeschichte Ägypten in der Ptolemaer und Kaiserzeit. Bonn (1964)
-------------	Griechische und Römischen Komponenten in Stadrecht von Antinoopolis. JJP 14 (1962) pp 73
Bur, V.	Tiberius Julius Alexander. Bonn (1955)
Calderini, A.	Θησαυροι Recerche di Topografia e di Storia della Pubblica Amministriazione nell' Egitto-Greco-Romano, Milan (1924)
Carcopino, J.	Le Gnomon de L'Idiologue et son Importance Historique. Rev, des Etude Anciennes 24 (1922) pp 101 – 117 & pp 211 – 228
Chalon, G.	L'Edit de Tiberius Julius Alexander. Urs Graf – Verlag Olten et Lausanne (1964)
Coroi, J.	La papyrologie et L'Organisation Judiciare de L'Egypte sous le Principat. Acts, Oxford (1938) pp 615 – 662
Davis, R.W.	The Investigation of Some Crimes in Roman Egypt. Ancient Society 4 (1973) pp 199 – 219.
Drexhage, H.J.	Zur Preisentwicklung in Römischen Ägypten von Ca 260 n. Ch. Bis zum Regiesungemtritt Diokletians MBAH v12 (1987) pp 30 – 45
Gelzer, M.	Germanicus Julius Caesar. RE XI (1917) 43 5 ff
Glotz, G.	Un Code Fiscal de L'Egypte Romaine. Journal De Savants 20 (1922) pp 215 – 224
Hagedorn, D.	Zum Amt des διοικήτής im Römischen Ägypten. YCS 28 (1985) pp 167 - 210
Hainsch, R.	Zur Konventsordenung in Ägyptens und Uberigen Provinzen der Römischen Reichs, Akt 21 Int. Pap. (1995) Arch-für Pap Behaft 3 (1997) pp 320 - 391
Hannestad, K.	Septimus Severus in Egypt. Classica et Mediævaila 6 (1944) pp 194
Henrichs, A.	Vespasian's Visit to Alexandria. ZPE 3 (1968) pp 51
Hohlwein, N.	Le blé d' Egypte. E. Pap 4 (1938) pp 33
-------------	Le Stratege du Nome pap Brux 9 (1969)
-------------	L'administration des Villages Egyptiens Muse Belge (1906) pp 1 – 21
Hubner, R.	Oath of a Dike Overseer. P. oxy inv 50.48.24 B (3-4) ZPE 24 (1977) pp 43 – 53

Humbert, H.	La Juridiction du Prefet d'Egypte, Aspects de l'Empire Romain, Traivaux et Recherches des La Faculte de Droit de Paris, Paris (1964) pp 95 - 142
Husselman, E.M.	The Granaries of Kiranis, TAPA 83 (1952) pp 56
Johnson, A.	Egypt and the Roman Empire, Ann Arbor (1951)
Johnson, A.C.	Roman Egypt to the Reign of Diocletian, Baltimore (1936)
-------------	The Επιβολη of Land in Roman Egypt. Aeg 32 (1952) pp 61 – 72
Jolowicz, F.	Case Law in Roman Egypt. The Journal of the Society of Public Teachers of Law (1937) pp 1 – 16
Jouguet, P.	Un Édit d'Hadrien. REG 33 (1920) pp 375
Katzoff, R.	Precedents in the Courts of Roman Egypt. ZSS RA 89 (1972) pp 256 – 292
-------------	Sources of law in Roman Egypt, the Role of the Prefect. ANRW II vol 13 (1984) pp 807 – 844
-------------	The Validity of Prefectural Edicts in Roman Egypt. Bar-Ilan Studies in History, Ramat Gan (1978) pp 45 – 53
Kranzlein, A.	P. Vindob inv 25824 a/b/u AMH 65, JJP 6 (1952) pp 195 – 237
Krause, T.	Κατακριμα Strafzahlung oder Steuer, ZPE 106 (1995) pp 204 - 231
Kruse, T.	Der Koniglich Schreiber und die Gauverwaltung. Unterschlungen zur Verwaltungsgeschiche Ägyptens in der Zeit von Augustus bis Philippus Arabs (20 v Chr - 245 n. Chr) 2 vols Munchen/Leipzig (2002)
Kuhnkes, H.C.	οὐσϊακη Υη Dominland in den Papyri der Prenzipatzeit. Diss, Koln (1971)
Kunderwsicz, C.	Evolation Historique de la Responsabilite des Fonctionaires dans l'Egypte Ptolemaique, Romaine et Byzantine, RIDA (1957) pp 5
Kupiszewski, H.	Römisches Procinzialrecht in Ägypten. Fest. F. Oertel, Bonn (1964) pp 68 – 80
Larson, M.E.	The Official of Kadanes 27 BC – 337 AD j: A Contribution to the Study of Local Government in Egypt under Roman Rule Diss. Michigan (1954)
Lenger, M-Th.	Les Vestiges de la Legislation des Ptolemies en Egypte a L'Epoque Romaine. RIDA 3 (1949) pp 69 – 81
Lewald, H.	Zur Personalexekution in der Papyrusurkunden, Leipzig (1910)
Lewis, N.	ΜΕΡΣΜΟΣ ΑΝΑΚΕΧΩΡΗkΟΤΩΝ An Aspect of the Roman Oppression in Egypt. JEA 23 (1937) pp 63 – 75
-------------	On official Corruption in Roman Egypt: The Edict of Vergilius Capito. Proceedings of the American Philosophical Society 98 (1954) pp 153 – 163
-------------	The Prefects of Egypt in AD 119, AJPh 76 (1955) pp65

———— On Legal Proceedings under the Idios Logos : ΚΑΤΗΓΟΡΟΙ and ΣΥΚΟΦΑΝΤΑΙ JJP 9-10 (1955 – 56) pp 117

———— Domitian's Order on Requisitioned Transport and Lodgings. RIDA 15 (1968) pp 125 – 142

———— The Limited Role of the Epistraligos in Liturgic Appointment. CE 44 (1969) pp 339 – 344
BGU XI 2064, ZPE 4 (1970) pp 25 – 29.

———— The Imperial Apokrema, RIDA 28 (1978) pp 261 – 278

———— A Restudy of SB VIII 9897. Arch Pap 28 (1982) pp 31 – 38

———— The Compulsory Public Services of Roman Egypt. Pap. Florentina XI (1982)

———— The Metropolitan Gymasiarchy, Heritable and Saleable, (A Re-examination of CPR VII 4), ZPE 51 (1983) pp 85 – 91

———— Life in Egypt under Roman Rule. Oxford (1985)

— & Stephens, S.A.Six Fragments from the Yale Collection. ZPE 88 (1991)PP.169–176.

A Reversal of a Tax Policy in Roman Egypt. Greek, Roman and Byzantine Studies. 34 (1993) pp 101 – 118

Macmullen, R. Tax-Pressure in the Roman Empire. Latomus 46 (1987) pp 737 – 754

Marten, V. Les Epistretege, Geneve (1911)

Martin, V. Les papyrus et L'Histoire Administrative de L'Egypte Gréco-Romaine, in Papyri und Altertumswissenschaft. Munchener Beiträge 19 Heft (Munchen 1954) pp 162

Meyer, P. ΔΙΟΙΚΗΣΙΣ und ΙΔΙΟΣ ΛΟΓΟΣ, Fest. Zu O. Herschfeilds Sechzigtem Geburtstuge, Berlin (1905) pp 105

Mickwitz, G. Geld und Wirtschaft in Römischen Reich des Vierten Jahrhundents n. Ch., Helsingfors (1932)

Milne, J.G. The Ruin of Egypt by Roman Mismanagement. JRS 17 (1927) pp 1

Modrzeijewski, J.M. The ΠΡΟΣΤΑΓΜΑ in the Papyri JJP V (1951) pp 201 – 202

———— La Natio d'Injustice dans Les Papyrus Grecs, Jura 10 (1959) pp 67 – 85

Morris, R.L.B. A Study in Social and Economic History of Oxyrhynchus for the First two Centuries Ph.D. Duke Univ. (1975)
Reflections of Citizen Attitudes in Petitions from late Roman and Byzantine Oxyrhynchus, Akt. 21 Inter. Pap. Berlin (1977) pp 744 – 749

Neesen, Lutz. Untersuchungen zu den Direkten Statsabgaben der Römischen Kaiserzeit. (27 V.Chr – 284 n. Chr.) Bonn (1980)

Norr, D. Aporimata Apokrimaton (p.col 123) Proc. XVI Cong. Pap. Chica:(1981) pp 575

Oates, J.F. Fugitives from Philadelphia. Asp 1 (1966) pp 87 – 95

Oertel, F. Die Liturgie. Leipzig (1917)

Palme, B. Das Amt Απαιτητης in Ägypten, Wien (1989)

Parassoglou, G. The High Priests of Roman Egypt, ZPE 13 (1974) pp 32 – 37

Parsons, J. Ulpius Serenianus, CE 49 (1974) pp 135 – 137

Plaumann, G. Der Idios Logis – Untersuchungen zur Finanzerwaltung Ägyptischens. In Hellenistsicher und Römischer Zeit, Berlin (1918)

Post, L.A. A New Reading of the Germanicus Papyrus. AJPh 65 (1944) pp 80

Piganiol, A. Le Staut Augustéen de L'Egypte et sa Destruction. MH 10 (1953) pp 193

Poetlke, G. Epimerismos Betrachtungen zur Zwangpacht in Ägypten Während der Prinzipatszeit. Brussels (Pap Brux 8) (1969)

Preaux, C. L'Attache a la Terre. Continuites de L'Egypte Ptolemaique a L'Egypte Romaine: in Das Römisch-Byzantinische Ägypten. Akten des Internationalen Symposions 26 – 30 September 1978 in Trier-Mainz (1983) pp 1 – 5

Rea, J.H. Proceeding Before Q. Marcius Loebus. JJP 19 (1983) pp 81 – 109

Reinmuth, O.W. The Prefect of Egypt, Klio Beiheft 34 (1935)

------------- The Edict of Tiberius Julius Alexander, TAPA 65 pp 248

Remonden, R. ÁΠopíkov et Μερίσμος άπόρον, Annal Ser. Antiq(1934).Eg. 51 (1951) pp222-229

Riccobono, S. Il Gnomen dell'Idos Logos. Palermo (1950)

Rogers, R.S. The prefects of Egypt under Tiberius, TAPA 72 (1941) pp 365

Rostovetzeff, M. Studien zur Geschichte des Römischen Kolonates, Leipzig (1910)

------------- Roman Exploitation of Egypt in the 1st Century AD., JEBH 1 (1929) pp337.

------------- Rec. Uxkull – Gyllendband, Gnomen XI (1935) pp 522 – 528

------------- The Social and Economic History of the Roman Empire, Oxford (1957)

Scheidel, W. Incest revisited, Three Notes on the Demographyof Sibling Marriage in Roman Egypt. BASP 32 (1995) pp 143 – 155

-----------	Measuring Sex, Age and Death in Roman Empire: Explorations in Ancient Demography JRA supp 21 Ann Arbor (1996) pp 9 – 57
Scherer, M.J.	P. Fouad inv 211, BIFAO 41 (1942) pp 43 – 73
Schönbauer, E.	Die Neu Gefundenen Reskripte des Septimius Severus (p. Col. 123), Anz – Akad. Wien no 12 (1957) pp 165
Schubert, P.	Antinoopolis Pragmatisme ou Passion? CE (1997) pp 119 – 127
Schubert, W.	Gnomen des Idios Logos BGU V I Berlin (1919)
Schwartz, A.	Hypothek und Hypallagma, Leipzig (1911)
Schwartz, J.	Ti. Claudius Balbillus, BIFAO (1949) pp 45 – 55
Seidl, E.	Der Eid im Römisch-Ägypten Provinzialrecht, Munchen (1933)
	Der Juristische Bildung der Richter in Ägypten, Symbolne R. Taubenschlag EOS 48 (1956) pp 251 – 260
-----------	Rechtsgeschichte Ägyptens als Römischer Provinz – Sankt Augustin (1973)
Shelton, J.	P. Bonn inv 2, ZPE 25 (1977) pp 179
Sijpesteijn, P.J.	Trajan and Egypt, PL Bat 14 (1965) pp 106 – 113
-----------	List of Nominations to Liturgies, Misc. Pap. I Firenze (1980) pp 341 – 347
-----------	Der Streit des Stotoëtis gegen Nepherös um die Priestespfründe des IsisTemples in Pelusion: Eine Neuedition von SPP XXII 184, ZPE 44 (1981) pp 119 – 135
-----------	The Reform of Trajan, ZPE 42 (1981) pp 116
-----------	Two tantalizing Papyri, CE 69 (1994) pp 297 – 304
-----------	Complaint to the Epistrategus Vedius Faustus, P Mich inv 2848 + 3000, ZPE 110 (1996) pp 183 – 187
Skeat, T. G. & Wegenu, E. P.	A Trial Before The Prefect of Egypt Apius Sabinus 250 AD; JEA 21 (1935) 224 – 247
Stead, M.	The High Priest of Alexandria and all Egypt, Acts. Eng. Pap. New York (Chicago) (1981) pp 411 – 428
Stein, A.	Balbillus, Aeg 13 (1933) pp 126 – 136
	Die Präfectlën von Ägypten in der Römischen Kaiserzeit, Bern (1950)
Stolwerk, A.	Untersuchungen zum Privatland in Ptolemaischen und Römischen Ägypten, Koln (1971)
Swarney, P.R.	The Ptolemaic and Roman Idios Logos, ASP 8 (1970) pp 83 – 85
Szegedy-Miszak, A. & Renner, T. T.	Monthly Report of Sitologi, BASP Vol VI (1969) pp 105
Taubenschlag, R.	Das Strafrecht im Rechte der Papyri, Leipzig 1916

-------------- Υενηματογραφία in Greco-Roman Egypt, JJP IV (1950) pp 77

-------------- The Roman Authorities and Local law in Egypt Before and After the CA, JJP V (1951) pp 121 – 141

-------------- The Provisional Legal Protection in the Papyri, JJP V (1951) pp 143 – 154

-------------- Les publications Officielles du Stratege dans L'Egypte Greco – Romain; JJP V (1951) pp 155 – 160

-------------- The Imperial Constitutions in the Papyri, JJP VI (1952) pp 121 – 142

-------------- P. Wisconsin No 23 (143 AD), JEA 40 (1954) pp 107, JJP XI – XII (1958) pp 47 – 49

-------------- Il Delatore e la sua Responsabilita nel Deritto dei Papyri, Studi in Onore di V. Arangio – Ruiz nel XLV anno Insegnamento I Napoli (1953) pp 501

-------------- The law of Greco – Roman Egypt in the light of the Papyri 332 BC – 640 AD, Warschau (1955)

Talamanca, G.F. Ricerche sul Processo nell'Egitto Greco – Romano I. L'Organizzazione del Conventus (1974)
Ricerche sul Processo nell'Egitto Greco – Romano II. I-II L'Introduzione del Giudizio (1979 – 1984)

Thomas, J.D. Two Petitions Concerning Liturgies: BGU XI 2064 and PSI XII 1245; Miscellanea Papyrologica pp 355 – 385

-------------- The Introduction of Dekaprotoi and Comurchs into Egypt in the Third Century, ZPE XX (1975) pp 111

-------------- The Epistrategos in Ptolemaic and Roman Egypt part 2. The Roman Epistrategos, Köln (1981)

-------------- SB VI 9016 and Career of Julius Lysimachus ZPE 56 (1984) pp 107 – 112

Uebell, F. Uber Leiturgie und Steurprivilezein für Angehorge Antinoitische Burger ; LF LXXXVI (1963) pp 236 - 255

Vandoni, M. P. Mil Vogliana 740 un Nuovo Testo Sulle Competenze dell Prefetto d'Egitto; Fest. E. Seidl (1975) pp 167

Van Groningen, B.A. Perspectives to Hadrian's Visit to Egypt, Studi in Onore di A. Calderini, E. R. Paribeni II Mailand (1957) pp 253

Van Minnen, P. Euergtism in Græco-Roman Egypt, in L. Mooren ed. Politics Administration and Society in Hellenistic World, Leuven(2000)pp.437–489

Van Ooteghen, J. Germanicus in Egypte, Les Etudes Classique 27 (1959) pp 241

de Visscher, F. Un Incident du Séjour de Germanicus en Egypte, Le Muséon 59 (1946) pp 259

Wallace, S.L. Taxation in Egypt from Augustus to Diocletian, Princeton (1938)

Welles, C.B. The Immunitas of the Roman Legionaries in Egypr, JRS 28 (1938) pp 41 – 49

Wenger, ? Die Stellvertretúng in Recht der Papyri, Leipzig (1906)

Westermann, W.L. Tuscus the Prefect and Veterans in Egypt, CP 36 (1941) pp 21 – 29

———— The inundated land in ptolomaic and Roman Egypt, CP XVI (1921) pp 171

———— Hadrian's Decree on renting State Domain in Egypt, JEA 19 (1925) pp 165 – 177

———— The prefect Valerius Eudaemon and Indigent Litergist, JEA $) (1954) pp 107 – 111

—— & Schiller, A. Apokrimata, Decisions of Septimus Severus on Legal Matters, New York (1954)

Whitehorne, J.E. Tryphon's Second marriage (P. Oxy II 267), Atli XVII Cong. Int. Pap. Naples (1984) pp 1267 – 1274

von Wilamowitz – Moellendorf U. and Zuker, F. Zewi Edikte des Germanicus auf Eimem Papyrus des Berliner Museum SB Berlin (1911) pp 794 – 821

Wilcken, U. P. Germ, Arch. Pap 6 (1920) pp 286

———— Zum Germanicus – Papyrus, Hermes 63 (1928) pp 48

——— & Mitteis U.L. Grundzuge und Chresttomathie des Papyruskunde, Leipzig (1912)

———— Der Ägypten Konvent, Arch. Pap. 4 (1908) pp 366 – 422

Witt, P.D.M. The Judicial Function of the Strategas in the Roman Period, Ph.D. Ann Arbor, Michegan (1977)

Woldemar, Graf. Uxkull – Gellenband Der Gnomen des Idios Logos Zeiter Teil Der Kommentar (Aegyptische Urkunden aus den Staatt. Museen zu Berlin Griech – Urkunden V Band 2 Heft), Berlin (1934)

———— Zum Gnomon des Idios Logos, Arch. Pap. IX (1930) pp 183 – 206

Youtie H. & Schiller, A. Second Thoughts on the Columbia Apokrimata (P. Col 123), CE 30 (1955) pp 327

Youtie, H. P. Mich. Inv 160 + P. Osl II 18, ZPE 23 (1977) pp 121 – 133

Zahrnt, M. Antinoopolis in Ägypten die Hadrianische Grundung und ihre Privilegien in Neuern Forchung, ANRW vol 2 10.1 (1988) pp 669 – 706

المحتويات

- مقـــدمـــة	٤
الفصل الأول : أسباب انحرافات وتجاوزات الموظفين الإدارية والمالية ١- السياسة المالية والإدارية للحكومة الرومانية . ٢- جشع ونهم الموظفين . ٣- استغلال مثالب وعيوب النظام القضائي .	٧
الفصل الثاني : مظاهر انحرافات وتجاوزات الموظفين ١- الرشوة والمراباة والجرائم المنافية للأخلاق . ٢- الأهمال والعجز والكسل . ٣- التعيين غير القانوني لأفراد وفئات معفاة . أ- خرق إعفاء شغل أكثر من فرد من السرة لأعمال إجبارية. ب- خرق إعفاءات مواطنى المدن . ت- التعدى على امتيازات الحرفيين والمهنيين : أ- النساجون ب- الكهنة جـ- الأطباء د- الجنود المسرحون هـ- المرضى والمسنين والنساء ز- العجز وعدم القدرة المالية حـ- العمل في غير الموطن طـ خرق المدد المحددة والفترات الفاصلة بين الوظائف ي- التعيين الإجبارى في وظائف إلتزام جباية الضرائب وتأجير أرضه ضياع . ٤- المغالاة في تحصيل القروض الأستثنائية والضرائب ومستحقات الدولة: أ- المغالاة في تحصيل القروض الاشتثنائية وعدم دفع أثمان جانب منها . ب- المغالاة في تحصيل الضرائب واستعمال القسوة في جمعها . جـ- فرض مستحقات وأعباء ضريبية غير قانونية على الأهالي . ٥- نظام الوشاية والاعتداء على حقوق الأفراد والجماعات : أ- محاولة حرمان مدينة بطلمية من حق تعيين كهنة سوتروس . ب- محاولة ملتزمى وجباة الضرائب التعدي على امتيازات المدن . جـ- جور السلطات المحلية ونقص العقود والامتيازات الخاصة بالكهنة .	٢٠

٦- جرائم الغش والتدليس والإبتزاز والتربح : ١- الغش والتدليس واستخدام السلطة للابتزاز . ٢- اختلاس حقوق الدولة وابتزاز الأفراد . ٣- اختلاس الأهالى وابتزازهم . ٤- تحقيق الإثراء من خلال استقلال عيوب القضاء . ٥- إساءة تفسير قانون الأفضلية . ٦- استخدام السلطة للتربح والقيام بأعمال تجارية . ٧- استغلال السلطة الوظيفية والمكانة الاجتماعية بعد تسريحهم . ٨- قوة أصحاب الجاه والنفوذ وضعف الموظفين المحليين . ٧- سياسة الإدارة الرومانية في قطع دابر الفساد الإداري .	
الفصل الثالث : سياسة الإدارة الرومانية في قطع دابر الفساد الإداري	١٧١
الهوامش	١٨٤
قائمة المراجع	٢١٠

